الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيـة
وزارة التعليم العـالي والبحث العلمي
جامعة منتوري – قسنطينة –
كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية
قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي : .....
السلسلة: .....

مـدينـة عيـن البيضـاء:
النمـو الحضـري، إشكاليـة التـوسـع والمشكلات المتعددة
تشخيـص، تحـليـل ومعـالجـة

مـذكرة مقدمة لنيـل درجـة المـاجسـتير فـي التهيئـة العمـرانيـة

من إعداد الطالب: بـراقـدي سليـم
تحت إشراف الأستاذ الدكتور: العـايـب حفيـظ

أعضاء لجنة المناقشة:

شراد صلاح الـدين	**أستاذ**	**جامعة منتوري _ قسنطينة**	**رئيسا**
العـايـب حفيـظ	**أستاذ**	**جامعة منتوري _ قسنطينة**	**مشرفا و مقررا**
غانـم عبـد الغني	**أستاذ**	**جامعة منتوري _ قسنطينة**	**عضوا**
بولحواش عـلاوة	**أستاذ محاضر**	**جامعة منتوري _ قسنطينة**	**عضوا**

السنة الجامعية 2005/2004

مقدمة عامة:

المدينة هي مؤسسة بشرية يتعين تنظيمها وتسييرها لتحقيق الانسجام الاجتمـاعي و انسـجام الظـروف الحياتية لسكانها [1]، وهي بمثابة سوق للبضائع والأفكار ومركز الحضارة. والمدينة لازالـت وسـتبقى بالنسبة للقروي هي الحلم، للتاجر مكان لتحقيق الأرباح، للسياسي بؤرة قوته أو ضعفه وللعسكري الموقع الذي يعول عليه لكسب العديد من المعارك من خلال ما يسمى بحرب المدن.

ويطلق على هذا القرن قرن المدن، نظرا للنمـو الحضـري (La croissance urbaine) المرتفـع، والذي يعرف بتزايد عدد سكان المدن، مما يؤدي إلى تنامي عددها وبخاصة المليونية منها، ففـي سـنة 1900 بلغ سكان المدن مليارين و 400 مليون نسمة ومع حلول سنة 2025 سوف يتضاعف هذا الحجم ليصل 5 مليارات ونصف المليار نسمة [2] هذا من جهة، ومن جهة أخرى نظرا إلـى تزايـد الاهتمـام بقضايا المدن وطنيا وإقليميا ودوليا وبروز منظمات، هيئات وجمعيات تعنى بشـؤون المـدن، وإقامـة ملتقيات هنا وهناك حول مشكلات المدن المختلفة واستحداث مواثيق وقوانين وطنية وأخرى دولية لجعل الحياة بالمدن أكثر راحة وربط نموها بالتنمية المستدامة (Le dèveloppement durable) ، و تعني التنمية التي تستجيب لمتطلبات وحاجيات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة على الاسـتجابة إلى حاجاتهم. وهـو واقـع بـدأ يفـرض نفسـه بقـوة فـي البلـدان الأوربيـة بظهـور مشـروع " المدينة المستديمة " [3] (La ville durable) التي تعنى بجميع أوجه الحياة الحضـرية دون المسـاس بالجوانب البيئة، الاقتصادية والاجتماعية.

و الجزائر إحدى دول المعمورة المنتسبة لدول العالم الثالث، تعرف تسارع وتيرة النمو الحضري بشـكل مقلق لما له من انعكاسات سلبية على حياة السكان، وعلى هيكلة المجال في حـد ذاتـه. فمعـدل النمـو السنوي لسكان الحضر لفترة 1977/1966 يمثل 5.4% ، وحافظ نسبيا على نفس المعـدل فـي فتـرة 1987/1977 إذ يمثل 5.46 %، وانخفض في فترة 1998/1987 إلى 3.57%، في حين لم يتجـاوز معدل النمو الإجمالي للسكان خلال نفس الفترات السابقة على التـوالي 3.21 %، 3.08% و2.76% . ويوافق تطور معدلات النمو زيادة في عدد الوحدات الحضرية الممثلة في المدن من 95 مركزا حضريا عام 1966، إلى 211 مركزا عام 1977، ثم إلى 447 مركزا عام 1987، ثم إلـى 594 [4] مركـزا حضريا حسب تعداد1998، وتتفاوت هذه المراكز حسب أحجامها بين صغيرة، متوسطة وكبيرة.

عدد المدن الصغرى (Les petites villes) 321 مركزا أي ما يمثل نصف عدد الوحـدات الحضـرية بالجزائر، وبناءا عليه يطلق على الجزائر" دولة المدن الصغرى" وهذا يعد شيء إيجابي

(1) الجزائر غدا ، تقرير وزارة التهيئة لسنة 1994 ص 240.

(2) مجلة المدينة العربية العدد86 أيلول /سبتمبر1998 ص 03.

(3) Dossiers d'experts :de l'écologie urbaine au développement durable, réf 253,2001.p.60.

(4) الديوان الوطني للإحصاء 1998.

لتحقيق التنمية المحلية والمتكاملة بإعطاء دور فعال للمدن المتوسطة (Les villes moyennes) التي تمثل " همزة وصل " بين المراكز الكبيرة والمراكز الصغيرة.

إن الظاهرة الحضرية في الجزائر اتسمت بنمو مدن البلاد من جهة، وتزايد أعدادها من جهة ثانية - مع العلم أن معدلات نمو الحواضر الكبرى في البلاد تعرف انخفاظا، قسنطينة 0.74% [1] على سبيل المثال لا الحصر - ، وهذه الزيادة كانت على حساب سكان الريف ومجاله (نزوح ريفي واستيلاء على أراض فلا حية).

كما سجلت درجة التحضر (taux d'urbanisation) التي تمثل نسبة سكان المدن إلى إجمالي السكان ، وهذه النسبة يمكن أن تكون ثابتة ومستقرة رغم تزايد أحجام السكان بالمدن إذا ما توافق هذا التزايد مع حجم سكان الريف، وهي تعرف تزايدا خلال التعدادات المتعاقبة فكانت تسير على الوتيرة التالية:

انتقلت من 31.4 % في عام 1966 إلى 40.00% في عام 1977، ثم إلى 49.67 % في عام 1987، وبلغت حسب أخر تعداد 58.32%، ويتوقع أن يصل عدد سكان الجزائر في سنة 2025 ما يقارب 57 مليون نسمة ويتوقع أن يصل معدل التحضر لنفس الفترة 72.6% [2] .

وبالموازاة مع سياسة المدينة (La politique de la ville) التي تظل غير واضحة، توجد سياسة السكن(La politique de l'habitat) التي اعتمدت على عدة نماذج لإنتاج السكن من بناء جماعي في شكل مناطق حضرية سكنية جديدة (ZHUN)، أو في شكل تحصيصات موجهة للبناء الفردي، إلا أن هذه السياسة لم تحد من تزايد أزمة السكن حيث يبلغ العجز في الحظيرة السكنية مليون سكن [3] وتفاقم ظاهرة البيوت القصديرية التي تبلغ 120 ألف سكن فوضوي بالجزائر حسب تعداد 1998 [4].

إن استعراض مراحل النمو الحضري في الجزائر، وما ستؤول إليه خلال العقدين القادمين، ولو بشكل مختصر لم يكن بغرض السرد، وإنما كان بهدف لفت النظر إلى حدة هذه الظاهرة، و انعكاساتها على الحياة الحضرية، وحتى يتسن لنا ربطها بموضوعنا، كون مختلف المشكلات المطروحة في مدينة عين البيضاء التي هي محور دراستنا، هي جزء من الإشكالات المطروحة على المستوى الوطني، وبالتالي فعلاجها يكون بنظرة شاملة في البنية الحضرية (L'armature urbaine) للبلاد.

فمدينة عين البيضاء إحدى المدن الواقعة في إقليم السهول العليا القسنطينية في شرق الجزائر، والتي عرفت ولا تزال تعرف نموا سكانيا معتبرا، نتيجة الزيادة الطبيعية، بفضل تحسين الرعاية الطبية والخدمات الصحية من جهة، والزيادة غير الطبيعية من جهة أخرى، وهذه الأخيرة الممثلة في الهجرة الواسعة من ظهير المدينة ذو النشاط والوظيفة الفلاحية الرعوية، ولهذه الهجرة دور مميز في تزايد سكان المدينة، كون التدفقات السكانية التي لم تتوقف منذ نشأة المدينة، وفي مقابل تزايد حجم المدينة فهي تعرف أزمة مجالية، نظرا لنفاذ الاحتياطات العقارية البلدية والأراضي القابلة للتعمير.

---

(1) مريجة صبرينة، المدينة الجديدة علي منجلي، قسنطينة، إنتاج عمراني جديد، جامعة منتوري، رسالة ماجيستير، ص8.

(2) (3) (4) :le rapport de CNES le développement humain, 2001 – www.cnes.dz -.

والحاصل أن مدينة عين البيضاء عرفت خلال العشرين عاما الماضية، نموا ديموغرافيا، ومجاليا غير مراقب وغير مخطط بشكل يتوافق ومكانة المدينة، مما أدى إلى بروز اختلالات في البنية الحضرية، الاقتصادية والاجتماعية، وغياب دور واضح لكل مدينة وفق حجمها أو موقعها.

ومما لاشك فيه أن مدينة عين البيضاء تأثرت سلبا بترقتين إداريتين متعاقبتين:

- ترقية مركز أم البواقي إلى مقر ولاية رغم وجود مراكز أكثر " كفاءة " آنذاك لتولي دور القيادة من ناحية الرتبة أو الوظيفة (مثل مركزي خنشلة، عين البيضاء) سنة 1974.
- ترقية مركز خنشلة إلى مقر ولاية سنة 1984.

وظلت مدينة عين البيضاء مقر دائرة، تقع بين مركزي ولايتين خنشلة جنوبا 46 كلم، وأم البواقي غربا 26 كلم. ومن الآثار السلبية لهاتين الترقيتين التقليل من مكانة عين البيضاء من مشاريع التنمية والاستثمار (على الرغم من استقبالها لمنطقة صناعية بعد الترقية الإدارية لمركز أم البواقي) وضلت الجهود منصبة على النهوض بمركزي أم البواقي وخنشلة.

تعرف مدينة عين البيضاء حالة تشبع حقيقية كما ونوعا، فموقعها الاستراتيجي تلتقي عنده مجموعة من الطرق الوطنية والولائية، إضافة إلى استحداث مشروع خط السكة الحديدية وكذا مشروع المطار المختلط (عسكري - مدني)، والتي تعد عوامل مشجعة على الاستقطاب مما يجعل الكثير من المهتمين بالتهيئة إلى التساؤل عن المدينة ومستقبلها المجالي، وأين يمكن استقبال الفائض السكاني المستقبلي؟.

انطلاقا من هذا الواقع، وبهدف معرفة التحديات التي تواجه المدينة والوصول إلى نتائج علمية وعملية لمعالجة مختلف مشكلات المدينة، ارتأينا طرح عدة تساؤلات والتي تتمحور حولها إشكالية الموضوع:

- ما هي الإمكانيات الطبيعية، البشرية والاقتصادية لمدينة عين البيضاء ؟
- كيف نمت وتطورت المدينة وماهي وتيرة النمو الحضري مجاليا وسكانيا ؟
- ما هي تحديات المدينة (العوائق الطبيعية، أزمة البيئتين الطبيعية والاجتماعية) ؟
- ما مدى استجابة استخدامات الأرض بالمدينة لمتطلبات سكانها وسكان الظهير؟
- ما هي العوامل المسؤولة عن عدم انتظام النمو السكاني والعمراني للمدينة ؟
- ما هي طبيعة ونوع العلاقات بين المدينة وظهيرها ؟
- ما هو الدور الوظيفي للمدينة ومكانتها كمدينة متوسطة أم كبيرة ؟
- ما مدى مساهمة أدوات التعمير المختلفة (PDAU،PAW, ...) في الواقع و التنظيم المجالي للمدينة ؟ وما مدى مسايرة التوسعات المختلفة لهذه الأدوات ؟
- ما هو المستقبل المجالي للمدينة في ظل وجود مشاريع استثمارية ونفاذ الاحتياطات العقارية ؟ وهل هذا يعني تراجع دور المدينة ؟
- هل معالجة إشكالية توسع المدينة فقط بإيجاد أراضي للتوسع أم هناك بدائل أخرى ؟ وهل يتحكم العقار في اتجاهات التوسع وطبيعتها ؟ وأين يمكن إستعاب الفائض السكاني الحالي والمستقبلي ؟

الوسائل المنهجية في إنجاز البحث :

تم الاعتماد في إعداد هذا البحث على عدة خطوات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

المرحلة الأولى(مرحلة البحث النظري):

وهي مرحلة البحث البيبليوغرافي والمكتبي، وخلالها تم الإطلاع على المراجع التي تخدم الموضوع من بعيد أو من قريب أو التي لها صلة به. كما تم الإطلاع على الخرائط الطبوغرافية، والموضوعية المنجزة من قبل بعض الباحثين أو الهيئات الرسمية، وهذا من أجل تكوين خلفية علمية وتصور عن المجال. وفي أخر مرحلة تم جمع كل المعطيات والمعلومات الخاصة بمجال الدراسة وكذا الدراسات المنجزة عن المدينة.

المرحلة الثانية (مرحلة البحث الميداني):

وهي مرحلة طويلة نسبيا كون الباحث يتعامل بشكل مباشر داخل المجال وذلك من خلال الاتصال بشكل مباشر بالمصالح المختلفة للولاية وللبلدية حيث تم زيارة 24 مصلحة وهذا من أجل التعرف على المشاكل المطروحة بمدينة عين البيضاء على مستوى الهيئات الرسمية ومن أجل الاستفادة من خبرات المسيرين ومعارفهم حول المجال. وبهدف معرفة انشغالات السكان وهم المعنيون بعملية التهيئة فقد تم ذلك عن طريق استبيان للبحث الميداني،وهي مجموعة أسئلة (24 تساؤل)، وعدد الاستمارات المنجزة 1600استمارة، وزعت على 15 مدرسة ابتدائية، وقد تم استرجاع 1575 استمارة. وحجم العينة المأخوذة تشكل 10 % من المجتمع - مساكن مدينة عين البيضاء - وهي عينة عشوائية بسيطة.

المرحلة الثالثة(الكتابة والتحرير):

وفي هذه المرحلة قمنا بفرز الاستمارات والمعطيات المتحصل عليها وإسقاطها في جداول وخرائط وأشكال بيانية وذلك بالاعتماد على المنهج الكمي والتحليلي، كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي والوصفي، وحتى التاريخي ثم في أخر المطاف جاءت مرحلة التحرير والكتابة.

وحتى يتسنى لنا الإجابة عن التساؤلات المطروحة والتي تتمحور حولها إشكالية الموضوع وبالاعتماد عل طرق التحليل السابقة تم معالجة وعرض موضوع الرسالة في مقدمة عامة و ثلاثة فصول وخاتمة، حيث كل فصل يحوي بين ثلاثة و أربعة مباحث، وهي كمايلي:

الفصل الأول: **أهمية ومكانة مدينة عين البيضاء وخصائصها الطبيعية، السكانية، الاقتصادية**

المبحث الأول: أهمية مكانة مدينة عين البيضاء، ضمن منظومة مدن شرق البلاد، وإقليمها الولائي.

المبحث الثاني: الخصائص الطبيعية لمدينة عين البيضاء.

المبحث الثالث: الخصائص السكانية لمدينة عين البيضاء.

المبحث الرابع: الخصائص الاقتصادية، والبني التحتية للمدينة.

الفصل الثاني: **الخصائص العمرانية والأشكال الحضرية بالمدينة**

المبحث الأول: استخدامات الأرض بمدينة عين البيضاء.

المبحث الثاني: الخصائص العمرانية للمدينة.

المبحث الثالث: الأشكال الحضرية المنتجة بالمدينة.

الفصل الثالث : تفسير واقع المدينة، تشخيص الاختلالات، ومعالجتها.

المبحث الأول: العلاقات الوظيفية للمدينة وتحديد ظهيرها.

المبحث الثاني: الديناميكية المجالية لمدينة عين البيضاء.

المبحث الثالث: تشخيص مختلف مشكلات مدينة عين البيضاء.

المبحث الرابع: الاقتراحات والتوصيات.

في الأخير لا يفوتنا أن نذكر أننا وكغيرنا من الدارسين والباحثين، قد واجهتنا عدة مشاكل وصـــعوبات، منها ما له تأثير مباشر على موضوع الدراسة، إلا أننا نعتبرها موضوعية في ميدان البحث، وتتمثل في:

- نقص البيانات وتضاربها من مصلحة لأخرى وعدم دقتها.
- رغم الاتصال بـــعدد مهم من المصالح، إلا أننا واجهنا صعوبة في التعامل مـــع بعـــض الجهـــات و بعض المسيرين.
- اتساع مساحة مجال الدراسة وهذا ما استوجب منا بعض الوقت من أجل التعرف عليه.

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل الخصائص الطبيعية، السكانية، والاقتصادية لمدينة عين البيضاء، بعد التعرف على الخلفية التاريخية للمنطقة، والتي تعد أحد أهم عوامل التهيئة.

ونتناول هذا الفصل من خلال أربعة مباحث، فالمبحث الأول يخص الجانب التاريخي، وأهمية مركز عين البيضاء ضمن منظومة شرق البلاد، والمبحث الثاني تناولنا فيه الواقع الطبيعي الذي يفرض نفسه على المدينة، وكيف يتحكم في توجيه عمران المدينة، و المبحث الثالث تناولنا فيه جملة من الخصائص السكانية لمدينة عين البيضاء، و العوامل المتحكمة في نموه، وفي أخر مبحث تم التطرق إلى الخصائص الاقتصادية، وحالة البنية التحتية للمدينة.

1- التاريخ القبلي: عاصمة أكبر وأقوى قبائل الشرق الجزائري

عرفت الخريطة الوطنية تطورات هامة تتماشى والظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية...الخ، التي مرت بها البلاد، وأول تقسيم للتراب الوطني كان خلال العهد العثماني، وذلك بتقسيم التراب الوطني إلى ثلاث أقاليم كبرى: بايلك الشرق، وبايلك الغرب، و بايلك الوسط، ودار السلطان عاصمة الدولة.

فخلال الحكم العثماني كان ينتشر على التراب الوطني ما يقارب 650 قبيلة (Tribus) [1]، والتي تضم بدوها 1600[2] دوار(Douar). ونصيب إقليم شرق الجزائر يضم 264 قبيلة [3] تشرف في مجملها على 596 دوار[4]، ولعل أهم هذه القبائل على الإطلاق كان " قبيلة الحراكتة " (Tribu des haraktas)، التي كانت تنتشر في ناحية عين البيضاء، أنظر الخريطة (01).

وتعود تسمية المدينة بهذا الاسم خلال الفترة الاستعمارية، إلى وجود منبع أبيض (La Fontaine Blanche) [5]، تقع تقريبا في مركز قبيلة الحراكتة، ويقال أن المدينة كانت موجودة خلال العهد الروماني تحت تسمية ماريسيميني (Maricimeni) [6].

وخلا ل فترة الفتوحات الإسلامية، أهل المنطقة كانوا ينتمون لقبيلة بربرية تدعى " هوارة " (Tribu de haouara)، وهذه الأخيرة هي بطن من بطون قبيلة " جراوة " (Tribu de djaraoi) من زناتة التي كانت تمثل أعظم قبائل البربر، وكان موطنهم جبال الأوراس تحت رئاسة الكاهنة ، وكان أول رئيس للقبيلة " عيسى " [7].

خلال القرن 15 م، مر بالمنطقة عرب رحل من قبيلة سليم (Soleim)، وقد امتدت إقامتهم من خليج قابس إلى حدود عنابة، خلال حكم الحفصيين، وعائلة السليمية المكنات بالكاؤب (Kaoub)، استولت على الأراضي المحيطة بالمدينة الرومانية شابية (Chabbia) وكان لأعضاء هذه العائلة تأثير كبير في المجالين الديني والسياسي على قبيلة هوارة، وقد أعلنوا استقلالهم عن الدولة الحفصية وأقاموا دولتهم شابيا التي امتدت حتى وادي الرمال، واندمجوا مع قبيلة هوارة اندماجا كاملا، واخذوا يحافظون على كل ما هو إسلامي، عدا أسمائهم، ومن بين الأسماء التي برزت اسم " حركات "، وهو الذي سميت عليه قبيلته باسم " الحراكتة " التي كانت شبه جمهورية قوية يخشى جانبها، إذ كانت تدفع لها القبائل المجاورة ضريبة مقابل مسالمتها [8]، وكانت أغنى القبائل حيث كانت تملك 1500 فارس، مراعيها تمتد حتى جبال عمامرة في الأوراس [9]، وقد ألحقت أول هزيمة لقبيلة الحراكتة بعد أن فقدت أكثر من 60 من قادتها، ومثل بهم في قسنطينة [10]، كعبرة للقبائل الثائرة في وجه الحكم التركي.

ومع مجيء القوات الفرنسية إلى الجزائر، تم إخضاع المدينة والتي كانت عاصمة للقبيلة، باحتلالها سنة 1848.

---

(1) (2) (3) (4) RAHAM Djamel, les structures spatiales de l' Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routier, thèse doctorat d' état, université mantouri Constantine, p59

(5) (7) (8) (9) (10) CHARLES Féraud, revue africaine,N° 96, Nov.1872, p 401,406,410,419.

(6) Plan d'urbanisme directeur, commune de Ain Beida, 1972.

خـــريطة رقـــم (01)

قبيـــلة الحـــراكتة والقبائل المجـــاورة لها

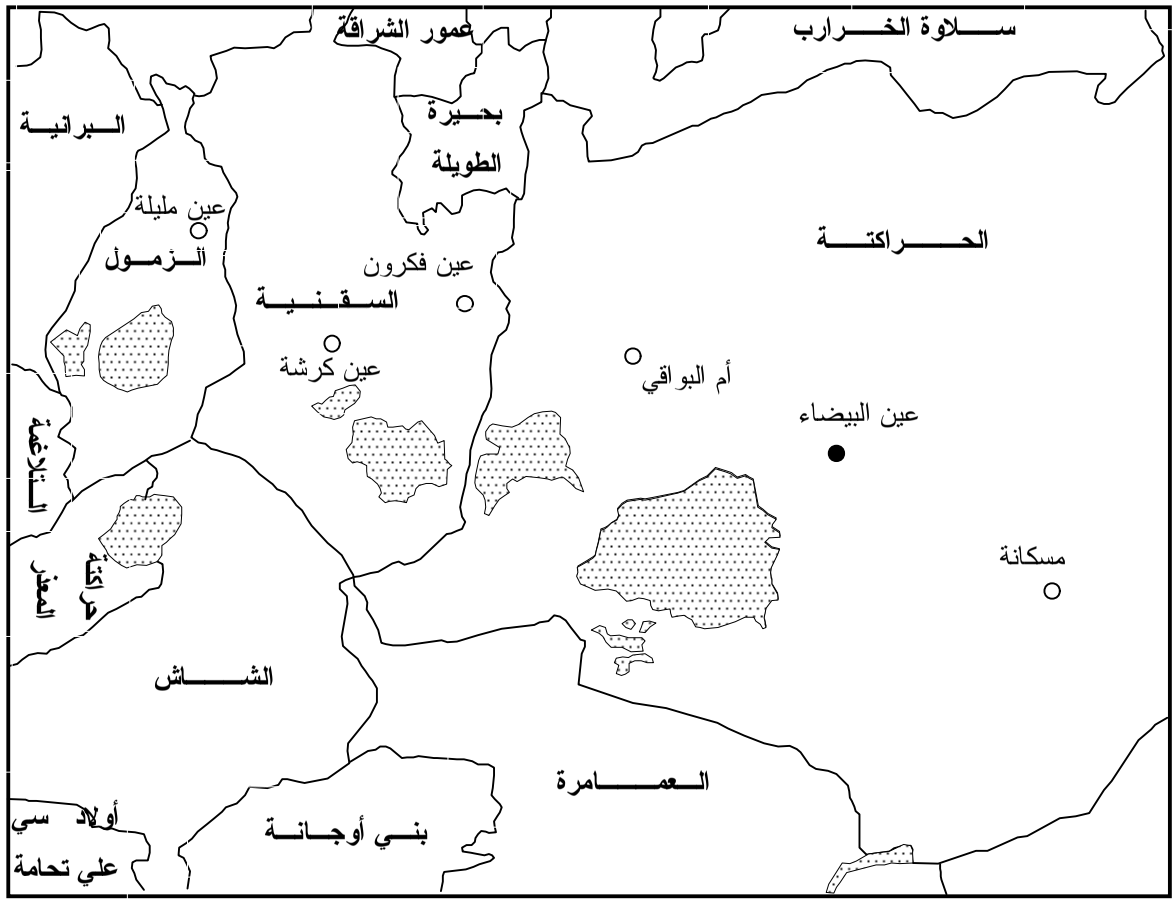

المصدر: Carte des anciennes tribus de l’est Algerien (1863 – 1887), depôt lègal wilaya de Constantine.

2- التطور الإداري لبلدية عين البيضاء: (مقر دائرة منذ 46 سنة من ترقيتها)

تأسست بلدية عين البيضاء كبلدية ذات صلاحيات كاملة [1] في 23 سبتمبر 1852 [2]، وهى تمتد على أخصب الأراضي الفلاحية، وكانت تمثل آنذاك مركزا استعماريا (Centre de colonisation)، و مقر دائرة تتكون من 06 مناطق- قايدات - [3].

وغداة اندلاع الحرب التحريرية انتهجت السلطات الفرنسية إصلاحات إدارية وسياسية جديدة، أهمها مرسوم 28 جوان 1956 الذي بموجبه تم حل البلديات المختلطة، وحولت إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة بمساحات صغيرة، ومحدودة، وأحجام سكانية قليلة. وتضاعف عدد الدوائر(Arrondissements) ودعمت مهام رئيس الدائرة (Sous-Prefect)، وإقليم ولاية أم البواقي الحالي تألف من 31 بلدية - ولاية أم البواقي غير موجودة آنذاك - وزعت على ثلاث مراكز: عين مليلة، و عين البيضاء و أم البواقي.

وبعد الاستقلال سعت الدولة الجزائرية إلى تقليص عدد البلديات على المستوى الوطني، والتي بلغ عددها آنذاك 1526 بلدية، وهذا نتيجة رحيل جميع الإطارات الفرنسية، وعدم خبرة إطارات الجزائر، وأصبحت الدولة بدون تأطير، وحالة التسيير متدهورة من حيث الإمكانيات البشرية والتقنية، وبذلك قلص عدد البلديات إلى 638 بلدية، ويعتبر الجانب المالي أحد أهم الحوافز لهذا التقسيم إذ أن " تجميع البلديات" من شأنه أن يقلل من حجم النفقات العمومية.

---

(1) البلديات ذات الصلاحيات الكاملة (Communes Plein Exercice): هي وحدة إدارية وإقليمية تأسست منذ سنة 1847 في الأقاليم المدنية المتكونة من مساحات التوسع والتي كان يسكنها عدد هام من الأوربيين وهى مكونة من مركز وأراضي زراعية محيطة وهي مسيرة حسب الطريقة الفرنسية:

في هيئة البلدية الأغلبية أوربيين والأقلية أهالي الدواوير بعد وضع قوانين سيناتيس كونسيلت (Senatus Consult) ولها الهيئات التالية:

- المجلس البلدي المنتخب يتشكل من الأوربيين وممثلين عن الجزائريين.
- الهيئة التنفيذية: تتمثل في رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- الدواوين التي تحويها البلديات: تمثلها جماعة يرأسها قائد تعينه السلطات الفرنسية.

البلديات المختلطة(Communes Mixtes):

تكون في المناطق أين يتواجد الأهالي بشكل كبير، وتسير هذه البلديات من طرف حاكم إداري، يلعب دور شيخ البلدية تعينه السلطات الفرنسية بمساعدة ممثلين عن الأهالي.

(2) CHARLES Féraud, revue africaine, N° 96, Nov. 1872, p 409.

(3) دائرة عين البيضاء (Arrondissement) تتكون من ست(06) قايدات تتمثل في:عين البيضاء، عين ببوش، جين ريغال، قصر الصبيحي، مسكانة، واد نيني.

وخلال هذا التجميع في سنة 1963، أصبحت دائرة عين البيضاء تشرف على: عين بابوش، أم البواقي، مسكانة، الضلعة، فكيرينة، بريش و قصر الصبيحي.

وبعد أول تقسيم ترابي إداري في الجزائر عام 1974، بموجب الأمر رقم 74 / 69 المؤرخ في 2 جويلية 1974 والمتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، تم استحداث ولاية أم البواقي التي كانت تابعة إداريا لولاية قسنطينة، والتي لا تمثل سوى تجمع بلدية ريفية صغير، رقيت مباشرة إلى مقر ولاية، على الرغم من وجود آنذاك مراكز أكبر منها (عين البيضاء، خنشلة، عين مليلة) وهذا الخيار أخذ بعين الاعتبار الموقع المركزي لمدينة أم البواقي بالنسبة لإقليمها [1]، وخلال هذا التقسيم أصبحت دائرة عين البيضاء تشرف على بلديات: فكيرينة، مسكانة، بريش.

وفي ثاني تقسيم ترابي في سنة 1984، تم الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات كل منطقة حيث تم فصل وإلحاق بعض البلديات من ولاية واستحداث ولاية جديدة. وقد تأثر مجال ولاية أم البواقي بهذا التقسيم، وذلك بفصل خنشلة وبعض البلديات واستحداث ولاية خنشلة، وبقي مركز عين البيضاء لم يعرف الترقية، وفي هذا التقسيم أصبحت دائرة عين البيضاء تشرف على: بريش، الزرق، عين البيضاء، إلا أن هذا التقسيم لم يحقق أهدافه التنموية بل ظلت 11 بلدية من غرب الولاية تعاني الفقر والتخلف [2].
فالهدف من التنظيم الترابي التحكم في تسير المجال والاستفادة أكثر من إمكانيات كل منطقة وهذا شيء إيجابي. إلا أنه في منطقة " ظهير عين البيضاء " لم تعرف أي تنمية بل ظلت متخلفة وفقيرة وهذا اعتمادا على عدة معطيات تعليمية و اقتصادية و... . أنظر الخريطتين (02 و 03).

(1) (2) بوغرارة السبتي السكان والفلاحة في ولاية ام البواقي دراسة في التهيئة الإقليمية، ماجيستير، جامعة منتوري، قسنطينة 2004 ص 296 و 171 و 270.

خـــريطة رقـــم (02)

ولاية أم البواقي : بلديات ودوائرها في تقسيم 1974

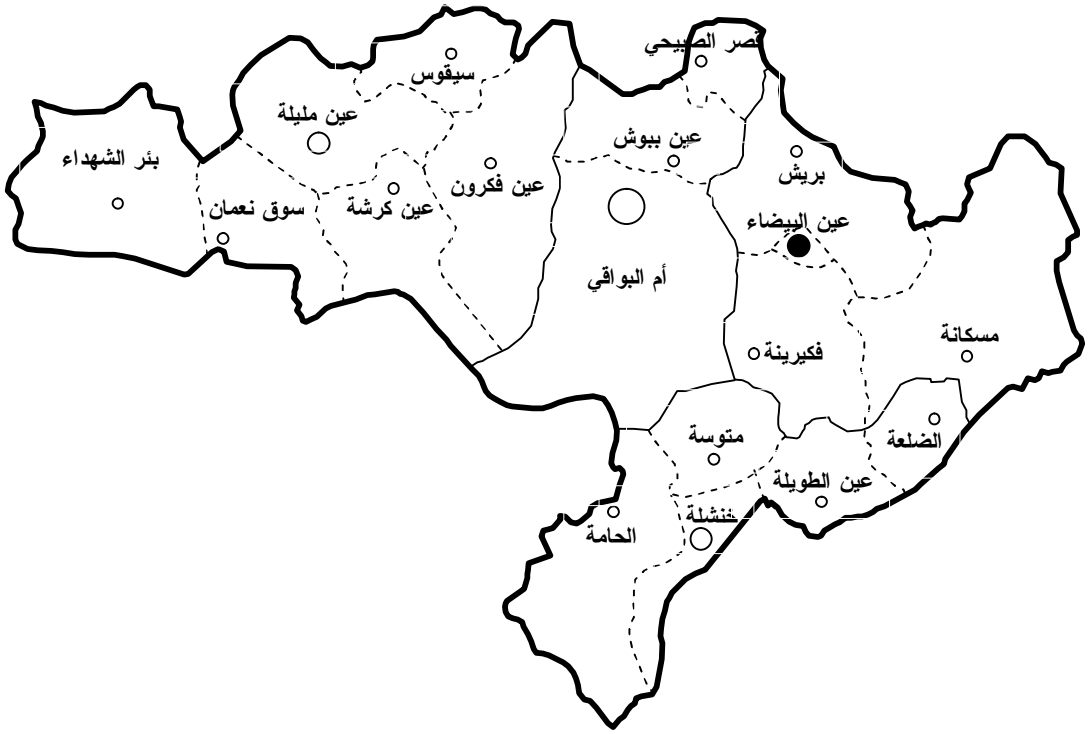

خـــريطة رقـــم (03)

ولاية أم البواقي : بلديات ودوائرها في تقسيم 1984

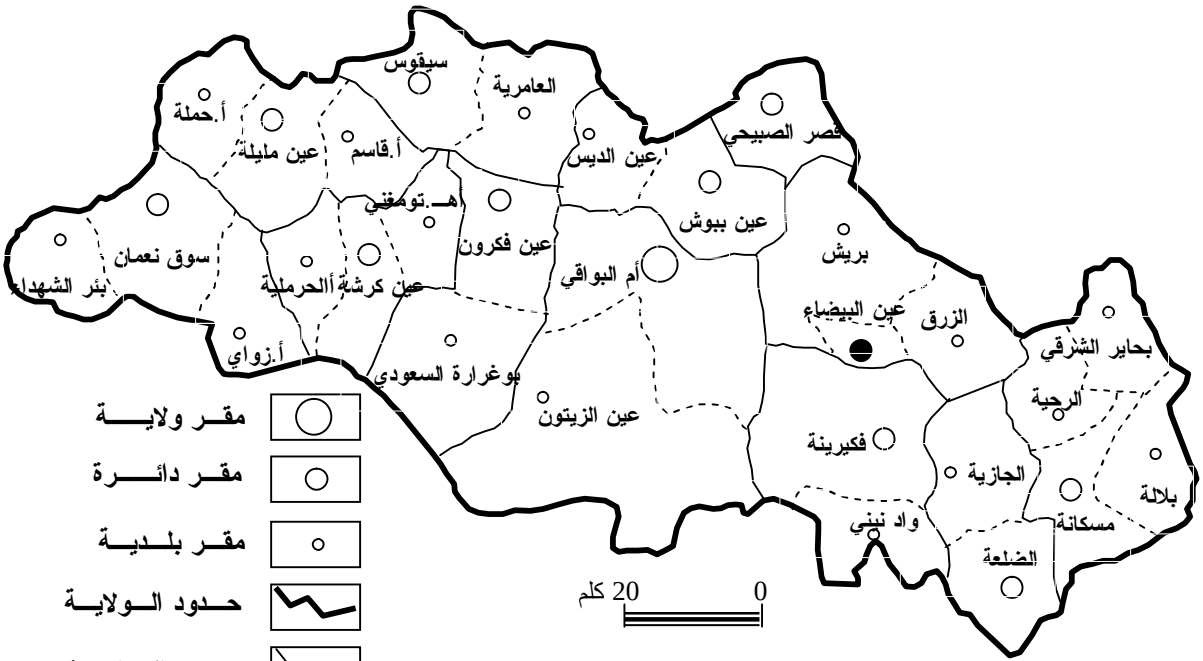

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

3- أهمية موقع ومكانة مدينة عين البيضاء الإقليمية:

يقال أن المدن بالإقليم هي عبارة عن مجتمعات متفاوتة المواهب والأحجام تتصارع من أجل البقـــاء [1]، أي أنها تتنافس على مجـــالات النفـــوذ (Les Aires d'influence) وهـــذا حســـب حجـــم المدينـــة وضخامتها. ويقول جيفيرسون " أن المدن الكبرى كالأشجار العملاقة في الغابة، تحرم الأشجار الصغرى من الوصول إلى الضوء، وتقضي عليها بالقزمية ونقص النمو"[2].

يا ترى ماهو الوزن والدور الحقيقيين لمدينة عين البيضاء، وما مدى تطابق ما ورد في المقولتين عليها من ناحية النفوذ والعلاقات الوظيفية المختلفة وما نوعها ؟.

في مثل هذه الدراسات، يتم التطرق إلى معرفة الوزن الحقيقي للمدينة ضمن إقليمها.

1- إمكانيات الموقع ضمن الشبكة الحضرية: موقـــع مهـــم نســـبيا ومدينة توازن جهوي.

1-1- تطور مكانة مدينة عين البيضاء ضمن الشبكة الحضرية لشرق البلاد:

سنحاول التعرف على تطور مكانة مدينة عين البيضاء، في الشبكة الحضرية للشرق الجزائـــري، مـــن خلال التعدادات المختلفة، والمبينة في الجدول (01)،

جدول رقم (01) الشرق الجزائري: تطور عدد المراكز الحضرية وأحجامها خلال فترة 1954-1998

التجمعات السكانية / السنة	الأحجام السكانية (ألف نسمة)						
	5 -	10-5	20-10	50-20	100-50	100 و +	مجموع الشرق
1954	15	13	8	5	2	1	**44**
1966	47	37	11	9	5	2	**111**
1977	67	23	23	10	7	4	**134**
1987	120	83	35	25	10	8	**281**
1998	300	149	75	38	11	12	**585**

مرجع سابق ص 150 : RAHAM Djamel

(1)و (2): صفوح خير الدين، البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه مطبعة جامعة دمشق ص 155-341.

1-1-1- الشبكة الحضرية لمدن شرق البلاد عام 1954 :

من خلال نتائج الجدول (01)، يتبين أن نصيب شرق البلاد من المراكز الحضرية، بمختلف أحجامها 44 مدينة، أغلبها مراكز يقل عدد سكانها عن 50 ألف نسمة. ومدينة عين البيضاء، حسب إحصائيات 1954 بلغ حجمها السكاني 14804 نسمة، و بذلك فهي تنتمي إلى فئة المدن (10 – 50 ألف نسمة)، ورتبتها ضمن هذه الفئة هي 13 من 24 مركزا [1]، وهذه المكانة والرتبة تطلب دورا فعالا ومهما، إلا أن المدينة كانت تحت الاحتلال الفرنسي كباقي مدن الوطن. تم ترقية مدينة عين البيضاء إلى مركز استعماري (Centre de colonisation)، وهو دائرة تابعة لإقليم قسنطينة، ما يسمح للمركز بممارسة عدة أدوار قيادية خاصة من الناحية الأمنية.

1-1-2- الشبكة الحضرية لمدن شرق البلاد عام 1966:

من خلال نتائج الجدول (01)، نلاحظ تزايد في عدد المراكز الحضرية في إقليم شرق البلاد، في ظرف 12 سنة، حيث برز67 مركزا حضريا جديدا، أغلبها مراكز صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها 5000 نسمة، وقد بلغ حجم مدينة عين البيضاء حسب تعداد 1966، حوالي 30412 نسمة، ورتبتها 12 من أصل 57 مركزا [2]، ما جعلها تستقر في فئة المراكز (10 – 50 ألف نسمة)، وسجل معدل نموها 6.10 % [3] لفترة 1966/1954.

1-1-3- الشبكة الحضرية لمدن شرق البلاد عام1977 :

بلغ عدد المراكز الحضرية سنة 1977 في شرق البلاد 134 مركزا، أي بزيادة 23 مركزا خلال عقد من الزمن، ورتبة المدينة في شبكة المدن لشرق البلاد 14 من أصل 83 مركزا [4]، وهي لازالت مستقرة في فئة المدن (10 – 50 ألف نسمة). كما نسجل في الفترة 1977/1966 انخفاض معدل النمو للمدينة حيث بلغ 3.10 % [5]، وهذا المعدل رفع حجمها السكاني إلى 42573 نسمة، حيث لم تستفد من الترقية سنة 1974، و استحدث مقر أم البواقي كمركز قيادي جديد، وهذا القرار كان له انعكاسات على المركزين سواء بالسلب أو بالإيجاب. مركز أم البواقي الذي بلغ معدل نموه 4.50 % خلال فترة 1977/1966، وفي فترة 1966/54 بلغ 12% [6].

1-1-4- الشبكة الحضرية لمدن شرق البلاد عام1987 :

ارتفع عدد المراكز الحضرية في شرق البلاد إلى 281 مركزا، وهذه المرة ظهرت مدن بأحجام أكبر. ومدينة عين البيضاء قفزت إلى فئة المدن المتوسطة (50 – 100 ألف نسمة)، بحجم سكاني 62253 نسمة سنة 1987، وهي فئة المدن الأكثر أهمية والأكثر ديناميكية. إلا أنها لازالت محرومة من الدور القيادي، فقد تم ترقية مركز خنشلة إلى مركز ولاية جديدة سنة 1984، بعد ترقية مركز أم البواقي سنة 1974، ولهذه الترقية أثار وانعكاسات على مركز عين البيضاء.

(1) (2) (3) (4) (5) (6) عدنان رشيد حبيب و مجموعة أساتذة جامعين، مرجع سابق، ص 95،93، 84،83، 87، 101.

وتراجعت رتبة المدينة ضمن الشبكة الحضرية لمدن شرق البلاد إلى المرتبة 18 ، على الرغم من انتقالها من فئة المدن الصغرى إلى فئة المدن الكبرى، نتيجة ترقية مراكز أخرى.

1-1-5- الشبكة الحضرية لمدن شرق البلاد عام1998 :

بعد عقد من تطورها، زاد الوزن الديموغرافي لمدينة عين البيضاء ليصل 94775 نسمة، إلا أنها بقيت مستقرة في نفس فئة المدن المتوسطة (50 – 100 ألف نسمة)، وهي على مشارف الانتقال إلى فئة جديدة من المدن، وهي المدن الكبرى، وهي نفسها المدة التي انتقلت فيها من فئة مدن إلى فئة - فترة عشرين سنة -. وأما رتبة مدينة عين البيضاء فهي من المراتب 23 الأولى، أي أنها في ظرف عشر سنوات، تراجعت 12 رتبة من ناحية الأهمية السكانية.

2- أهمية مدينة عين البيضاء داخل إقليم الولاية : استثمارات محدودة في مدينة مهمة

سنتناول في هذا الجزء ثلاث نقاط رئيسية، والمتمثلة في حجم الاستثمارات، حجم السكان ودرجة التجهيز، وهذا تكملة لمعرفة أهمية المدينة في الإقليم.

2-1- الاستثمارات الوطنية في ظل النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي (1969 – 2002):

بعد الاستقلال، انتهجت الجزائر النموذج الاشتراكي للتنمية وهذا من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني المنهار، وتحسين شروط وظروف الحياة المتدهورة للسكان وذلك باسترجاع الأراضي، المصانع، المحروقات، البنوك والنقل عن طريق التأميم.

وقد نصت مواثيق الجزائر انطلاقا من برنامج طرابلس عام 1962، ميثاق الجزائر عام 1964 والميثاق الوطني عام 1976 على تبني السياسة التنموية في ظل النظام الاشتراكي، وكان التخطيط هو الوسيلة المعتمدة في توجيه وتنظيم الاقتصاد الوطني للبلاد، وكان التخطيط مركزي، حتى سنة 1989، حيث تم تبني دستور جديد، يقر الدخول إلى اقتصاد السوق، والتعددية السياسية للبلاد.

فخلال مرحلة الحكم الاشتراكي، ثم مرحلة اقتصاد السوق، تم اعتماد عدة مخططات تنموية، والتي كان لها أثار و انعكاسات مباشرة على الفوارق الجهوية بالبلاد، وهي كالآتي:

- المخطط الثلاثي (1967 – 1969).
- المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973)، و البرامج الخاصة لفائدة المناطق المحرومة 1972/66.
- المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977).
- المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984).
- المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989).
- المخطط الخماسي الأول (1990 – 1994).
- المخطط الخماسي الثاني (1995 – 1999).
- مخطط الإنعاش الاقتصادي (2000 – 2003).

ويمكن تلخيصها في الجدول (02)، ومن ثم استنتاج عدة نقاط رئيسية وهي:

جدول رقم (02) حجم الاستثمارات على المستوى الوطني 2003/1967

المخطط	الثلاثي	الرباعي الأول	الرباعي الثاني	الخماسي الأول	الخماسي الثاني	إنعاش اقتصادي[1]
الفترة	1969/67	1973/70	1977/74	1884/80	1989/85	2003/2000
حجم الاستثمار (مليار دج)	9.1700	38.441	121.100	560.500	550.000	525.000

المصدر: أحسن بن ميسي، التحضر والتصنيع في الجزائر حالة الإقليم الشمالي الشرقي، رسالة دكتوراه 1999، ص54.59.

1- عشرية 1967-1977 :

تميزت بالتركيز على تصنيع البلاد، وتوسيع الإنتاج الفلاحي، من خلال تبني سياسة الثورة الزراعيـــة، والثورة الصناعية، وكانت البلاد عبارة عن ورشة حقيقية للأشغال.

2- عشرية 1978-1988 :

برزت بعض المشكلات الخانقة نتيجة بعض السياسات المنتهجة، كأزمة السكن... ، وأعطيـــت الأولويـــة لتنمية البنية القاعدية، وتعميق مبدأ اللامركزية وزيادة حجم الاستثمارات في قطاعي السكن و الصـــحة، إلا أن تدهور أسعار البترول خلال مرحلة الثمانينات، حالت دون تحقيق الأهداف الاقتصادية المســـطرة، الأمر الذي أدى إلى تعطيل مشاريع وإلغاء أخرى.

3- عشرية 1990-2000:

تميزت بداية هذه المرحلة بتفاقم أكثر لأزمة السكن، وتدهور الحالة الاجتماعية للسكان، وهجرة الأرياف بشكل كبير، نتيجة تأزم الوضع الأمني، ما أدى إلى تضخم المدن، وتفاقم مشكلاتها المختلفة.

وفي أواخر القرن الماضي، تم وضع مشاريع ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي، الذي رصدت له الدولة ما يقارب 7 مليار دولار في شطره الأول، و 52.5 مليار دولار للمخطط الخماســـي[2] الـــذي ســـيدعم الإنعاش الاقتصادي في شطره الثاني، بهدف تحسين أداء القطاعات الاقتصادية وجرها عبر الدفع لمزيد من الطلب، وتحفيز العرض من خلال المشاريع الكبرى، ومشاريع البنى التحتية.

2-2 – نصيب مدينة عين البيضاء من حجم الاستثمارات بالولاية (1970 – 2002):

تعد مدينة عين البيضاء داخل الحدود الإدارية للولاية المدينة الأولى من حيث الحجم الســـكاني، ورغـــم ذلك فنصيبها من مشاريع التنمية كان أقل بكثير من بعض المراكز على اختلاف أحجامها.

جدول رقم (03) نصيب مدينة عين البيضاء من المخطط الرباعي الأول(1773/70)

المراكز	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد (دج/فرد)	النسبة(%)
عين البيضاء	32556.4	1.1	20.7
أم البواقي	6825.4	0.75	4.3
المجموع الولاية	156714.98	2.27	100

LAYEB Hafid, promotion urbaine d'O.E.B ses conséquences socio-économiques et spatiale, Thèse de doctorat 3eme cycle, France, 1986, p 25.

(1) (2) جريدة الشروق اليومي، العدد 1181، 16 سبتمبر2004، لقاء مع خبير اقتصادي، ومستشار سابق في رئاسة الجمهورية.

خلال المخطط الرباعي الأول، نلاحظ أن مدينة عين البيضاء استحوذت على استثمار عمومي معتبر 20.70% مقارنة بمركز أم البواقي 4.30%، الذي لم يرقى بعد إلى مقر ولاية، وحجم هذه الاستثمارات تشكل ما يقارب الخمس من نصيب مجموع البلديات التي كانت تشكل ولاية أم البواقي في تقسيم سنة 1974. وهذا يدل على مدى أهمية المدينة في إقليم الولاية، التي كانت تنتمي إلى ولاية قسنطينة.

جدول رقم (04) نصيب مدينة عين البيضاء من المخطط الرباعي الثاني(1777/74)

المراكز	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد (دج/فرد)	النسبة(%)
عين البيضاء	137805.25	8.84	3.23
أم البواقي	712145.25	47.08	45.3
عين مليلة	152464.25	8.10	9.74
مسكانة	6500.00	0.40	0.73
المجموع الولاية	156514.50	9.25	100

المصدر: مرجع سابق، ص20

بعد التقسيم الإداري المنجز سنة 1974، تم ترقية مركز أم البواقي إلى مقر ولاية، ومع بداية المخطط الرباعي الثاني مباشرة، استفادت مدينة أم البواقي على حصة الأسد من حجم الاستثمارات العمومية المجندة للولاية. كما نلاحظ أن نصيب الفرد من الاستثمارات في أم البواقي ارتفع إلى 47.08 دج/فرد، بعد أن كان 0.75 دج/فرد قبل الترقية الإدارية لها، وهو ما يتماشى والدور الجديد لمركز أم البواقي، عكس مركز أم البواقي، فنصيب الفرد من الاستثمارات في مركز عين البيضاء، كان أقل من متوسط نصيب الفرد الولائي 9.25 دج/فرد، ، فقد عرف انخفاظا كبيرا من 20.70 دج/فرد، قبل التقسيم الإداري سنة 1974 إلى8.10 دج/فرد بعد التقسيم الإداري، وهذا يدل على مدى تنازل السلطات عن دعم هذا المركز، والتوجه إلى دعم مركز الولاية الجديد.

جدول رقم (05) نصيب مدينة عين البيضاء من البرنامج الخاص للاستثمارات عام 1974

المراكز	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد (دج/فرد)	النسبة(%)
عين البيضاء	206885	4.85	54.00
أم البواقي	12720	0.84	3.3
عين مليلة	13401.8	7.12	34.9
مسكانة	12948.6	1.45	3.3
المجموع الولاية	383075.6	3.08	100

المصدر: مرجع سابق، ص38

جاء المخطط الخاص لتعديل الإختلالات الموجودة في المخططات السابقة، مما جعل السلطات ترصد استثمارات إضافية لمشاريع التنمية.أنظر الجدول (05).

فقد تم تخصيص لولاية أم البواقي غلاف مالي خاص قدره 383075.60 دج، وكان نصيب مركز عين البيضاء من هذه الاستثمارات 54.00 %، في حين مركز الولاية لم يستفد سوى من 3.30 %، وهذا يدل على مدى إدراك السلطات المركزية، والولائية لأهمية مركز عين البيضاء الإقليمية والمحلية.

جدول رقم (06) نصيب مدينة عين البيضاء من برنامج التسيير المركزي عام 1974

المراكز	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد (دج/فرد)	النسبة(%)
عين البيضاء	781369	18.35	21.4
أم البواقي	515589	34.08	14.1
عين مليلة	660775	35.11	18.0
المجموع الولاية	156514.50	25.26	100

المصدر: مرجع سابق، ص40

خلال هذه المرحلة من التنمية، كان نصيب الفرد من الاستثمارات بمركز عين البيضاء، يمثل 18.35 دج/فرد، وهو أقل من نصيب الفرد الولائي 25.26 دج/فرد، ويرجع ذلك إلى تزايد حجم سكانها من جهة، وإلى عدم وجود مؤسسات إدارية مهمة، ومشاريع استثمارية كبرى من جهة أخرى.

جدول رقم (07) نصيب مدينة عين البيضاء من المخطط الخماسي الأول(80 / 1984)

المراكز	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد (دج/فرد)	النسبة(%)
عين البيضاء	26635.5	6.25	11.5
أم البواقي	610952	40.39	26.4
عين مليلة	415423	22.07	17.9
خنشلة	593763.5	13.42	25.7
مسكانة	154180	17.35	6.6
المجموع الولاية	156514.50	25.26	100

المصدر: مرجع سابق، ص44

من خلال نتائج هذا الجدول (07) نجد أن مركز أم البواقي، بقي يستحوذ على أكبر نصيب من الاستثمارات التي جندت للولاية، بنصيب 40.39 دج/فرد وهو أكبر من نصيب الفرد الولائي 25.26 دج/فرد، ثم نجد مراكز عين مليلة وخنشلة ومسكانة، كما نسجل انخفاظ كبير لنصيب الفرد من حجم الاستثمارات لمدينة عين البيضاء، إذ تمثل 6.25 دج/فرد.

وخلال المخطط الخماسي الثاني في فترة 1989/85، تم ترقية مركز خنشلة إلى مقر ولاية جديد، مستقل عن مركز أم البواقي، الذي لايزال يستفيد من أعلى حجم الاستثمار، مقارنة بالمراكز الأخرى التي تشرف عليها. و يتضح أن مركز عين البيضاء بعد الترقية الإدارية لسنة 1984 ، يمثل حجم الاستثمارات التي استفاد منها 10.71% وهي الثانية بعد مركز الولاية 17.32% ، الجدول (08).

جدول رقم (08) نصيب مدينة عين البيضاء من المخطط الخماسي الثاني(85 / 1989)

المراكز	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد (دج/فرد)	النسبة(%)
عين البيضاء	65663	21.09	10.71
أم البواقي	106150	61.97	17.32
عين مليلة	34019	20.40	5.55
مسكانة	38699	2.73	6.31
المجموع الولاية	612615	25.26	100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، لولاية أم البواقي2003.

ونصيب الفرد من الاستثمارات لمركز عين البيضاء 21.09 دج/فرد، وهو أقل من معدل الفرد على مستوى الولاية 25.26 دج/فرد، وهي أكبر مما كان عليه خلال المخطط الخماسي الأول 6.25 دج/فرد، وهو ما يجعل مدينة عين البيضاء في الرتبة الثانية بعد مركز الولاية، من ناحية التمويل بالاستثمارات.

و أما فيما يتعلق بالعقد الأخير، الذي عرف وضع مشروع الإنعاش الاقتصادي، ليدعم المدن، وخاصة تلك التي تأثرت بالأزمة الأمنية، وذلك ببرامج اقتصادية.

ومدينة عين البيضاء من المراكز التي تأثرت بتدهور الأوضاع الأمنية، مقارنة بمركز أم البواقي وعين مليلة، حيث عرفت هجرة من الأرياف المحيطة بها، مما عقد الحياة الحضرية بالمدينة.

جدول رقم (09) نصيب مدينة عين البيضاء من مخطط الإنعاش الاقتصادي (2000/ 2003)

المراكز	حجم الاستثمار (10^3 دج)	نصيب الفرد (دج/فرد)	النسبة(%)
عين البيضاء	86240	27.64	9.82
أم البواقي	101260	71.74	11.53
عين مليلة	63000	41.73	7.19
مسكانة	27500	42.32	3.13
المجموع الولاية	877541	75.85	100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، لولاية أم البواقي2003.

على الرغم من أن مخطط الإنعاش الاقتصادي مشروع يهدف لدفع التنمية الاقتصادية، واستحداث مناصب شغل، إلا أننا نرى بعض مشاريع تحسين مستوى الحياة الحضرية، وتجميل شوارع المدينة، وذلك بمشاريع تبليط الأرصفة، وصيانة شبكات الصرف الصحي... أنظر جدول ( ) في الملحق.

وحصة مدينة عين البيضاء 9.82% من استثمارات الولاية، بنصيب فردي 27.64 دج/فرد.

شكـل رقـم 01

توزيع حجم الاستثمارات العمومية على بعض مراكز ولاية أم البواقي
خلال فترة 1973-1984

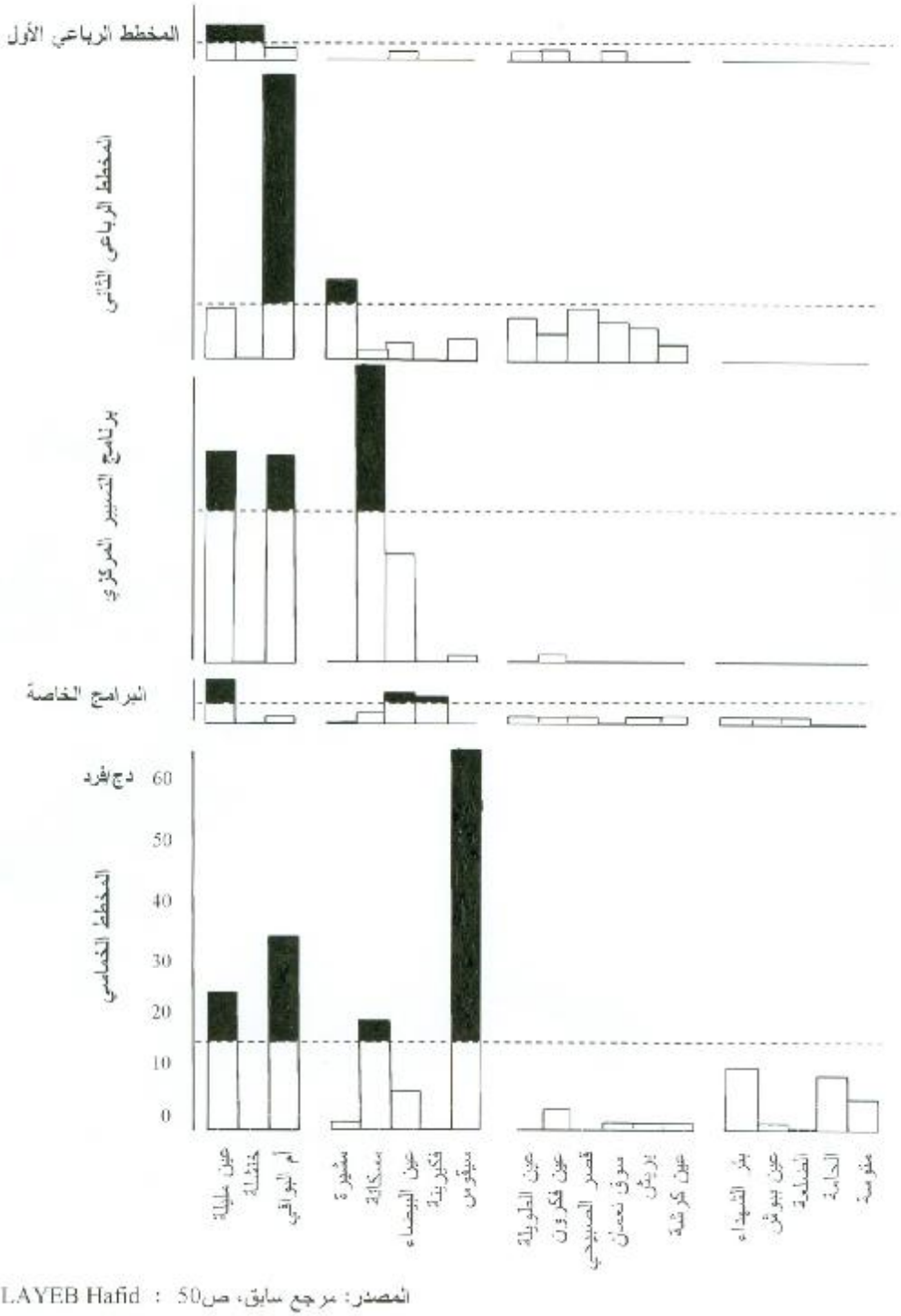

المصدر: مرجع سابق، ص50 : LAYEB Hafid

شكــل رقــم 02 **توزيع حجم الاستثمارات خلال المخطط الخماسي الثاني (1989/1985)**

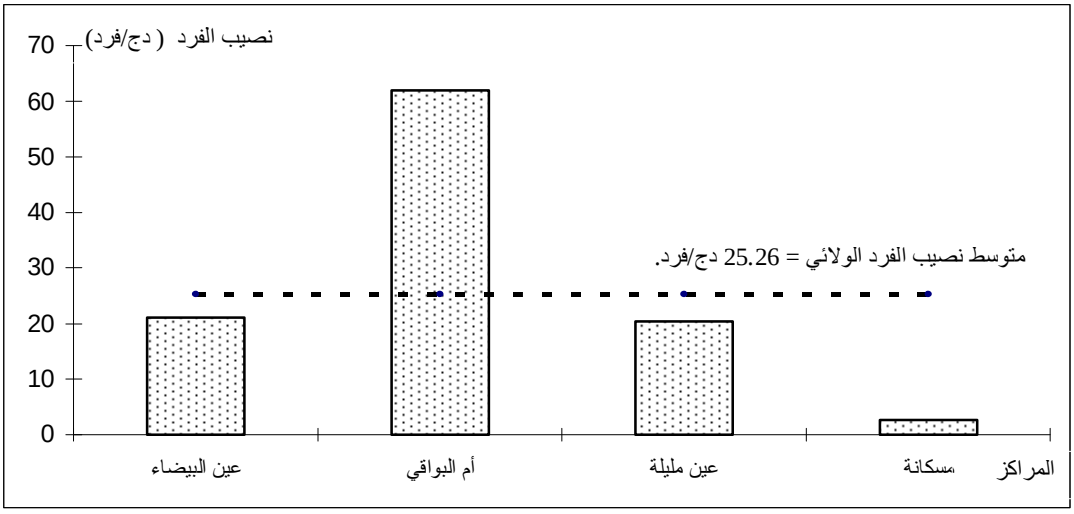

شكــل رقــم 03 **توزيع حجم الاستثمارات خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي (2003/2000)**

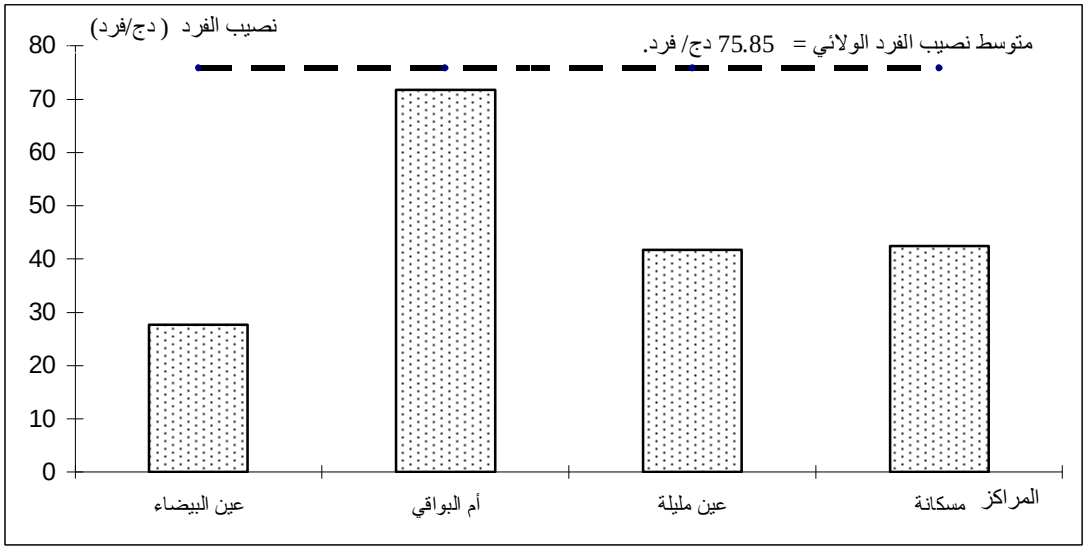

2-3 - تجهيز المدينة: تجهيز معتبر ومتنوع

إن معرفة مكانة المدينة ضمن إقليمها الولائي، يمكن اعتماد معيار أخر و هو حجم التجهيزات بالمدينة. فما هو حجم التجهيز بمدينة عين البيضاء مقارنة بمراكز الولاية ؟.

إن التجهيز له علاقة مباشرة بعنصر الاستثمارات، كون هذه الاستثمارات توجه لتجهيز المدن بالمرافق، والمشاريع الاقتصادية، بهدف الرفع من كفاءة البنية التحتية، وجعل من الحياة الحضرية أيسر وأفضل.

ومن خلال مصفوفة التجهيزات لولاية أم البواقي الشكل (4)، يمكن التوصل إلى جملة من النتائج، فيما يتعلق بالتجهيز في مدينة عين البيضاء [1].

فالمدينة ذات تجهيز مهم على مستوى الولاية، إذ نجد مرافق إدارية، وصحية و تعليمية...، وتعد من بين المراكز الثلاث الأولى الأحسن تجهزا، مقارنة بباقي بلديات الولاية.

وتحتل مدينة عين البيضاء المرتبة الثانية بعد عاصمة الولاية، إلا أن هذه التجهيزات عرفت أواخر القرن الماضي ضغطا كبيرا، نتيجة النزوح الريفي المتواصل إلى المدينة.

إن طبيعة التجهيز ونوعه، له أهمية خاصة في التمييز بين المراكز. فنوع التجهيز المتوفر بالمدينة عالي نسبيا، حيث نجد:

- مؤسسات مالية وإدارية مهمة مثل: البنوك وكذلك الخطوط الجوية الجزائرية وشركات التأمين المختلفة: العامة للتأمينات المتوسطية(GAM) ، الشركة الجزائرية للتأمينات (SAA) ، ...
- مؤسسات التكوين والتعليم كمدرسة تكوين شبه الطبي، والثانويات، و...
- هياكل الإيواء كالفنادق.
- مؤسسات ومراكز أمنية.
- هياكل صحية معتبرة، وجود مستشفيين، وعيادات صحية، و...
- مقرات الدائرة، والبلدية، ومختلف مصالح الولاية.

فتوفر المدينة على أنواع عالية من التجهيزات سوف يرفع ويعطي ديناميكية خاصة بالمدينة، وذلك بجلبها للتدفقات السكانية اليومية من المراكز المجاورة وللاستثمارات الخاصة. أما فيما يخص البلديات التي لا تتوفر على تجهيزات كافية أو ضرورية فهي في أغلبها بلديات شرق ولاية أم البواقي .

(1) عناب فاتح، سمير زقاط، ولاية أم البواقي محاولة وضع تقسيم وظيفي للمجال، مذكرة تخرج، جامعة منتوري، 2001، ص54.

شكل رقم 04

تعاضدية الحبوب والبقول (COFEL)، المؤسسة الوطنية لتوزيع المواد الغذائية (EDIPAL)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، بنك التنمية الفلاحية (BDL)، البنك الخارجي الجزائري (BFR)، المؤسسة الوطنية لمواد البناء (EDIMCO)، مديرية الفلاحة (DSA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، الشركة الوطنية للتأمينات (SAA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، الصندوق الفلاحي للتبوب (DAIC)،

المصدر: عتاب فاتح، سمير زقاط، مرجع سابق، + معالجة شخصية

2-4 – الحجم السكاني : هيمنة حضرية ديموغرافية منذ استحداث الولاية

حافظت مدينة عين البيضاء على المرتبة الأولى من الناحية الديموغرافية مقارنة ببـاقي مـدن ولايـة أم البواقي، وهذا منذ استحداثها، وهو ما توضحه قاعدة زيـف (Zipt) للأحجـام السـكانية ورتبهـا، باعتماد التعدادات المتعاقبة، حيث تظهر عين البيضاء ثم تليها أم البواقي التي تعد مقر الولاية [1].

في إحصاء 1977:

- المرتبة الأولى: هي مدينة عين البيضاء، وهو أقل مما يجب أن تكون عليه نظريا.
- المرتبة الثانية إلى السابعة: للمدن أم البواقي، و عين فكرون، و عين كرشة، ومسكانة، وسوق نعمان وهي مدن أكبر من أحجامها المثالية.
- المرتبة الثامنة و فوق: وهي مراكز أقل من أحجامها المثالية.

في إحصاء 1987:

- المرتبة الأولى: مدينة عين البيضاء، حيث يتفق حجمها مع الحجم المثالي لها.
- المرتبة الثانية إلى السادسة: سجلت تزايدا عن أحجامها المثالية مما كان عليه عام 1977، ونضـيف هنا مدينة عين مليلة.
- المرتبة السابعة وفوق: أحجامها في تناقص كلما زادت الرتبة.

في إحصاء 1998:

- المرتبة الأولى : مدينة عين البيضاء، حيث حافظت على حجمها المثالي .
- المرتبة الثانية إلى السابعة: المدن في هذا المستوى تزايدت أحجامهـا المثاليـة كثيـرا (ع.مليلـة، ع.فكرون، و ع. كرشة، و أم البواقي، و مسكانة، وسوق نعمان).
- المرتبة الثامنة وفوق : وهي المراكز التي تقل أحجامها عن الأحجام المثالية.

(1) بوغرارة السبتي: السكان والفلاحة في ولاية أم البواقي، مرجع سابق، ص 94.

أساس قاعدة زيف قسمة حجم المدينة الأولى على مرتبة المدينة الموالية لنحصل على حجم هذه الأخيرة ثم حجم المدينة الثانية علة الثالثة وهكذا ... حتى نصل إلى رتبة المدينة الأخيرة التي هي حاصل قسمة المدينة الأولى على رتبتها.

ولمعرفة مدى تأثير الترقية الإدارية على المدينة، نرى ضرورة مقارنتها مع بعض المدن التي رقيت سنة 1974، والمدن التي رقيت سنة 1984، وهي مبينة في الجدول (10)، ويعود اختيار هذه المراكز إلى كونها مقرات دوائر لها نفس الرتبة الإدارية بعد الاستقلال، أضف إلى ذلك أن أحجامها السكانية متقاربة نسبيا، عدا مركز ميلة، الذي كان يقارب مدينة أم البواقي، وقد تم استنتاج مايلي:

- مدينة عين البيضاء، معدل نموها كان الأضعف مقارنة بالمدن السابقة، حيث كان قريب من معدل نمو مدينتي برج بوعريريج، و جيجل في فترة 1977/1966، والتي كانت كلها مقرات دوائر، وقريب من معدل نمو مركز خنشلة.

- ثبات رتبة مدينة عين البيضاء كمقر دائرة، نتج عنه ثبات واضح في معدل نموها، عكس مركزي برج بوعريريج، وميلة بعد ترقيتهما سنة 1984 إلى مقرات ولائية جديدة، عرفت معدلات نموها ارتفاعا يفوق معدلات النمو الوطنية في تلك الفترات، وهي نتيجة لاستقبال المركزين للاستثمارات، وتدعيم مرافقه، ما يجعلها مستقطبة.

جدول رقم(10)، مقارنة معدلات نمو بعض المدن مع مدينة عين البيضاء

الفترة / المدينة	77/66	87/77	98/87
قالمة	4.5	3.88	2.52
جيجل	3.2	5.5	4.9
برج بوعريريج	4.53	4.45	3.91
ميلة	3.31	6.81	4.53
عين البيضاء	3.1	3.82	3.89
خنشلة	3.21	3.06	2.15

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

خلاصة المبحث الأول:

بعد هذه اللمحة السريعة والمركزة عن مكانة مدينة عين البيضاء ووزنها ضمن منظومتي مدن شرق البلاد، و إقليم ولايتها، وقد قدمنا هذا المبحث عن باقي المباحث اعتقادا منا بأنه العنصر المفسر لكثير من الإشكالات والظواهر التي سيتم إيرادها لاحقا، وكما نهدف أيضا إلى تقديم المدينة من منظور شامل وأكبر قبل الدخول في التفاصيل، وسنورد أهم النتائج التي تم التوصل إليها :

- تعد مدينة عين البيضاء، عاصمة لأكبر وأقوى قبائل المنطقة آنذاك، وكانت أكثرها تمردا على الأنظمة السائدة في البلاد، من الحكم التركي إلى الاحتلال الفرنسي.

- تقدم المدينة في المراتب الأولى ضمن منظومة الشبكة الحضرية لشرق البلاد، منذ 1954، وذلك من خلال استقرارها وثباتها في فئة مدن 10-50 ألف نسمة طيلة عقدين من الزمن، لتنتقل إلى فئة مدن 50-100ألف نسمة خلال العشرين عاما الأخيرة.

- تأثر مدينة عين البيضاء بترقيتين إداريتين متتاليتين الأولى سنة 1974، والثانية كانت 1984، من ناحيتين، تراجع حجم الاستثمارات الموجهة للمدينة، وبقائها مقر دائرة لأزيد من 40 عاما.

- هيمنة ديموغرافية حقيقية للمدينة ضمن إقليمها الولائي.

- أما من ناحية التجهيز، فالمدينة تعد من المراكز الأحسن تجهيزا ضمن الولاية.

- أما فيما يخص نصيب الاستثمارات لمدينة عين البيضاء منذ الشروع في المخطط الرباعي الأول إلى مخطط الإنعاش الاقتصادي، إذ بلغت نسبة الاستثمارات الخاصة سنة 1974 بالمدينة أعلى النسب قبل الترقية الإدارية لمركز أم البواقي 20.7%، ولينخفض لأدنى مستوى 3.23% بعد الترقية سنة 1974، إلا أن مشروع البرامج الخاصة لسنة 1974، تدارك العجز فكان نصيب المدينة هو الأول على مستوى الولاية الجديدة 54.00%، وأما خلال المخططين الخماسي الثاني والإنعاش الاقتصادي، فقد تراوحت النسب بين 9-10%مما يعطيها الرتبة الثانية في الولاية من حيث نصيب الاستثمارات.

تمهيد:

يعد إقليم المدينة من أهم العناصر المعتمدة في التخطيط الحديث، وهذا لضرورة وجود مدينة مركزية تعمل كقاعدة لذلك الإقليم، وتوفر له جزء من الخدمات التي يحتاجها سكانه، كما تستمد منه مبررات وجودها، وأسباب نموها وتطورها.

والوظيفة الإقليمية، كما عرفها "كايرز": هي الروابط الموجودة بين السكان والتنظيم حول مركز يتمتع بنوع من الحرية أو الاستقلالية والاندماج الوظيفي من الناحية الاقتصادية الشاملة [1].

فالمدينة لا تعيش منعزلة عما حولها، وهذا لعدم استطاعتها الوفاء بحاجات سكانها من ضروريات الحياة وكمالياتها، لذا فهي تعتمد على منتجات إقليمها، وتمده بالخدمات الضرورية، حتى يتكامل نموهما معا، كوحدة عضوية مترابطة، يتبادلان التأثيرات والتفاعلات مع بعضهما البعض، وعملية التفاعل التي تحدث بين المدينة وإقليمها، أو بين الوظائف ذاتها لا يمكن أن تقوم لها قائمة دون مساهمة عملية النقل والمواصلات، وهذا بسبب تأثيرها المباشر في تطوير وظائفها، وخدماتها، خاصة عند انخفاض تكلفتها.

مدينة عين البيضاء، مدينة مركزية تتمتع بهيمنة ديموغرافية، ووظيفة في إقليمها، وقد ساهم ظهيرها الريفي الواسع، وموقعها في الشبكة الحضرية، من جعلها مستقطبة.

وتحديد إقليم مدينة عين البيضاء، حسب الوظائف ومجالات امتدادها، عملية معقدة كونها غير ثابتة، وقابلة للتغير باستمرار، بحسب طبيعة الظروف السائدة ونوعيتها، ووفرة المواصلات التي تخدم الإقليم.

وقبل الخوض في تحديد وتفصيل مختلف العلاقات الإقليمية لمدينة عين البيضاء، نرى ضرورة معرفة أهمية شبكة الطرق في ظهيرها، وذلك باستخدام التحليل الطبولوجي لشبكة الطرق، وهذه الأخيرة كلما كانت كثيفة، كلما يسرت مراقبة المجال، وبالتالي تنظيم أفضل.

كما سنتناول الديناميكية والعلاقات داخل مجال المدينة في حد ذاته، أي معرفة الأحياء المستقطبة والطاردة.

(1) بوجو قارني، ترجمة عبد القادر حليمي، الجغرافية الحضرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 181.

تحليل بنية شبكة الطرق لإقليم المدينة: " شبكة كاملة ذات توزيع منتظم "

مبدأ التحليل والدراسة الكمية، والقياسية لشبكة الطرق تعتمد على التحليل الطبولوجي،

- فما هو التحليل الطبولوجي(L'analyse topologique)؟

1- التحليل الطبولوجي: هو تحويل شبكة الطرق الأولية، إلى شكل هندسي مبسط، وهذا الأخير يوظف عددا من الخطوط المستقيمة، يعبر عنها بالروابط (Arrête)، وهذه الطرق تربط بين المراكز التي نصطلح على تسميتها بالعقد (Neouds)، ومجموع الوصلات تشكل المسار، أو الطول الطبولوجي للمسار، والخريطة (40) لظهير مدينة عين البيضاء، توضح ذلك.

ويتم دراستها لمعرفة أهميتها من خلال عدة مؤشرات، وهي:

1-1- درجة المركزية (*):

يتم التعرف عليها بدليل كوينغ (Index Koing)، الذي تم وضعه عام 1936، ويعرف هذا الدليل لأي عقدة، بالعدد الأقصى لعدد الوصلات المؤدية إلى أبعد عقدة، عبر أقصر مسار ممكن، على طول خطوط الشبكة، والعدد الأدنى لدليل كوينغ، يعبر عن أن العقد أكثر مركزية في الشبكة.

وفيما يتعلق بمدينة عين البيضاء، فالعدد الأقصى للوصلات هو 15 وصلة، وأدناها هو11 وصلة، وتحوي الشبكة 14 مركزا، وهو ما يعني أن المدينة لها مركزية في شبكة المواصلات لإقليمها المحلي.

1-2- قرينة الارتباط (**):

يتم تقديرها، وفق العلاقة الرياضية التالية:

عدد الوصلات الحالية ÷ العدد الأقصى للوصلات الممكنة.

العدد الأقصى للوصلات = 1÷2 (ن2 – ن).

حيث: ن هي عدد العقد، في العلاقة الأخيرة تم استبعاد نصف العدد الكلي للطرق الممكنة في الشبكة، كون الطريق الذي يربط بين نقطتين، يعتبر طريق واحد وليس طريقين.

و في ما يتعلق بمجال دراستنا:

- الحد الأقصى للطرق الممكنة = 91 طريقا، وعليه تكون قرينة الارتباط: 15 ÷ 91 = 0.16.

وتعد ضعيفة، كون لا يوجد ترابط بين مختلف عقد الشبكة.

2- خطوط النقل بين مدينة عين البيضاء ومراكز أخرى:

للنقل أهمية خاصة في الربط بين المناطق، ويعتمد النقل البري على وجود شبكات الطرق، التي يتوقف عليها دور النقل، ومدى مساهمته في تحقيق التنمية والربط بين مختلف أجزاء المنطقة، والقضاء على العزلة التي تعد مشكلة تخطيطية، وسنحاول معرفة دور النقل في ربط مدينة عين البيضاء بالمناطق المجاورة من جهة، وبالمدن الكبرى من جهة أخرى.

(*) و (**)صفوح خير الدين، الجغرافيا موضوعها، ومناهجها، وأهدافها، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000،

جدول رقم (42) خطوط النقل في إقليم المدينة.

الانطلاق	الوصول	نقاط التوقف الهامة	المسافة (كلم)	عدد نقاط التوقف	عدد المستغلين	عدد الدورات	التردد
أ . البواقي	ع .البيضاء	بئر رقعة	26	6	41	340	12
ق.الصبحي	ع .البيضاء	بريش	36	/	/	/	/
بريش	ع .البيضاء	بريريش	14	4	23	195	12
واد نيني	ع .البيضاء	فكرينة	32	6	9	73	8
مسكانة	ع .البيضاء	عين فرحات	36	5	13	73	4
الضلعة	ع .البيضاء	مسكانة	60	3	1	2	2
بريش	ع .فرحات	ع .البيضاء	20	6	1	6	1
بريش	فكيرينة	ع .البيضاء	31	6	1	6	1
ع .البيضاء	قرية لمطار	بئر رقعة	18	4	1	7	7
ع .البيضاء	بئر رقعة	بئر وناس	16	5	8	96	6

المصدر: مديرية النقل لولاية أم البواقي، 2003.

من خلال معطيات الجدول (42)، يتضح أن المجال الذي يخدمه النقل انطلاقا من محطة نقل المسافرين الموجودة بالمدينة، والتي تتبع الخواص، يتجه أساسا إلى مراكز الظهير، وهي نحو: أم البواقي، مسكانة، الضلعة، واد نيني، فكيرينة، بريش، وقصر الصبيحي، وهو ما يدل على قوة العلاقة بين مدينة عين البيضاء وظهيرها، وسنحاول كشف طبيعة العلاقات بين المدينة وإقليمها الواسع.

جدول رقم (43) خطوط النقل بين مدينة عين البيضاء ومدن خارج الولاية

الانطلاق	الوصول	نقاط التوقف الهامة	المسافة(كلم)	عدد نقاط التوقف	المستغلين	عدد الدورات	التردد
ع .البيضاء	الجزائر	قسنطينة	557	7	2	2	1
ع .البيضاء	قسنطينة	أم البواقي	110	4	10	22	4
ع .البيضاء	عنابة	قالمة	180	6	2	2	2
ع .البيضاء	سكيكدة	قسنطينة	191	9	1	1	1
ع .البيضاء	متوسة	فكيرينة	26	4	1	5	5
ع .البيضاء	سدراتة	بريش	46	3	1	3	1
أم البواقي	باتنة	ع .البيضاء	176	6	1	1	1
أم البواقي	عنابة	ع .البيضاء	204	6	2	2	1

المصدر: مديرية النقل لولاية أم البواقي،2003.

من خلال الجدول(43)، يتبين أن النقل في مدينة عين البيضاء يخدم حتى المجال خارج حدود الولاية، ويغلب عليه النقل في اتجاه مدينة قسنطينة 22 دورة، باعتبارها عاصمة لشرق البلاد، ويقل نحو باتنة، وسكيكدة بدورة واحدة لكل واحدة منهما.

شبكة الطرق التي تربط مدينة عين البيضاء بالمدن المختلفة لها نسبة من الكفاءة وخاصة في ظهير المدينة، وتعتبر مدينة عين البيضاء ذات مركزية في هذه الشبكة وتتميز كذلك بتوزيع منتظم. كما يفسر وجود مستغلين لخطوط النقل بين عين البيضاء – العاصمة لمسافة 557 كلم، أهمية ووزن للمدينة وشبكة طرقها.

أضف إلى ذلك موقعها بالقرب من المنطقة الحدودية، زاد من أهمية النقل للبضائع أو للمسافرين وتتصدر الحركة بين أم البواقي وعين البيضاء بـ 41 مستغلا، و340 دورة يتم خلالها تنقل يوميا ما يقارب 397488 مسافر[1]، ثم بين عين البيضاء وبريش بـ62974 مسافر يوميا [2]، ثم بين عين البيضاء ومسكانة بـ 285833 مسافر يوميا [3].

خريطة رقم40

بلديات شرق ولاية أم البواقي: شبكة الطرق

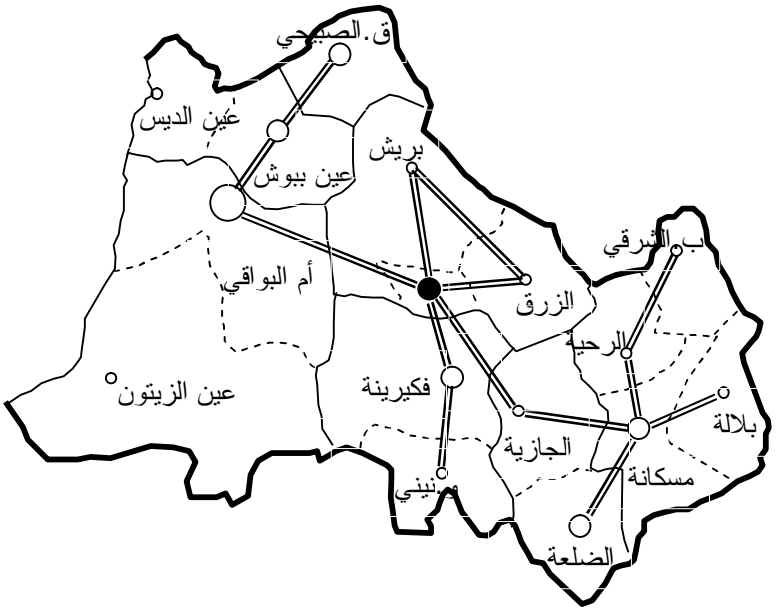

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

(1) (2) (3) مديرية النقل لولاية أم البواقي، معطيات 2002.

3- العلاقات التعليمية والتكوينية: " غياب المرفق مسبب العلاقة "

يبلغ عدد المتمدرسين في مختلف الأطوار التعليمية، إضافة إلى طلبة التكوين المهني، ومدرسة التكوين شبه الطبي 26842 تلميذ وطالب، ويتمدرس هؤلاء التلامذة والطلاب، في 47 مؤسسة تربوية وتكوينية، وتتمثل في :

- 31 مدرسة أساسية.
- 10 إكماليات.
- 04 ثانويات، ومتقنة.
- 01 مدرسة للتكوين شبه الطبي.
- 01 مركز للتكوين المهني والتمهين.

ولهذه المؤسسات دورا كبيرا في ربط المدينة بإقليمها، حيث نجد عدد من التلامذة والطلاب في هذه المؤسسات التعليمية، هم طلبة يفدون من خارج المدينة، وبناءا عليهم تكون للمدينة علاقات، وسنحدد مجال نفوذ المدينة في مجال التمدرس، باعتماد عدد التلامذة الوافدين، والمقدر عددهم 678 طالبا، أي 2.72% من مجموع الطلبة:

- أغلبهم في التعليم الثانوي: وعددهم 504 طالبا، أي 67.29% من التلامذة الوافدين.
- ثم إلى مركز التكوين شبه الطبي: بعدد 86 طالب، أي 11.48% من مجموع الوافدين.
- ثم في التعليم الاكمالي: بعدد 71 تلميذا، أي 9.48% من مجموع الوافدين.
- ثم في مركز التكوين المهني: بعدد 17 طالب، أي 2.27% ، من مجموع الوافدين.

والشكلين (26، 27)، يوضحان توزيع الطلبة الوافدين إلى مؤسسات المدينة بغرض التعليم، والتكوين.

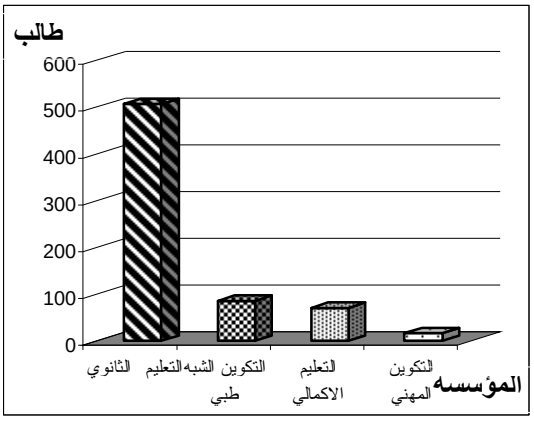

ل (26)، توزيع الطلبة الوافدين على مؤسسات التعليم والتكوين المختلفة بالمدينة.

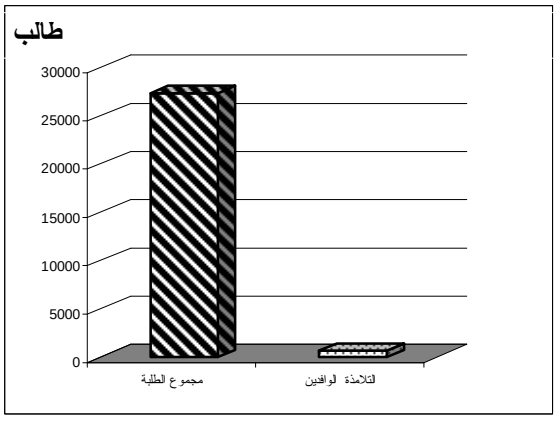

الشكل (27)، مقارنة الطلبة الوافدين بإجمالي الطلبة في مؤسسات التكوين والتعليم بالمدينة.

3-1- الأصل الجغرافي للطلبة الوافدين إلى مؤسسات المدينة حسب مكان الإقامة:

تم تحديد الأصل الجغرافي لتلامذة وطلاب مختلف المؤسسات، بالاتصال مباشرة بإداراتها، ثم وضعها وترجمتها في خرائط للتدفقات.

3-1-1- الأصل الجغرافي لتلامذة المؤسسات التربوية حسب مكان الإقامة:

تقدم مؤسسات التعليم الثانوي والتقني، إضافة إلى إكمالية " حميمي الطاهر" في القطاع العمراني 04، خدمات لتلامذة وافدين من خارج المدينة، أما في الطورين الأول والثاني فالخدمات محلية تكاد تقتصر على تلامذة الحي نفسه. والجدول (44)، والموضح بالشكل (26) يوضح نسبة الوافدين إلى كل مؤسسة.

جدول رقم (44) مدينة عين البيضاء : توزيع عدد التلامذة الوافدين إلى المؤسسات التربوية.

المؤسسة	عدد التلاميذ	عدد التلاميذ الوافدين	نسبتهم في المؤسسة	نسبتهم من إجمالي الوافدين
إكمالية حميمي الطاهر	669	71	10.61	12.35
ثانوية زيناي	1315	121	9.20	21.04
ثانوية بوكفة	1227	86	7.01	14.96
متقن عبابسة	573	138	24.08	24.00
ثانوية أسماء	789	82	10.39	14.26
ثانوية برا كنية	1233	77	6.24	13.39
المجموع	5806	575	9.90	100.00

المصدر: إدارات المؤسسات التربوية + معالجة الطالب.

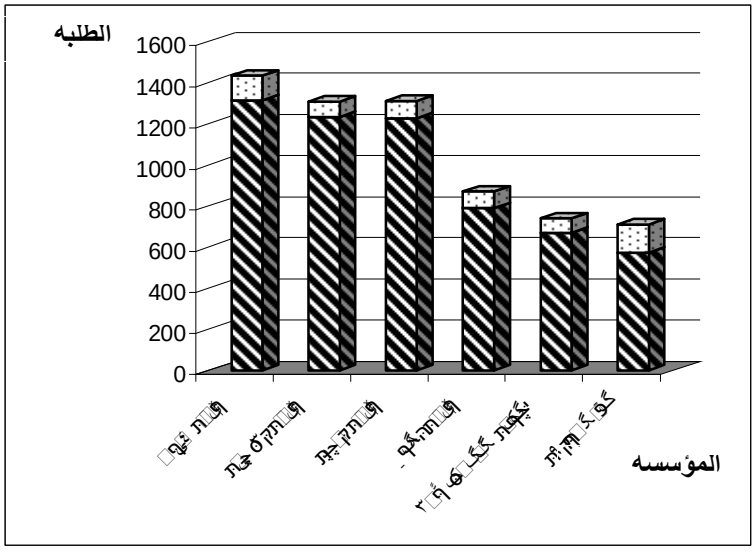

الشكل رقم (28)، حجم التلاميذ الوافدين نحو كل مؤسسة تربوية، بالمقارنة مع أحجامها.

فأكبر نسبة للوافدين هي نحو متقنة عبابسة، ثم ثانوية زيناي، وأدنى نسبة سجلت في إكمالية حميمي، والتلاميذ الوافدين هم من فئة المراهقين، تتراوح أعمارهم بين (16 – 19 سنة)، و معطيات الجدول (45)، والخريطة (41)، يوضحان الأصل الجغرافي للتلاميذ الوافدين حسب مكان الإقامة، وهم يفدون من البلديات المجاورة، في دائرة لا تتعدى 30 كلم،

جدول رقم (45) مدينة عين البيضاء : الأصل الجغرافي للتلامذة الوافدون حسب مكان الإقامة.

	بئر وناس	بئر رقعة	فكيرينة	بريش	عين فرحات	مسكانة	أم البواقي	واد نيني	المجموع
عدد التلاميذ	60	26	99	347	21	5	5	12	575
نسبتهم(%)	10.43	4.52	17.22	60.35	3.65	0.87	0.87	2.09	100

المصدر: إدارة المؤسسات التعليمية + معالجة الطالب.

أكبر نسبة للطلبة الوافدون من بلدية بريش60.35% من مجموع الوافدون، ثم من بلدية فكيرينة 17.22% من الوافدون، كما نسجل 10.43% من تجمع بئر وناس، التابع لبلدية عين البيضاء، والذي يبعد مسافة 5 كلم عن مركز المدينة، كما نسجل 4.52% وافدون من تجمع بئر رقعة التابع لبلدية بريش، وأدنى نسبة نسجلها هي من بلديتي أم البواقي ومسكانة بنسبة لا تتجاوز 00.87% من كل بلدية، وهذا يعود باعتبارهما تجمعات مهمة مجهزة بالثانويات والمتاقن، أما فيما يخص البلديات الأخرى فارتفاع نسبة الوافدون منها يعود لكون هذه المرافق غير متوفرة بها.

وهذا الحجم من الطلبة الوافدون سوف يتراجع مستقبلا، مع استفادة مركز فكيرينة من ثانوية جديدة، والتي ستقدم خدمات لسكانها وسكان بلدية واد نيني، التي شرع في تحويل بعض طلبة ثانوية زيناي.

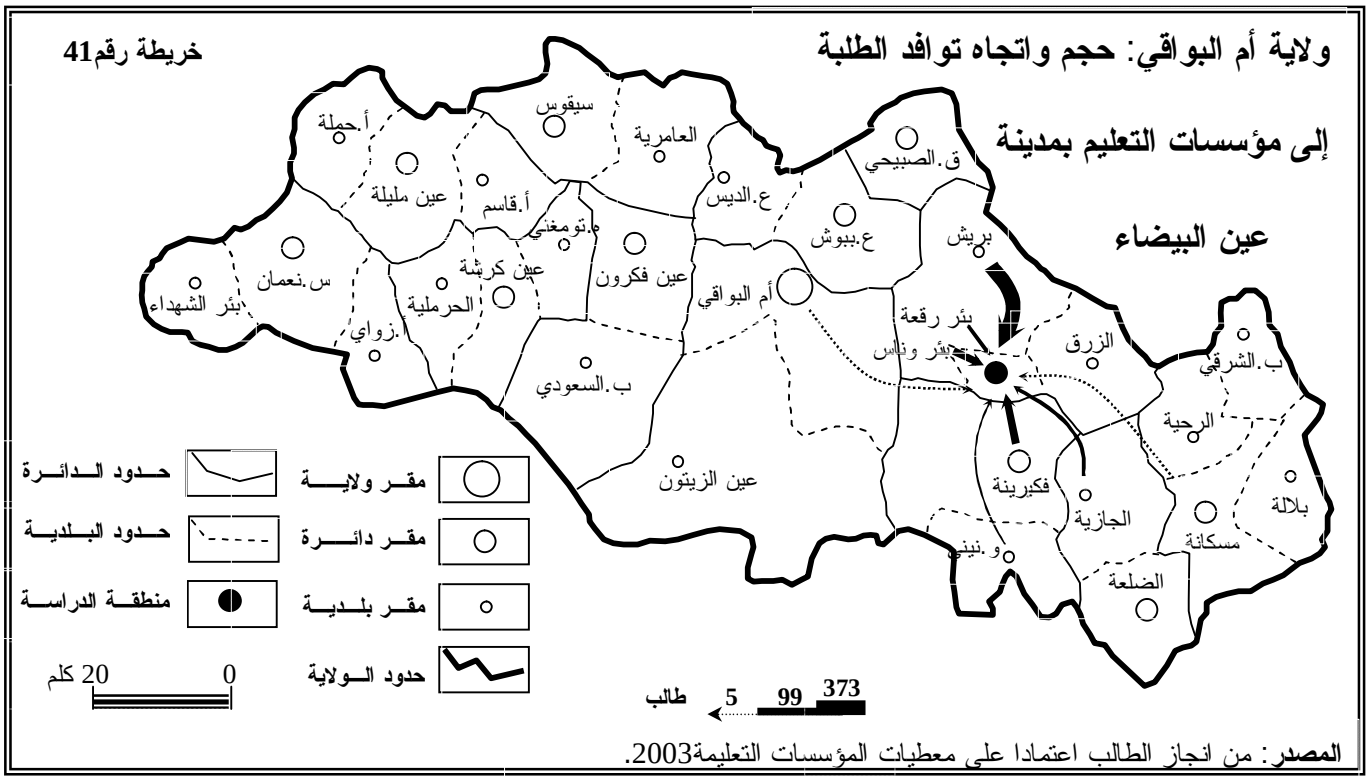

3-1-2- الأصل الجغرافي لطلبة المؤسسات التكوينية حسب مكان الإقامة:

-1- الأصل الجغرافي لطلبة مدرسة التكوين شبه الطبي:

تتكفل هذه المؤسسة، بتكوين ممرضين وتقنيين في الصحة العمومية، تقع في مركز المدينة، وأهم الاختصاصات المتوفرة على مستوى المدرسة هي: ممرض عام، مخبري، قابلة.

ويبلغ عدد الطلاب المتكونين بها 115 طالبا، منهم 86 طالبا وافدا من خارج مدينة عين البيضاء، ونفوذ هذه المدرسة يختلف تماما عن مجال نفوذ المؤسسات التعليمية الأخرى، كونه يتعامل مع مدن وبلديات غرب الولاية، وهذا يعود لطبيعة التكوين والاختصاصات المتوفرة بها.

جدول رقم (46) الأصل الجغرافي لطلاب مدرسة شبه الطبي حسب مكان الإقامة

المراكز	عدد الطلاب	نسبتهم
عين البيضاء	29	25.22
عين فكرون	15	13.04
أم البواقي	15	13.04
عين مليلة	13	11.30
عين ببوش	8	6.96
سوق نعمان	7	6.09
مسكانة	6	5.22
عين كرشة	5	4.35
فكيرينة	4	3.48
بريش	3	2.61
سدراتة	3	2.61
سيقوس	2	1.74
هنشير تومغني	1	0.87
أولاد حملة	1	0.87
الحرملية	1	0.87
قصر الصبيحي	1	0.87
خنشلة	1	0.87
المجموع	115	100.00

المصدر: إدارة المدرسة، 2003.

حسب معطيات الجدول (46)، وما تؤكده الخريطة (42) نجد أن معظم الطلبة الوافدين هم من الجهة الغربية للولاية، مع مراكز: عين مليلة، عين فكرون، وعين كرشة، و... .

وما نستنتجه كذلك أن 29 طالب أي 25.22%، هم من طلبة المدينة، و86 طالـــب أي 74.78%، هـــم وافدون، ويتوزعون كما يلي:

* الوافدون من داخل الولاية: عددهم 82 طالبا، ما نسبته 95.35 % من الوافدون، ويتوزعون بين:
- بلديات شرق الولاية: وفد منها 45 طالبا، أي 52.32 % من الوافدون؛
- بلديات غرب الولاية: وفد منها 37 طالبا، أي 43.02% من الوافدون؛

* الوافدون من خارج الولاية: عددهم 04 طلاب، ما نسبة 4.65% من الوافدون، وفـــد 1.18% مـــن مركز سدراتة بولاية قالمة، و 3.48% من مركز خنشلة.

كما نسجل أن 43 طالبا، أي 50% من الوافدون إلى مدرسة التكوين شبه الطبي، وفدوا من ثلاث مراكز رئيسية وهي: أم البواقي، عين مليلة، وعين فكرون، والوافدون من فئة عمرية (20-24)سنة.

خريطة رقم42

ولاية أم البواقي: الوافدون إلى مدرسة التكوين شبه الطبي بمدينة عين البيضاء

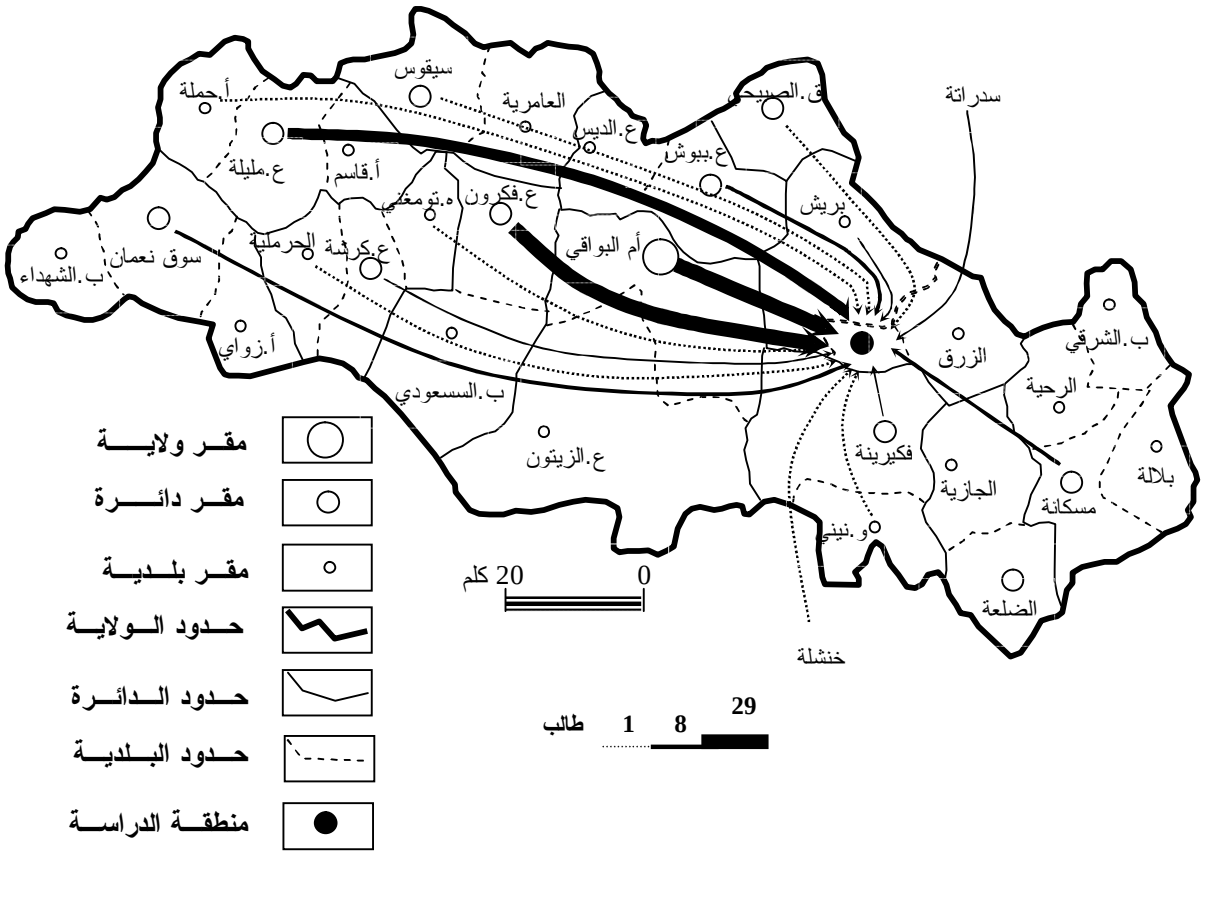

المصدر: من إنجاز الطالب اعتمادا على معطيات المؤسسة 2002.

-2- الأصل الجغرافي لطلبة مركز التكوين المهني والتمهين:

يقدم المركز خدمات لا تتعدى حدود دائرة عين البيضاء، فعدد طلاب المركز 286 طالبا، منهم 17 طالبا وفد من خارج حدود المدينة، أي 5.95% من الطلبة الوافدون إلى المركز، يتوزعون حسب الجدول (47)،

جدول رقم (47) مدينة عين البيضاء : الأصل الجغرافي لطلاب مركز التكوين المهني حسب مكان الإقامة.

المراكز	عين البيضاء	فكيرينة	بريش	بئر وناس	المجموع
عدد الطلاب	269	7	6	4	286
نسبتهم %	94.05	2.45	2.10	1.40	100.00

المصدر: إدارة مركز التكوين، مارس 2003.

ما يمكن أن نستنتجه من الجدول (47):

- 5.95 % ، أي 17 طالبا من طلبة المركز هم وافدون من خارج حدود المدينة، ما يعطي محدودية لمجال نفوذ المركز، ويراجع ذلك إلى توفر مراكز التكوين المهني والتمهين في البلديات الأخرى وخاصة بلديات غرب الولاية، ولا يتعدى مجال نفوذ هذا المركز قطر 20 كلم.

4- العلاقات الصحية: " علاقات تتماشى مع القطاع الصحي الإداري "

يعد القطاع الصحي لمدينة عين البيضاء، من أكبر القطاعات الصحية على مستوى الولاية، وهذا لكونه:

- يحتوي على مستشفيين، يقدمان خدمات متنوعة لسكان المدينة، والبلديات التي يشرف عليها: فكيرينة، والجازية، والزرق.

- عدد الأسرة (Lits)، وعدد الأقسام به مهم، إضافة إلى الإطار الصحي المتكون من أطباء عامين، وأخصائيين المعتبر.

وبهدف معرفة مجال نفوذ القطاع الصحي لمدينة عين البيضاء، تم اعتماد الترددات على قسمين من أقسام المستشفى، والذين يعتبران مهمين، قسم الولادات (Maternité)، وقسم جراحة العظام (Orthopédie) لسنة 2002، لنتمكن من توضيح امتداد مجال نفوذ المدينة في ميدان الصحة.

وقبل البدء في معرفة مجالات النفوذ في ميدان الصحة، نقوم بتقديم مختصر لأهم الهياكل الصحية بالمدينة، وطاقمها الطبي، وهذا من شأنه أن يكون عاملا مفسرا لامتداد أو تقلص مجال النفوذ، فمن خلال الجدولين (48، 49)، يتضح أن مستشفى عين البيضاء يشمل مختلف الأقسام الصحية وهي نفسها على مستوى مستشفى " محمد بوضياف " في مركز الولاية، وطاقمها الطبي وصل إلى 26 طبيبا أخصائيا وعاما، و15 طبيب أسنان.

كما يوجد فريق يتكون من 05 أطباء يتنقلون بصفة دورية إلى المناطق المعزولة في البلديات المجاورة.

جدول رقم (48) مدينة عين البيضاء : عدد الأطباء حسب الأقسام بمستشفيي المدينة

الأقسام	الطب الداخلي	طب النساء	جراحة العظام	جراحة عامة	طب الأطفال	مرض السل	طب العيون	طب العمل	جراحة الأطفال	مرض القلب	الإنعاش	طب الأسنان	المجموع
عدد الأطباء	3	3	2	2	2	1	1	1	1	1	1	15	33

المصدر: مديرية الصحة والسكان لولاية أم البواقي، 2002.

جدول رقم (49) مدينة عين البيضاء : عدد الوحدات الصحية

الوحدات الصحية	مستشفى	عيادة متعددة الخدمات	مركز صحي	قاعة علاج	وحدة الكشف والتابعة الصحية للتلاميذ	عيادات خاصة	المجموع
عددها	2	2	1	3	3	1	12

المصدر: مديرية الصحة والسكان لولاية أم البواقي، 2002.

4-1- الأصل الجغرافي للمترددين على قسمي الولادات وجراحة العظام لسنة 2002:

من خلال معطيات الجدول(50)، والذي تؤكدها الخـريطتين (43، 44)، تتضـح أهميـة الخـدمات الصحية في مدينة عين البيضاء، في قسمي جراحة العظام، و الولادات.

جدول رقم (50) مدينة عين البيضاء : عدد المترددين على قسم جراحة العظام وقسم الولادات

المتغيرات / المناطق		المراكز	قسم جراحة العظام	النسبة	قسم الولادات	النسبة
من داخل الولاية	بلديات شرق الولاية	عين البيضاء	477	69.64	1183	70.17
		مسكانة	20	2.92	17	1.01
		أم البواقي	14	2.04	12	0.71
		بريش	28	4.09	98	5.81
		بئر رقعة	2	0.29	22	1.30
		فكيرينة	10	1.46	95	5.63
		بئر وناس	3	0.44	20	1.19
		واد نيني	5	0.73	25	1.48
		الزرق	3	0.44	11	0.65
		الجازية	1	0.15	9	0.53
		الضلعة	5	0.73	5	0.30
		قصر الصبيحي	60	8.76	60	3.56
		عين ببوش	5	0.73	2	0.12
		الرحية	1	0.15	2	0.12
		بحا ير الشرقي	1	0.15	1	0.06
		عين فرحات	1	0.15	80	4.74
	بلديات غرب الولاية	عين كرشة	3	0.44	0	0.00
		عين فكرون	2	0.29	2	0.12
من خارج الولاية		عنابة	2	0.29	0	0.00
		بسكرة	1	0.15	0	0.00
		تبسة	3	0.44	1	0.06
		بئر بوحوش	5	0.73	6	0.36
		عين الطويلة	4	0.58	2	0.12
		متوسة	6	0.88	18	1.07
		تملوكة	1	0.15	1	0.06
		سدراتة	11	1.61	0	0.00
		ترقا لت	10	1.46	12	0.71
		أم العظايم	1	0.15	2	0.12
		المجموع	685	100.00	1686	100.00

المصدر: سجلات التسجيل على مستوى مستشفى الدكتور بومالي، مارس2003.

4-1-1- الأصل الجغرافي لمرضى قسم جراحة العظام:

نستنتج من الجدول (50)، أنه قد تردد على مصلحة جراحة العظام في مستشفى المدينة 685 شخصا، ويتوزعون كمايلي:

* المترددون من بلدية عين البيضاء:

ويصل عددهم إلى 477 متردد، وهو ما يمثل 69.64 % من المترددين على القسم، وهم لا يعتبرون وافدون كونهم ينتمون للهذا لبقطاع الصحي، منهم 3 أشخاص وفدو من تجمع بئر وناس.

* الوافدون إلى قسم جراحة العظام:

ويقدر عددهم بـ 208 وافدا، وهو ما يمثل 30.36 % من مجموع المترددين ويمكن توزيعهم كمايلي:

- الوافدون من خارج الولاية:

6.42% من المترددين على القسم، أي 44 شخصا، وفدوا من خارج حدود الولاية، أغلبهم من ولاية خنشلة بعدد 10 أشخاص، وسوق أهراس 27 شخصا، ثم في الأخير بسكرة، وقالمة بشخص واحد لكل ولاية، ويعود توافد هؤلاء الأشخاص إلى هذه المصلحة من بسكرة وتبسة، وعنابة، إلى حوادث المرور التي تحدث على الطرق الوطنية، أين يتم نقل الجرحى إلى أقرب مستشفى [1].

- الوافدون من داخل الولاية:

وهم يمثلون النسبة الأكبر، وعددهم 164 شخصا، أي 78.85% من الوافدون إلى هذا القسم، كما يمكن توزيعهم جغرافيا كمايلي:

- الوافدون من بلديات شرق الولاية:

وعددهم 156 شخصا، أي 75.00% من الوافدون، ومناطق توافدهم هي : 60 شخصا من قصر الصبيحي، و30 شخصا من بريش، و20 شخصا من مسكانة، و10 أشخاص من فكيرينة، و5 أشخاص في كل من الضلعة وواد نيني، وفي المرتبة الأخيرة من شخص إلى شخصين من بلديات الجازية، والرحية، وبحاير الشرقي، وتعود أسباب التردد الواسع من بلديات شرق الولاية إلى عامل قرب المسافة من جهة، إضافة إلى إشراف القطاع الصحي لعين البيضاء على عدد من بلدياتها، ناهيك عن أهمية المستشفى بالنسبة للمنطقة.

- الوافدون من غرب الولاية:

وعددهم 5 أشخاص، أي 2.40% من الوافدون، وفدوا من مراكز عين كرشة، وعين فكرون. يعود السبب إلى حوادث المرور على مقربة من المدينة، إضافة إلى تواجد عيادات ومستشفيات في أغلب بلدياتها.

والخريطة (43)، توضح حجم المترددين على مصلحة جراحة العظام لمستشفى عين البيضاء.

---

(1) سجلات قسم جراحة العظام، في مستشفى الدكتور زرداني، إحصائيات 2002.

4-1-2- الأصل الجغرافي للمترددات على قسم الولادات:

من خلال الجدول السابق، نجد أن قسم الولادات في مستشفى المدينة استقبل 1686 امرأة، ويمكن توزيع حالات ترددها جغرافيا كمايلي:

* الوافدات من داخل بلدية عين البيضاء:

تردد من بلدية عين البيضاء 1183 إمرأة، أي ما يمثل 70.17% من مجموع المترددات على القسم، كما وفد منهن 20 إمرأة من تجمع بئر وناس.

* الوافدات من خارج بلدية عين البيضاء:

وفد من خارج بلدية عين البيضاء 503 إمرأة، وهو ما يمثل 29.83 % من مجموع المترددات على القسم، ويمكن توزيعهن جغرافيا كمايلي:

- الوافدات من خارج الولاية: 2.49% من المترددات على القسم، أي 42 امرأة، وفدت من خارج حدود الولاية، أغلبهن من ولاية خنشلة بعدد 20 امرأة، من البلديات المتاخمة لحدود الولاية متوسة وعين الطويلة، ثم من ولاية قالمة 13 امرأة، ثم من سوق أهراس 8 امرأة، وتعود أسباب التوافد إلى حالات طارئة [1].

- الوافدات من داخل الولاية: وهم يمثلون النسبة الأكبر، بعدد 461 امرأة، أي 27.34% من المترددات على هذا القسم، كما يمكن توزيعها جغرافيا كمايلي:

- الوافدات من بلديات شرق الولاية: وعددهن 459 امرأة، أي 27.34% من المترددات على القسم، وأغلبهن توافدن من بلدية بريش 120امرأة، ثم من فكيرينة 95 امرأة، ثم من الجازية 89 امرأة، وهذه البلديات الثلاث تساهم بنسبة 66.23% من مجموع الوافدات من شرق الولاية، في حين نجد أن البلديات الأخرى يتردد منهن أقل من 20 امرأة من كل بلدية، وترجع أسباب التوافد الكبيرة من بلديات شرق الولاية والبلديات الثلاث السابقة إلى افتقادها لعيادات وأسرة كافية لاستقبال المترددات، إضافة إلى إشراف القطاع الصحي لعين البيضاء على هذه البلديات.

- الوافدات من غرب الولاية: وعددهن امرأتين فقط من بلدية عين فكرون، أي 0.43% من المترددات من داخل الولاية، وترجع أسباب انخفاض هذه النسبة إلى تواجد مستشفيا وعيادات في هذه البلديات.

والخريطة (44)، توضح حجم المترددات على مصلحة الولادات بمستشفى عين البيضاء.

(1) إدارة مستشفى الدكتور زرداني، إحصائيات 2002.

الوافدات إلى مصلحة الولادات بمستشفى مدينة عين البيضاء **خريطة رقم43**

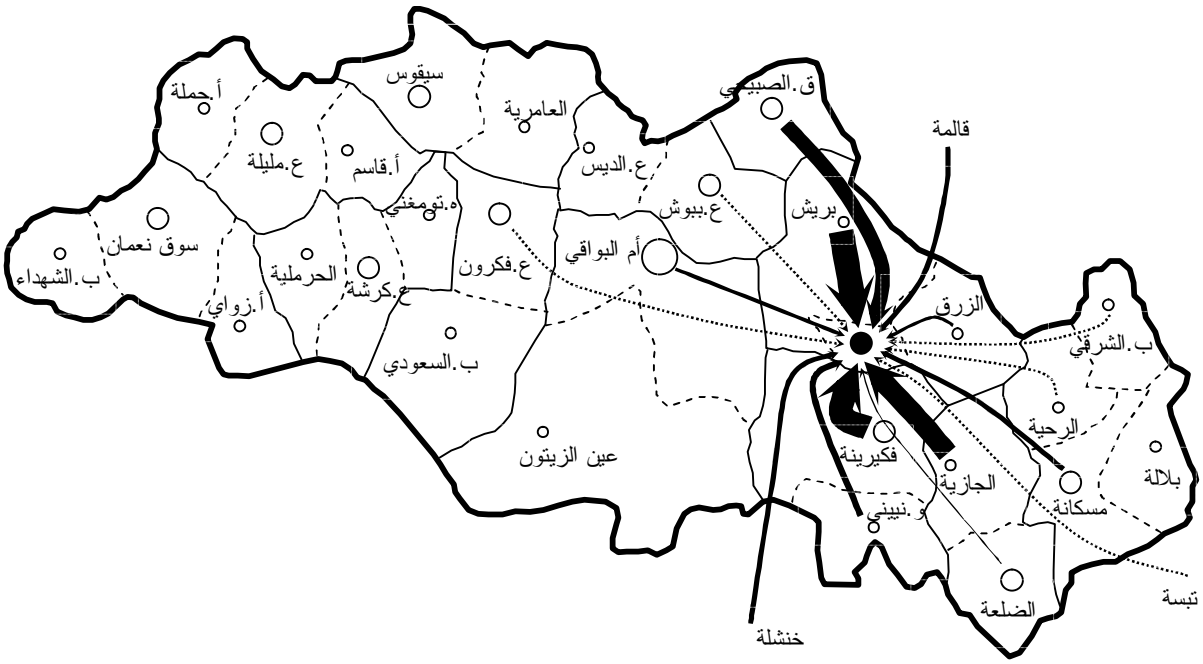

الوافدون إلى مصلحة جراحة العظام بمستشفى مدينة عين البيضاء **خريطة رقم44**

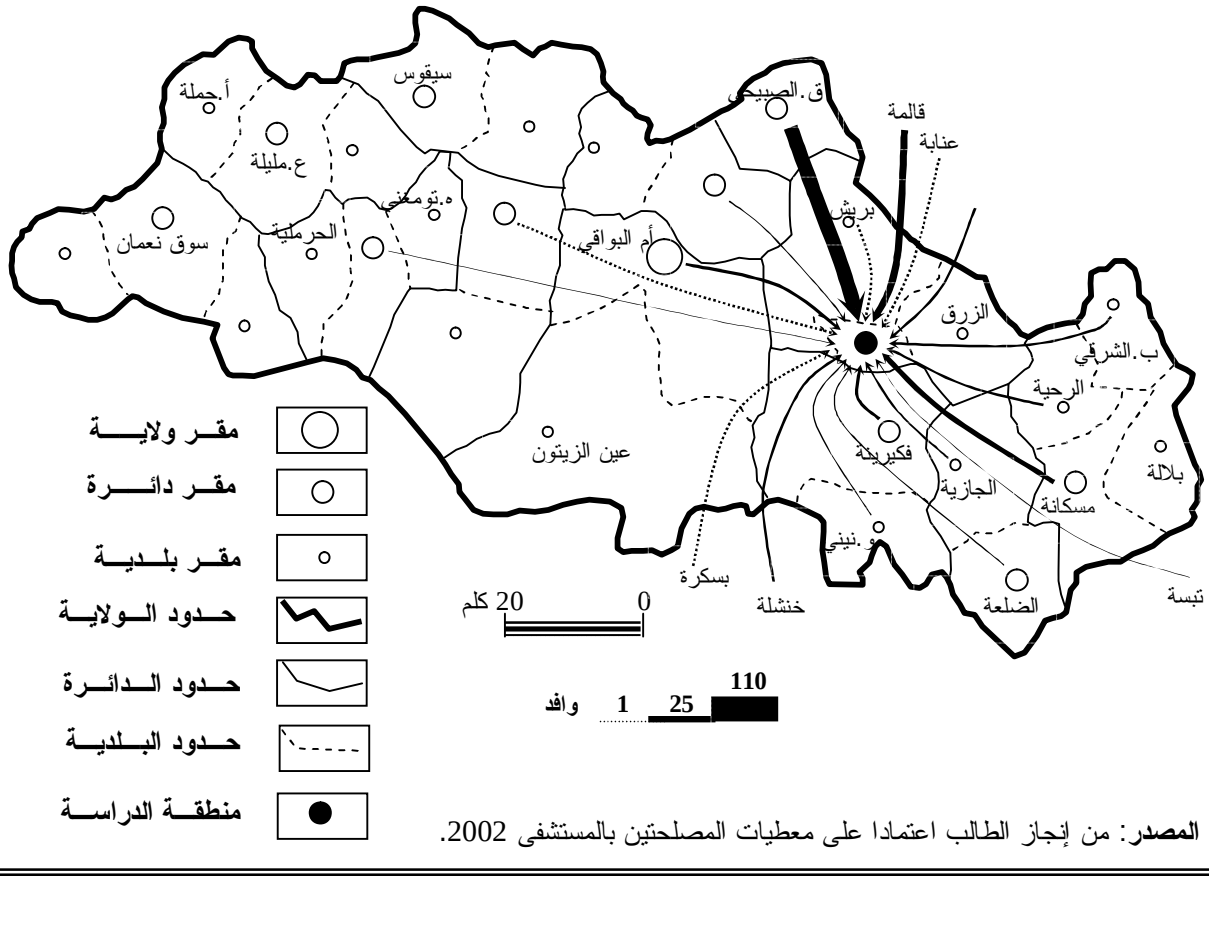

المصدر: من إنجاز الطالب اعتمادا على معطيات المصلحتين بالمستشفى 2002.

5- **الديناميكية الصناعية:** " علاقات قوية مع منطقة الظهير "

يتركز النشاط الصناعي بمدينة عين البيضاء في المنطقة الصناعية الواقعة على مسافة 1.5 كلم من مركز المدينة، وطبيعة هذه الأنشطة الصناعية لا تجلب يد عاملة كبيرة، من شأنها أن تؤثر في التركيبة السكانية للمدينة، إلا أن نفوذها في ميدان التسويق، وجلب المادة الأولية يعد مهما.

في المدينة ثلاث وحدات صناعية مهمة من ناحية العمالة، أما الوحدات الأخرى فعدد العمال بها غير مجد في التحليل، ثلاثة وحدات بيع المشروبات 66 عامل، مقاولة كهربة الجزائر 19 عاملا، وحدة الرخام 15 عاملا.

5-1- الأصل الجغرافي لعمال وحدة تعبئة قارورات الغاز حسب مكان الإقامة الحالية:

يشتغل بهذه الوحدة 200 عامل [1]، موزعين حسب مستواهم إلى: 09 إطارات، 15 متحكم، 176 فنيا، حيث يقيم 94 % من إجمالي عمال هذه الوحدة بمدينة عين البيضاء ، الجدول (51).

جدول رقم (51) الأصل الجغرافي لعمال وحدة تعبئة قارورات الغاز حسب مكان الإقامة الحالية

البلدية	عين البيضاء	أم البواقي	بريش	فكيرينة	الزرق	مسكانة	ق. الصبيحي	المجموع
عدد العمال	188	5	3	1	1	1	1	200
النسبة المئوية%	94.00	2.50	1.50	0.50	0.50	0.50	0.50	100.00

المصدر: إدارة الوحدة، ماي 2003.

ما يمكن استنتاجه هو مايلي:

- أن 94.00% من عمال الوحدة يقيمون بمدينة عين البيضاء، منهم عاملين يقيمون بتجمع بئر وناس على مسافة 05 كلم من المدينة.
- 6.00% من عمال الوحدة، غير مقيمين بالمدينة، ويقطنون بلديات شرق ولاية أم البواقي.

5-2- الأصل الجغرافي لعمال وحدة صناعة الخشب والألومينيوم حسب مكان الإقامة الحالية:

يشتغل في هذه الوحدة 134 عاملا [2]، و تبعد مسافة 3 كلم عن مركز المدينة، ويتوزع عمالها حسب مكان إقامتهم عبر ثلاث بلديات، كما هو مبين في الجدول (52).

جدول رقم (52) الأصل الجغرافي لعمال وحدة الخشب والألومينيوم حسب مكان الإقامة الحالية

البلديات	عين البيضاء	بريش	فكيرينة	المجموع
عدد العمال	113	6	15	134
النسبة المئوية %	84.33	4.48	11.19	100.00

المصدر: إدارة الوحدة، ماي 2003.

(1) إدارة وحدة تعبئة قارورات الغاز، ماي 2003.

(2) إدارة وحدة صناعة الخشب والألومونيوم، ماي 2003.

نستنتج من خلال الجدول السابق أن:

- 15.67% من عمال الوحدة، يقيمون في بلديتي بريش وفكيرينة.
- 84.33% من عمال الوحدة يقيمون بعين البيضاء، منهم عاملين في تجمع بئر وناس.

5-3- الأصل الجغرافي لعمال وحدة النسيج والغزل حسب مكان الإقامة الحالية:

تقع في المنطقة الصناعية للمدينة، ويشتغل بها 429 عاملا[1]، ويتوزعون حسب اقامتهم في عدة بلديات، كما هو مبين في الجدول (53)،

جدول رقم (53) الأصل الجغرافي لعمال وحدة النسيج والغزل حسب مكان الإقامة الحالية

البلديات	عين البيضاء	أم البواقي	بريش	فكيرينة	الزرق	قسنطينة	سدراتة	خنشلة	المجموع
عدد العمال	398	1	12	9	6	1	1	1	429
النسبة المئوية	92.77	0.23	2.80	2.10	1.40	0.23	0.23	0.23	100.00

المصدر: إدارة الوحدة، ماي 2003.

نستنتج من الجدول أن:

- 92.77% من عمال هذه الوحدة يقيمون في بلدية عين البيضاء.
- 7.23% من عمالها يقيمون خارج مدينة عين البيضاء، منهم 6.54% يقيمون بثلاث بلديات شرق الولاية، و 0.69% يقيمون خارج الولاية، وهم من الإطارات المسيرة في الوحدة.

وكحوصلة للديناميكية الصناعية بمدينة عين البيضاء نجد أن:

مجموع العاملين بالوحدات الثلاث (وحدة الخشب والألومنيوم، وحدة تعبئة قارورات الغاز، وحدة النسيج والغزل)، والتي تعد ممثلة لليد العاملة الصناعية في المدينة، 763عاملا، الأصل الجغرافي لعمالها حسب أماكن إقامتهم مبينة في الجدول (54)، وهي كمايلي:

- 91.61 % منهم، أي 699 عاملا يقيمون بمدينة عين البيضاء.
- 0.39 % ، أي 3 إطارات يقيمون خارج الولاية.
- 8.00% ، يقيمون في بلديات شرق الولاية، في فكيرينة وبريش.

جدول رقم (54)، مدينة عين البيضاء : الأصل الجغرافي لعمال الصناعة حسب مكان الإقامة الحالية في وحدات (تعبئة قارورات الغاز، الخشب والألمنيوم، النسيج والغزل)

البلدية	عين البيضاء	فكيرينة	بريش	الزرق	أم البواقي	مسكانة	ق.الصبيحي	خنشلة	قسنطينة	سدراتة	المجموع
عدد العمال	699	25	21	7	6	1	1	1	1	1	763
النسبة	91.61	3.28	2.75	0.92	0.79	0.13	0.13	0.13	0.13	0.13	100.00

المصدر: من إنجاز الطالب، بالاعتماد على معطيات سابقة.

(1) إدارة معمل النسيج والغزل، ماي 2003.

خريطة رقم45

الأصل الجغرافي لعمال الصناعة حسب مكان الإقامة الحالية

(وحدات نجارة الألمنيوم، تعبئة قارورات الغاز و النسيج)

بمدينة عين البيضاء

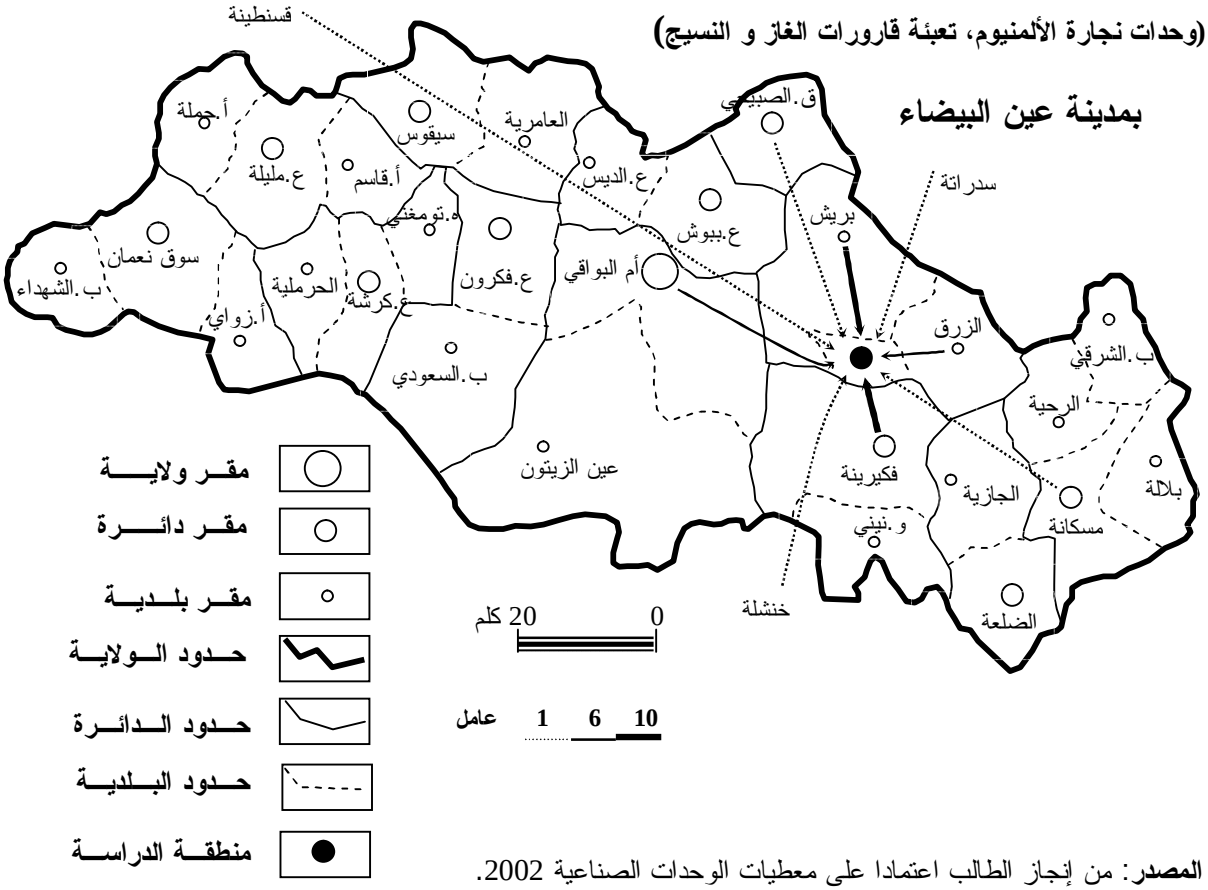

المصدر: من إنجاز الطالب اعتمادا على معطيات الوحدات الصناعية 2002.

6- **العلاقات التجارية**: " أُقوى العلاقات وأوسعها انتشارا "

تعد التجارة من أقوى العلاقات بين المدينة وإقليمها، ومن أيسر العلاقات التي يمكن تحديد مجالات نفوذها نظريا، وذلك لتوفر عدة علاقات رياضية، تسمح بتحديد مجال النفوذ أو الإقليم الوظيفي للمدينة. في مدينة عين البيضاء تتنوع العلاقات التجارية، بتعدد أنواع المحلات التجارية، للتجزئة أو الجملة، المدعمة بالأسواق الأسبوعية المختلفة، للخضر، وللمواشي، وسوق أخر لبيع العربات الآلية بمختلف أحجامها. وسنقوم بتحديد مجالات النفوذ للمدينة نظريا، كما سنقوم بمعرفة خصائصها ميدانيا.

6-1- نظرية التبادل التجاري:

للوقوف على حجم العلاقات المتبادلة بين مدينة عين البيضاء، وبعض المدن الأخرى، وإلى أي نقطة يمتد إليها مجال نفوذها. تم الاعتماد على بعض النظريات منها نظرية رايلي، ونظرية نقطة الانقطاع (نقطة حدود النفوذ).

- نظرية رايلي (Railly):

يتم من خلالها التعرف على حجم تجارة التجزئة التي تحدد حركة مدينة ما، باتجاه مدينة أخرى، وحتى يتسنى لنا التوصل إلى معرفة مدى جاذبية مدينة عين البيضاء، من حيث المبادلات التجارية أو تبعيته لبعض المدن، وسندرس ذلك داخل إقليمها الولائي.

* حجم المبادلات التجارية بين مدينة عين البيضاء(س)، أم البواقي(ع)، مسكانة (ص):

$$\frac{\text{حجم المبادلات التجارية بين ع- س}}{\text{حجم المبادلات التجارية بين س-ص}} = \frac{\text{عدد سكان ع}}{\text{عدد سكان ص}} \left[\frac{\text{المسافة بين س-ص}}{\text{المسلفة بين س- ع}}\right]^2$$

= 4.14 أي بالتقريب 04.

ومنه لدينا حجم المبادلات التجارية بين مدينة عين البيضاء وأم البواقي، يقدر بحوالي 04 أضعاف المبادلات مع مركز مسكانة.

* حجم المبادلات التجارية بين مدينة عين البيضاء(س)، بريش(ع)، فكيرينة (ص):

$$\frac{\text{حجم المبادلات التجارية بين ع- س}}{\text{حجم المبادلات التجارية بين س-ص}} = \frac{\text{عدد سكان ع}}{\text{عدد سكان ص}} \left[\frac{\text{المسافة بين س-ص}}{\text{المسلفة بين س- ع}}\right]^2$$

= 0.43 .

ومنه لدينا: حجم المبادلات التجارية بين مركز عين البيضاء ومركز بريش، يصل إلى أقل من نصف حجم المبادلات التجارية مع مركز فكيرينة.

وهذه النظرية تعتمد على عامل القوة السكانية بصفة أساسية، وتهمل العامل الطبوغرافي لذا لا يمكن الاعتماد عليها والاكتفاء بها، والخريطة (46)، تبين مجالات النفوذ النظرية بولاية أم البواقي، وفق قاعدة رايلي.

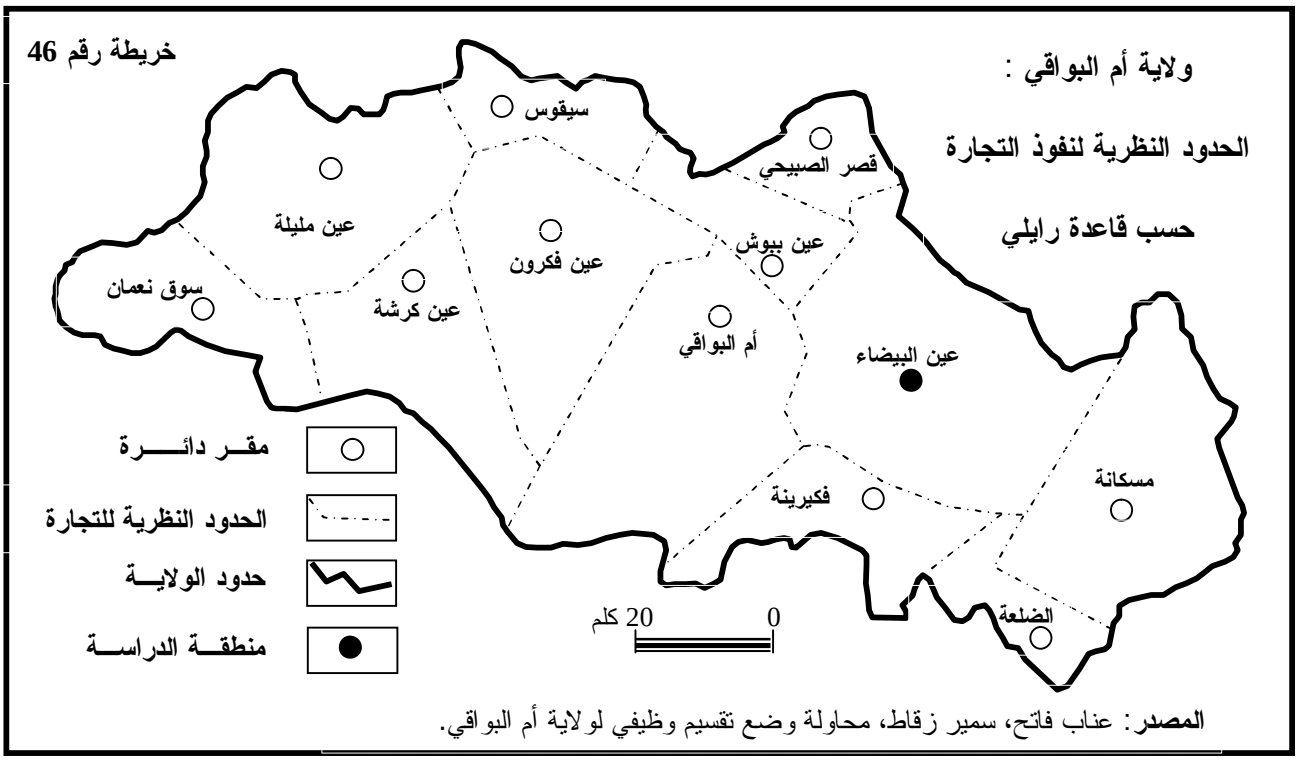

ومن خلال خريطة حدود مجالات النفوذ النظرية المحصل عليها، نتوصل إلى النتائج التالية:

- تتسع مجالات النفوذ في الجهة الشرقية من الولاية، عكس الجهة الغربية، وهذا راجع إلـــى كـــون أن أغلب بلديات شرق الولاية هي ريفية، ولا تتوفر على أحجام سكانية كبيرة بل نلاحظ هيمنة ديموغرافيـــة في هذه المنطقة لصالح مدينة عين البيضاء.

- مجال نفوذ عين البيضاء واسع ويشمل بلديات شرق الولاية، وهو أكبر مجال نفوذ بالولاية.

- أما فيما يخص امتداد مجال نفوذ مدينة عين البيضاء، فهو يضيق في الجهة الغربية منها، نتيجة وجود مقر ولاية أم البواقي على مسافة 26 كلم، وله حجم سكاني معتبر، كما يتسع مجال نفوذها في الجهـــات الأخرى كون المراكز الأخرى صغيرة وريفية.

تحتوي مدينة عين البيضاء على 3813 محلا تجاريا [1]، منها 1977 محلا تجاريا للمواد الغذائية[2]، ما يعطي مؤشر الأداء الوظيفي 1.11 [3] ، وهو ما يعني أن تجارة التجزئة والجملة بالمدينة تلعبـــان دورا أساسيا في المنطقة. وعدد المحلات في المدينة أكبر من عدد المحلات التجارية في مدينة شـــلغوم العيـــد 1623 محلا تجاريا [4]،عين مليلة 2550 محلا تجاريا [5]، وأقل من عدد المحلات التجارية في كل من عنابة وقسنطينة 5437 محلا و 9134 محلا على التوالي [6].

(1) و (2) مصلحة الضرائب والجباية لبلدية عين البيضاء، أفريل 2003.

(3) مؤشر الأداء الوظيفي للمدينة: هو محلات المواد غير الغذائية على عدد محلات المواد الغذائية.

(4) مالك فاطمة الزهراء وأخرون: مدينة شلغوم العيد وأثر التجارة على التوسع العمراني،مذكرة تخرج جامعة منتوري2002ص26

(5) عنون نور الدين، مرجع سابق، ص 52.

(6) سراج محمد إلياس، المركزية التجارية وتراتب الأحياء بالنطاق الغربي لمدينة قسنطينة، ماجيستير، منتوري 2002،ص57.

6-2- تحديد مجالات نفوذ الأسواق الأسبوعية لمدينة عين البيضاء:

تعد الأسواق عاملا مهما في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية للمدن، وللأسواق مفهومين :

مفهوم زماني: ويتمثل في اليوم الذي يقام فيه السوق بانتظام طول العام، لعرض منتجاتهم وتبادلها.

مفهوم مكاني: ويعني الموقع والموضع الذي يتواجد به، أو المنطقة والإقليم المعني بنشاط السوق.

و تحدد أهمية السوق من خلال مجالات نفوذها، والتي تسمح بتصنيفها إلى:

- أسواق ذات أهمية وطنية.
- أسواق ذات أهمية جهوية.
- أسواق ذات أهمية محلية.

ومن أجل معرفة مجال نفوذ سوقي عين البيضاء ليومي الاثنين والجمعة، تم اعتماد العمل الميداني في الأسواق، كل سوق على حدا.

6-2-1- التعريف بالأسواق الموجودة بمدينة عين البيضاء:

أ- سوق الجملة للخضر:

يقع في حي سعيدي جموعي بالقطاع العمراني 09، يتربع على مساحة 5 هكتارات، ويشمل جزء من تجارة الجملة، و يقام السوق يوم الاثنين.

ب- سوق المواشي:

يقع في حي الأوراس بالقطاع العمراني 05 ، يتربع على مساحة 03 هكتارات، و يقام السوق يوم الاثنين.

ج- سوق السيارات:

يقع في تجمع بئر وناس على بعد 05 كلم من المدينة، ويقام السوق يوم الجمعة. ويتربع على مساحة 10 هكتارات.

1- تجارة الجملة للخضر نحو سوق عين البيضاء:

تم اعتماد عينة 67 تاجرا، كمتوسط تجار الجملة في سوق الخضر، والذين تم إحصاءهم على مدار سوقين متتاليين، (12، 19 جويلية). الجدول (55)، يوضح حركة تجار الجملة نحو السوق.

جدول رقم (55) مدينة عين البيضاء : حركة التجار نحو سوق الجملة للخضر

البلدية	ع.البيضاء	أ. البواقي	فكرينة	الزرق	مسكانة	بريش	الضلعة	ع. فكرون	هـ. توهقي	سوق نعمان	سدراتة	الوزنة	خنشلة	المجموع
عدد التجار	31	7	4	2	5	1	3	1	1	1	4	1	6	67
النسبة	46.27	10.45	5.97	2.99	7.46	1.49	4.48	1.49	1.49	1.49	5.97	1.49	8.96	100

المصدر: تحقيق ميداني جويلية 2003.

ومن خلال نتائج الجدول، والتي تؤكدها الخريطة (47)، نجد أن تدفقات التجار نحو سوق الجملة للخضر بمدينة عين البيضاء، وعدد تجار الجملة في السوق 67 تاجرا، وقد منهم 36 تاجرا، أي 53.73% من التجار، في حين نجد أن 31 تاجرا هم من بلدية عين البيضاء (باعتبارهم غير وافدون)، أي 46.27%، وأما الوافدون فأصلهم الجغرافي تكاد ينحصر في حدود ظهيرها، وهذا توزيعهم جغرافيا:

* تجار الجملة الوافدون من خارج الولاية:

عددهم 11 تاجرا، أي 16.41% من تجار الجملة، و 30.55% من التجار الوافدون، وهم من خنشلة وسدراتة، وحالة واحدة فقط من الونزة.

* تجار الجملة الوافدون من داخل الولاية:

وعددهم 25 تاجرا، أي 37.31% من تجار الجملة، و 69.45% من التجار الوافدون، ويتوزعون جغرافيا كمايلي:

- الوافدون من بلدية شرق الولاية:

وعددهم 22 تاجرا، أي 61.11 % من التجار الوافدون، و 88.00% من التجار الوافدون من داخل إقليم الولاية، وأغلبهم من أم البواقي، وفكيرينة، والضلعة.

- الوافدون من بلديات غرب الولاية:

وعددهم 3 تجار، أي 4.47% من تجار الجملة، و 8.33% من التجار الوافدون، وهم من بلديات عين فكرون، وسوق نعمان، وهنشير تومغني.

* تجار الجملة المحليين: وعددهم 31 تاجرا، أي 46.27% من تجار سوق الجملة.

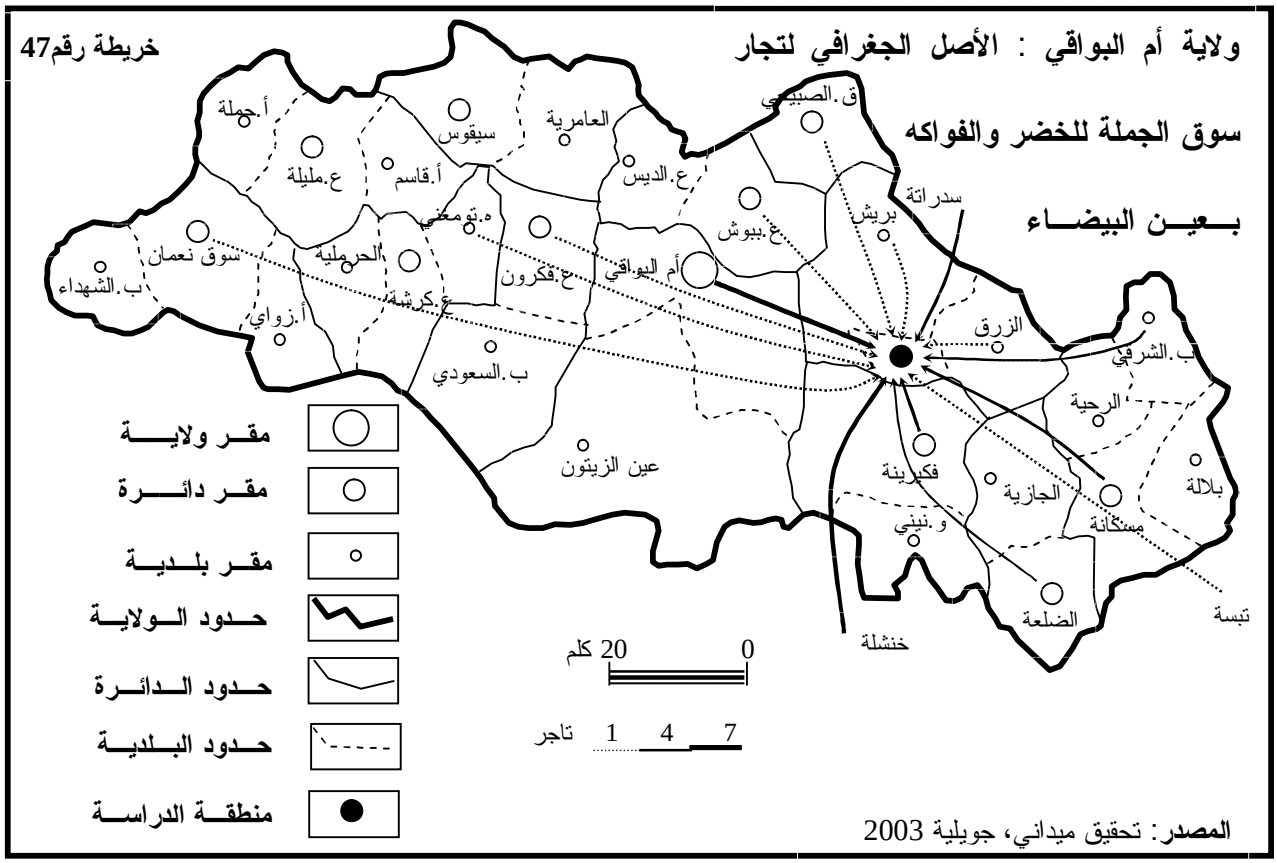

المصدر: تحقيق ميداني، جويلية 2003

وتعود أسباب انخفاض نسبة توافد التجار من خارج الولاية، أو من بلديات غرب الولاية، إلى تداخل عدة عوامل أهمها:

- وجود أسواق الجملة للخضر، في عدد من المناطق في شرق البلاد، أكثر أهمية، ناهيك عن انتشار الأسواق المحلية في كل بلدية.

- إضافة إلى اعتباره من قبل التجار، سوق من أجل استكمال بيع ما تبقى لهم من سلع لتجار التجزئة في مدينة عين البيضاء.

- بعده عن مناطق التزود بالخضر، كون التجار في غرب الولاية أو مناطق أخرى يبيعون سلعهم في الأسواق القريبة، أو التي تقع على محور عبورهم، أو التي لها وزن جهوي.

2- الحركة نحو سوق السيارات:

يقام هذا السوق يوم الجمعة، ويتم فيه بيع السيارات والشاحنات، وكذلك بيع قطع الغيار والخردوات، وقد تم كراء هذا السوق بقيمة 1.6 مليار سنتيم[1]، لعقد يستمر ثلاث سنوات، وهو أقل من سعر كراء سوق السيارات لمدينة سطيف 58.75 مليون دج سنة 2000[2].

وحسب التحقيق الميداني، الذي قمنا به من أجل إحصاء عدد السيارات، والشاحنات من جهة، وعدد تجار قطع الغيار من جهة أخرى، و قد تم ذلك باختيار أوقات متتالية لأيام السوق، والتي كانت كما يلي: 15 و22 أوت 2003. فقد تم إحصاء كمتوسط 1204 سيارة و98 شاحنة و 106 تاجر قطع الغيار[3]، أي أنه أكبر من سوق قسنطينة، الذي استقبل 800 سيارة و 76 تاجر قطع غيار [4] سنة 2000.

ومن أجل معرفة الأصل الجغرافي للتجار الوافدون إلى سوق عين البيضاء للسيارات، نقوم بدراسة عينة 10% من حجم السيارات، وحجم الشاحنات، وعدد تجار قطع الغيار، وهذه العينة كمايلي: 121 سيارة، 12 شاحنة، 14 تاجر قطع غيار، أي 147 تاجرا.

والنتائج المتحصل عليها مسجلة في الجدول (57)، نلاحظ أن نسبة الوافدين من خارج الولاية هي الغالبة 53.06% أي 78 تاجرا، في حين نجد أن نسبة تجار الولاية تصل 46.94% أي 69 تاجر، ويتوزع هؤلاء التجار حسب الأصل الجغرافي كمايلي:

* التجار الوافدون من خارج الولاية:

فهي تمثل أكبر نسبة من التجار، وتتصدرهم كل من ولاية تبسة، وسوق أهراس، وباتنة، بنسبة 54.54% من التجار الوافدون من خارج الولاية، ثم، ولايتي خنشلة، وقالمة بنسبة 22.07% من التجار الوافدون من خارج الولاية، وفي الأخير نجد باقي الولايات جيجل، وعنابة، والطارف، وسكيدكدة، والوادي بنسب ضعيفة جدا.

---

(1) مصلحة المالية لبلدية عين البيضاء، 2003.

(2) كبيش عبد الحكيم،النقل الجماعي للمسافرين في ولاية سطيف، السياسات، التخطيط، وتنظيم المجال، 2001، ص 75.

(3) تحقيق ميداني، أوت 2003.

(4) فؤاد بن غضبان، المدن التوابع حول مدينة قسنطينة، تحولاتها، أدوارها، وظائفها ماجستير، جامعة منتوري2001 ، ص 285.

وتعود أسباب ارتفاع نسبة الوافدون من الولايات المجاورة للسوق، وهي قالمة وسوق أهـراس وباتنـة، إلى تواجد أسواق للسيارات في الجهات الأخرى وهي:

- سوق السيارات لقسنطينة: يقام يوم الخميس، وهو خاص لبيع السيارات، وهو له أهمية خاصة كونـه يقع في عاصمة الشرق الجزائري، إضافة إلى موقعه الوسطي بين هذا الصنف من الأسواق.

- سوق السيارات باتنة: وهو أقل أهمية من سوق قسنطينة، وهو يقام يوم الجمعة، ويعد منافسا لسـوق عين البيضاء.

- سوق السيارات لعزابة: يقام يوم الخميس، ويعد مهما كونه يقع بجوار المـدن السـاحلية، ويتعـرض لمنافسة من السوق الأسبوعي للسيارات في عنابة، وقسنطينة.

- سوق السيارات لسطيف: يقام يوم الجمعة، وهو الأكبر والأفضل حسب وجهة نظر التجار والمترددين عليه.

كما نلاحظ أن يوم الجمعة، تقام فيه ثلاثة أسواق مهمة لبيع السيارات، هي عين البيضاء، سطيف، باتنة، لذلك نجد تقريبا لكل سوق مجال نفوذ يتحكم فيه قرب المسافة من التجار و عمل المتردد.

وكما ورد في استقصاء أراء التجار حول أفضل الأسواق، والذي تم في سوق عزابة سنة 2002، هـو أن: 56% من التجار يفضلون سوق عزابة، ثم 23% سطيف، 14% قسنطينة، 13% عين البيضاء [1]. وهي تختلف عن النسب التي تحصلنا عليها، من استجوابنا لـ 41 تاجرا، أغلبهم من خـارج الولايـة، وهي نسبة محدودة ، والنتائج المتحصل عليها هي:

جدول رقم (56) مدينة عين البيضاء : أفضل سوق أسبوعي للسيارات حسب أراء التجار

إسم السوق(سوق السيارات)	عدد الآراء	نسبة المستجوبين
سطيف	17	41.46
عين البيضاء	13	31.70
قسنطينة	5	12.20
عزابة	4	9.76
باتنة	2	4.88
المجموع	41	100

المصدر: تحقيق ميداني أوت 2003.

(1) مريم قمر الدين وأخرون، المجالات الوسيطة، نموذج مدينة عزابة، مذكرة تخرج،2002،ص62.

* التجار الوافدون من داخل الولاية:

ويصل عددهم 48 تاجر، أي 69.56% من تجار الولاية، و 38.09% من التجار الوافدون، وهم يتوزعون بنسب متساوية بين شرق الولاية وغربها، كون هنا عامل المسافة يلعب دورا مهما بالنسبة للتجار الوافدون من بلديات الولاية، مقارنة بسوق سطيف.

* التجار المحليين:

ويصل عددهم إلى 21 تاجر، بنسبة 14.29% من تجار الولاية.

والخريطتين (48، 49)، تبين ذلك.

جدول رقم (57) مدينة عين البيضاء : التجار الوافدون إلى سوق السيارات

		المناطق	عدد التجار	النسبة المئوية
من خارج ولاية أم البواقي		باتنة	12	8.16
		تبسة	16	10.88
		الطارف	1	0.68
		عنابة	5	3.40
		بسكرة	2	1.36
		خنشلة	9	6.12
		سكيكدة	2	1.36
		قالمة	8	5.44
		س أهراس	14	9.52
		قسنطينة	4	2.72
		ميلة	2	1.36
		الوادي	1	0.68
		جيجل	2	1.36
من داخل حدود الولاية	من بلديات شرق الولاية	عين البيضاء	21	14.29
		أ. البواقي	12	8.16
		مسكانة	6	4.08
		ق صبحي	1	0.68
	من بلديات غرب الولاية	ع مليلة	13	8.84
		ع كرشة	2	1.36
		ه. تومغني	1	0.68
		ع فكرون	12	8.16
		سوق نعمان	1	0.68
		المجموع	147	100.00

المصدر: تحقيق ميداني، أوت 2003،

خريطة رقم48

ولاية أم البواقي : الأصل الجغرافي لتجار سوق السيارات بعين البيضاء

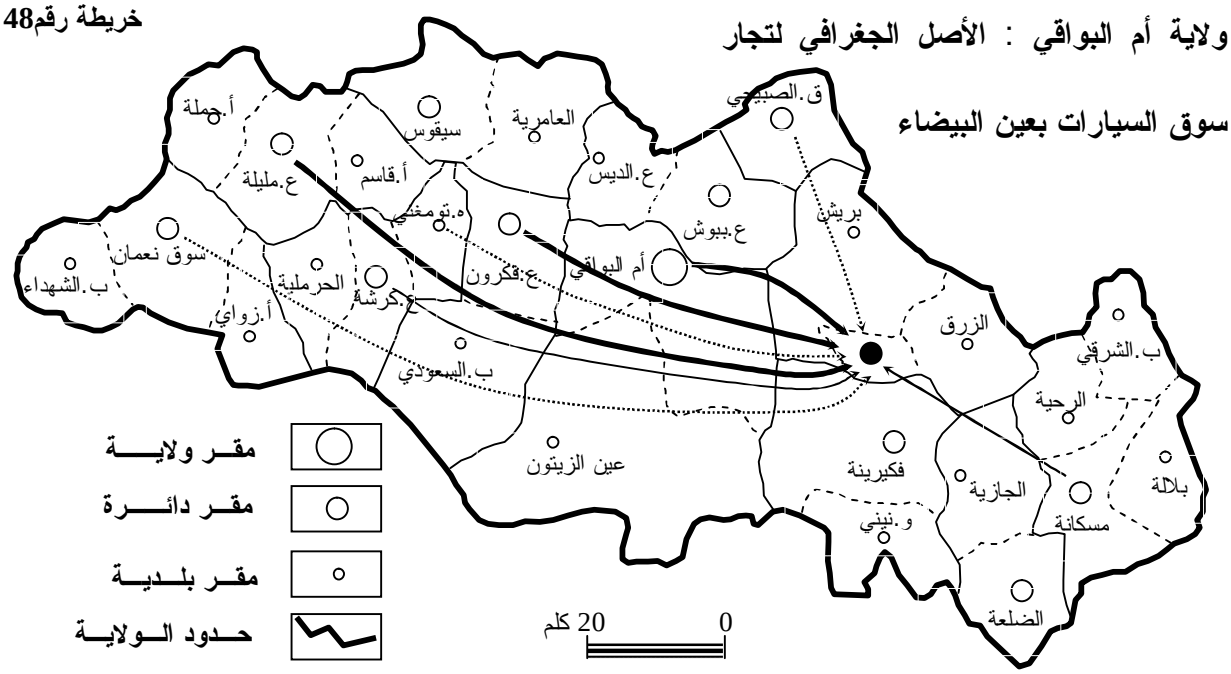

شمال شرق الجزائر : الأصل الجغرافي لتجار سوق السيارات بعين البيضاء

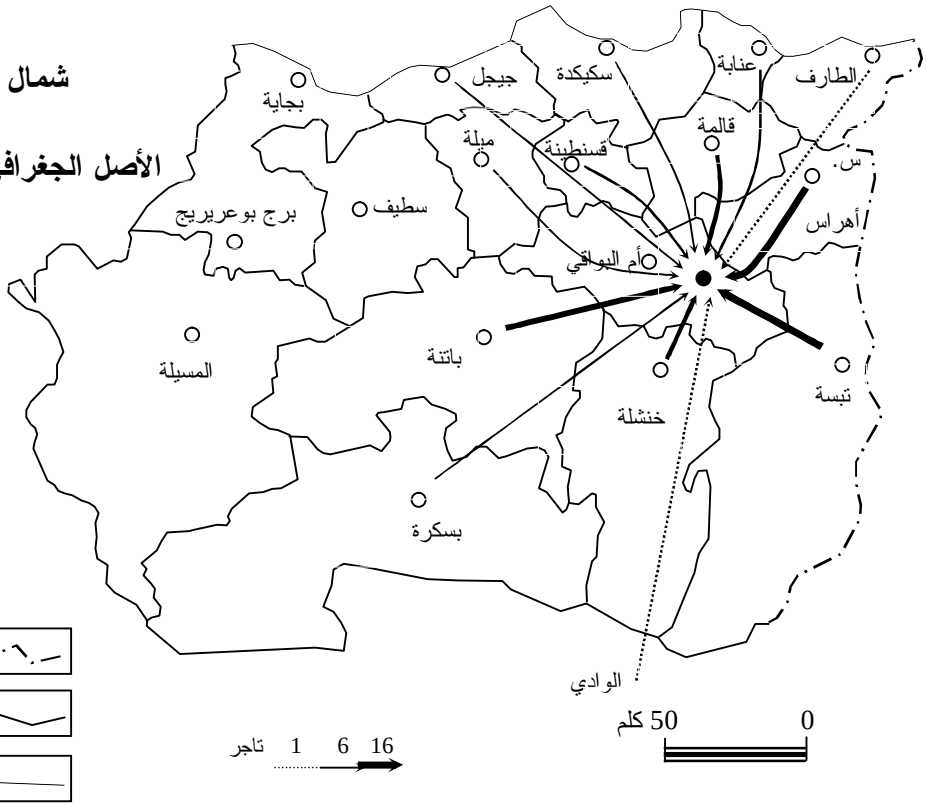

خريطة رقم49 **المصدر**: تحقيق ميدلني، أوت 2003.

3- الحركة نحو سوق المواشي (Marché à Bestiaux) لمدينة عين البيضاء:

يعد سوق المواشي لمدينة عين البيضاء في الفترة الاستعمارية ثاني أهم سوق في إقليم قسنطينة[1]، ويقام يوم الاثنين، وهو نفس اليوم الذي يقام فيه حاليا، وحسب البحث الميداني فقد تم إحصاء ما يقارب من 306 تاجرا[2]، وهو قريب من حجم التجار على مستوى سوق شلغوم العيد للمواشي والذي يتردد عليه 320 تاجرا [3]. وقد تم كراء السوق بقيمة 1.1 مليار سنتيم/سنويا [4]، وهو أقل من ثمن كراء سوق المواشي بالعلمة لسنة 2000 والمقدر 111 مليون دج[5].

جدول رقم (58) مدينة عين البيضاء : الوافدين إلى سوق المواشي

	المناطق	عدد التجار	النسبة المئوية
من خارج ولاية أم البواقي	خنشلة	22	7.19
	سدراتة	17	5.56
	تبسة	11	3.59
	بئر بوحوش	11	3.59
	عنابة	7	2.29
	قالمة	7	2.29
	عين الطويلة	6	1.96
	متوسة	4	1.31
من داخل حدود الولاية	عين البيضاء	125	40.85
	مسكانة	21	6.86
	أ. البواقي	16	5.23
	بريش	16	5.23
	الرحية	11	3.59
	الجازية	10	3.27
	الضلعة	9	2.94
	الزرق	7	2.29
	ق صبحي	4	1.31
	واد نيني	2	0.65
المجموع		306	100.00

المصدر: تحقيق ميداني، 2003.

(1) CHARLES Féraud, revue africaine,N° 96, Nov.1872.

(2) تحقيق ميداني، أوت 2003.

(3) مالك فاطمة الزهراء وأخرون: مرجع سابق، ص26

(4) مصلحة المالية، لبلدية عين البيضاء،2003.

(5)كبيش عبد الحكيم: مرجع سابق، ص 75.

من خلال نتائج الجدول (58)، والخريطتين (50، 51)، يتضح أن حجم التدفق للموالين نحو سوق المواشي للمدينة، هو أقل استقطابا من سوق السيارات لأنه في هذا النوع من الأسواق أكثر انتشارا ومنافسة على مجال الولاية خاصة، ومجال شرق البلاد عموما، حيث ينتشر مجموعة من الأسواق يمكن أن نعتمد عليها في التفسير وهي:

- سوق مدينة عين مليلة: يقام يوم الاثنين سوق لبيع المواشي.
- سوق مدينة الخروب: يقام يوم الخميس، وهو سوق أسبوعي مهم، يشتهر ببيع المواشي.
- سوق عين فكرون: يقام يوم الأربعاء، وهو سوق مهم لبيع المواشي.
- سوق مسكانة: يقام يوم الخميس، على بعد 36 كلم من مدينة عين البيضاء.

إضافة إلى أسواق قالمة، وبريكة، وشلغوم العيد، و... .

وعليه فيوم الاثنين بولاية أم البواقي يقام سوقين لبيع المواشي، سوق عين مليلة وسوق عين البيضاء، وهذا هو العامل الحقيقي وراء عدم ظهور تردد من بلديات غرب الولاية، أما البلديات الأخرى توجد بها أسواق يوم الأربعاء أوالخميس لبيع المواشي.

بالإضافة إلى وجهة نظر وأراء بعض الزبائن، والتجار في طبيعة السوق كعامل مهم في استقطاب أو طرد الزبائن من ناحية الانتظام أو الأمن، بالإضافة إلى العامل الجغرافي متمثلا في القرب أو البعد.

وسنعتمد على نتائج عمل سنة 2002 لسبر أراء بعض الزبائن في سوق المواشي لمدينة عين مليلة، كونه يعرف حركية، وديناميكية، ولكونه يقام في نفس اليوم مع سوق عين البيضاء،

جدول رقم (59) أفضل سوق أسبوعي للمواشي حسب أراء التجار

إسم السوق(سوق المواشي)	عدد الآراء	نسبة المستجوبين
الخروب	24	28.91
عين مليلة	21	25.30
عين البيضاء	17	20.48
شلغوم العيد	12	14.45
بريكة	07	8.43
قالمة	02	2.41
المجموع	83	100

المصدر:نور الدين عنون، مرجع سابق.

نلاحظ أن سوق عين البيضاء، يحتل المرتبة الثالثة بعد سوق الخروب وعين مليلة، وهي مرتبة مهمة حسب رأي 20.48% من المستجوبين.

خريطة رقم50

ولاية أم البواقي : الأصل الجغرافي لتجار سوق المواشي بعين البيضاء

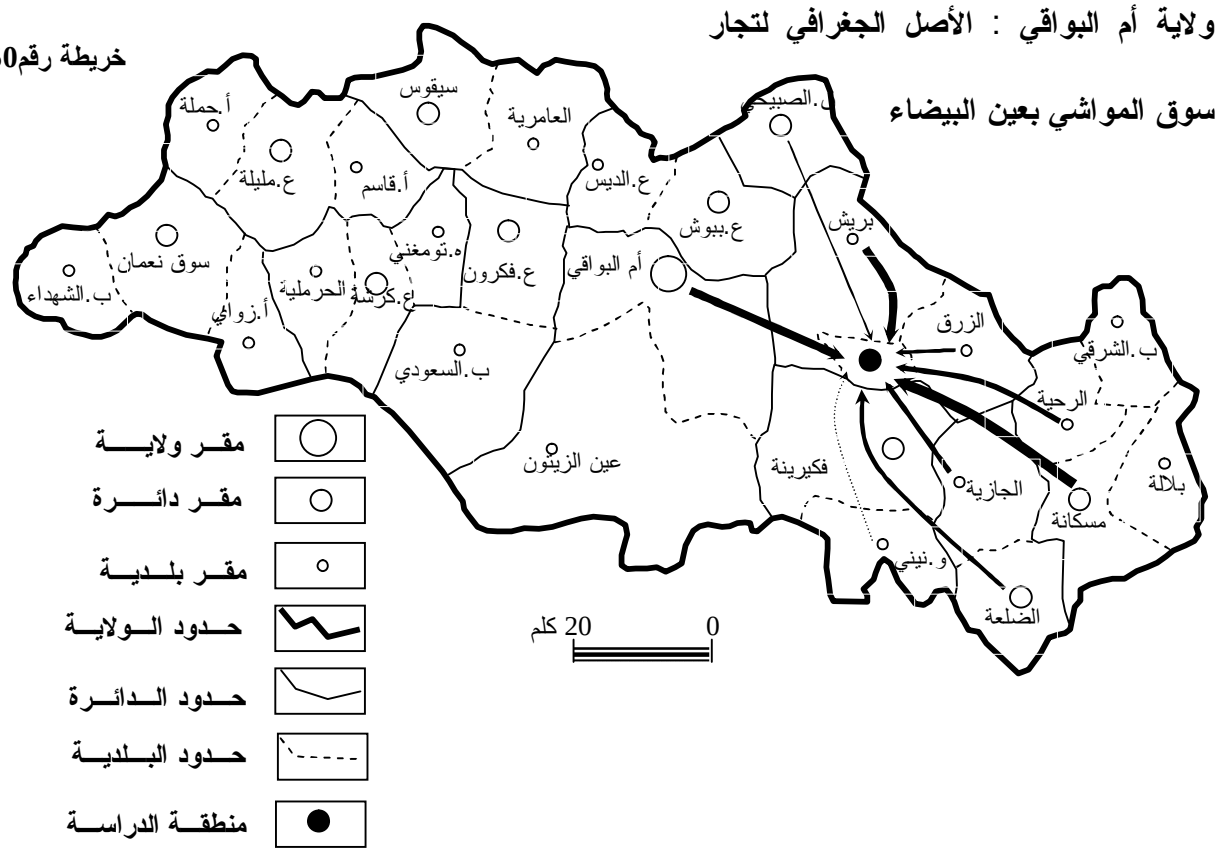

شمال شرق الجزائر :

الأصل الجغرافي لتجار سوق المواشي بعين البيضاء

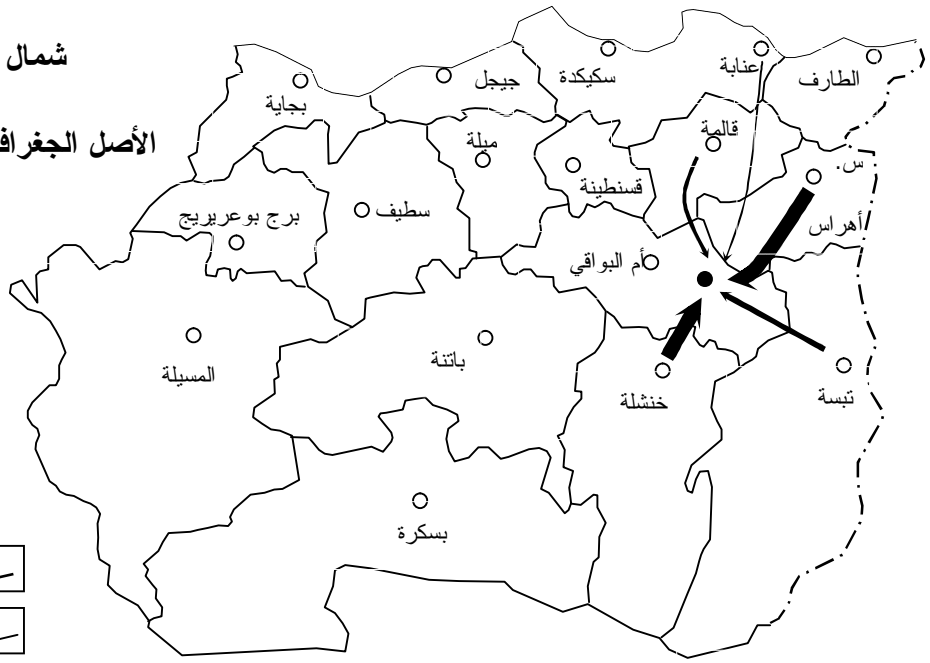

المصدر: تحقيق ميدلني، 2003.

خريطة رقم51

يتضح أن سوق المواشي لمدينة عين البيضاء، يتردد عليه 306 تاجرا، منهم 181 تاجرا وافد من داخل الولاية ومن خارجها، أي بنسبة 59.16% من التجار، و يتوزع المترددين على سوق المواشي للمدينة كمايلي:

* التجار المحليين:

يتردد من بلدية عين البيضاء، 125 تاجر، أي 40.84% من مجموع التجار في السوق.

* التجار الوافدون من خارج الولاية:

يقدر عددهم بنحو 85 تاجرا، أي 27.77% من التجار، وهو ما يمثل 46.97% من التجار الوافدون، أغلبهم من ولايتي سوق أهراس، وخنشلة بنسبة 70.58% من التجار الوافدون من خارج الولاية، ثم من ولايات قالمة، وتبسة، وعنابة بنسبة أقل.

* التجار الوافدون من بلديات الولاية:

يقدر عددهم 96 تاجرا أي بنسبة 31.39% من التجار، وهو ما يمثل 53.03% من مجموع التجار الوافدون، وجلهم من بلديات شرق الولاية، ويرجع هذا المجال الضيق لتوافدهم إلى تواجد سوق عين مليلة الذي يقام في نفس اليوم، ما يجعله منافسا حقيقيا له، إذ يستقطب سكان غرب الولاية، وهي تقريبا حدود قبيلة السقنية.

7- **العلاقات الإدارية والثقافية**: " علاقات غير معرضة للمنافسة "

إقليم الخدمات الإدارية لمدينة عين البيضاء، يتمثل في الحدود الإدارية لدائرة عين البيضاء. وهذه العلاقات تعد من أكثر الروابط انتظاما، ووضوحا بين المركز الحضري، وإقليمه المباشر.

فدائرة عين البيضاء تشرف على بلديات: بريش، والزرق، وعين البيضاء، ويتنقل سكان هذه البلديات نحو مركز مدينة عين البيضاء، بتنقلات لتلقي الخدمات الإدارية أساسا المتمثلة في: المحكمة، وقباضة الضرائب، والبنوك، ومكتب الخطوط الجوية الجزائرية، والدائرة، ومفتشية التربية... الخ.

أما فيما يخص العلاقات الثقافية، المتمثلة في الأعمال الأدبية، والفنية، والترفيهية التي تقدمها المدينة، فهي أضعف أنواع الخدمات كما ونوعا، وهذا لعدة عوامل متمثلة: في نقص الهياكل كالمسارح (حيث لا تتوفر سوى على قاعتين للسنيما، إحداها توقفت عن العمل)، وقاعات السنيما، والمكتبات العامة(مكتبة للبلدية)، وإلى ضعف أداء المجتمع المدني(على الرغم من تواجد 22 جمعية [1] ثقافية، وأدبية، وبيئية)، وإلى غير ذلك من العوامل.

(1) مديرية الثقافة لولاية أم البواقي.

8- التنقل اليومي: " علاقات متعددة الأسباب والدوافع لا يمكن ضبطها "

يمكن اعتبار المجال والتنقل اليومي مسألتين ينتج بعضهما البعض وتخضعان لتأثير متبادل. ويشمل التنقل اليومي العلاقات التي يقوم بها سكان الأحياء، وسكان المناطق المجاورة، وسكان الأرياف إلى المدينة، لأسباب متنوعة اجتماعية، وإدارية، واقتصادية، وتجارية، و...الخ.

وأغلب هذه التنقلات اليومية، تتم من بئر وناس، وبئر رقعة، وعين فرحات، وفكيرينة، وبريش، وحتى من مسكانة و...الخ ، إضافة إلى الزيارات الخاصة التي تقوم بها العائلات، لذويهم في سجن المدينة، إضافة إلى عشرات الموظفين الذين يتوجهون إلى مناصب عملهم، والتابعين لمختلف الدوائر الإدارية، والمالية، والتعليمية ، وعليه فالمدينة تعرف حركة يومية نشطة من المناطق المجاورة، وهو ما يمكن اعتباره حافزا قويا للتطور الحضري.

كما توجد علاقات قوية بين مركز عين البيضاء وأم البواقي، بتوجه طلبة الجامعات والعمال والموظفين إلى مركز الولاية، وهي علاقات قديمة جدا حيث في السبعينيات نسبة العمال الذين يشتغلون في مركز الولاية و يسكنون في مدينة عين البيضاء 17.60% أي 424 عامل ويتنقلون يوميا [1] بين المركزين.

9- التنقل والنقل الحضري: " نقل محدود، واستعمال السكان للدروب "

تهتم دراسات النقل الحضري بالنقل كأحد الوظائف أو الاستعمالات التي تحتل مكانا لها في المدينة، وتبرز أهمية الشوارع والطرق، إذ بدونها يصبح التخصص الوظيفي لاستعمالات الأرض داخل المدينة أمرا مستحيلا [2].

من خلال تحليل شبكة الطرق بالمدينة، وخطتها، بعد معرفة مختلف العلاقات الوظيفية بين المدينة وظهيرها، وكمحاولة لربطها بالنقل الحضري بالمدينة، نجد أن:

- أبعد نقطة عن وسط المدينة تصل إلى 03 كلم، وهي مسافة معتبرة نسبيا.
- وجود محطة النقل البري من الصنف B، وهي تابعة للقطاع الخاص.
- وجود سوقين مهمين داخل المدينة سوق الخضر والفواكه، وسوق المواشي.

وفي المقابل نجد أن حظيرة النقل الحضري للمدينة تتوفر على عدد محدود من سيارات الأجرة قدره 39 سيارة أجرة [3]، ونقاط توقفها تتمركز في المناطق الإدارية والتجارية والخدمات العامة بمركز المدينة، حيث تعد سيارات الأجرة من أهم الوسائل النقل المتوفرة، وتستعمل أيام الأسواق الأسبوعية، و في الحالات العاجلة، وفي حالة رداءة الطقس، أما في باقي أيام الأسبوع، وفي الحالات الأخرى نجد أن السكان يستعملون الدروب التي تختصر المسافات وهذا من أجل التسوق أو التعليم.

وكثافة حركة المرور بالمدينة تزداد باستمرار نتيجة التطور والنمو الذي تشهده المدينة ديموغرافيا ومجاليا، وغياب مخطط للنقل الحضري سيعقد الأمور مستقبلا، مع النمو الحضري والعمراني الحاصل.

---

(1) LAYAB Hafid, thèse de doctorat 3 eme cycle، مرجع سابق، ص 202.

(2) مجلة الجمعية العراقية، العدد 12، جانفي 1981، ص99.

(3) مديرية النقل لولاية أم البواقي، سنة 2003..

10- تحديد بلديات ظهير المدينة:

عند تحليل طبيعة مختلف العلاقات الوظيفية لمدينة عين البيضاء أمكن تحديد إقليمها، الذي يعد مصـــدرا للتجار، والطلبة، والسكان الوافدون، والعمالة الصناعية، لذلك ارتأينا إلى تعريف هذه المراكز التي تكون ظهير المدينة، والتي سوف تِأخذ بعين الاعتبار عند طرح البدائل والاقتراحات.

ويمكن تصنيف هذه المراكز التي تعد جزءا من المجال الذي نجـد فيـه تـأثيرات الجـذب أو الطـرد الحضري، من ناحية المسافة والقرب من مدينة عين البيضاء إلى:

10-1- تجمعات سكنية تقع في دائرة تقل عن 12 كلم:

وهي تجمعات ترتبط بشكل كلي بمدينة عين البيضاء- عدا تجمع بريريش جزئيا-، من جميع النـواحي التعليمية، والصحية، والتجارية، و... الخ، وتتراوح أحجامها السكانية مـا بـين 819 و 3660 نسـمة، والجدول التالي يبين مختلف خصائصها:

جدول رقم (60)، الحجم السكاني والسكني للتجمعات القريبة من مدينة عين البيضاء

التجمع	البعد عن المدينة (كلم)	عدد السكان 1998	المساكن 1998	البلدية المنتمي لها
بئر وناس	05	3660	491	عين البيضاء
بئر رقعة	10	2960	356	الزرق
عين فرحات	08	2513	452	الجازية
أم الجمل	03	819	125	فكيرينة
بريريش	12	2988	438	بريش

المصدر: اعتماد إحصائيات تعداد1998 + الخريطة الطبوغرافية للمنطقة بقياس المسافات.

10-2- التجمعات الواقعة في دائرة تفوق 20 كلم:

وهي مقرات بلديات أو دوائر، ترتبط بمدينة عين البيضاء ارتباطا أقل من التجمعات السـابقة، و التـي يمكن تقسيمها هي الأخرى إلى فئتين من التجمعات من حيث أهمية السكان:

10-2-1- تجمعات يتراوح حجمها السكاني ما بين 428 - 1515 نسمة:

جدول رقم (61)، خصائص ومميزات التجمعات الريفية لظهير المدينة

التجمع	عدد السكان 1998	المساكن 1998	عدد السكنات الشاغرة
الرحية	1284	657	331
الجازية	1278	748	242
الزرق	1013	561	317
بلالة	428	423	62
بحاير الشرقي	1515	331	57
المجموع	5518	2720	1009

المصدر: معطيات الإحصاء، تعداد 1998.

10-2-2- مراكز يتراوح حجمها السكاني ما بين 3706 - 10031 نسمة:

جدول رقم (62)، خصائص ومميزات مراكز ظهير المدينة

التجمع	عدد السكان 1998	عدد المساكن 1998
الضلعة	7171	1313
فكيرينة	3706	1128
قصر الصبيحي	7984	1230
بريش	10031	1515
المجموع	28892	5186

المصدر: معطيات الإحصاء، تعداد 1998.

10-2-3- مراكز حضرية:

وتتمثل في مركزي أم البواقي، و مسكانة، وهما أيضا يستقبلان هجرات وافدة من المراكز السابقة. وتتوفر التجمعات السابقة على عدد معتبر من المساكن الشاغرة، نتيجة للنزوح الريفي نحو المراكز الحضرية ومنها مدينة عين البيضاء، ويمكن تلخيص طبيعة العلاقات الوظيفية والديناميكية بين مدينة عين البيضاء وظهيرها الواسع في المخطط التالي:

المخطط (11)، طبيعة العلاقات الوظيفية أحادية التوجه، المتدفقة أغلبها نحو مركز عين البيضاء [1]

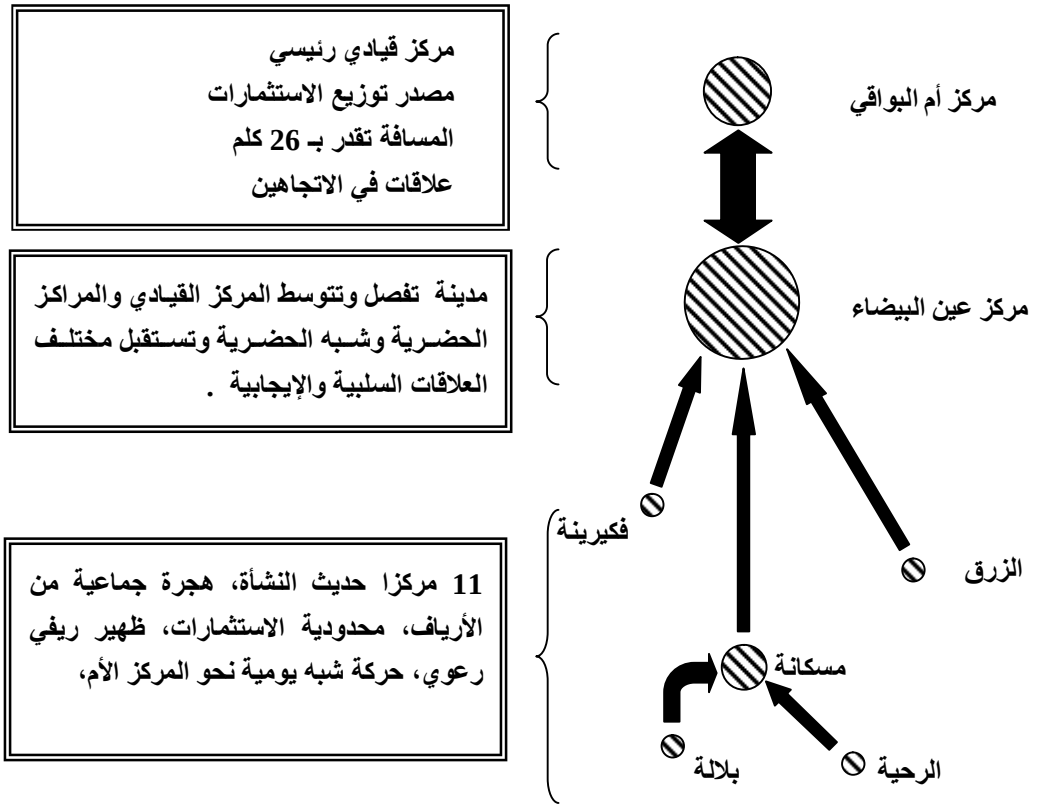

(1) تم إعداد هذا المخطط، اعتمادا على تعريف ظهير المدينة، ومميزاته.

خلاصة المبحث الأول:

من خلال تحليل مختلف العلاقات الوظيفية، والديناميكية الحضرية للمدينة، وبعد تعريف ظهيرها، يمكن الخروج بعدة نتائج وتفسيرات والمتمثلة فيمايلي:

- منطقة عين البيضاء والمناطق المحيطة بها تحوي شبكة هامة من الطرق وتعتبر مدينة عين البيضاء مركزها المنظم والأساسي.

- شبكة الطرق التي تربط المدينة بالظهير لعبت دورا في ظهور ونمو عدة نشاطات وخدمات.

- توفر المدينة على ثلاثة أسواق مهمة ومتنوعة والتي تقام خلال يومين في الأسبوع (الاثنين، والجمعة) جعلت للمدينة وزن في الإقليم.

- تنوع وتعدد العلاقات الوظيفية لمدينة عين البيضاء مع ظهيرها وحتى خارج حدود الولاية.

- سيادة العلاقات الوظيفية التجارية على سائر العلاقات الوظيفية الأخرى، وهي نتيجة حتمية في ظل توجه أغلب فئات المجتمع إلى التجارة، بسبب تظافر عدة عوامل.

- أغلب العلاقات الوظيفية تتم بين المدينة وظهيرها (محدودية التعامل مع مراكز غرب الولاية)، حيث نلاحظ قطيعة بين شرق الولاية وغربها، بالضبط عند حدود قبيلتي الحراكتة والسقنية من جهة، والقبائل الأخرى من جهة أخرى، أي أن القبلية تلعب دورا هام في هذه العلاقات، إضافة إلى وجود أسواق مماثلة في نفس اليوم مع سوقي مدينة عين البيضاء، مما يجعل عامل المسافة و القرب هو الموجه لتجار غرب الولاية.

- وجود علاقات وظيفية مع مراكز خارج حدود الولاية يعتبر عامل مهم في نمو دور المدينة، والتطلع إلى تحسين الخدمات المختلفة، ما سيعطيها دورا جهويا، و هي علاقات تجارية نحو سوق السيارات وقطع الغيار، و علاقات صناعية وجود وحدات صناعية منتجة.

- العلاقات الصحية، التعليمية والإدارية تكون مع القطاعات والتقسيمات الإدارية والخدماتية التابعة تنظيميا وإقليميا لها.

- الخدمات والعلاقات الوظيفية الصناعية هي الأخرى مركزة في حدود الولاية ومنطقة الظهير فقط.

- وجود حركة تنقل يومية وحركية دائمة لا ترتبط بشكل كبير بالنقل الحضري إلا في الحالات الظرفية، وتلعب الدروب دورا رئيسيا فيها، وحضيرة سيارات الأجرة قليلة مقارنة بالمؤشر الوطني.

- تعد وسائل النقل عاملا رئيسيا في الرفع من قيمة المجال، وإدماج المناطق الهامشية داخل المدن، والقضاء على التشتت الحضري، وخلق مناطق عمرانية جديدة.

فطبيعة العلاقات الوظيفية هي في حقيقة الأمر أحادية التوجه أي نحو مركز عين البيضاء دوما، وهذه العلاقات الأحادية التوجه هي التي تقف وراء تضخم مركز عين البيضاء ونموه بشكل سريع، وفي نفس الوقت هناك عوامل تحكم هذه العلاقات الوظيفية.

تمهيـــد:

يقصد بالتركيب الوظيفي لمدينة ما، الوظيفة التي تشغلها الأماكن المختلفة في المدينة بدلا مـــن الوظيفـــة التي يعمل فيها كل فرد من السكان المنتجين في المدينة [1].

سنتناول من خلال هذا الفصل الخصائص العمرانية لمدينة عين البيضاء، حيث سيتم تناولها فـــي ثـــلاث مباحث، استخدامات الأرض بالمدينة المختلفة، ومن خلالها يمكن أن نحكم على طبيعة وظيفـــة المدينـــة وكيفية توزعها مجاليا. كما سنتناول الخصائص العمرانية لمباني المدينة من مختلف النـــواحي، علوهـــا، عمرها، حالتها الإنشائية، ...، كما سنتطرق في أخر مبحث إلى الأشكال الحضرية المنتجة بالمدينة،

(1) بشير مقيبس: مدينة وهران مرجع سابق، ص 203.

1- الاستخدام العام للأرض بالمدينة: تنوع وتباين في الاستخدامات

تتنوع استخدامات الأرض في مدينة عين البيضاء، وتتوزع بأشكال مختلفة، سنحاول التعرف على أهمية كل استخدام في المدينة ووزنه في إقليمها، فمن خلال الجدول (23) تتربع مدينة عين البيضاء على مساحة 1447.185 هكتار [1]، يقطنها 94775 نسمة حسب تعداد 1998، وهذا يعطي كثافة 65.47 نسمة/هكتار.

وتعد مساحة المدينة أكبر من مساحة بعض المدن المتوسطة، كمدينة بوسعادة بمساحة 1323.13 هكتارا [2]، ومدينة ميلة 985.50 هكتارا [3] التي تعد مقر ولاية.

وتتميز استخدامات الأرض الحضرية بالديناميكية والتغير السريع والمستمر، إلى جانب أنها تمتاز بالتنوع الشديد التعقد مقارنة بالاستخدامات الريفية [4].

جدول رقم (23) مدينة عين البيضاء : مختلف استخدامات الأرض الحضرية 1998.

نمط الاستخدام	المساحة(هكتار)	عدد الوحدات	النسبة المئوية (%)
استخدامات سكنية	892.07	15956 مسكنا	61.64
فضاءات شاغرة (متفرقة)	300.52	4 مواقع هامة	20.77
استخدامات صناعية	136.951	منطقة صناعية	9.46
المساحات الخضراء	31.371	13 موقعا	2.17
استخدامات تعليمية وتكوينية	26.63	46 مؤسسة تعليمية	1.84
استخدامات شعائرية ومقابر	13.72	15 مرفقا	0.95
استخدامات تجارية	11.85	3813 محلا تجاريا + أسواق	0.82
استخدامات رياضية ترفيهيةوثقافية	10.572	3 مرافق	0.73
استخدامات صحية	7.18	6 وحدات	0.50
استخدامات عسكرية(للإنتاج)	6.588	1 مؤسسة إنتاجية	0.46
استخدامات اجتماعية	4.4998	5 مرافق	0.31
استخدامات إدارية	3.7965	45 مصلحة	0.26
استخدامات أمنية	1.4367	5 مراكز	0.10
المجموع	1447.185	كامل المدينة	100.00

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير + مصلحة الغابات + مصلحة التقنية للبلدية+معالجة شخصية.

(1) تم حسابها بواسطة جهاز البلانيمتر، سنة 2003.

(2) بركات الزين، مدينة بوسعادة إشكالية التوسع ومعالجة المشكلات المختلفة،رسالة ماجستير جامعة منتوري، قسنطينة، ص 94.

(3) لعور نهاد، محزم عابدة، مدينة ميلة أفاق التوسع العمراني، مذكرة تخرج، جامعة منتوري، ص23.

(4) عثمان محمد غنيم، التخطيط لاستخدام الأرض الريفي والحضري، دار الصفاء، عمان، 2001، ص105.

تطورت مساحة المدينة منذ نشأتها إلى يومنا هـذا، إذ كانـت تقـدر مسـاحتها سـنة 1900 حـوالي 23 هكتار[1]، ثم ارتفعت سنة 1966 إلى 166 هكتار [2]، ثم سنة 1973 إلـى 1107 هكتـار [3]، أي خلال قرن من الزمن تضاعفت مساحة المدينة 62 مرة، وهذا يعكس مدى سرعة التوسع المجالي لها.

و أرض المدينة ليست كلها موجهة للسكن، بل فهي مستغلة في كل جزء منها بمختلف الأنشـطة، سـواء كانت تجارية، أم صناعية، أم سكنية، أم ترفيهية، حسب الجدول (23).

ومن خلال الخريطة (15) ، نلاحظ سيادة الاستخدامات السكنية بنسبة 61.64 %، كما نجد أن ثـاني أهم استخدام بالمدينة تتمثل في المساحات الشاغرة الواقعة بخاصة على أطراف المدينة، وداخلها وتمثـل 20.77 % في أغلبها ملكية خاصة، في حين نجد تفاوت بين الاستخدامات الصناعية، والتجارية، كونهما فاعلين في خلق ديناميكية المدن. ففي مدينة عين البيضاء يشكل هـذين الاسـتخدامين علـى الترتيـب 9.46 % و 0.82 %.

وتطور استخدامات الأرض بمدينة عين البيضاء كان على فترات متباينة:

- ففي سنة 1984 استفادت المدينة من منطقة صناعية، لتبرز الوظيفة الصناعية بشكل رئيسي.
- وخلال فترة التسعينيات، مع تحرير السوق إضافة إلى برامج التدعيم فـي إطـار تشـغيل الشـباب، تطورت التجارة، وتضاعف عدد المحلات التجارية، وبالتالي نمو الاستخدام التجاري.
- أما الاستخدامات الأخرى: الصحية، الإدارية، والأمنية... ، فهي تطورت على مراحل طويلة، ووفق أولويات المدينة ومكانتها الإدارية.

1-1- الاستخدام السكني : سيادة النمط الفردي

الاستخدام السكني هو سيد الاستخدامات في معظم مدن العالم، فهو يخدم سكان المدينة بالدرجة الأولـى. ويتمثل هذا الاستخدام في المباني بمختلف أشكالها والموجهة للسكن.

تتوفر مدينة عين البيضاء على 15956 مسكنا مركزة في 14412 بناية [4] سنة 1998، إذ كـان عـدد المساكن سنة 1987 يقارب 10473 مسكنا، تتوزع أصنافها كمـايلي: 58.38% مسـاكن فرديـة، 14.32 % مساكن جماعية، 8.32 % مساكن مؤقتة ورديئة، و 18.62% مساكن تقليدية [5].

وحاليا تشكل مساكن المدينة 25.05 % [6]، من مساكن الولاية، أي أن ربع مساكن الولاية موزعة فـي مركز واحد من مجموع 48 مركزا من مختلف الأحجام.

ويبلغ عدد المساكن الشاغرة في مدينة عين البيضاء 2595 مسكنا [7]، أي 16.26% [8] مـن مجمـوع المساكن الشاغرة على مستوى الولاية سنة 1998.

---

(1) (2) (3) (5) المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU) لمدينة عين البيضاء لسنة 1992.

(4) (7) الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 1998.

(6) (8) تـم حسـابها اعتمـادا علـى معطيـات الـديوان الـوطني للإحصـاء.

و نلاحظ أن عدد المساكن أقل مما عليه في مدينة بوسعادة المقدر عددها 16306 مسكنا [1]، ونظرا لأهمية السكن في المدينة وفي حياة السكان، فالطلب عليه في تزايد مستمر مما جعل من هذا القطاع محل مضاربة، ووسيلة للسياسيين لكسب التأييد والدعم.

وفي مدينة عين البيضاء بلغ عدد ملفات طلب السكن 12459 حالة [2]، في حين لا يتوفر من السكن سوى 372 سكنا [3]، و في طور الإنجاز 1300 سكن [4].

1-2- الاستخدام الصناعي: تقهقر في الصناعة

الصناعة من أهم أنواع التركيب الوظيفي للمدينة، إذ تقدر المساحة التي تشغلها 136.951 هكتار [5]، وهي ثالث استخدام من حيث المساحة على مستوى المدينة، وبرزت هذه الوظيفة بشكل واضح بعد إقامة المنطقة الصناعية في شمال شرقها.

1-2-1- وزن الصناعة بمدينة عين البيضاء مقارنة بشرق البلاد:

وبالحديث عن الصناعة ، لا بد أن نعرف وزنها وأهميتها بالمدينة ضمن منظومة الشرق الجزائري، معتمدين في ذلك على إحصاءات رسمية لسنة 1990، أي قبل صدور قانون خاص بمراجعة وتقييم عمل هذه المناطق الصناعية بالجزائر، وبدأ عمليات تصفية وتطهير شاملة.

حسب معطيات الجدول في الملحق، يتبين أن عدد العمالة العمومية في الصناعة بالمدينة بلغت 747 عاملا [6]، وبهذا الرقم تكون مدينة عين البيضاء قد احتلت المرتبة 35 من مجموع 45 مدينة من مدن الشرق الجزائري، التي بها مناطق صناعية أي بحجم عمالة نسبتها 0.55 % [7] ، وهذه العمالة تشتغل في صناعة النسيج (Textile) المنتشرة عبر 20 مدينة من مدن شرق البلاد، وقد احتلت عين البيضاء الرتبة 13، في هذا النوع من الصناعة بنسبة عمالة تقدر 3.31 % [8].

وميزة الصناعة بالمدينة أنها غير ملوثة، وهي من الصنف الخفيف، ولا تشغل يد عاملة كبيرة. وتتمركز مختلف النشاطات في منطقة صناعية شمال غرب المدينة، أعطت دينامكية وحيوية للمدينة، وتتمركز بعضها بجوار الكتل السكنية بعد أن كانت تقع على أطرافها، وأصبحت تشكل خطرا حقيقيا على سكان هذه المناطق.

---

(1) بركات الزين، مصدر سابق، ص 96.

(2) (3) (4) مصلحة السكن على مستوى بلدية عين البيضاء.

(5) تم حسابه بجمع مساحة المنطقة الصناعية + مساحة الصناعات خارج المنطقة الصناعية، باستخدام جهاز البلانيمتر.

(6) قيدوم عبد الكريم، مراكز تسيير العمالة الصناعية وتنظيم المجال في الجزائر، لفترة1988/80، رسالة ماجستير، 2002ص141

(7) و (8) تم حسابها باعتماد إحصاءات سابقة، راجع الملحق.

1-2-2-المنطقة الصناعية (La zone industrielle):

تعد أهم منطقة لممارسة النشاط الصناعي بالمدينة، وتم إنشائها سنة 1984، تتربع على مساحة 121.4 هكتار [1] ،أي ما يمثل 8.38 % من مساحة المدينة، وهي أقل من حيث المساحة من المنطقة الصناعية لمدينة بوسعادة التي تبلغ 164.082 هكتار [2]. تتشكل المنطقة الصناعية من 196 حصة [3]، تم توزيع 130 حصة حاليا ، وبقي 66 حصة لم توزع بعد لأسباب قانونية و إدارية و....
أنظر الخريطة (16). وأنواع الصناعات الموجودة في المدينة مبينة في الجدول (24).

جدول رقم (24) مدينة عين البيضاء : أهم الأنشطة الصناعية الموجودة 2003.

نوع المؤسسة	عدد العمال	المساحة (هك)	الإنتاج	الموقع
النسيج والغزل	429	/	2060طن سنويا	المنطقة الصناعية
تعبئة قارورات الغاز	200	/	20000 قارورة	المنطقة الصناعية
الخشب والألمنيوم	134	10	25000م2 /سنويا	جنوب المدينة على بعد 3 كلم
معامل المشروبات	65	/	/	المنطقة الصناعية وخارجها
صناعة العطور	19	/	/	المنطقة الصناعية
أعلاف الدجاج والأنعام	22	/	/	المنطقة الصناعية
الصناعات التقليدية	19	2	/	حي الزاوية
تحويل الرخام	15	/	/	المنطقة الصناعية
مؤسسة الآبار والتنقيبات	/	/	مشاريع	المنطقة الصناعية
مقاولة كهرباء الجزائر	36	/	مشاريع	المنطقة الصناعية
معمل الملابس العسكرية	/	6.58	/	شمال المدينة
صناعة العلب لينة	41	/	/	المنطقة الصناعية
صناعة اللبنة ومواد البناء	15	2	/	شرق المدينة على بعد2كلم

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية + تحقيق ميداني ماي 2003.

- مصنع النسيج والغزل: تقع في المنطقة الصناعية، وهي تابعة للقطاع العام، و تعد هذه الصناعة من أكبر الصناعات بالمدينة إذ توظف 429 عاملا، وتختص الوحدة بصناعة الغزل وصباغة الألياف وصناعة التفصيل والطرز، كما توجد وحدة تابعة للقطاع الخاصة في حي سعيدي جموعي وهي وحدة صغيرة توظف 19 عاملا.

(1) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية أم البواقي 2003..
(2) الزين بركات مدينة بوسعادة، مصدر سابق، ص.
(3) مديرية البيئة لولاية أم البواقي،2003.

خـــريطـــة رقـــم 16

المنطقة الصناعية (مدينة عين البيضاء)

توزيع مختلف الأنشطة الصناعية

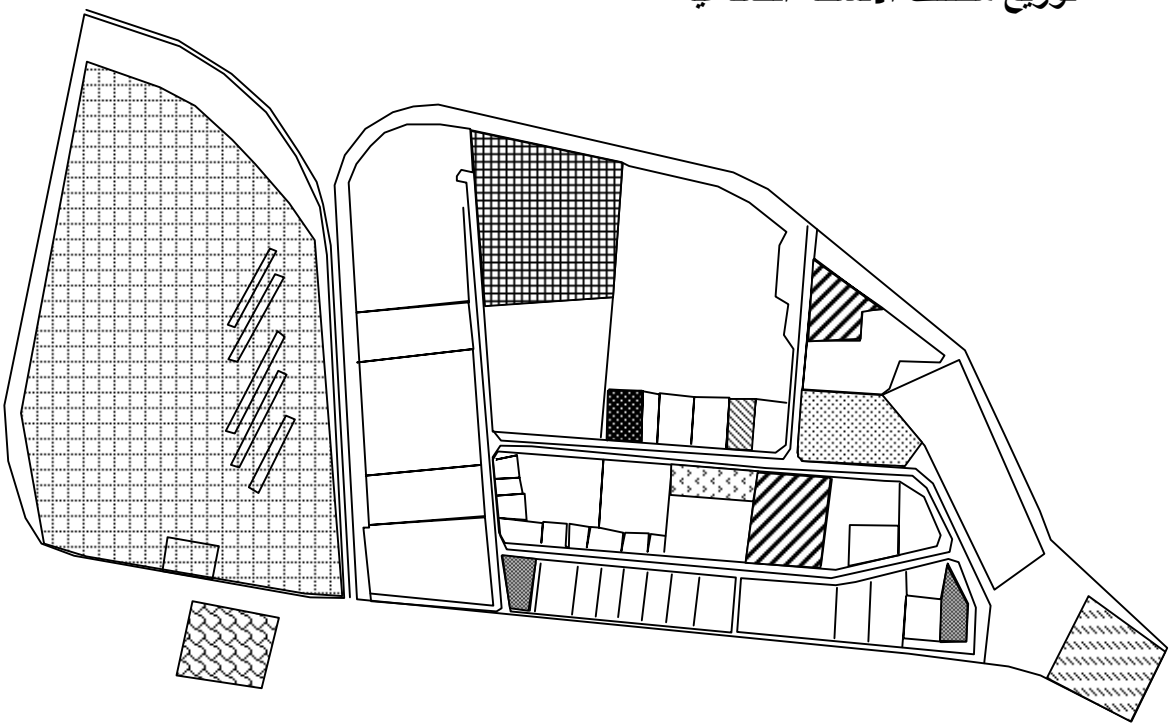

المصدر : مكتب الدراسات والإنجاز العمراني لولاية أم البواقي(URBACO)،2002.

- مصنع الخشب والألمنيوم: يقع هذه الوحدة على مسافة 3 كلم جنوب المدينة، وهي مؤسسة تختص في إنتاج الأبواب المصفحة، والأبواب العادية، والنوافذ، وأثاث المؤسسات العمومية من كراسي وطاولات...إلخ، وتوزع منتجاتها على المستوى الوطني.

- معامل المشروبات الغازية: وهي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، وتتوفر المدينة على ثلاث مؤسسات مؤسستين منها تقعان في المنطقة الصناعية، والأخرى تقع في حي التضامن، وهي توزع منتجاتها في إقليم واسع يتعدى الإقليم الولائي.

- مصنع الرخام: وهي وحدة تابعة للقطاع الخاص، تقع في المنطقة الصناعية، وتوزع منتجاتها على المستوى الوطني.

- مصنع العطور: يقع في المنطقة الصناعية، وهي أول تجربة في المنطقة لإنتاج العطور، وتعرف بعض الرواج في السوق المحلية.

وتواجد مثل هذه الأنشطة الصناعية يعود بالفائدة على مصالح البلدية بما تقتطعه من ضرائب، وعلى سكان المدينة بالحصول على الإنتاج بأقل التكاليف، نظرا لغياب عنصر تكلفة النقل المهمة في التجارة وتوطين الصناعة.

1-3- الاستخدامات التجارية: انفجار تجاري

تعد التجارة من الاستخدامات المهمة، وهذا ما يعبر عنه تزايد عدد المحلات التجارية باستمرار.

وليس معنى التجارة عدد المحلات التجارية فحسب، بل هي كذلك الأسواق الأسبوعية، و اليومية، التي تعرض في مناطق مخصصة لهذا الغرض، أو على الأرصفة - التجارة الموازية - .

والأنشطة التجارية تخلق الديناميكية في حياة التجمعات السكانية، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في توفير ضروريات وكمالياتها السكان في المدينة، أو الإقليم الذي تخدمه ، كما تساعد على توفير شروط الاستقرار داخل التجمع الحضري، كما تخلق ديناميكية بين أجزاء المدينة الواحدة.

التطور التجاري في مدينة عين البيضاء:

في مدينة عين البيضاء يحتل هذا الاستخدام الرتبة السابعة من حيث المساحة في المدينة، وقد عرفت التجارة بالمدينة تطورا خاضعا للظروف السياسية، والاقتصادية، والتاريخية و...

- إذ تعتبر المدينة رائدة في الميدان التجاري، وهذا منذ زمن العثمانيين وفترة الاحتلال الفرنسي وذلك

يمكن التعبير عن الصناعة بالأساس الاقتصادي، وبناءا عليه نميز بين نوعين من الفعاليات التي تقدمها المدينة وتقسم إلى:

- **فعاليات أساسية** : مجموع السلع والخدمات التي تنتجها المدينة أو الإقليم وتصدر للخارج.

- **فعاليات غير أساسية** : السلع والخدمات التي تنتجها المدينة أو الإقليم وتباع وتستهلك في داخل المدينة أو الإقليم.

ويعتبر مفهوم الأثر المضاعف أحد المفاهيم التي ترتبط بقطاع الأساس، أو التصدير، ويحسب عادة الأثر المضاعف بحساب نسبة الايدي العاملة في الأنشطة الأساسية في المدينة، وذلك باستخدام معامل التوطن.

معامل التوطن = نسبة الأيدي العاملة في صناعة ما في الإقليم أو المدينة ÷ نسبة الأيدي العاملة في نفس الصناعة على مستوى الدولة.

من كتاب: عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 212.

بوجود سوق أسبوعي للمواشي يقام كل يوم اثنين و خميس - خاص بقبيلة الحراكتة- وخلال فترة الاحتلال الفرنسي انتشرت تجارة بيع المواشي بمختلف أنواعها، وحسابها السنوي كان كمايلي [1]:

6500 رأس من الغنم: 12 فرنك /رأس.

150 حصان: 300 فرنك /رأس.

62 ألف هكل من الحبوب: 16 فرنك /هك.

كما قدرت قيمة التبادل لجلب ضروريات الحياة 460 ألف فرنك سنويا كمتوسط التجارة،

- وخلال فترة الحرب التحريرية: عرفت التجارة تدهورا وركودا كبيرين، وهذا بانتشار المجاعات ونقص التغذية على مستوى التراب الوطني ككل.

- وفي فترة السبعينات والثمانينات: كان تحديد عدد المحلات التجارية يتم عن طريق لجان خاصة، لذلك يكون عددها دوما محدودا وفق مبدأ " الاحتياجات لا المنافسة "، فعددها عام 1973 بلغ 414 محلا تجاريا [2] ثم ارتفع سنة 1980 ليبلغ 654 محلا تجاريا[3]، أي أنه خلال 07 سنوات بلغت الزيادة في عدد المحلات التجارية 240 محلا، أي بمعدل 35 محلا تجاريا في السنة، على الرغم من التزايد المستمر لسكان المدينة.

- وخلال فترة التسعينيات: ومع دخول الجزائر اقتصاد السوق، وبفضل السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، والتي وفرت للسكان الفرص المتاحة لاستغلال رؤوس أموالهم في النشاط التجاري هذا من جهة، وبروز عوامل داخلية أخرى كالنزوح الريفي والأزمة الأمنية من جهة أخرى، بدأت التجارة في شكل محلات تجارية تزدهر عاما بعد عام، ففي سنة 1996 بلغت 4870 محلا تجاريا [4] تتوزع بنسب متفاوتة داخل محيط المدينة وبشكل غير متوازن حيث تنتشر 75 % [5] من المحلات في وسط المدينة والأحياء الشعبية (سعيدي جموعي و الزاوية وسوق العصر)، وعليه أي بعد 16 سنة ارتفع عدد المحلات التجارية إلى 4216 محلا، بمعدل 263 محلا/ سنويا، أي خمسة أضعاف ما كان عليها في السنوات السابقة، وهذا ما نعبر عنه بالانفجار التجاري، أنظر المخطط (09)، الذي يبني أسباب هذا الانفجار التجاري، ويبلغ عدد المحلات التجارية 3813 محلا [6]، وهو اقل مما كان عليه في السنوات الست السابقة، نظرا لتوقف 345 محلا تجاريا [7]عن العمل سنة 2002، وهذا يمكن تفسيره بعودة السكان إلى قراهم ومناطقهم بعد تحسن الأوضاع الأمنية (الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف وعودة عدد من النازحين إلى مناطقهم وفي الثلاثي الأول من سنة 2003 - جانفي إلى أفريل - بلغ عدد النازحين إلى قراهم 215 شخص [8].

---

(1) P.V de la tribu de HARAKTA; N º 139, cadastre de constantine; p 8.

(2) و (3) شايطة سليمان، قربوعة رابح، انعكاس ترقية أم البواقي على النمو العمراني لمدينة عين البيضاء جامعة منتوري، قسنطينة 1981.

(4) و(5) عقون الحاج و بن علية لخضر مدينة عين البيضاء دراسة عمرانية جامعة قسنطينة 1995 ص 102.

(6) و (7) مصلحة الجباية والضرائب قطاع زيناي عين البيضاء سنة 2002.

(8) مكتب الانتخاب لبلدية عين البيضاء بطاقات شطب الناخبين لسنة 2003.

فالعدد الحالي للمحلات هو 3813 محلا تجاريا، تسودها تجارة التجزئة بشكل كبير مقارنة مع تجارة الجملة، بسبب تزايد سكان المدينة.

و هذا العدد من المحلات يعطي لنا نصيبا من المحلات مقابل عدد معين من السكان، إذ يقدر في مدينة عين البيضاء 40 محلا /1000 ساكن، وهو أقل من المعدل الوطني 50 محل/1000نسمة، ومتباين مقارنة مع بعض المدن مثل:عين مليلة 50 محلا /1000 [1] والخروب 20 محلا /1000 [2].

وتنتشر التجارة بشكل غير متوازن، حيث تتوزع في مركز المدينة، والأحياء الانتقالية بالدرجة الأولى، وعلى طول المحاور الرئيسية في المدينة، وهذه التجارة تعرف ازدواجية في الاستخدام ، وذلك بالتداخل مع الاستخدام السكني، وتكمن الأهمية التجارية في مدينة عين البيضاء في طبيعتها الاستهلاكية، والخدماتية، وبدرجة أقل في الإنتاج على الرغم من وجود ظهير واسع، يتوفر على أخصب الأراضي الزراعية، وثروة حيوانية هامة، إضافة إلى أهمية شبكة الطرق في المنطقة.

ويمكن تحديد ثلاث حلقات مهمة وهي:

- مركز المدينة القلب التجاري للمدينة تجارات متنوعة (شوارع صغيرة ولكنها متخصصة تجاريا).
- الأحياء الانتقالية المتاخمة مباشرة لمركز المدينة (استدراك فائض وسط المدينة).
- أطراف المدينة وهي ضعيفة النشاط التجاري، تجارات استهلاكية (غذائية).

كما نلاحظ أن توفر المدينة على:

سوق مغطى، وسوق سعيدي جموعي المتخصص في بيع الخضر والفواكه واللحوم، وسوق ساحة فلسطين لبيع الملابس القديمة، وسوق ساحة الكنيسة لبيع الأثاث والملابس الحديثة.

إضافة إلى نقاط البيع على الأرصفة[3] في حي ماريان (بيع الملابس) وحي المقاومين (لبيع الخضر) نجد أن هذا النمط قد أخذ شكل توزيعي معين بسبب تداخل عدة عوامل في تحديده منها الكثافة السكانية بالدرجة الأولى.

والمخطط (09) يلخص أسباب ارتفاع عدد المحلات التجارية بالمدينة بصفة خاصة، وفي معظم مدن الجزائر بصفة عامة، وخاصة منها التي تتوفر على ديناميكية تجارية وهذا الارتفاع نتيجة حتمية لتظافر عدة عوامل.

---

(1) عنون نور الدين: المركزية التجارية والتجهيزات في مدينة عين مليلة كلية علوم الأرض والتهيئة 2001.ص53.

(2)غضبان فؤاد، المدن التوابع حول قسنطينة، تحولاتها، أدوارها، وظائفها، رسالة ماجيستير، 2001، ص240.

(3) البيع على الرصيف: نشاط غير رسمي، يعتمد ممارسوه على إعادة بيع المنتجاة والسلع متخذين من الشوارع والأرصفة أسواقا لهم، ومن الطاولات الخشبية محلات. (من: س بوخيط، واقع القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية-باعة أرصفة وسط مدينة قسنطينة، 1999، ص11).

المخطط رقم(09) مدينة عين البيضاء : الأسباب التي أدت إلى ارتفاع عدد المحلات التجارية [1]

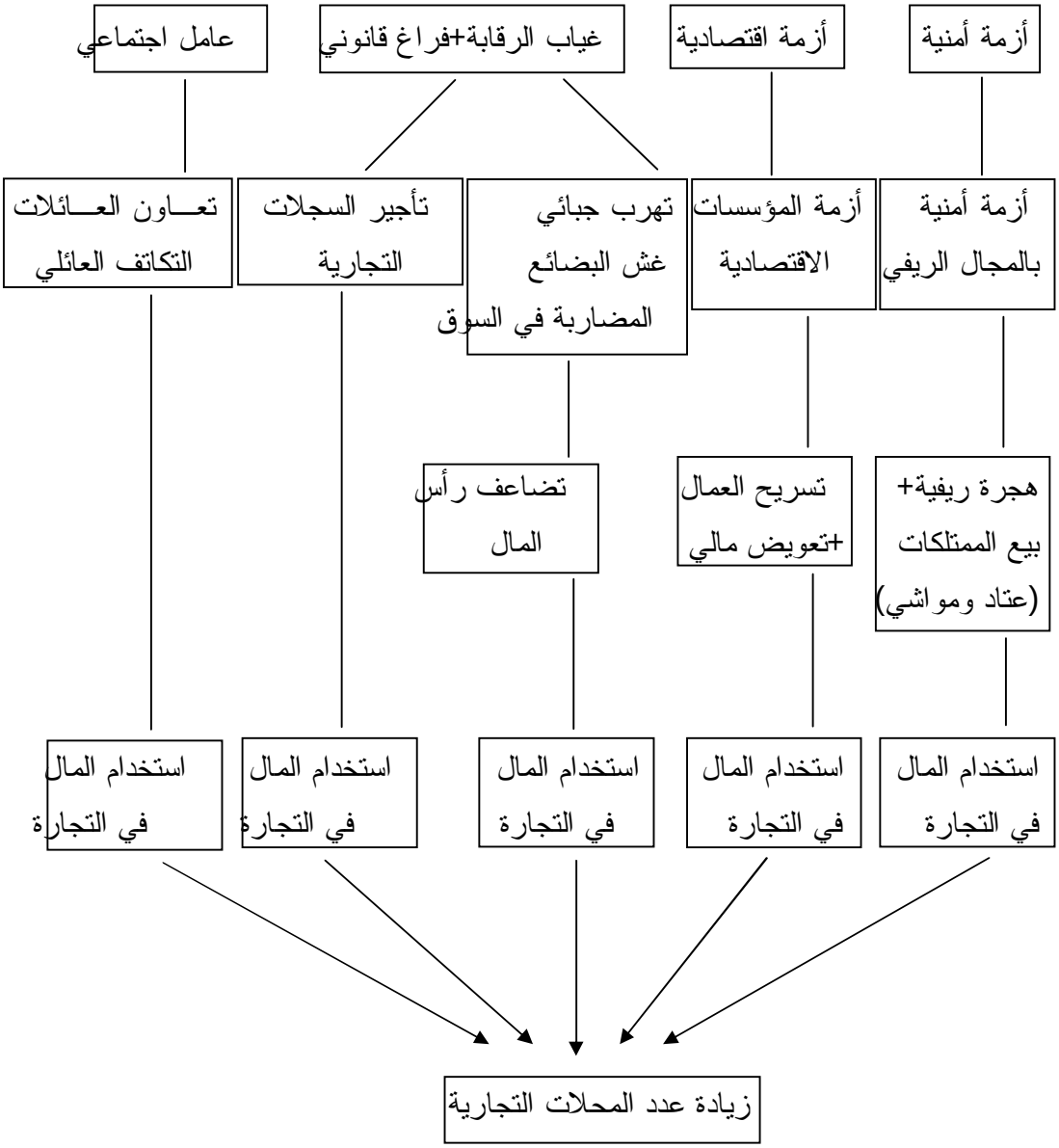

(1) تم أخذ المخطط وتوظيفه في البحث، من رسالة ماجيستير: عنون نور الدين، مرجع سابق، ص108.

1-4- الاستخدامات الصحية:

تعتبر الاستخدامات الصحية من الخدمات التي تتعدى حدود المدينة، وتتمثل في المستشفيات، والعيادات المتعددة الخدمات، وقاعات العلاج، وعيادات الأطباء، والصيدليات.

وتعد هذه المؤسسات من أولى المنشات التي شيدت مع نشأة المدينة، متمثلة في المستشفى الدكتور " زردانى " الذي يتربع على مساحة 6.01 هكتار. وتمثل هذه المنشات الصحية 00.50% من مساحة أرض المدينة، إلا أنها ذات أهمية إقليمية، ومحلية كبرى، نظرا لما تتوفر عليه من أسرة، وأطباء اختصاصين.

وتقدم الخدمات الصحية في المدينة من خلال المستشفيات والوحدات الصحية وفقا للنظام الهيراريكي المتبع في هذا القطاع، وكذلك وفق القطاع الصحي الإداري التابع له وهي كمايلي:

1-4-1- **المستشفيات:**

تتوفر ولاية أم البواقي على 05 مستشفيات 903 سرير [1]. تقع في المراكز العمرانية التالية: (عين مليلة، عين البيضاء، أم البواقي وعين فكرون).

و يوجد بالمدينة مستشفيين، نسبة الأسرة بهما 39.79 % من مجموع الأسرة بمستشفيات الولاية.

أ- مستشفى (بومالي محمد):

وهو أقدم منشأة صحية بالمدينة، يحوى على 120 سرير، ويتربع على مساحة 1.08 [2]هكتار تتوفر فيه الاختصاصات التالية : طب مرض السل، و طب العظام، وعدد الأطباء الذي يعملون في هذين القسمين 04 أطباء [3] . المستشفى له أهمية كبرى في تقديم الخدمات الصحية لسكان المدينة.

ب- مستشفى الدكتور(زردانى محمد صالح):

وهو حديث مقارنة مع المستشفى الأول: وهو أكبر مساحة منه إذ يتربع على مساحة 6.01 هكتار [4] يحوى على 240 سرير، يتوفر على الاختصاصات التالية:

جراحة عامة، طب النساء، طب العيون، طب العمل، الإنعاش، الأشعة جراحة الأطفال، الطب الداخلي، طب الأطفال، مرض القلب، الاستعجالات، التحليل. وعدد الأطباء بها 15 طبيبا [5].

1-4-2- - العيادات المتعددة الخدمات:

تتوفر ولاية أم البواقي على 12 عيادة متعددة الخدمات [6]، تتوزع في مجمل مراكز الدوائر. ومدينة عين البيضاء تتوفر على عيادتين: عيادة ساحة فلسطين، وعيادة شكاوى سعدان، إضافة إلى عيادة خاصة في حي الأمل حيث لا تتعدى 10 أسرة. وهذه العيادات تقدم هي الأخرى خدمات مهمة لسكان المدينة.

---

(1) (3) (5) (6) (7) مديرية الصحة والسكان لولاية أم البواقي سنة 2003.

(2) (4) تم قياسها بجهاز البلانيمتر.

1-4-3- المراكز الصحية:

يوجد مركزا صحيا واحد " فرنس فران " بمركز المدينة، وتقدم هي الأخرى خدمات محدودة جدا لسكان بعض الأحياء القريبة منها.

1-4-4 - قاعات العلاج:

توجد قاعة علاج واحدة فقط لأحمد بن موسى، وهذه القاعات تعتبر ناقصة في المدينة وغير كافية.

إضافة إلى هذه المؤسسات الصحية توجد 03 وحدات للكشف ومتابعة المتمدرسين (DUS) توجد في كل من ثانوية " زيناي "، وثانوية " بوكفة "، وحي " كوشارى "، وهى تسهر على متابعة وإجراء الفحوصات المختلفة للتلاميذ، وعمال المؤسسات التربوية، والثقافية، كما يوجد مركز للتكفل بالمعوقين ذهنيا وحركيا.

ومجموع أطباء هذا القطاع وصل إلى 26 طبيبا أخصائيا و15 طبيب أسنان، ومنهم عدد يقدم خدمات إلى المدن المجاورة على فترات منتظمة.

1-5- الاستخدامات التعليمية والتكوينية: أهم قطاع خدماتي

يعد هذا القطاع خامس استخدام في مدينة عين البيضاء من حيث المساحة، وهو أهم قطاع خدماتي بالمدينة، يعرف تطورا مستمرا في عدد الهياكل التعليمية وحجم الاستقبال. فحظيرة الهياكل التعليمية بالمدينة وصلت إلى:

- المتوفرة حاليا:

31 مؤسسة تربوية ابتدائية، و10 اكمالية، و4 ثانويات، و متقنة، ومركزا للتكوين المهني، ومدرستان خاصتان للتكوين في الإعلام الآلي، ومدرسة جهوية للتكوين شبه الطبي.

- المبرمجة مستقبلا:

مشروع ثانوية في حي الكاهنة، ومركزا للتكوين المهني، ومقرا لجامعة التكوين المتواصل، وهي مشاريع انطلقت الأشغال بها، وتعرف نسبا متفاوتة من الإنجاز، وهذه المشاريع سترفع من درجة ورتبة المدينة في هذه الاستخدامات.

كل هذه الهياكل (المنجزة والتي في طريق الإنجاز) أعطت لمدينة عين البيضاء بعدا خاصا في قطاعي التربية والتكوين.

ونظرا لأهمية قطاع التربية نجد أن عدد السكنات الوظيفية التابعة له 85 مسكنا إلزاميا [1]، وعدد المؤطرين 1106 معلما وأستاذا [2]، أغلبهم يسكنون بالمدينة وعدد التلامذة في مؤسسات المدينة بلغ 26441 تلميذا [3] منهم 575 تلميذا وافدا.

(1) (2) (3) مديرية التربية لولاية أم البواقي2003.

1-5-1- التعليم في الطور الأول والثاني:

تمثله 31 مدرسة أساسية، تصل متوسط المسافة بينها 632 مترا [1]، بعدد حجرات بلغ 332 حجرة، يستقبل هذا القطاع 14341 تلميذا، أي 54.23 % من تلامذة المدينة، و يسهر على تأطيرهم 509 معلما [2].

و قد بلغ عدد السكنات الوظيفية التابعة لها 27 مسكنا [3]، ومعدل إشغال القسم الواحد 43 تلميذا/قسم، وهذا المعدل يعد أقل من المعدل الوطني الذي يصل إلى 46 تلميذا/قسم.

ومن خلال الجدول ( ) بالملحق ، يمكن الوقوف على عدد من الحقائق، وهي أن كل المعدلات أكبر من المعدلات الوطنية. وفي مدينة عين البيضاء تعد مدرسة " بوكاكرة بوزيد " الأكبر، يتمدرس بها 973 تلميذا [4] ويسهر على تأطيرهم 27 معلما وبها 13 قسما. وفي هذه المؤسسات عدة مطاعم يستفيد من خدماتها 2125 تلميذا أي ما يمثل 8.03 % من التلاميذ.

1-5-2- التعليم في الطور الثالث (الإكمالي):

تتوفر المدينة على 10 إكماليات، تبلغ متوسط المسافة بينها 821 مترا [5]، ومجموع تلامذتها 7200 تلميذا، أي ما نسبته 27.23 % من تلامذة كل الأطوار، منهم 71 تلميذا [6] في إكمالية " حميمي الطاهر " بحي الكاهنة يفدون من خارج حدود المدينة.

ويسهر على تأطيرهم 333 أستاذا، وعدد الحجرات 165 حجرة و23 مخبرا، وعدد السكنات الوظيفية 37 مسكنا، ومعدل إشغال القسم وصل إلى 44 تلميذا/ قسم ، وهو يفوق المعدل الوطني 40 تلميذ / القسم.

1-5-3- التعليم الثانوي والتقني:

تتوفر المدينة على 4 ثانويات، ومتقنة، ومجموع تلامذتها 4900 طالب، أي 18.53 % من تلامذة كل الأطوار، يسهر على تأطيرهم 264 أستاذا، و يتمدرس التلامذة في 118 قسما و 25 مخبرا و04 ورشات، ومجموع التلامذة الوافدون إلى المدينة 504 طالبا [7] ، ومعدل إشغال القسم 42 طالبا/قسم، وهو أعلى من المعدل الوطني 34 تلميذ / قسم . وعدد السكنات الوظيفية بلغت 21 سكنا، إضافة إلى مشروع الثانوية الجديدة في حي الكاهنة والتي سوف تقلل من تحرك الطلاب لمسافات طويلة، كما ننوه أن البلديات في ظهير المدينة (فكيرينة والزرق) ستستفيد من ثانوية، وبالتالي سوف يقل حجم الوافدين إلى المدينة من أجل التعليم.

---

(1) و (5) تم حسابها باستخدام **مؤشر الجار الأقرب** " Nearst-Neighbor " الذي يعتمد على قياس المسافات الفاصلة بين كل منطقة، مركز مع المراكز الأقرب إليه، بعد ذلك تجمع هذه المسافات ويؤخذ متوسطها الذي هو مجموع المسافات الفاصلة على عددها. (من كتاب: عبد الإله أبو العباس، الإحصاء والكمبيوتر في معالجة البيانات مع تطبيقات جغرافية، وكالة المطبوعات بالكويت، 1985، ص 160-168).

(2) و (3) و (4) و (6) و (7) مديرية التربية لولاية أم البواقي.

شكل رقم (15): توزيع التلاميذ حسب مستواهم التعليمي

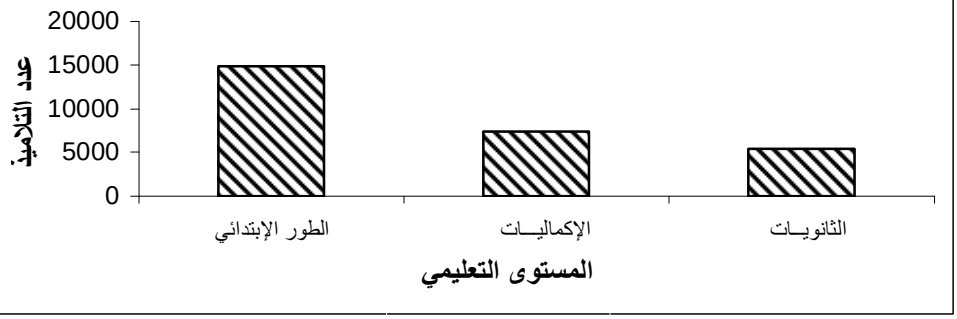

شكل رقم (16)، توزيع تلاميد المتوسطات والثانويات وفق طبيعه النظام

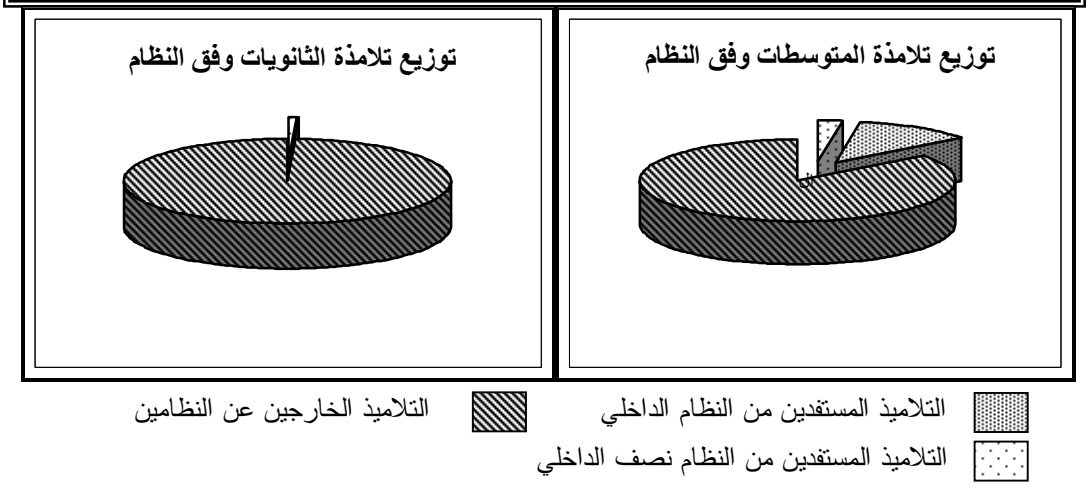

شكل رقم (17)، توزيع التلاميد حسب النوع

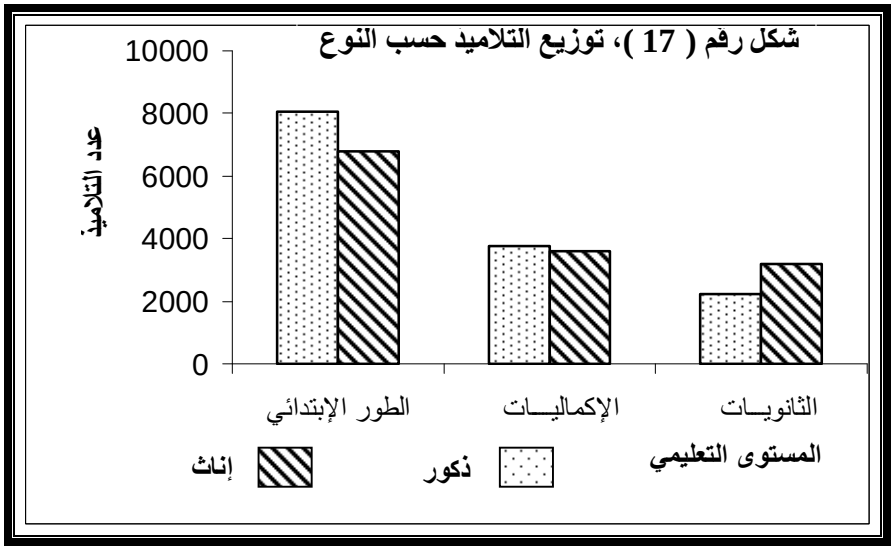

1-5-4- تطور عدد التلاميذ والمؤسسات التعليمية في مدينة عين البيضاء (1996 – 2003)

من خلال الجدول (25) التي تنحصر إحصاءاته في فترة سبع سنوات، وهي الفترة التي عرفت فيها البلاد أزمة أمنية خطيرة، وحدثت هجرات إلى مدينة عين البيضاء من الأرياف، وهو ما تؤكده معطيات الجدول عن عدد المتمدرسين، و بخاصة في المدارس الابتدائية كون رحيل العائلات من الأرياف سيصحبه بدون شك إيجاد مدارس جديدة لتعليم أبنائهم.

جدول رقم (25) مدينة عين البيضاء : تطور عدد التلامذة والهياكل التعليمية

	إبتدائيات	التلاميذ	إكماليات	التلاميذ	ثانويات ومتقنة	التلاميذ
إحصاء 1996	22	13333	7	6404	5	4015
إحصاء 2003	31	14341	10	7200	5	4900
الزيادة المطلقة	9	1008	3	796	0	885
معدل نمو التلاميذ	/	1.04	/	1.68	/	2.88

المصدر: مديرية التربية لولاية أم البواقي+ معالجة الطالب.

التعليم في الطور الأول والثاني: خلال فترة سبع سنوات تم تشييد 9 مؤسسات، أغلبها على أطراف المدينة، أين استقر أغلب النازحين.

التعليم في الطور الثالث والثانوي: تم تشييد ثلاث إكماليات، مقابل عدم تشييد أي ثانوية، رغم تزايد عدد التلامذة في المرحلتين التعليميتين في مدينة عين البيضاء، وهذا نتيجة حرق وتخريب هذه المؤسسات في المناطق المجاورة لبلدية عين البيضاء، بسبب أعمال العنف التي عرفتها البلاد.

1-5-5- التكوين المهني والتمهين:

يتربع هذا مركز على مساحة 1.53 هكتار، وطاقة استيعابه 500 طالب، يؤطرهم 20 أستاذا [1]. ويتوفر المركز على 18 تخصصا، بعض التخصصات الموجودة به تتماشى مع الأنشطة الصناعية الموجودة بالمدينة، وحتى مع نوع النشاط الفلاحي السائد في ظهير المدينة، كضبط آلات النسيج، وآلات الغزل، ومكانيك العتاد الفلاحي.

كما ننوه بوجود مدرستين تابعتين للقطاع الخاص، متخصصتين في الإعلام الآلي، طاقة استيعاب المؤسستين 75 طالبا. وهذه إن دلت على شيء فإنما تدل على بداية الاستثمار ليس فقط في التجارة والصناعة بل حتى في ميادين الخدمات التعليمية والتكوينية.

(1) إدارة مركز التكوين المهني لبلدية عين البيضاء سنة 2003.

1-6- الاستخدامات الإدارية والأمنية:

تعد مدينة عين البيضاء من أهم المراكز العمرانية على مستوى الولاية، من عدة نواحي السكن و السكان والتجهيز، فهي تتوفر على عدد مهم من المؤسسات الإدارية التي تقدم خدمات لسكان المدينة والإقليم، ويعد هذا الاستخدام رغم أهميته من أصغر المساحات الممثلة في المدينة، وتشغل الاستخدامات الأمنية 1.4367 هكتار، و الاستخدامات الإدارية المختلفة 3.7965 هكتار.

وأغلب هذه المرافق الإدارية تتركز في قلب المدينة، على طول الشوارع الرئيسية، وتتنوع هذه المرافق حسب طبيعة الخدمة التي تقدمها، ومدى اتساع مجال خدمتها. وأهم هذه الخدمات الإدارية والأمنية هي 45 مقرا إداريا وأمنيا [1].

و الخدمات الإدارية مهمة جدا في حياة السكان، وتتمركز في قلب المدينة، وفي حي سعيدي جموعي و حي الأمل، أما الخدمات الأمنية فهي تتمركز في وسط المدينة، عدا مقر الحرس البلدي الذي يقع في حي الهناء على أطراف المدينة، فهذه الخدمات الأمنية ونظرا لتمركزها فهي غير كافية مما جعل العديد من أطراف المدينة بؤرا للفساد والجريمة والعنف.

1-7- الاستخدامات الشعائرية والروحية:

كانت الكنيسة هي من أول المرافق المجسدة على أرض المدينة، كون العامل الروحي مهما في حياة البشر. وهذا المرفق لم ينافس الشريعة الإسلامية رغم حملات التبشير التي كان يقوم بها المستعمر، بل كان هناك مجموعة من الزوايا تعمل على تعليم القرآن ومحاربة تحريف الدين.

ومدينة عين البيضاء تتوفر على 09 مساجد و05 زوايا و 03 مقابر إسلامية و مقبرة مسيحية وأخرى يهودية. وهذه الاستخدامات تحتل الرتبة السادسة، وتتوزع بشكل غير منتظم، ومتوسط المسافة بين مساجد المدينة يصل إلى 720 مترا [*]. و أما الزوايا فهي تتمركز في وسط المدينة، وهي موجودة منذ الاستعمار.

ومساحة المقابر تمثل 12.62 هكتار أي 0.87% من مساحة المدينة ، وهي تختلف حسب الديانة حيث نجد:

(1) : مقر البلدية (01) – مقر الدائرة (01) – محكمة (01) – مركز البريد (01) – السجن (01) – الوكالة العقارية للتسيير الحضري (01) – مفتشية التربية (01) مصلحة الغاز (01) – مصلحة أملاك الدولة(01) الخطوط الجوية الجزائرية (01) - مصلحة الري (01) - محطة أرصاد جوية (01) - بنوك (03) - مصلحة الأشغال العمومية (01) - المحافظة العقارية (01) - الضمان الاجتماعي (02) - ديوان الترقية العقارية (02) - مديرية التجهيز والتهيئة (01) - أمن الدائرة (01) - شرطة جوارية (02) - الدرك الوطني(01) - الحرس البلدي (1) - صندوق التوفير والاحتياط(01) - الإتحاد العام للعمال (01) - فرقة الشرطة المتنقلة (01) - منظمة المجاهدين(01) - المركز التجاري للاتصالات(01) - منظمة المحامين (01) - شركات التأمين (03) - الحماية المدنية (01) مصالح الجباية (01) - مصالح الفلاحة(01) - ملحق بريدي (02) - ملحق بلدي (02) – وكالة للسفر والسياحة (01) ومقرا (01) لمديرية المنافسة والأسعار.

(*) :تم حسابها بإستخدام مؤشر الجار الاقرب.

- المقابر الإسلامية: مساحتها 10.99 هكتار، احدها مقبرة للشهداء تتركز في شمال المدينة، و أخر تقع في حي الهواء الطلق.

- المقبرة اليهودية: تتواجد قرب منطقة السكنات الجماعية غرب محطة نقل المسافرين مساحتها 1.03 هكتار، حيث أن اليهود كانوا موجودون عند قبائل الحراكتة والنمامشة[1] خلال الغزو الروماني.

- المقبرة المسيحية: مساحتها 0.60 هكتار، وتقع في حي الكاهنة.

1-8- الاستخدامات الثقافية والرياضية والسياحية:

تحتل هذه الاستخدامات الرتبة الثامنة في سلم استخدامات الأرض الحضرية بالمدينة، بمساحة 10.572 هكتار، أي 0.73 %، وتتمثل هذه المرافق في:

ملعب بلدي لكرة القدم (حديث)، قاعة متعددة الرياضات، ملعب كرة القدم (قديم)، مركز ثقافي، قاعتين للسينما، دارين للشباب.

وهذه الخدمات مهمة جدا في حياة المجتمع، وفي مدينة عين البيضاء تلقى الرياضة عناية خاصة، نظرا لما حققه فريق المدينة لكرة القدم، والذي سمي باسم قبيلتهم الحراكتة.

اما في الميدان الثقافي فقد تم عقد لأول مرة ملتقى فكري وثقافي سنة 1997[2] في المدينة كما زارها في نوفمبر 2003 وفد من المثقفين و الأدباء الفرنسيين [3]، لمعاينة المنشآت التي شيدت خلال الفترة الاستعمارية، مما يوحي أن هذه الاستخدامات أصبحت مهمة.

كما توجد بالمدينة عدد من هياكل الإيواء ممثلة في الفنادق : 04 فنادق غير مصنفة 339 سريرا [4]، أي 45.38 % من أسرة فنادق الولاية، وبلغ عدد الفنادق بالولاية 10 فنادق.

1-9- الاستخدامات الإجتماعية :

وهي في المراتب الأخيرة من حيث مساحة الأرض التي تشغلها والتي تبلغ 4.4998 هكتار، وتتمثل في وجود مركزين للمعوقين ودار للحضانة.

- المركز الطبي البيداغوجي للمعوقين حركيا: مساحته 0.8212 هكتار، وطاقته 100 شخص، وحاليا يتواجد به 62 معوقا، أغلبهم من مدينة عين البيضاء [5].

- المركز الطبي البيداغوجي للمعوقين ذهنيا: مساحته 0.4050 هكتار، وطاقته 80 شخص، وحاليا يتواجد به 67 معوقا [6].

---

(1) CHARLES Féraud; revue africaine; N º 96;nov.1872; p409.

(2) مديرية الثقافة لولاية أم البواقي.

(3) جريدة الخبر اليومية، العدد 3946 يوم الأحد 30 نوفمبر 2003، ركن الجزائر العميقة.

(4) مديرية السياحة لولاية أم البواقي.

(5) و (6) إدارة المركزين سنة2003.

1-10- المساحات الشاغرة، المساحات الخضراء والغابية:

من خريطة استخدام الأرض العامة بالمدينة (15)، نلاحظ أن هذه المساحات في مجملها استحوذت على أغلب مساحة المدينة وهي كمايلي:

- المساحات الشاغرة: تحتل الرتبة الثانية بمساحة 300.52 هكتار، أي 20.77 % من مساحة المدينة، تنتشر في شمال المدينة، وغربها، وشرقها، وفي داخل محيط المدينة في شكل جيوب واسعة، أغلبها تابعة لقطاع الخواص، وقد خصص جزءا منها للتوسع في المخطط التوجيهي لسنة 1992.

- المساحات الغابية: وهي تلك الواقعة داخل محيط المدينة وتصل مساحتها إلى 23.99 هكتارا، وهي بمثابة رئة المدينة.

- المساحات الخضراء: تحتل الرتبة العاشرة بمساحة 7.381 هكتار، وهي مساحة تعد قليلة جدا، ولا تمثل سوى 00.51 % من مساحة المدينة، وكما يبين التحقيق الميداني أن 89.31 % من السكنات لا تتوفر على حديقة [1]، والنسبة الباقية من المساكن يصل متوسط مساحة الحديقة بها 9-12 م^2، وهي تتركز أساسا في حي الأمل والمنظر الجميل.

و في المدن الحديثة ذات التخطيط المنظم لابد أن يكون حد الانتفاع بالمنتزهات يتراوح بين 18 – 20 م^2 [2]. والمساحات الخضراء بمدينة عين البيضاء قديمة جدا تعود في أغلبها إلى فترة الثمانينات، وفي الفترة الأخيرة بدأ الاهتمام بها.

والجدول (26) يبين أهم المساحات الخضراء بالمدينة وسنوات إقامتها.

جدول رقم (26) مدينة عين البيضاء : أهم المساحات الخضراء وسنوات استحداثها

المساحة الخضراء	البستان العمومي	ساحة الشهداء	ساحة المقاومين	الأمير خالد	مقابل ثانوية أسماء	أشلام سوناطبا	لاقوسكي	ساحة فلسطين	مساحات حي 150 سكن	المجموع
السنة	1910	1965	1982	1981	1982	1982	1981	1982	2000	/
المساحة (هك)	0.9555	0.5	0.0450	0.3250	0.16	0.0515	4.25	0.084	1.01	7.381

المصدر: مصلحة الغابات لمقاطعة عين البيضاء2003.

كما توجد بالمدينة مجموعة من المرافق المغلقة (Les friches urbaine) [3]، متمثلة في السوق المغطى، حديقة عامة، الكنيسة، مقر ديوان المطبوعات الجامعية، مقر المحكمة القديمة،

(1) تحقيق ميداني ماي 2003، أنظر مبحث التحليل العمراني.

(2) بشير مقيبس: مرجع سابق، ص 266.

(3) هي أراضي أو مباني تركت خالية، كمواقع الأنشطة الاقتصادية أغلقت أو مباني سكنية هجرت، أو محلات تجارية أفرغت، وهي نوعين، الصناعية والحضري وهذه الأخيرة هي مجال في وسط حضري ترك خاليا من أي نشاط، وقد يكون مبني، أو غير

خلاصة المبحث الأول:

من خلال التحليل الوارد في فقرات هذا المبحث حول طبيعة استخدام الأرض الحضرية بمدينة عين البيضاء، أمكن الخلوص إلى جملة من النتائج والحقائق حول طبيعة هذا الاستغلال:

- سيادة الاستخدامات السكنية بنسبة 61.64%.

- الاستخدام الصناعي يعد من أولى النشاطات ظهورا في المدينة في فترة الثمانينيات، إلا أنه في فترة التسعينيات ومع دخول الجزائر اقتصاد السوق تدهور هذا القطاع كثيرا، ليس في حجم المساحات فهي بقيت دون تغير، بل تراجع في العمالة والإنتاج..

- أما الاستخدام التجاري فهو عكس النشاط الصناعي، عرف خلال العشرية الأخيرة ازدهارا ورقيا كبيرين، حيث بلغ عدد المحلات التجارية حاليا 3813 محلا.

- الاستخدامات التعليمية منتشرة بشكل متوازن نسبيا وكافي، وقد خصص لهذا القطاع 85 مسكنا وظيفيا ، ويتمدرس في جميع الأطوار 26441 تلميذا، يؤطرهم 1106 معلما وأستاذا، منهم 575 تلميذا وافدا أغلبهم من طلبة الثانويات.

- كما نجد أن الاستخدامات الإدارية، الأمنية والصحية مركزة في مركز المدينة وفي بعض الأحياء الانقالية، وهي غير كافية، تعاني الضغط والازدحام.

- انتشار واسع للمجالات الشاغرة على أطراف المدينة، وفي داخل محيطها في شكل جيوب إلا أن طبيعتها القانونية والتي تعود إلى أملاك الملكية الخاصة عقد تنظيم وتباين استخدام الأرض.

- وجود بعض المساحات الغابية داخل محيط المدينة أعطى نسيجا حضريا متقطعا في بعض أجزائه، فهي تعد رئة المدينة والتي يجب الحفاظ عليها.

- كما يوجد بالمدينة عدد من المرافق غير المستغلة Les friches urbaine، والتي وجب معالجتها مستقبلا، والناتجة عن سوء التخطيط.

تمهيد:

المدينة كائن حي ينمو ويتطور ويخضع للعديد من العوامل الطبيعية، والبشرية التي فرضت نفسها عليه، وعلى سكانه، حتى أدت إلى نموها بمعدل سريع.

وعلى هذا الأساس يرى " بيري " (Perry)، أن أول سؤال يطرح نفسه على دارس المدينة هو:

أين تقع ؟ وماهو موضعها الذي تمثله الأرض التي تقوم عليها ؟ ولماذا نمت هنا وليس في مكان أخر؟ وماهي الأسباب الحقيقية التي ساعدت على نشأتها ؟ [1].

وانطلاقا من هذه النظرة سنتطرق إلى دراسة مختلف الظروف الطبيعية والبشرية التي في ظلالها نشأة مدينة عين البيضاء.

1- الموقع: موقع هام

الموقع هو مجموعة من المتغيرات التي تحدد الوضع العام للمدينة، مقارنة مع المجموعات الجغرافية والفيزيائية والاقتصادية الكبرى، أي هو مفهوم جهوي، ومن أهم مكوناته: المركزية، الاتصال، التقاطع، والالتقاء [2].

- المركزية: هي أول عنصر من عناصر الموقع، كما تبينه نظرية الأماكن المركزية للعالم كريستالير.
- الاتصال: موقع تلاقي وتكامل التبادلات بين جهتين أو وسطين أو مجالات اقتصادية مختلفة.
- التقاطع والالتقاء: أي تقاطع وتلاقي محاور الاتصال سواء كانت وديانا أم طرقا أم سككا حديدية.

ويعتبر الموقع من أهم الضوابط المؤثرة في المراكز العمرانية ويتحكم بشكل مباشر في نمو المدينة ويحدد طبيعة النشاط الاقتصادي بها.

1-1- الموقع الفلكي: هذا الموقع في الدراسات العمرانية محدود الأهمية، ولا تظهر قيمته إلا من وجهة نظر تحديد توسط المدينة بالنسبة لإطار الدولة السياسي.

وموقع مدينة عين البيضاء من مدن شرق البلاد، تقع عند التقاء خطي 7.23° شرق خط غرينتش، ودائرة عرض 35.84° شمال خط الاستواء [3].

1-2- الموقع الجغرافي: تحتل مدينة عين البيضاء موقعا هاما ومميزا في إقليم السهول العليا القسنطينية الشرقية ومتوسط ارتفاع المدينة يصل إلى 900 م وأقصى ارتفاعا لها يصل إلى 1035م في جزئها الجنوبي.

كما تعتبر المدينة نقطة التقاء محورين رئيسيين من الطرق الوطنية وهما:

- الطريق الوطني 10 الرابط بين قسنطينة وتبسة.
- والطريق الوطني 80 الرابط بين خنشلة وقالمة.

---

(1) بشير مقيبس : مدينة وهران في جغرافية العمران المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1983 ص 29.

(2) :J.Pellelier :ch.delfaute, ville et urbanisme dans le Monde, masson, Paris, p13.

(3) تقع الجزائر فلكيا بين خطي طول 2.20° و 8.30° شرقا و 19° و 37° شمالا.

وبذلك تعد من أهم العقد في الشبكة الحضرية للبلاد كونها تبعد مسافة 150 كلم عن الحدود التونسية، وتتوسط ثلاث مراكز ولائية كبرى: قسنطينة (128 كلم)، باتنة (132 كلم)، وتبسة(119 كلم)، وما زاد من أهمية الموقع، هو استفادتها من مشروع المطار المختلط، وكذا مشروع محطة السكة الحديدية، مما سيجعلها ممرا إستراتيجيا ناهيك عن أهميتها ضمن إطارها الولائي.

1-**3- الموقع الإداري:** تعد بلدية عين البيضاء من أصغر الوحدات الإدارية في ولاية أم البواقي، تتربع على مساحة إجمالية 52 كلم2.

تقع بلدية عين البيضاء في شرق ولاية أم البواقي، يحدها في:

الجهة الشمالية: بلديتا بريش والزرق.

الجهة الغربية: بلديتي فكيرينة وبريش.

الجهة الشرقية: بلدية الزرق.

الجهة الجنوبية: بلدية فكيرينة.

إقليم دائرة عين البيضاء يشرف على بلديات: بريش الزرق وعين البيضاء، أنظر الخريطة (03).

2- الموضع: " موضع شتت النسيج الحضري ومفتوح على جبهتين "

الموضع هو المكان الذي تقوم عليه المدينة ودراسته تعطي فكرة عن شكل النمو واتجاهه مستقبلا.

تتموضع مدينة عين البيضاء على منطقة منبسطة في أغلبها، بمتوسط ارتفاع يصل إلى 900م، إلا أن التوسعات الأخيرة خلال العقدين الأخيرين جاءت على حواف وسفوح جبل"أم الجمل"(1054م)[1]، وكدية "القلعة" (1105م) [2]، وجبل "بوعكوز" (1108م) [3]، شمال شرق المدينة.أنظر الخريطة (04). والمقطعين الطبوغرافيين (الشكلين 01 و02).

كما يتميز موضع المدينة بوجود مرتفعات، وتلال داخل المحيط العمراني للمدينة، ممثلة في كدية " الحملاوية "، وعسكري الشريف، وهذه المرتفعات عملت على تمزيق النسيج الحضري، ولعبت دورا كبيرا في انتشار الدروب، التي يسلكها السكان من أجل اختصار المسافات.

يزداد ارتفاع المدينة بشكل واضح كلما اتجهنا نحو الأطراف، خاصة في الجهتين الشرقية والجنوبية، وهي عبارة عن أراضي مشجرة. كما يخترق المدينة في جهتها الشمالية واد "الحاسي"، الذي يفصل بين أحياء البيضاء الصغيرة والسلام، وفي الجهة الجنوبية نجد واد "إيسفر"، الذي يشق حي الأوراس الكبير. وهذين الوادين يطرحان إشكالية الفيضان.

وكنتيجة لتحليل موضع مدينة عين البيضاء نجد أنه أصبح شبه مغلق من جميع الاتجاهات، عدا بالجهة الشرقية التي تعتبر منبسطة، غير أن عملية التوسع تصطدم بجملة من العوائق، كخط الضغط المرتفع، وخط السكة الحديدية كما عمل الموضع على تقطيع النسيج الحضري، وجعل بعض الأحياء تبدو وكأنها معزولة، كحي الأوراس وحي البيضاء الصغيرة.

---

(1) (2) (3) الخريطة الطبوغرافية لمنطقة عين البيضاء.

خريطة رقم (04) **مدينة عين البيضاء : خريطة الموضع**

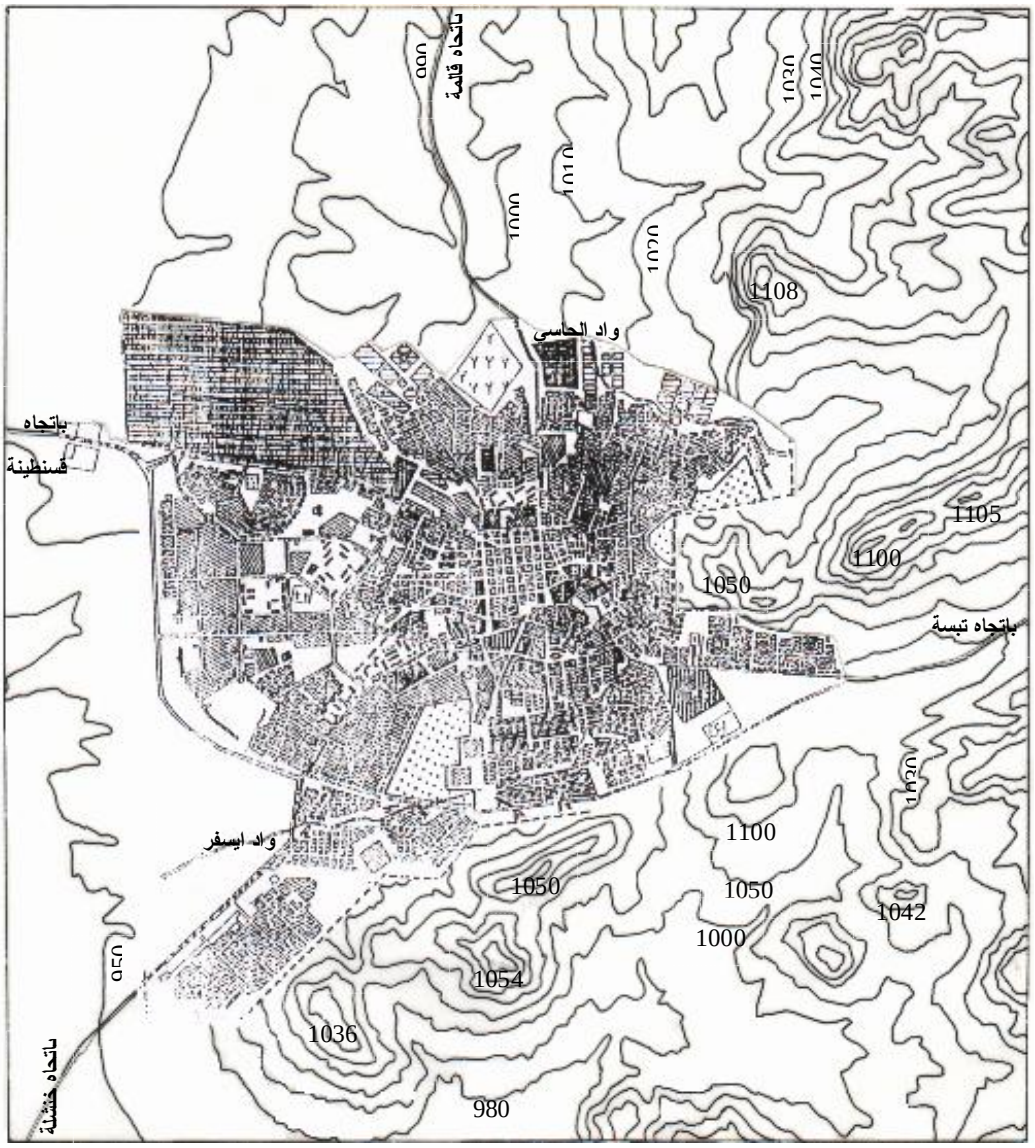

المصدر: الخريطة الطبوغرافية لمنطقة عين البيضاء، مقياس 1/50000.

شكل رقم - 01 - مقطع طبوغرافي (شرق-غرب) لمنطقة عين البيضاء

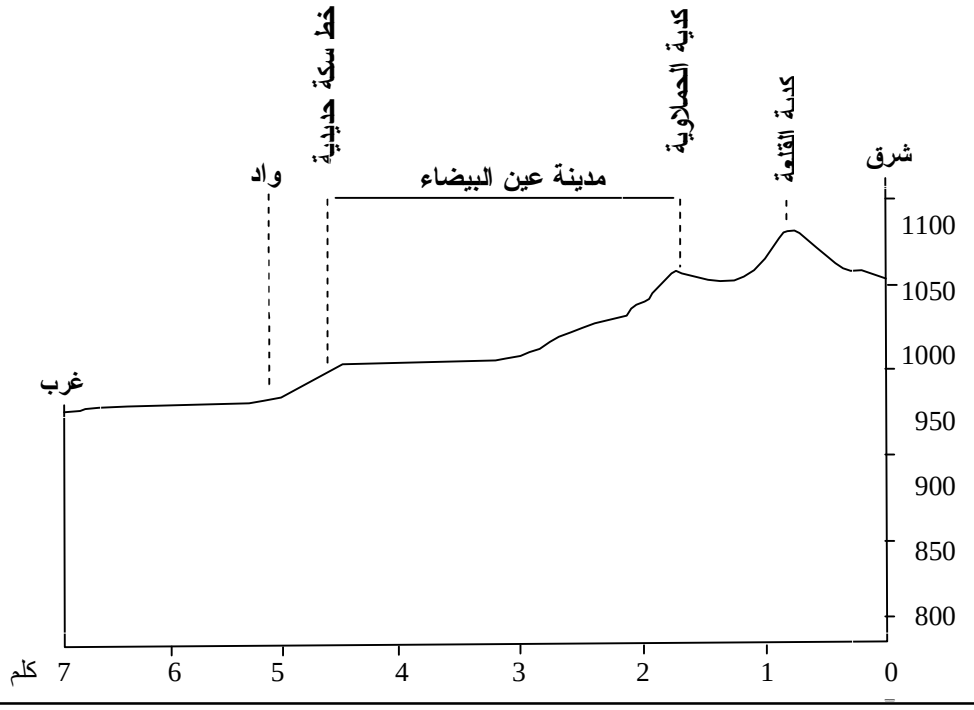

شكل رقم - 02 - مقطع طبوغرافي شمال-جنوب لمنطقة عين البيضاء

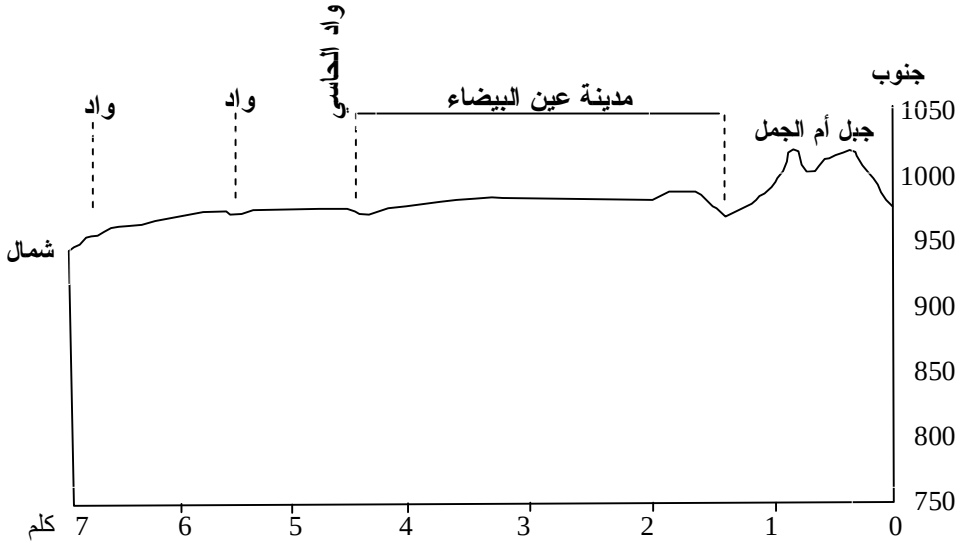

المصدر: الخريطة الطبوغرافية لمنطقة عين البيضاء، مقياس 50000/1.

خريطة رقم 05
بلدية عين البيضاء : التكوينات الجيولوجية
ترسبات ثورية قديمة
النسيج الحضري
طريق وطني
حدود البلدية
طبقات كلسية
تكوينات الكريتاسي العلوي
جلبيات متعددة الفتات
كلس ومارن بحر
0
1500 م
المصدر : الخريطة "جيولوجية لمنطقة عين البيضاء مقياس 1/50000".

3- الدراسة الجيولوجية: تكوينات صلبة ومستقرة

يلعب التركيب الجيولوجي دورا بارزا في قيام بعض المدن، وحتى في تحديد محاور امتدادها، ولهذا العنصر أهمية في تحديد حجم المباني، وعلوها فيما يتعلق بنوعية الصخور، ومدى تحملها للثقل.

ولإبراز هذه التراكيب في منطقة عين البيضاء وأثرها على الشكل العام للمدينة، اعتمدنا في ذلك على الخريطة الجيولوجية للمنطقة [1]، إضافة إلى بعض التحاليل المخبرية للتربة. وعليه فإن منطقة الدراسة تمتاز ببساطة تركيبها الجيولوجي، كون المنطقة تغطيها تكوينات رسوبية حديثة النشأة تعود للزمن الثاني، وتكوينات غطائية تنتمي للزمن الرابع وهي كمايلي:

3-1 - تكوينات الزمن الثاني: حسب الخريطة (05)، تتموضع هذه التكوينات بالمرتفعات المجاورة للمدينة، في أغلبها تعود للعصر الكريتاسي العلوي.

أ- الكومبانيا (campanien): وهي طبقة تتكون من المارن البني والكلس الدقيق، وتتموضع في القاعدة بواسطة حاجز كلسي يبلغ بين 75-90 م متبوع بالمارن الرمادي وكذلك بعض التشكيلات من المارن وخليط من المارن والكلس بسمك 60م، وهذا النوع من التكوينات يكاد يكون منعدم على تراب البلدية، وتشغل 1.62 كلم^2 [2] من مساحة البلدية.

ب- الميزتريشيان (maestrichtien): يتواجد في مرتفعات جبل أم الجمل، وكدية القلعة، وهو عبارة عن كلس ومارن بني ذات كسور بيضاء، ويحتل 8.09 كلم^2 [3] من مساحة البلدية.

3-2 - تكوينات الزمن الرابع: وهي من أكثر التكوينات انتشارا بالمنطقة، وهي بمثابة أرضية قديمة، وتنتشر في شكل أشرطة في الجهة الشمالية والشرقية، وهي ذات مورفولوجية مسطحة، توضعت عليها ترب رمادية، والتي تعتبر مناسبة لإقامة الزراعة عليها، وتشغل 14.01 كلم^2 [4] من مساحة البلدية.

بالإضافة إلى الجليديات المتعددة النشأة، التي تتموضع داخل الطبقات، وهي تغطي مساحات شاسعة في الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية، وترتيبها يكون في شكل انحدار خفيف، وترجع الجليديات إلى العصر الجليدي الأول، وتشغل 18.75 كلم^2 [5] من مساحة البلدية.

بالإضافة إلى القشرة الصخرية البيضاء وأشكالها مصقولة، و هي سهلة الملاحظة تشكل توضعات صخرية صغيرة وأسطح ذات أشكال مختلفة، هذه التشكيلات تشكل الفيلافرافشيا.

3-3- نتائج التحاليل المخبرية لتربة منطقة عين البيضاء [6]:

أجريت هذه التحاليل على تربة منطقة عين البيضاء وتوصلت نتائجها إلى أن الترب متجانسة في الإجمال وهي مرتبة حسب عمود الفحص للعينة- أنظر الشكل 07- من أعلى إلى أسفل كمايلي:

---

(1) الخريطة الجيولوجية لمنطقة عين البيضاء بمقياس 50000/1.

(2) و (3) و(4) و(5) تم حساب المساحات باستخدام جهاز البلانيمتر.

(6)المخبر الوطني لمراقبة البناء لولاية أم البواقي سنة 2002.

أ – الرمل : من الطبيعة الكلسية المفتتة ذات حبيبات كبيرة مخللة بالحصى وفي مناطق أخرى على شكل طبقة من الكلس المفتت والمرصوص.

ب – المارن : يرجع تكوينه إلى الميزتريشيان.

نتيجة لتحاليل التربة، تعد تربة المنطقة ذات مقاومة عالية، وهذا من خلال درجة الاحتفاظ بالماء، ودرجة التماسك، وهي من الترب الصالحة لكل أنماط البناء، وحتى باستخدام أساسات سطحية من نوع القاعدة المعزولة، التي لا يتعدى عمقها 1.20 متر، وعمق الطبقات هي كمايلي:

0 – 4 م : ترب صالحة للزراعة.

4 – 5 م : رمل مع قشرة حصوية وقشرة كلسية كبيرة.

5 – 10 م : مارن مرصوص يميل إلى الخضرة.

الخصائص الفيزيائية لتربة المنطقة:

وسنورد هذه الخصائص في النقاط التالية:

الكثافة الجافة **μ_d**: **$1.64 \leq \mu_d \leq 1.77$**

الكثافة الرطبة **μ** : **$1.96 \leq \mu_d \leq 2.01$**

درجة الاحتفاظ بالماء **w** % : **$13.60 \leq \mu_d \leq 19.70$**

درجة النفاذية **Sr** % : **$68.10 \leq \mu_d \leq 83.30$**

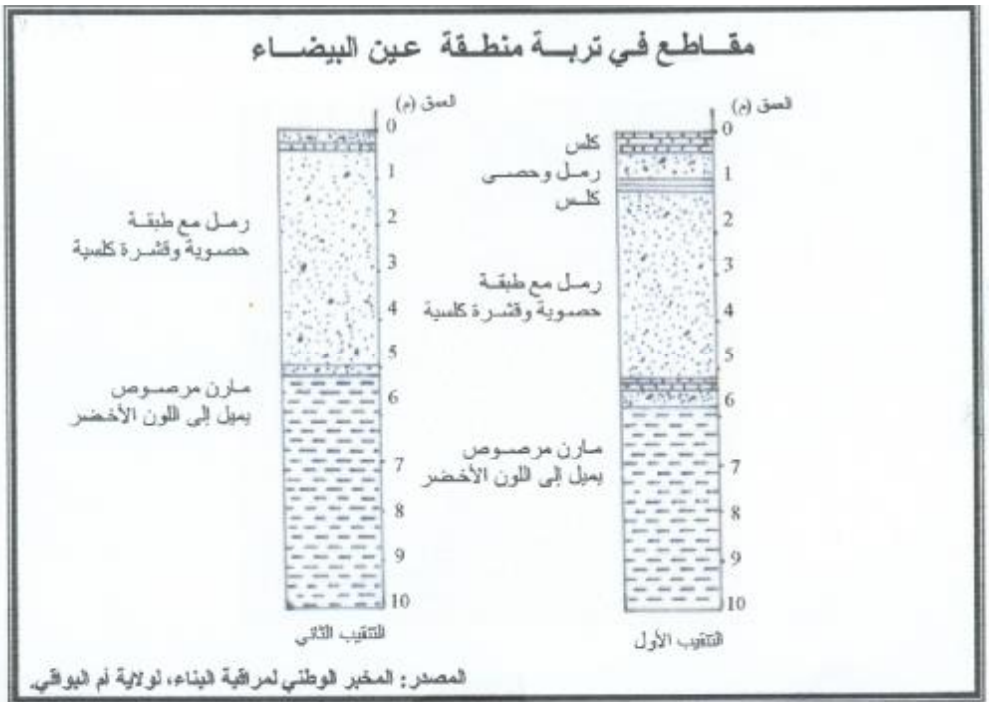

4- الانحدارات: سيادة الانحدار الضعيف

يمكن تمييز ثلاث فئات رئيسية من الانحدارات في بلدية عين البيضاء، وهي موضحة في الخريطة (06)، و هي كما يلي:

1 - مناطق شديدة الانحدار (أكثر من 15 %):

نجدها منتشرة على السفوح الشرقية والجنوبية من المدينة، وتشغل 4.89 كلم^2 [1] من مساحة البلدية، وهي غير ملائمة للتعمير، وتظهر في عدة جهات من البلدية في الجهة الشرقية بخاصة.

2 - مناطق متوسطة الانحدار (8 -15 %):

تتركز على الجهة الشمالية من المدينة، وتتربع على 11.28 كلم^2 [2]، من مساحة البلدية.

3 – مناطق ضعيفة الانحدار (3 – 8 %) :

وهي السائدة على تراب المدينة والبلدية، وتتربع على 14.27 كلم^2 [3]، من مساحة البلدية، وهذا العنصر مشجع على انتشار العمران والبناء.

4 – المناطق ضعيفة جدا في الانحدار (أقل من 3%):

وتتموضع في الجهة الغربية من البلدية، وتتربع على مساحة 21.56 كلم^2[4].

5 - المناخ: مناخ ملائم لا يفرض نمط بناء معين

تستقبل مدينة عين البيضاء 420 ملم / سنويا، وهذا خلال فترة 81 يوم [5]. كما يتميز مناخ المدينة بارتفاع المدى الحراري السنوي إلى 20°م [6]. كما تعرف المدينة دوريا عواصف رعدية تسبب الفيضانات، في حين نجد أن الرياح لا تؤثر بشكل كبير على المدينة.

6- الشبكة المائية السطحية: شبكة كثيفة ومؤقتة

تنتمي منطقة عين البيضاء إلى الحوض المائي للسهول العليا القسنطينية، ومن خلال الخريطة (07)، نجد أن بلدية عين البيضاء تتميز بكثافة نسبية للشبكة المائية، وخاصة في الجهة الغربية منها أين تتوافق والطبوغرافية الشديدة، وهي مؤقتة، وأهم هذه المجاري المائية نجد وادي ايسفر في الجهة الجنوبية الغربية من المدينة، ووادي الحاسي في الجهة الشمالية الغربية منها، وهذه الشبكة المائية تطرح إشكالية الفيضانات في المدينة، نظرا لافتقادها لعمليات تهيئة ضرورية، وتعاني المدينة عجزا في التزود بالمياه،

(1) (2) (3) (4): هذه المساحات تم حسابها باستخدام جهاز البلانيمتر.

(5) (6):محطة الأرصاد الجوية لقسنطينة 2003.

خريطة رقم 06

بلدية عين البيضاء : خريطة الانحدارات

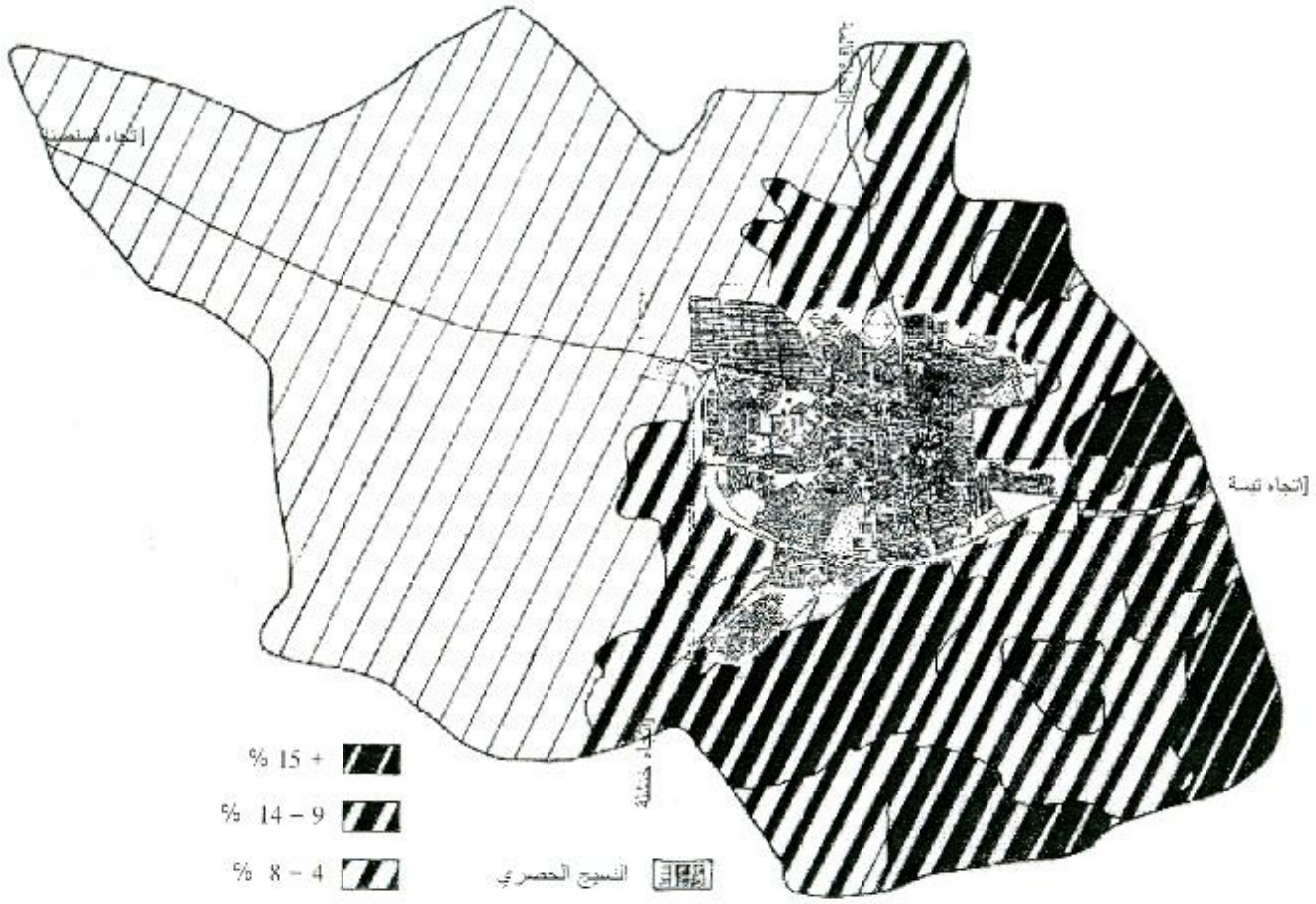

المصدر : الخريطة الطبوغرافية لمنطقة عين البيضاء، مقياس 1/50000.

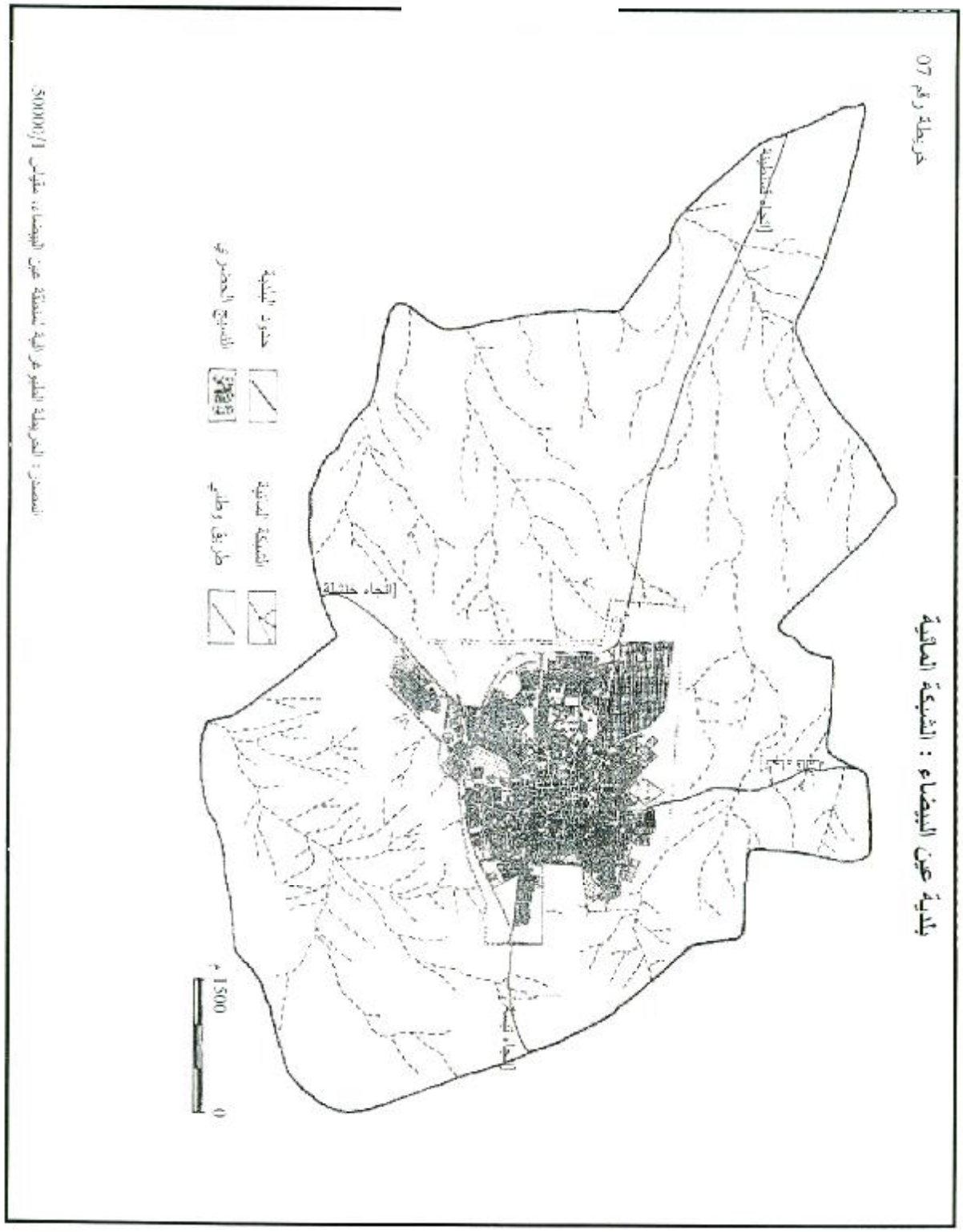
خريطة رقم 07
بلدية عين البيضاء : الشبكة المائية
الحدود البلدية
الشبكة المائية
الشريط الحضري
طريق وطني
الحاء حشاة
الحاء قنطيرة
الحاء تيلة
1500 م
0
المصدر: الخريطة الطبوغرافية لمنطقة عين البيضاء، مقياس 1/50000.

خلاصة المبحث الثاني:

من خلال تحليل بعض العناصر المتصلة بالموقع و الموضع والوسط الطبيعي لمدينة عين البيضاء أمكن الخروج بجملة من النتائج:

- **الموقع المميز لمدينة عين البيضاء وأهميته الجغرافية.**
- **الموضع المنبسط في أغلبه والمغلق من جميع الجهات عدا الجهة الشرقية.**
- **التكوينات الجيولوجية الصلبة والمستقرة.**
- **الانحدارات الضعيفة في أغلب أراضي البلدية.**
- **استقبال المدينة لما يقارب من 420 ملم سنويا على مدار 81 يوما.**

يعد كل من عنصري الانحدارات والجيولوجية والموقع من العناصر المساعدة على توسع مدينة عين البيضاء، إلا أن موضع المدينة المطوق بجملة من العوائق الطبيعية والقانونية تحول دون ذلك، وهذين العاملين هما المتحكمان في خطة مدينة عين البيضاء.

1- الخصائص العمرانية (Les Caractéristiques Urbaine) :

عرفت مدينة عين البيضاء منذ نشأتها تطورات هامة على جميع الأصعدة، وخاصة في الجانب العمراني، وذلك تماشيا مع المراحل التاريخية، والسياسات السكنية التي انتهجتها السلطات منذ الاستقلال والتي انصبت في توفير السكن، نظرا لتزايد الطلبات عليه وتزايد حجم السكان، دون مراعاة الخصائص البيئية والتقنية، وحتى الصحية في إنتاج هذه المساكن، وبخاصة سنة 1979، أين عرفت الجزائر أزمة سكن حقيقية.

ومن أجل معرفة الواقع العمراني للمدينة، وبعد تعذر القيام بمسح شامل لكل مساكن ومباني المدينة، تم اعتماد العينة كطريقة للحصول على البيانات المهمة، وذلك عن طريق توزيع استبيان البحث الميداني، حيث تم توزيع 1600 استبيان (Questionnaire) على تلامذة المدارس الابتدائية، وتم استرداد 1575 استبيان، ما يمثل 10% من مساكن المدينة، و هي عينة عشوائية بسيطة[1].

وكما قمنا بتقسيم مجال مدينة عين البيضاء إلى 14 قطاعا عمرانيا، منها قطاعا خاصا بالمنطقة الصناعية، أنظر الخريطة (17)، والغرض من وضع هذا التقسيم هو:

- تسهيل توزيع الاستبيانات على مجال المدينة بشكل دقيق، حتى يتسنى لنا تعميم نتائجها.
- تعذر دراسة المدينة ككتلة واحدة، كون مدينة عين البيضاء مترامية الأطراف.

و تم التوصل إلى هذا التقسيم، اعتمادا على عدة معايير أهمها:

- الطرق والشوارع الرئيسية.
- المجارى المائية والكتل المرتفعة.
- تاريخ المساكن وأنماطها.
- النشاط والوظيفة السائدة.

كما تم الاعتماد أيضا على عدة تقسيمات واردة في مخططات رسمية أهمها:

- التقسيم القطاعي للديوان الوطني للإحصاء سنة 1998، الذي قسم المدينة إلى 113 وحدة إحصائية، وكذلك التقسيم الوارد سنة 1987.
- و مخطط التهيئة والتعمير و مخططات شغل الأرض الواردة في التقسيم لسنة 1992.

---

(1) العينة: هي إحدى طرق جمع المعطيات الخام التي يحتاجها أي باحث لمعالجة ظاهرة من الظواهر ومشكلة من المشكلات العلمية. ويلجأ إليها الباحث عندما يتعذر عليه الحصول على المعطيات والإحصاءات من خلال طريقة المسح الشامل.ويجب أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الإحصائي ويكون تحديد نوع العينة من خلال معرفة أهداف الدراسة الإحصائية وهو حجر الزاوية للدراسة ثم تحديد المجتمع الإحصائي لأنه من خلال هذه العينة يمكن تعميم نتائجها على المجتمع ككل.وهناك نوعان من المجتمعات الإحصائية مجتمع الهدف ومجتمع العينة ولبد من التعرف جيدا على الفرو قات بينهما لأن ذلك قد يؤثر على نتائج العينة.وهناك عدة طرق لإختيار العينة: العينة العشوائية البسيطة والمعيارية والمنتظمة والعنقودية والطبقية. من كتاب محمد صبحي أبو صالح عدنان محمد عوض مقدمة في الإحصاء جامعة اليرموك الأردن دار النشر جون وايلي وأبنائه1983.ص131-132-135.

مدينة عين البيضاء : تقسيمها إلى قطاعات عمرانية **خـــريطـــة رقـــم 26**

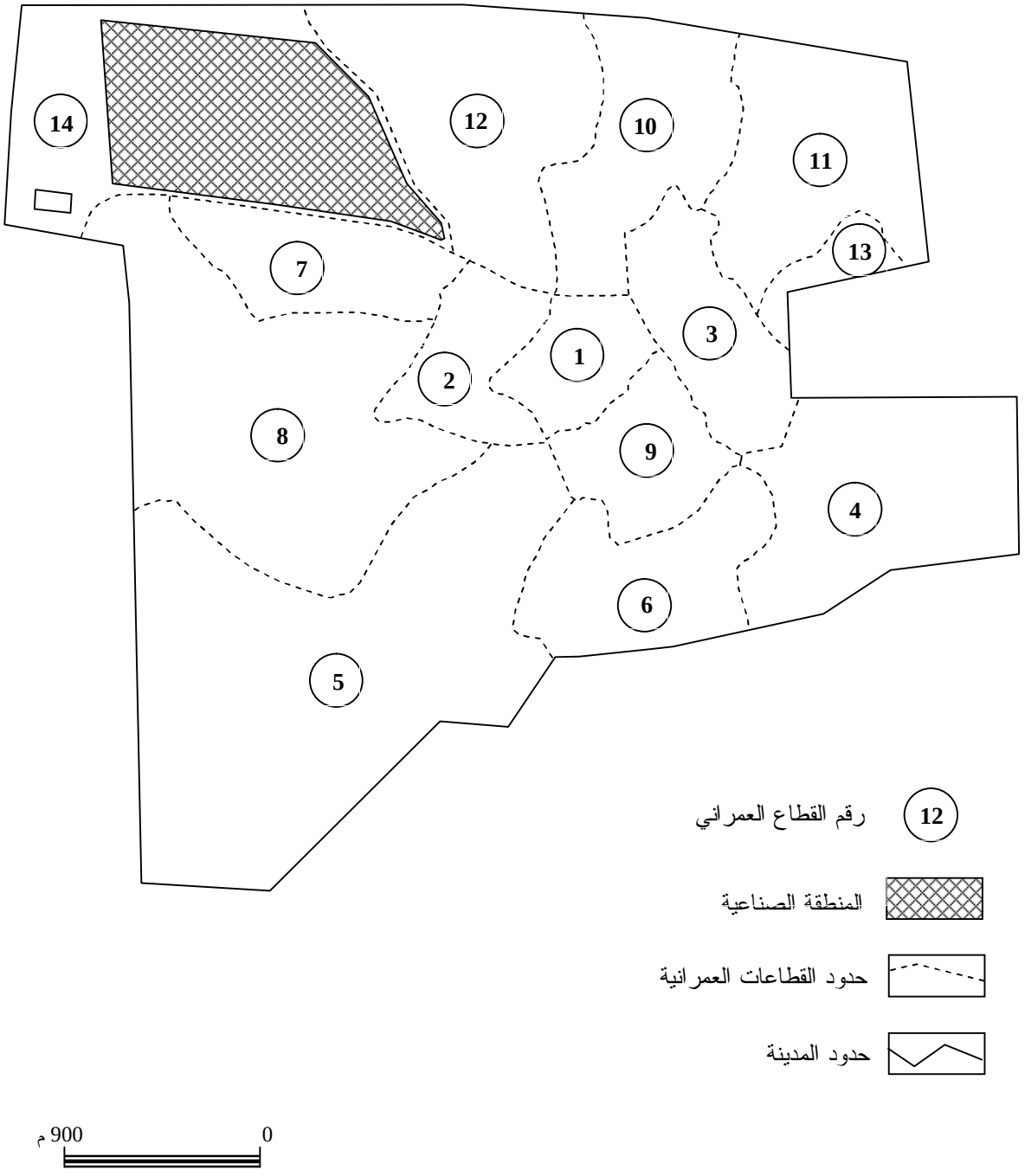

المصدر : من إنجاز الطالب اعتمادا على عدة مؤشرات ومعايير.

1-1- مراحل التطور العمراني بمدينة عين البيضاء: " نمو كائن لا محال "

التطور العمراني بمدينة ما نمو كائن لا محال، و دراسة التطور العمراني تاريخيا لأي مدينة يعتبر أساسا لفهم التغيرات التي طرأت على النسيج العمراني من حيث حجم استهلاك المجال، وكذا فهم تطورات المظهر العام للمدينة.

مدينة عين البيضاء مدينة حديثة النشأة، تعود لفترة الاحتلال الفرنسي لبلادنا، وأول ظهور كان سنة 1839 [1] بإنشاء عدة مرافق تشجع الاستيطان، كالمدرسة، والكنيسة، ومنشآت المراقبة العسكرية برج Commandant و برج L'abattoir.

فعمر المدينة حوالي 164 سنة، وهى ذات بنية عمرانية مزدوجة، أي تمتاز بالازدواجية كباقي المدن الجزائرية، والتي تتوافق في مخططاتها وأشكالها المعمارية، فمن مخطط المدينة يمكن استقراء تاريخها، ومختلف المراحل التي مرت بها، و الأسباب الرئيسية لهذا النمو العمراني، كما يمكن الوقوف على العناصر المهيكلة لمجالها العمراني، أنظر مجموعة الخرائط (18، 19، 20).

1 – مخطط المدينة - خطة المدينة - ومراحل تطوره:

خطة المدينة هي الشكل الحضري العام الذي تبدو عليه من خلال النمط الهندسي لشوارعها، الذي يقسم هيكلها وتركيبها إلى قطع مساحية منفصلة، تشكلت استجابة للظروف العديدة التي أحاطت بها فجعلتها تنفرد بكائن متميز عن غيره من المدن الأخرى [2].

من خلال النظرة الشاملة على المخطط العمراني للمدينة، نميز نمطين متمايزين:

- أحدهما يتركز في وسط المدينة، وهو عبارة عن نمط موروث عن الاستعمار، وهو ما يطلق عليه " النسيج الأوربي "، وهو بمثابة النواة الأولى للمدينة، وهي مباني متناسقة، وتتخذ شكلا شطرنجيا.
- ونسيج أخر أكثر حداثة عن سابقه، ذو خصائص متميزة، أخذ في التشكل بعد زوال الاستعمار، ويختلف في حجم مساكنه، وتناسقها.

وهذين النمطين المختلفين في الخطة، والعمر، وحتى في الفكر والثقافة التي أنتجته، أعطى نموا عمرانيا يعرف بـ " الازدواجية الحضرية ".

ويمكن تقسيم مراحل التشكل والتطور العمراني للمدينة اعتمادا على النقاط السابقة إلى:

---

(1) وعلى الرغم من عدم وجود أثار رومانية داخل المدينة، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن المدينة أنشأت في الفترة الرومانية، وكانت تسمى " ماريسمينى "، مستدلين في ذلك على وجود بعض الآثار الرومانية على مسافة12 كلم غرب المدينة، عند منطقة " البيضاء سافل" ، مما يرجح أن المدينة كانت رومانية، أنظر الخريطة في الملحق.

(2) محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص 126.

أ- النواة الحضرية قبل 1900 والى1962: نموا عمرانيا محدودا وبطيئا

مركز المدينة منظم في شكل قطع متوازية، ومتساوية المساحة تقريبا، يحيط بكل واحدة منهم أربعة شوارع رئيسية، مستقيمة تتقاطع مع بعضها بزوايا قائمة، وهذه خطة مركز المدينة " خطة شطرنجية " .
أرسيت هذه النواة بجوار شارع أول نوفمبر وهو أحد الشوارع الرئيسية بالمدينة.
وأول منشأة أنشئت وشيدت تمثلت في برج المراقبة سنة1850 [1]، وهي منشأة أمنية وضعت لأحكام السيطرة على المنطقة، ثم تلاها بعد ذلك إنشاء مدرسة أساسية سنة 1863 التي كانت إحدى سبع مدارس في إقليم قسنطينة[2]، ثم المذبح البلدي سنة 1875، و الكنيسة سنة 1885، و مقر البلدية سنة 1893 [3]، وهذه المنشآت كلها تشجع على استقرار الأوربيين بالمنطقة، كونها تقدم خدمات متنوعة للسكان الأوربيين من أمنية، وإدارية، واقتصادية.
وظهور المدينة الفعلي كان سنة 1855 بـ 96 مسكنا، ثم ارتفعت إلى 131 مسكنا سنة 1857 وهذا دون إدراج مساكن العرب[4]، وبلغ معدل نمو مجال المدينة أضعف المعدلات وقد قدر بـ 2.16 هك/سنة حتى سنة 1966، ويمكن تقسيم توسع النواة وتطورها في حد ذاتها، إلى مرحلتين متمايزتين:

- مرحلة 1900- 1950:

تم التوسع نحو الجهة الغربية، والجهة الشرقية من المدينة، على طول الشارعين الرئيسين، وهو نمط توسع طولي، باستحداث حيين سكنيين هما:

- حي مريان في الجهة الجنوبية الغربية للنواة الاستعمارية لسكان الأهالي.
- حي الزاوية في الجهة الشرقية من النواة الأوربية. كما تم استحداث ملعبا لكرة القدم والمقبرة.

- مرحلة 1950 – 1962:

وهى مرحلة جديدة من التوسعات التي عرفتها المدينة، ولكن هذه المرة نحو:

- الجهة الجنوبية بجوار الشارعين الرئيسيين كانوني و خميستي.
- والجهة الشمالية الشرقية من أراضى "حاج عمارة ".

ومع اندلاع الثورة التحريرية بدأت المدينة تعرف توسعات جديدة وذلك بتجميع السكان الأهالي، في أحياء الحشد (Cités de Recasement) الواقعة في مناطق أحياء سفاري، سعيدي جموعي، مريان و عسكري الشريف، وهذه الأحياء بنيت وفق مخططات أمنية، أكثر منها عمرانية، بهدف حماية المعمرين من جهة، وفصل الثوار عن السكان من جهة أخرى، وهذا ما يفسره وجود ثكنة عسكرية بجانب حي الورود، والتي تم تحويلها حاليا إلى مركزا للتكوين المهني، و كان دور هذه الثكنة الواقعة في منطقة مرتفعة من خلالها تراقب كل تحركات السكان الذين تم حشدهم.

(1) (2) (3) (4) CHARLES Féraud; revue africaine; N º 96; nov.1872..

ب- التوسعات الحديثة 1962- 2002 : التعمير الافتعالي

وغداة الاستقلال، أخذت المدينة تتوسع حول النواة من جميع الاتجاهات، وبمختلف أنماط المساكن، الفردية والجماعية، و القانونية وغير القانونية، ونميز خلال هذه المرحلة في حد ذاتها فترتين متمايزتين:

- مرحلة 1962 – 1973:

بلغ معدل استهلاك المجال بالمدينة خلال فترة (1966 – 1973) معدل 4.17 هك/سنة، حيث جرت خلالها توسعات انطلاقا من حي سعيدي جموعي، وحاج عمارة جنوب النواة الأوربية، وهذين الحيين كان من أحياء التجميع، وخلال هذه الفترة استفادت المدينة من مستشفى، ومركزا للبريد، مما أعطى ديناميكية للمدينة.

- فترة 1974 - 2003:

وهي مرحلة أخرى من مراحل نمو المدينة وتطورها، حيث بلغ فيها معدل استهلاك المجال أقصى حدوده 30.91 هك/سنة، وذلك باستفادتها بمنطقة صناعية، مما شجع توافد السكان إليها، حيث عرفت المدينة تطورا عمرانيا سريعا في جميع الاتجاهات، وبأشكال مختلفة عمودية وأفقية[1]، حيث يسيطر عليها نمط البناء الأفقي، وأغلب التوسعات العمودية تتوزع في الجهة الغربية من المدينة (غرب الطريق الوطني رقم 80) ، في أربعة قطاعات عمرانية، كما تم اعتماد التحصيصات كأسلوب للتوسع:

- تحصيص عمر بن الخطاب 02، في الجهة الشمالية الغربية.
- تحصيصي الكاهنة 01 و 02، في الجهة الشرقية.
- تحصيصي الأوراس 01 و 02، في الجهة الجنوبية.

إضافة على تحصيصات أخرى السعادة، الهناء، النهضة، الحراكتة، عمر بن الخطاب1، البستان،... الخ.

وهذه التوسعات الكبيرة و السريعة، كانت بسبب قرب المدينة من مركز الولاية، مما يشجع استقرار أغلب الوافدين بها، وكذا توفرها على المنطقة الصناعية، والمرافق الرئيسية، والحيوية، كالبريد والمستشفى و... .

أما خلال العشرية الأخيرة، فنمو المدينة عمرانيا، قد تقلص بشكل كبير، نتيجة لنفاذ الاحتياطيات العقارية للبلدية من جهة، وتأزم الوضع الاقتصادي من جهة أخرى، وهذه الوضعية انعكست سلبا على سير المشاريع التنموية، على الرغم من إدراج مساحات مهمة من أراضي الخواص[2] في توسع المدينة.

كما تم خلال هذه المرحلة إزالة الحي الفوضوي عسكري الشريف، بشكل نهائي، وتحويل ساكنيه إلى السكنات الاجتماعية في شمال المدينة، وإلى جنوبها .

---

(1) مدينة أفقية (Ville Basse) : هي مدينة يغلب عليها طابع البنايات الفردية وهي مدينة يمكن أن نقول عنها أنها لا تتلقى دعم حكومي في ميدان السكن.

مدينة عمودية(Ville Haute) : هي كل مدينة يغلب عليها طابع البنايات الجماعية (عمارات) و هي مدينة يمكن أن نقول عنها أنها تتلقى دعم حكومي في ميدان السكن. من محاضرة الأستاذ العايب حفيظ لسنة الأولى ما بعد التدرج فرع حضري ريفي 2002.

(2) تم إدراج ما يقارب192 هكتار من أراضي الخواص في الفترة1992-1996.

كما تميزت العشرية الأخيرة، بظهور " بؤر" جديدة للبيوت الفوضوية، التي تسعى السلطات المحلية جاهدة من أجل القضاء عليها (20 مسكنا في عسكري الشريف، و 80 مسكنا في حي الصومام، و 18 مسكنا في الكاهنة) [1].

جدول رقم(27)مدينة عين البيضاء : معدل الاستهلاك السنوي للمجال 2002/1900

الفترة	1966-1900	1973-1966	1992-1974	2002-1993
معدل الاستهلاك (هك/سنة)	2.16	4.17	47.79	30.91

المصدر: من إنجاز الطالب اعتمادا على معطيات سابقة، ومخطط شغل الأرضي رقم 01 لسنة 2001.

والشكل (18)، يبين مساحة المدينة عبر عدة مراحل من التوسع العمراني وكما يبينها فهي متفاوتة.

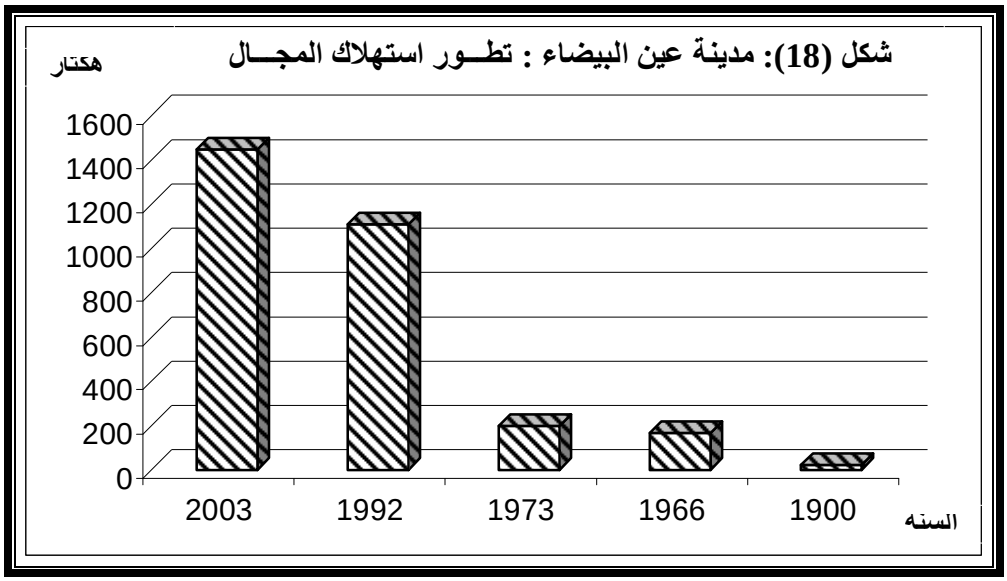

(1) مصالح الشرطة العمرانية لدائرة عين البيضاء.

1-2- الحظيرة السكنية والتوزيع المجالي للسكان ومدى التوازن بينهما في المدينة:

تتوفر الحظيرة السكنية لمدينة عين البيضاء على أكبر حجم من المساكن، مقارنة بمختلف مدن الولاية وهذه الحظيرة السكنية تؤدي وظيفتها السكنية الأساسية، وهي تضم أنماطا متنوعة، منها ما هو موروث عن الاستعمار، له تخطيط معين، ومنه ما هو حديث النشأة، له تنظيم هو الأخر مميزا، ومنها ما هو فوضوي غير قانوني.

والحظيرة السكنية لمدينة عين البيضاء، عرفت تطورا ملحوظا ونموا سريعا، خلال العقدين الأخيرين والذي أتي على أغلب أراضي المدينة، إلى أن استنفذت جل الأراضي بالمدينة.

ونهدف من وراء هذه الدراسة معرفة الخصائص المهمة للحظيرة السكنية للمدينة، وفق تقسيم مجالي يعتمد على القطاعات العمرانية السابقة، من خلال التطرق إلى جل خصائص السكن الخارجية والداخلية، حيث كل قطاع عمراني يضم مجموعة من الأحياء.

I- مواصفات السكن الخارجية للحظيرة السكنية بالمدينة:

1-1- تحديد الأنماط السكنية:

من أجل تسهيل عملية التحليل العمراني، تم اعتماد عدد من أنماط المباني التي تنتشر في كامل أجزاء المدينة، و التي صنفت بناءا على عدة معايير منها: تاريخ إنشاء هذه المساكن، ومستويات البناء (عدد أدوار البناية)، ومواد البناء، وحتى على الحالة القانونية للمساكن، وتتمثل هذه الأنماط في:

أ- النمط العادي: وهو الذي تم بناء جدرانه بالإسمنت والطوب، وسقفه عبارة عن دالة، و يمثل أكبر نسبة من المباني في المدينة.

ب- النمط التقليدي: تم تشييد جدرانه بالحجارة والطين، وسقفه عبارة عن قرميد أو دالة، وسنتناول بدمجه مع النمط العادي، كونه هو الأخر قليل الظهور في أحياء المدينة.

جـ- النمط الأوربي: وهو المسكن الذي تم تشيده في الفترة الاستعمارية.

د- نمط الفيلا: وهذا النمط واضح من خلال المعاملات الخاصة بشغل الأرض، كوجود حديقة مثلا أو بهندسته المعمارية الحديثة، وينتشر بشكل رئيسي في حي الهرم بالقطاع العمراني 07.

هـ- نمط البناء الجماعي: وهذا النمط هو عبارة عن العمارات ويمثل ثاني نسبة ونميز فيه صنفين: الجماعي وهو الذي يتجاوز عدد مستوياته ثلاثة مستويات وله مدخل مشترك. و نصف الجماعي وهو الذي لا يتعدى ثلاث مستويات وليس له مدخل مشترك.

و- نمط البناء الفوضوي: وهو كل بناء قصديري، أو صلب، مخالف للقانون وللتشريع العمراني. ونسبته بالمدينة معتبرة، ومواد بنائه متنوعة من طوب وقصدير و... إلخ.

ن- نمط البناء الجاهز: وهو نادر الوجود في مدينة عين البيضاء، ولا نجده إلا في القطاع العمراني 12، في شكل حي محاط بسور، لذلك لا نتناوله في التحليل العمراني.

ي- نمط البناء التطوري: وهو بناء عادي، مبني بالطوب والإسمنت، و يتوزع في بعض الأحياء الحديثة النشأة، حي التضامن، وحي البيضاء الصغيرة، وحي البدر، ونسبة ضئيلة منه في حي المستقبل، أما الأحياء الأخرى فهي لا تتوفر على هذا النمط من البناء.

1-2- تطور أعداد المساكن وتوزيعها عبر مختلف القطاعات العمرانية:

تتوفر مدينة عين البيضاء على15956 مسكنا، موزعة عبر قطاعاتها العمرانية بنسب متفاوتة. منها 16.26% مساكن شاغرة، أي ما يقارب 2595 مسكنا، لاحظ الجدول (28).

شهدت المدينة حركة عمرانية سريعة، تضاعف خلالها حجمها السكاني، وكذلك زيادة مساحتها وارتفاع عدد مساكنها، خلال إحدى عشر عاما الماضية، ارتفع عدد سكان المدينة من 62253 نسمة سنة 1987 [1]، إلى 94775 نسمة سنة 1998[2]، أي بزيادة مطلقة قدرها 32522 نسمة، ومعدل نمو سكان المدينة خلال فترة 1998/87 بلغ 3.89%، وهو أكبر من المعدل الوطني لنفس الفترة البالغ 2.76% [3]، أما عدد مساكن المدينة، فقد عرفت هي الأخرى نموا أقل من نمو حجم السكان، ويعزى ذلك إلى وجود عوائق تمنع الظهور الواسع لعدد المساكن منها:

- السياسة الوطنية في إنجاز السكن التي لا تزال عاجزة عن حل أزمة السكن.
- نفاذ جميع الأراضي القابلة للتعمير بالمدينة ووجود عدد من العوائق تحول دون توسعها.

فعدد المساكن ارتفع من10473 مسكنا سنة 1987، إلى 15956 مسكنا سنة 1998، أي بزيادة مطلقة قدرها 5483 مسكنا، بمعدل 498 مسكنا/سنويا. و كما ارتفع عدد المساكن سنة 2002 إلى 16669 مسكنا [4]، أي بزيادة مطلقة قدرها 713 مسكنا خلال فترة أربع سنوات، بمعدل زيادة قدرها 178 مسكن/سنة.

جدول رقم(28) مدينة عين البيضاء : توزيع المساكن عبر القطاعات العمرانية 1998/87

رقم القطاع		01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	المجموع
تعداد المساكن 1987	العدد	1136	1195	1435	168	466	864	446	338	1827	520	509	218	1351	10473
	النسبة	10.85	11.41	13.70	1.60	4.45	8.25	4.26	3.23	17.44	4.97	4.86	2.08	12.89	100
تعداد المساكن 1998	العدد	987	1425	1626	625	938	1830	510	1985	2365	1123	966	617	959	15956
	النسبة	6.19	8.93	10.19	3.92	5.88	11.47	3.20	12.44	14.82	7.04	6.05	3.86	6.01	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكن والسكان لسنتي 1998و1987 .

وبناءا على معطيات الجدول والخريطة يمكن أن نقسم أحياء المدينة إلى قسمين رئيسيين من ناحية تطور حظيرتها السكنية وهي:

(1) (2) (3) الديوان الوطني للإحصاء.

(4) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

- أحياء سجلت زيادة وتطورا في عدد مساكنها (أحياء موجودة وأحياء جديدة):

تقع هذه الأحياء على أطراف المدينة، وهي لم تكن موجودة في سنة 1987، بل كانت عبارة عن عدد قليل من المباني متفرقة. ومقدار الزيادة في عدد المساكن متفاوت من حي لأخر، خلال فترة 1998/1987 سجل تضاعف عدد مساكن أحياء: الكاهنة، الهناء، المستقبل، الهواء المطلق، بحوالي خمسة أضعاف ما كان عليه سنة 1987، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى توجيه توسع المدينة نحو تلك المناطق والتي جاءت في شكل تحصيصات.

أما الأحياء القديمة كحي سعيدي جموعي، وأحمد بن موسى فهي عرفت زيادة في عدد مساكنها رغم أن مساحات الأحياء هي نفسها، ويعود ذلك إلى استغلال المساحات الشاغرة، وإعادة تهيئة المساكن القديمة من جديد، ما أدى إلى ارتفاع معدل الاستيلاء في هذه الأحياء.

- أحياء سجلت تراجعا في عدد المساكن:

على غرار الأحياء السابقة، فقد شهدت أحياء: وسط المدينة، المنظر الجميل، الأوراس الكبير، انخفاضا في عدد مساكنها، وذلك لأسباب عدة تختلف من حي لأخر:

ففي وسط المدينة يعود هذا التراجع في عدد المساكن إلى عمليات إزالة المساكن المهترئة، والمهددة بالسقوط من جهة، واستحداث مرافق وتجهيزات ضرورية لتسهيل تسيير المدينة من جهة أخرى، كما يمكن تفسيره أيضا بالانتشار التجاري الواسع، الذي حدث بالمدينة، وأغلب المحلات التجارية موزعة في وسط المدينة مما أدى بتوسع المحلات التجارية على حساب المساكن.

أما في حي الأوراس الكبير، بالقطاع العمراني 5، الذي يقع جنوب المدينة، يعود السبب إلى إزالة أكبر وأقدم حي فوضوي بالمدينة عسكري الشريف سنة 1987، والذي شيد على ملكية خاصة.

فعدد المساكن يختلف من قطاع عمراني لأخر، فأعلى نسبة سجلت بالقطاع العمراني 09 ،وهي 14.82% ، ثم القطاع العمراني 08 بنسبة 12.44 % ، ثم القطاع العمراني 06 بنسبة 11.47 % ، ثم القطاع العمراني 03 بنسبة 10.19 % ، وهذه القطاعات الأربعة تمثل لوحدها 48.92 % من مساكن المدينة، وأما القطاعات العمرانية التسع الباقية تمثل 51.08 % من مساكن المدينة.

1-3- توزيع المساكن الشاغرة والمشغولة عبر مختلف القطاعات العمرانية:

الحظيرة السكنية لمدينة عين البيضاء تمثلها 15956 مسكنا، موزعة بطريقة غير متوازنة عبر مجال المدينة، من هذه المساكن 16.26% مسكنا شاغرا حسب إحصاء 1998، أغلبها تنتشر في المساكن الجماعية، وهي وضعية مطروحة على المستوى الوطني، إذ تعرف الجزائر أزمة سكنية حادة، وفي المقابل توجد نسبة معتبرة من المساكن المغلقة، والتي بلغت 700 ألف مسكن شاغر [1]، وهي ملكيات خاصة، في شكل شقق عمارات أو سكنات فردية.

جدول رقم(29) مدينة عين البيضاء : توزيع المساكن عبر القطاعات العمرانية سنة 1998

رقم القطاع		01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	المجموع
المساكن المشغولة	العدد	857	1204	1403	488	674	1612	409	1306	2169	921	961	401	956	13361
	النسبة	83.83	84.51	86.28	78.08	71.86	88.08	80.20	65.79	91.71	82.01	99.48	64.99	99.68	83.74
المساكن الشاغرة	العدد	130	221	223	137	264	218	101	679	196	202	05	216	03	2595
	النسبة	16.17	15.49	13.72	21.92	28.14	11.92	19.80	34.21	8.29	17.99	0.52	35.01	0.32	16.26
المجموع		987	1425	1626	625	938	1830	510	1985	2365	1123	966	617	959	15956

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء سنة 1998.

من خلال الجدول (29) والذي تؤكده الخريطة (21)، عن الحظيرة السكنية الشاغرة، والمشغولة، يمكن الوصول إلى جملة من النتائج:

- الأحياء التي تكثر فيها المساكن الشاغرة: ثلث مساكنها شاغرة

هي الأحياء الموجودة على مستوى القطاعين العمرانيين 8 و12، تتعدى فيها نسبة السكن الشاغر متوسط المدينة16.26% بضعفين، وهي في أغلبها مساكن جماعية في القطاع العمراني 8، أو مساكن فردية في القطاع العمراني 12، وهي تتراوح بين 34.21 و 35.01%. وتعود الأسباب إلى كون القطاع رقم 12، حي يقع في أطراف المدينة أغلب سكانه نازحون من الريف وبعد التحسن في الأوضاع الأمنية نسبيا بدأت الهجرة العكسية نحو الريف.

- الأحياء التي تقترب فيها نسبة المساكن الشاغرة مع معدل المدينة: توازي متوسط المدينة

هي الأحياء الموجودة على مستوى القطاعات العمرانية 1،2، 3،4،5،6،7،9و10 وتتراح نسبة السكن الشاغر بين 8.29 % و28.14%، وهي نسبة نعتبرها متوسطة مقارنة مع النسب الأخرى على مستوى المدينة، وتتعدد الأسباب الحقيقية وراء هذه الظاهرة.

(1) جريدة الخبر اليومية، الاثنين 3 جوان 2002، في لقاء مع وزير السكن ، ص5.

خـــريطـــة رقـــم 21

مدينة عين البيضاء : توزيع عدد المساكن ونسبة الشاغرة منها عبر القطاعات العمرانية لسنة 1998.

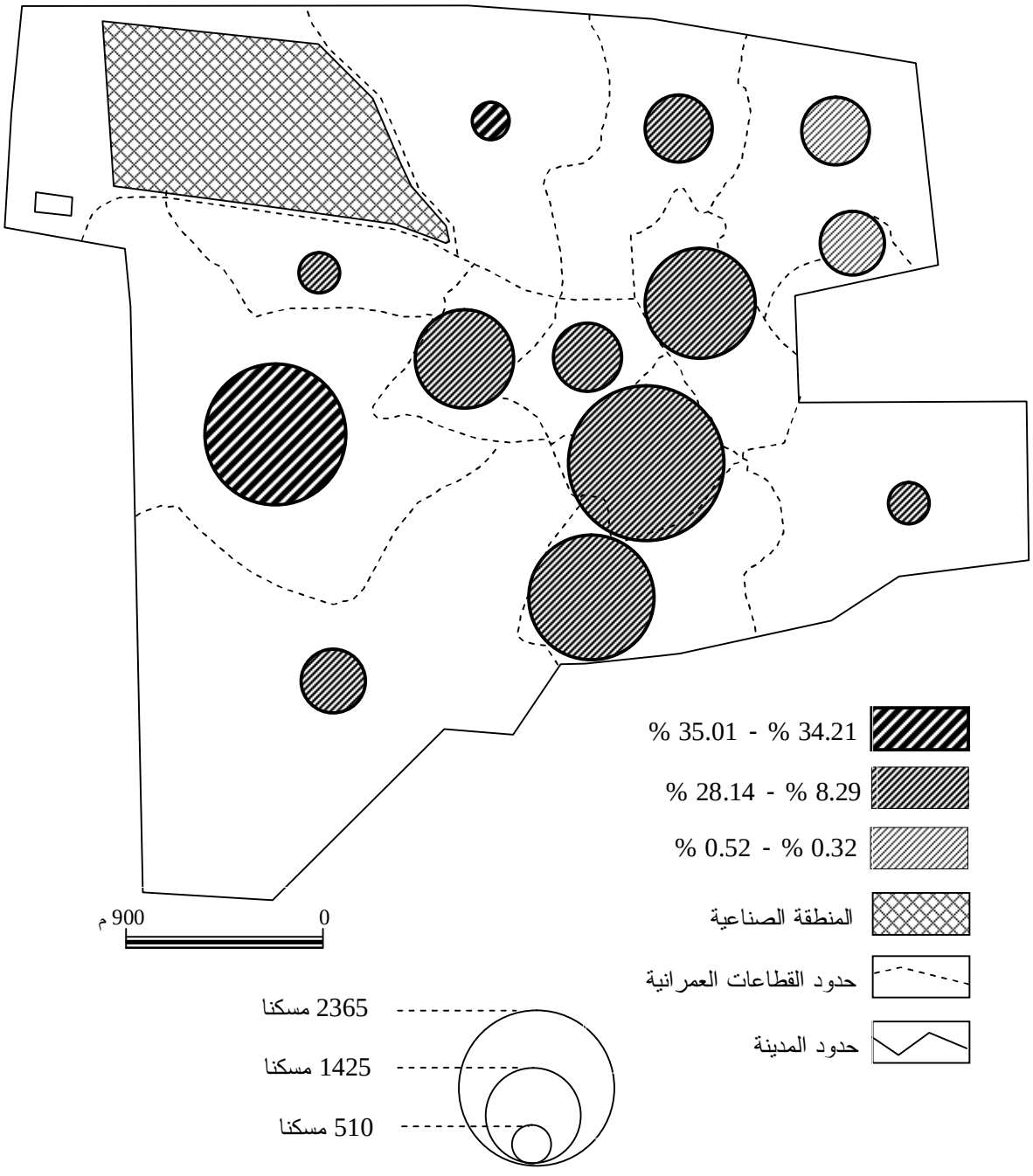

المصدر : من إنجاز الطالب اعتمادا على نتائج الديوان الوطني للإحصاء1998.

- الأحياء التي تقل فيها نسبة المساكن الشاغرة: مساكن مستغلة كليا

وهي الأحياء الموجودة في القطاعات العمرانية 11و13، وهي أحياء تقع على أطراف المدينة، نسبة المساكن الشاغرة بها تتراوح بين 00.32 – 00.52 %، إذ تسجل أدنى نسبة في القطاع العمراني 13 الفوضوي بنسبة 00.32%.

1-4- توزيع المساكن وفق أنماطها عبر مختلف القطاعات العمرانية:

تزايد عدد مساكن المدينة في فترة 1998/1987 بحجم 5483 مسكنا، أي بمتوسط سنوي قدره 498 مسكنا / سنة، وهذه الزيادة لم تكن بإنتاج نمط معين من المباني، بل عرفت نمو مختلف الأشكال الحضرية وذلك:

- بتضاعف نمط البناء العادي (توزيع الحصص).
- وتراجع نمط البناء القصديري (القضاء على حي عسكري الشريف)
- وإنتاج أنماط بناء جديدة لم تكن موجودة من قبل بالمدينة (النمط التطوري).

والجدول بالملحق، يبين توزيع هذه الأنماط السكنية عبر مختلف القطاعات العمرانية.

وما يمكن استنتاجه من الجدول السابق هو:

* سيادة وبروز نمطين بشكل واضح في المدينة، نمط المساكن العادية بنسبة 62.84% حوالي 10027 مسكنا، ثم نمط المساكن الجماعية بنسبة 14.43 % أي 2302 مسكنا.

* ثم الأنماط السكنية الأخرى بنسب ضعيفة جدا، ومتفاوتة من قطاع لأخر، وهي:

- النمط الأوربي المنتشر أساسا في وسط المدينة، ونسبة في المدينة 8.55 % أي 1364 مسكنا،
- النمط الفوضوية الواقع شرق المدينة، بنسبة 6.62 % أي 1057 مسكنا،
- نمط الفيلات التي تنتشر في شكل نقاط هنا وهناك بنسبة 6.64 % أي 1060 مسكنا،
- نمط البناء التطوري الواقع في القطاع العمراني 11 بنسبة 00.92 % أي 146 مسكنا،

وهذه الأنماط الأربعة في مجملها تمثل 22.73%، أي تقريبا ربع مباني المدينة.

كما يمكن التوصل إلى بيان خمسة مجالات تتميز بسيطرة نمط بناء دون أخر، وهذه المجالات تتوزع كمايلي:

- القطاع العمراني 08: يقع غرب المدينة، ويتوفر على منطقة سكنية حضرية جديدة، هي التي أسهمت في سيادة نمط البناء الجماعي، وهي عمارات ذو أربعة مستويات على بقية الأنماط السكنية بنسبة 59.33 %، ونسبة مساكن هذا القطاع 12.44 % من مساكن المدينة ككل.
- القطاع العمراني 10: يقع شمال المدينة، هو الأخر يتميز بسيطرة البناء الجماعي،

بنسبة 46.40% من مساكن القطاع، ونسبة مساكن هذا القطاع 07.04% من مساكن المدينة ككل.

- القطاع العمراني 01: يمثله بمركز المدينة، حيث يتميز بسيطرة نمط البناء الأوربي بنسبة88.43 % من مساكن القطاع، وهو ما يمثل نسبة 64.00 % من هذا النمط من مساكن المدينة، وحجم مساكن القطاع 6.18% من حجم مساكن المدينة.

- القطاع العمراني 13: يغلب على هذا القطاع نمط البناء الفوضوي، كون الحي غير قانوني، ويقع على أراضي منحدرة ومتضرسة، وتمثل نسبتها 100% من مساكن القطاع، ونسبة هذا النمط من مساكن المدينة 94.95 % ، وحجم مساكن القطاع 06.01% من مساكن المدينة.

- القطاعات العمرانية 2 و 3 و4 و5 و6 و7 و9 و11 و12: يسيطر على هذه القطاعات نمط البناء العادي، كما تظهر في القطاع 11 نمط البناء التطوري 00.92% من مساكن المدينة، أي 146 مسكنا تطوريا.

وهذا ما يؤكده الشكل (19).

شكل (19)، توزيع الأنماط السكنية بمدينة عين البيضاء

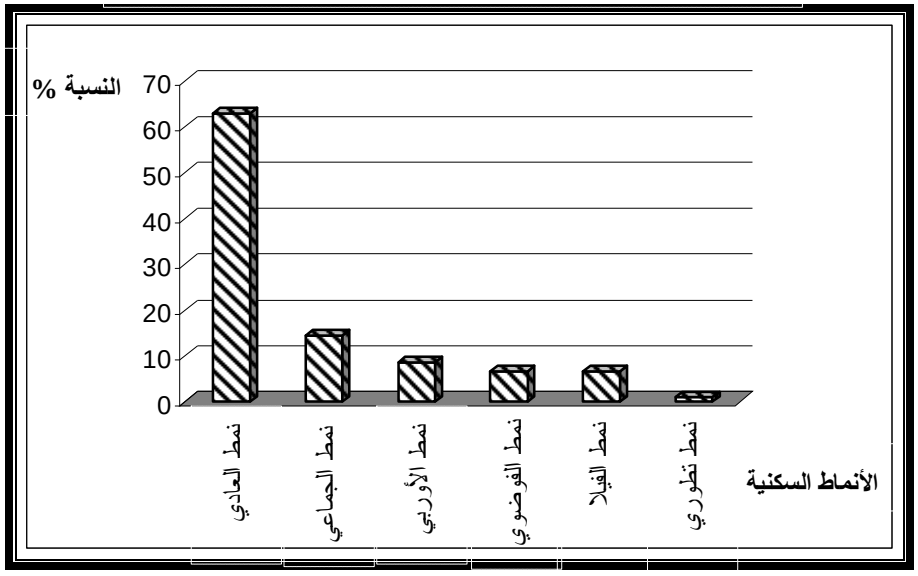

خـــريطـــة رقـــم 22

مدينة عين البيضاء : توزيع الأنماط السكنية عبر القطاعات العمرانية

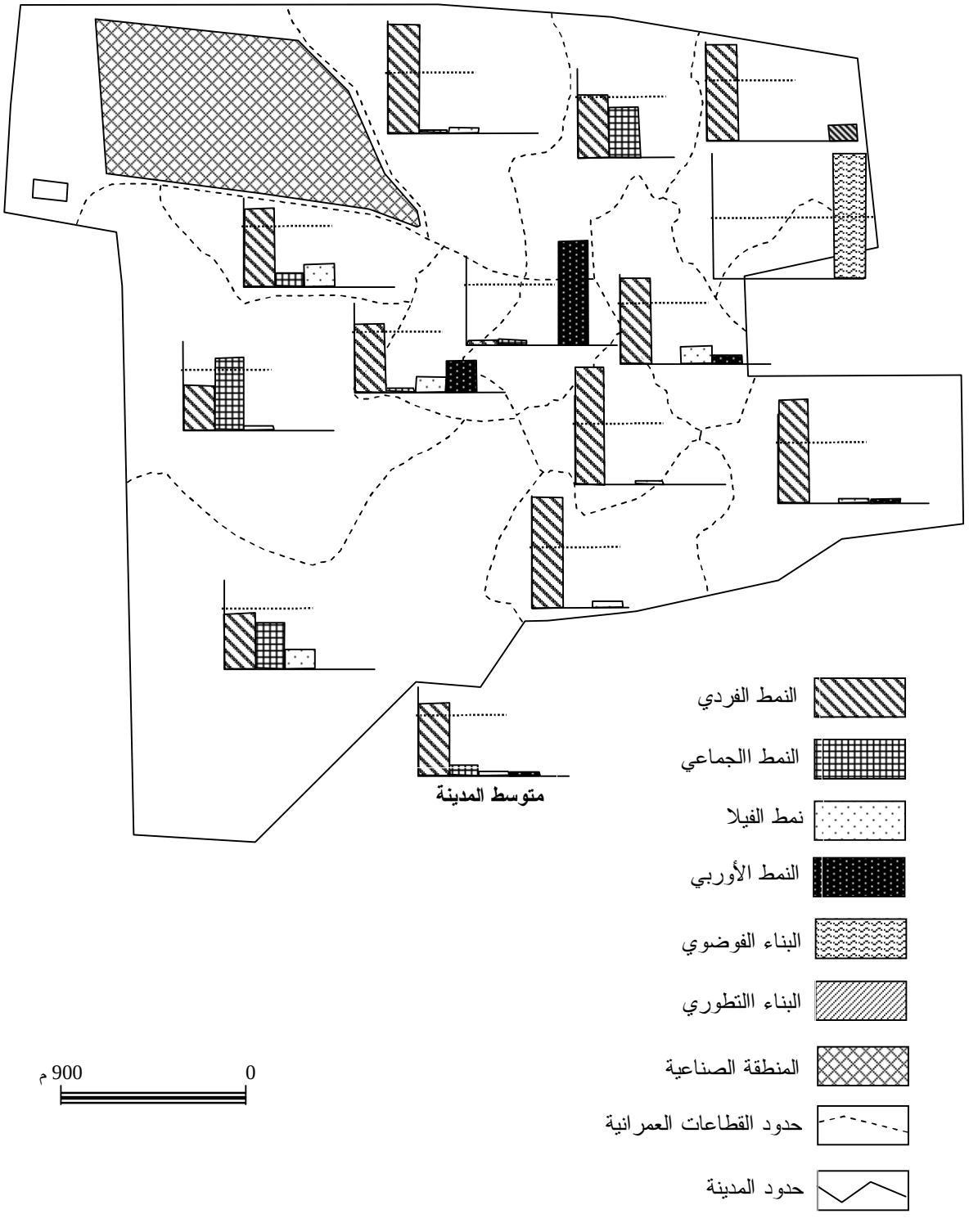

المصدر : من إنجاز الطالب اعتمادا على نتائج التحقيق الميداني ماي 2003.

1-5- توزيع المساكن حسب الحالة الإنشائية عبر مختلف القطاعات العمرانية:

يقصد بالحالة الإنشائية حالة المسكن من ناحية التضرر، وقابليته للتعرض لأي خطر بسيط، وتعرضه للانهيار، ووجود التشققات، ويتحكم في هذا العنصر عدة عوامل أهمها عمر البناية، والمواد المستعملة في البناء، ثم حالات التشققات والتصدعات على مستوى الجدران أو السقف.

وتصنف الحالة الإنشائية للمساكن عادة إلى ثلاث تقسيمات هي: حسنة، ومتوسطة ورديئة، وسنحاول معرفة حالة مساكن مدينة عين البيضاء في هذا الجزء من الدراسة.

جدول رقم (30) مدينة عين البيضاء : توزيع عدد ونسب المساكن حسب حالتها الإنشائية عبر القطاعات العمرانية

رقم القطاع		01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	المجموع
المساكن الحسنة	العدد	193	123	494	542	584	1071	266	1201	161	662	642	336	0	6275
	النسبة	19.55	8.63	30.38	86.72	62.26	58.52	52.16	60.50	6.81	58.95	66.46	54.45	0	39.32
المساكن المتوسطة	العدد	768	1274	1080	68	336	361	239	698	2119	372	301	260	0	7876
	النسبة	77.81	89.41	66.45	10.88	35.82	19.73	46.86	35.16	89.60	33.12	31.16	42.14	0	49.37
المساكن الرديئة	العدد	26	28	52	15	18	398	5	86	85	89	23	21	959	1805
	النسبة	2.63	1.96	3.17	2.40	1.92	21.75	0.98	4.34	3.59	7.93	2.38	3.40	100	11.31
المجموع	العدد	987	1425	1626	625	938	1830	510	1985	2365	1123	966	617	959	15956
	النسبة	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تحقيق ميداني ماي2003.

من خلال هذا الجدول (30) والشكل (20) ، نستنتج مايلي:

1 - المباني الرديئة:

تعد نسبة المباني الرديئة، ضعيفة بالمدينة 11.31% أي 1805 مسكنا، وتظهر في جميع القطاعات العمرانية، بنسب متباينة:

- القطاع العمراني 13، نسبة مساكنه الرديئة 100 %.
- وفي القطاع العمراني 6، ونسبة مساكنه الرديئة 21.75 %.
- وكذلك في القطاع العمراني 10، ونسبة مساكنه الرديئة 07.93 %.
- كما نجد نسبة تتراوح بين 04.34 – 00.98 % في القطاع العمرانية الأخرى.

وتتعدد الأسباب التي تجعل من حالة هذه المساكن رديئة، حسب كل قطاع إلى مايلي:

- طبيعية ونوعية مواد البناء البسيطة، خاصة في القطاعين العمرانيين 04 و 13.
- طبيعة الأرضية التي أقيمت عليها هذه السكنات فهي غير مهيأة، مما يجعل المنطقة قابلة للحركة في القطاعات 04 و 13 و 06.

- هندسة البناء في حد ذاتها، و التي لا ترتكز على أساسات تحمل البناية، في الأحياء الفوضوية.
- العامل الطبيعي متمثلا في الفيضانات الدورية، التي تلحق أضرارا بمباني القطاعات السابقة.
- قدم البنايات، وبخاصة في القطاع الأول والتي لم تعرف عمليات ترميم أو تأهيل.

2 - المباني المتوسطة:

المساكن متوسطة من ناحية حالتها الإنشائية، هي المسيطرة في الحظيرة السكنية بالمدينة 49.37 %، أي 7876 مسكنا، وهذه الفئة من البنايات تنتشر عبر كامل القطاعات العمرانية، وبخاصة القطاعات الواقعة حول النواة الحضرية، و على أطراف المدينة، كونها أحياء حديثة النشأة، إضافة إلى المباني التقليدية، والأوربية المرممة جزئيا.

والنسبة السائدة لهذا النوع من المباني، توجد بالقطاعات العمرانية 1،2،3و9، أين نجد مباني خضعت لبعض عمليات الترميم مما يجعلها بناء متوسط.

2 - المباني حسنة الحالة الإنشائية:

المساكن الحسنة، وهي المساكن الحديثة النشأة الواقعة في أطراف المدينة، و تمثل39.32 % من مساكن المدينة،أي 6275 مسكنا، وتنتشر هذه المساكن في القطاعات 4،5،6،7،8،10،11و12، وهي في أغلبها نمط البناء الجماعي، الذي تم تشييده في فترة السبعينيات، إضافة إلى البناء الفردي في شكل تحصيصات حديثة النشأة.

وكنتيجة لهذا العنصر، فإن أغلب مباني مدينة عين البيضاء بحالة متوسطة إلى حسنة، وهذا يمكن تفسيره بعدم وجود كوارث طبيعية كبرى من شأنها أن تضر بالعمران، وكذلك إلى طبيعة المباني البسيطة، والقليلة العلو، وهذا لا يعني أن نسبة المساكن الرديئة ضعيفة، بل الأرقام قد تغطي الكثير من الحقائق، وحتى نفهم حقيقة الضرر والانعكاسات المختلفة لها، يجب ربطها بعامل السكان، فهذه النسبة من المساكن الرديئة التي تظهر أنها بسيطة، فهي تضم عشرات المئات من العائلات والأشخاص يعيشون في مساكن متدهورة تعد جزءا من معاناتهم اليومية، مما يولد فيهم الإحساس بالإقصاء والتهميش، وظهور مختلف الآفات الاجتماعية.

شكل رقم (20) مدينة عين البيضاء : الحالة الإنشائية للمساكن

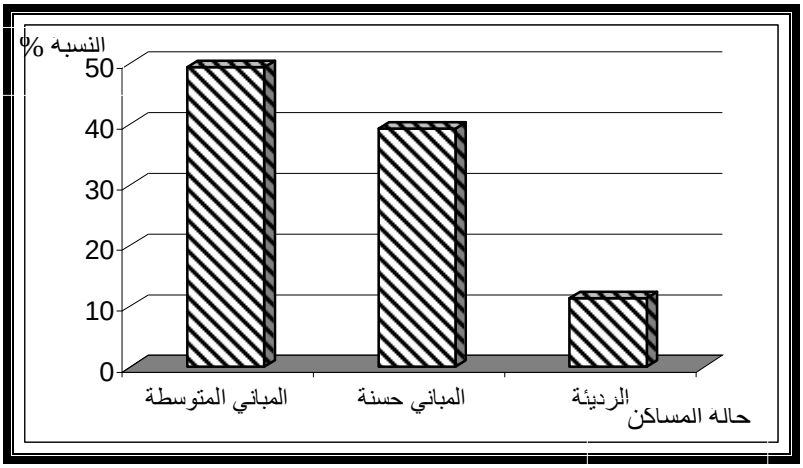

خــريطــة رقــم 23

مدينة عين البيضاء : توزيع المساكن حسب حالتها الإنشائية عبر القطاعات العمرانية

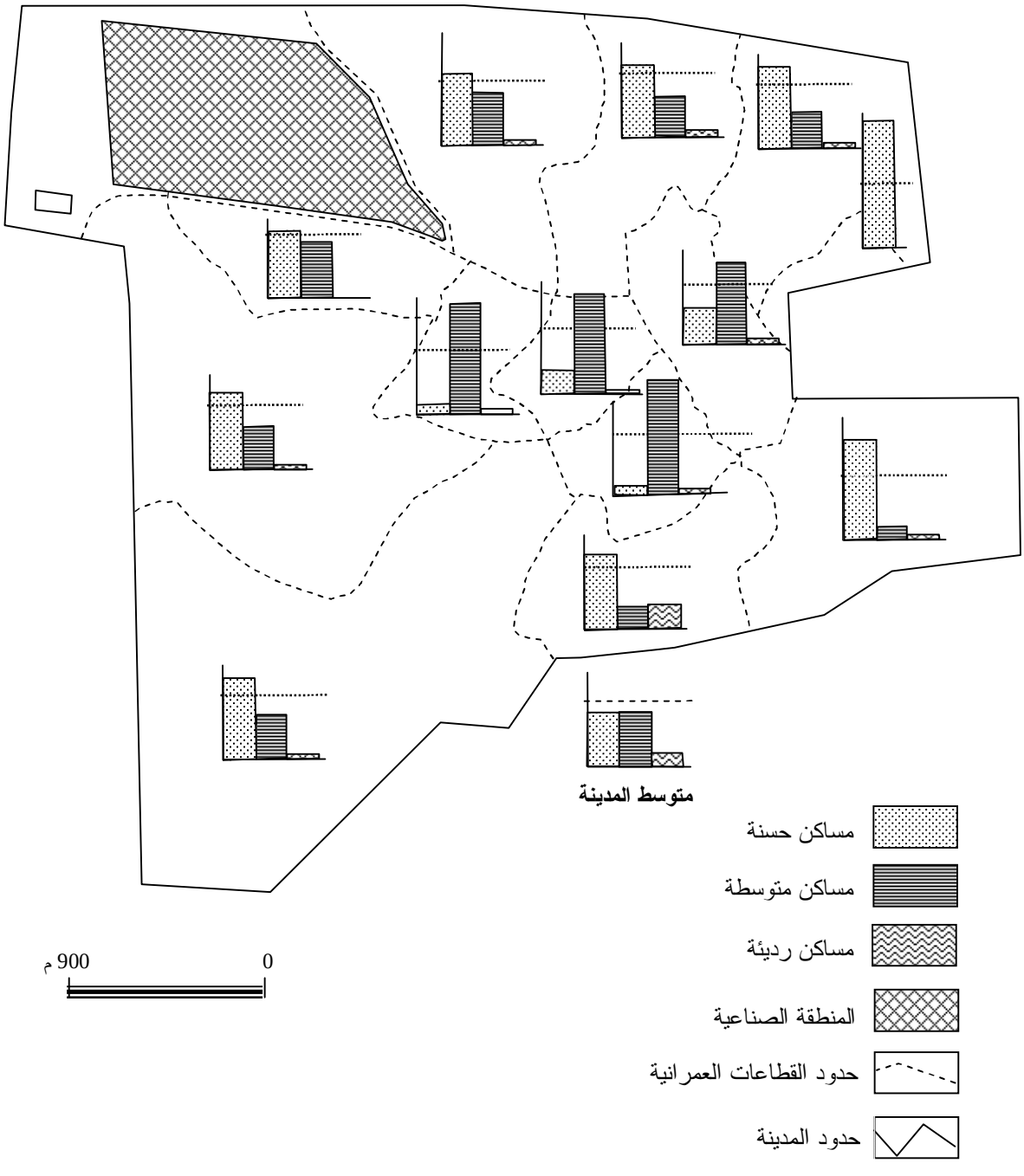

المصدر : من إنجاز الطالب اعتمادا على التحقيق الميداني ماي 2003.

1-6- توزيع المساكن حسب علوها عبر مختلف القطاعات العمرانية:

تعد مستويات البناء من المؤشرات الحديثة للتعرف على الشكل الحضري، والمظهر العمراني، ويتم تحديدها بعد دراسة طبيعة الأرضية التي تقام عليها البنايات، لضمان استقرارها.

ويستوجب مراعاة علو البناية، بهدف تحقيق التوازن والتناسق بين علو مختلف البنايات. وفي مدينة عين البيضاء علو البنايات والمساكن يختلف من منطقة إلى أخرى، تبعا لنمط البناء، و نهدف من وراء هذا الجانب من الدراسة إلى معرفة العلو السائد فيها، وكذلك تحديد مدى احترام قواعد التعمير من قبل السكان، وذلك بتحديد المعاملات القانونية لها (COS)، والجدول (31) يبين علو البنايات عبر مختلف القطاعات العمرانية بالمدينة.

جدول رقم(31) مدينة عين البيضاء : توزيع نسب المساكن حسب عامل العلو عبر القطاعات العمرانية

رقم القطاع		01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	المجموع
طابق أرضي	العدد	464	570	709	378	502	1124	328	284	1183	369	675	463	959	8008
	النسبة	46.97	40	43.59	60.47	53.57	61.44	64.29	14.29	50.01	32.86	69.83	75.01	100	50.19
R+1	العدد	284	546	583	185	299	438	97	213	720	144	225	93	0	3827
	النسبة	28.79	38.33	35.89	29.55	31.85	23.91	19.05	10.71	30.43	12.86	23.28	15	0	23.98
R+2	العدد	180	237	250	42	3	263	73	118	411	18	50	32	0	1677
	النسبة	18.2	16.66	15.38	6.77	0.3	14.39	14.28	5.95	17.39	7.14	5.17	5.2	0	10.90
R+3و+	العدد	59	72	84	20	134	5	12	1370	51	529	16	29	0	2381
	النسبة	6.04	5.01	5.14	3.21	14.28	0.26	2.38	69.05	2.17	47.14	1.72	4.79	0	14.93
المجموع	العدد	987	1425	1626	625	938	1830	510	1985	2365	1123	966	617	959	15956
	النسبة	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر :تحقيق ميداني ماي2003.

من خلال استقراء معطيات الجدول (31)،و الشكل (21) أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

كما سبق ذكره، فمدينة عين البيضاء من " المدن الأفقية " التي يغلب عليها طابع البناء الفردي، وبهذا النمط من المباني فإن العلو دون شك سيكون ضعيفا، ولا يمكنها أن يتجاوز مستويين (R+2) على أكثر تقدير، في حال احترام قواعد التعمير.

وعلو المساكن يختلف باختلاف نمط البناء، وعليه يمكن تحديد عدة مجالات في مدينة عين البيضاء، فيما يخص علو المساكن،

الشكل رقم (21) مدينة عين البيضاء : توزيع المساكن وفق عامل العلو

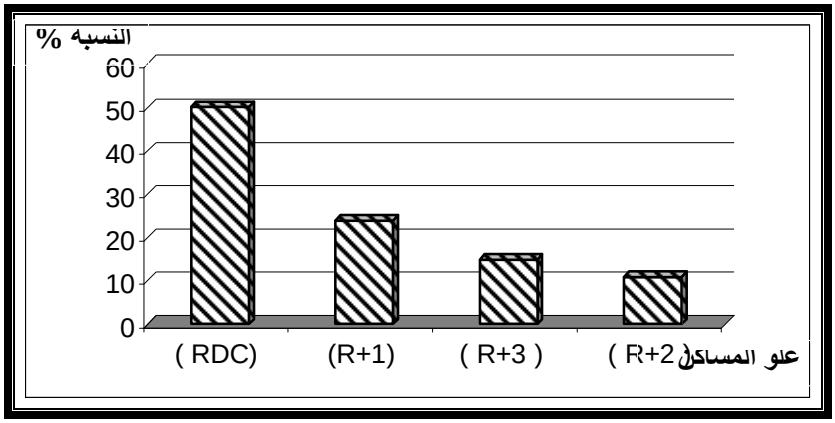

فمركز المدينة الذي يمثل بنايات تعود إلى الحقبة الاستعمارية، هي مباني قليلة العلو، لا تتعدى مستوى واحد، و بعد الاستقلال وخاصة خلال العقدين الأخيرين، انتشر نمط البناء الجماعي في شكل عمارات يصل علوها إلى أربعة مستويات (R+4)، وهذا النمط ينتشر في أغلبه غرب المدينة، في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة.

إضافة إلى النمط الجماعي، فقد ظهر نمط الفيلا، والتي يصل علوها في مدينة عين البيضاء إلى ثلاث مستويات (R+3)، كما نلاحظ أن أكبر نسبة من العلو سجلت بالمدينة، هي من نمط البناء ذات مستوى أرضي (RDC)، و أغلبها مباني حديثة النشأة، وتمثل 50.19 %من مساكن المدينة أي 8008 مسكنا ، وتظهر بشكل كبير بالحي الفوضوي لبوعكوز بالقطاع العمراني 13، ولا تبرز بقوة في القطاعين العمرانيين 8و10، كون هذين القطاعين من أكبر القطاعات بالمدينة، التي يتوزع بهما النمط الجماعي.

ثم يأتي في المرتبة الثانية نمط (R+1) بنسبة 23.98 % أي 3827 مسكنا، وهو منتشر في كامل القطاعات العمرانية، بنسب متفاوتة.

ثم يظهر في مرتبة أقل نمط البناء الجماعي الذي يصل إلى أربعة مستويات (R+4) بنسبة14.93 %، أي 2381 مسكنا، ويظهر جليا في القطاعين العمرانيين 10و8. وهي تتماشي مع نسبة السكن الجماعي بالمدينة.

أما نمط البناء ذو مستويين (R+2)، فهو ضعيف الانتشار بالمدينة ويمثل نسبة 10.90 %، وينتشر في كامل قطاعات المدينة، عدا الحي الفوضوي.

وعلو مساكن المدينة يختلف نسبيا عن ذلك الموجود في مدينة بوسعادة، حيث نجد في هذه الأخيرة أن نسبة المساكن ذو المستوى الأرضي 55.57% [1]، والمساكن ذو طابق واحد 30.16% [2]، والمساكن ذو طابقين 12.46% [3]، في حين نجد أدنى نسبة هي للمساكن أكثر من طابقين 1.80% [4]،

(1) (2) (3) (4) بركات الزين، مدينة بوسعادة، مرجع سابق، ص77

خـــريطـــة رقـــم 24 **مدينة عين البيضاء : توزيع المساكن حسب علوها**

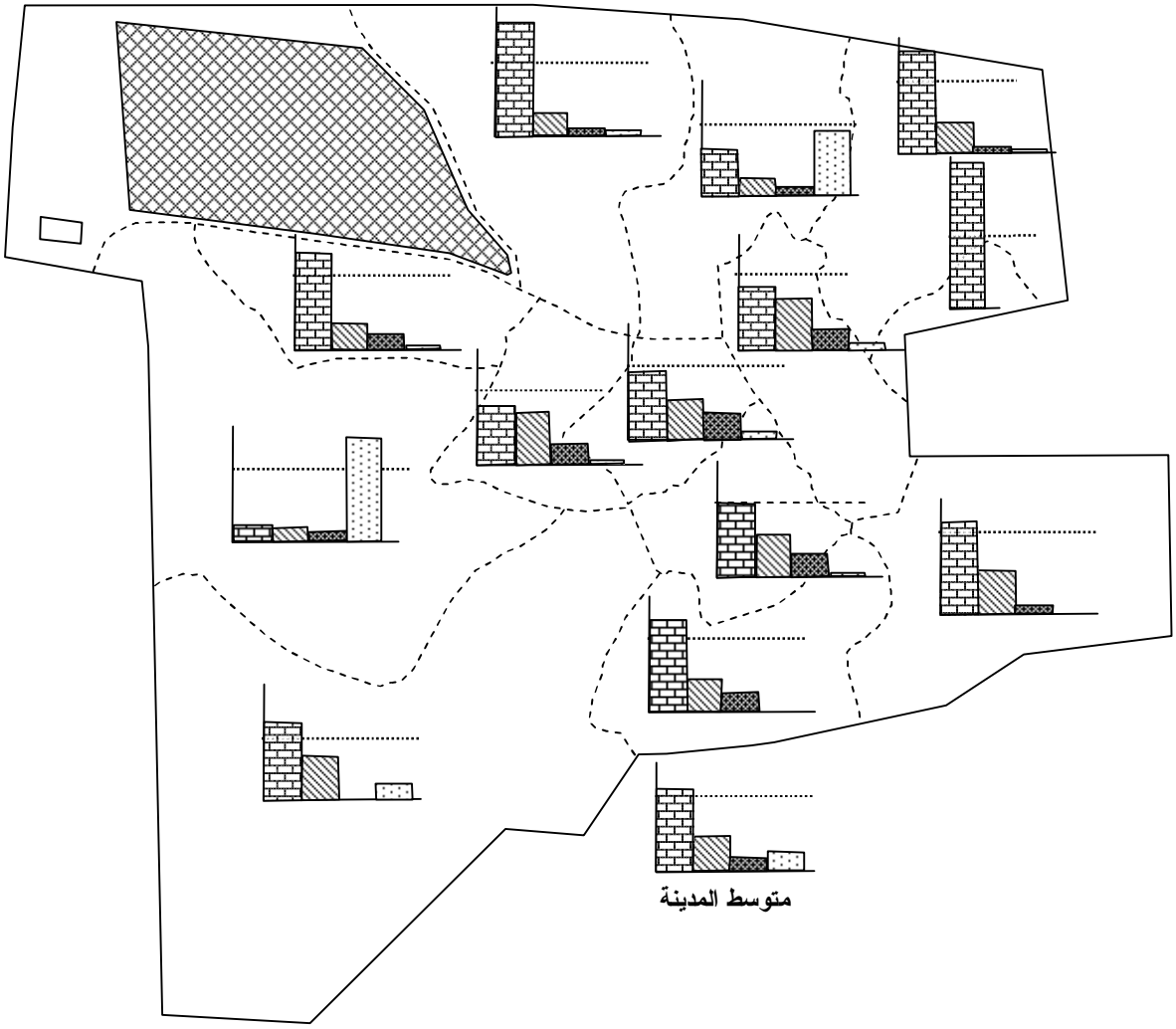

المصدر : من إنجاز الطالب اعتمادا على التحقيق الميداني ماي 2003.

1-7-التوزيع العام لمساكن المدينة حسب العمر:

يعتبر مؤشر عمر بنايات المدينة، عنصرا مهما، ومفسرا لكثير من الظواهر، مكملا للعناصر السابقة.
وفي مدينة عين البيضاء، نجد أن نسبة معتبرة من حظيرتها السكنية يتراوح عمرها بين 10-20 عاما، بنسبة 33.29% من مساكن المدينة أي 5312 مسكنا، ، ثم المساكن التي يتراوح عمرها بين 20-50 عاما بنسبة 32.23% أي 5142 مسكنا، ثم المساكن التي يقل عمرها عن 10 أعوام بنسبة 25.39% أي 4052 مسكنا، وهي المساكن الحديثة جدا، ثم أخيرا نجد المساكن التي يزيد عمرها عن 50 عاما بنسبة 9.09% من مساكن المدينة أي 1450 مسكنا، وتنتشر في وسط المدينة ، وحي ماريان وتعود إلى الحقبة الاستعمارية، وعليه نستنتج أن عمر أغلب مساكن مدينة عين البيضاء يقل عن 20 عاما بنسبة 58.68%. أي 9364 مسكنا، وهذا ما يبينه الجدول (32).

وبمقارنة عمر مساكن مدينة عين البيضاء بمدينة بوسعادة، نجد أن هذه الأخيرة يسود فيها عمر المساكن الأقل من 10 أعوام بنسبة 36.53% [1]، ثم تليها المساكن التي يتراوح عمرها بين 10-20 عاما بنسبة 36.25% [2]، ثم المساكن التي يتراوح عمرها بين 21-50 عاما، بنسبة 15.42% [3]، وأخيرا نسبة المساكن التي يزيد عمرها عن 51 عاما، والتي تعود للفترة الاستعمارية 11.81% [4]، نجد المدينتين لهما نفس الميزة من ناحية عمر المساكن الأقل من 20 عاما، فهي تعكس مدى التوسع المهم خلال العقدين الأخيرين.

جدول رقم(32) مدينة عين البيضاء : توزيع نسب المساكن حسب العمر عبر القطاعات العمرانية

رقم القطاع		01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	المجموع
أكثر من 50 سنة	العدد	850	353	109	0	0	30	0	0	74	0	15	0	19	1450
	النسبة	86.17	24.76	6.68	0	0	1.61	0	0	3.12	0	1.52	0	2.01	9.09
20-50 سنة	العدد	122	396	396	140	165	960	28	666	1452	192	88	37	500	5142
	النسبة	12.41	27.8	22.69	22.39	17.6	52.46	5.41	33.56	61.4	17.14	9.09	6.04	52.1	32.23
10-20 سنة	العدد	15	488	799	261	331	236	165	840	503	770	248	290	366	5312
	النسبة	1.42	34.23	49.17	41.79	35.3	12.9	32.4	42.31	21.3	68.57	25.75	46.98	38.2	33.29
أقل من 10 سنة	العدد	0	188	322	224	442	604	317	479	336	161	615	290	74	4052
	النسبة	0	13.21	21.46	35.82	47.1	33.03	62.2	24.15	14.2	14.29	63.64	46.98	7.72	25.39
المجموع	العدد	987	1425	1626	625	938	1830	510	1985	2365	1123	966	617	959	15956
	النسبة	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تحقيق ميداني ماي 2003+ معالجة بعض الوثائق على مستوى المصالح التقنية للبلدية.

(1) (2) (3) (4) بركات الزين، مدينة بوسعادة، مرجع سابق، ص77، فقد تم اعتماد الفترات الزمنية التالية: (قبل 1942)، (1943-1972)، (1973-1992)، (1993-2002)

خـــريطـــة رقـــم 25

مدينة عين البيضاء : توزيع المساكن حسب عمرها عبر القطاعات العمرانية

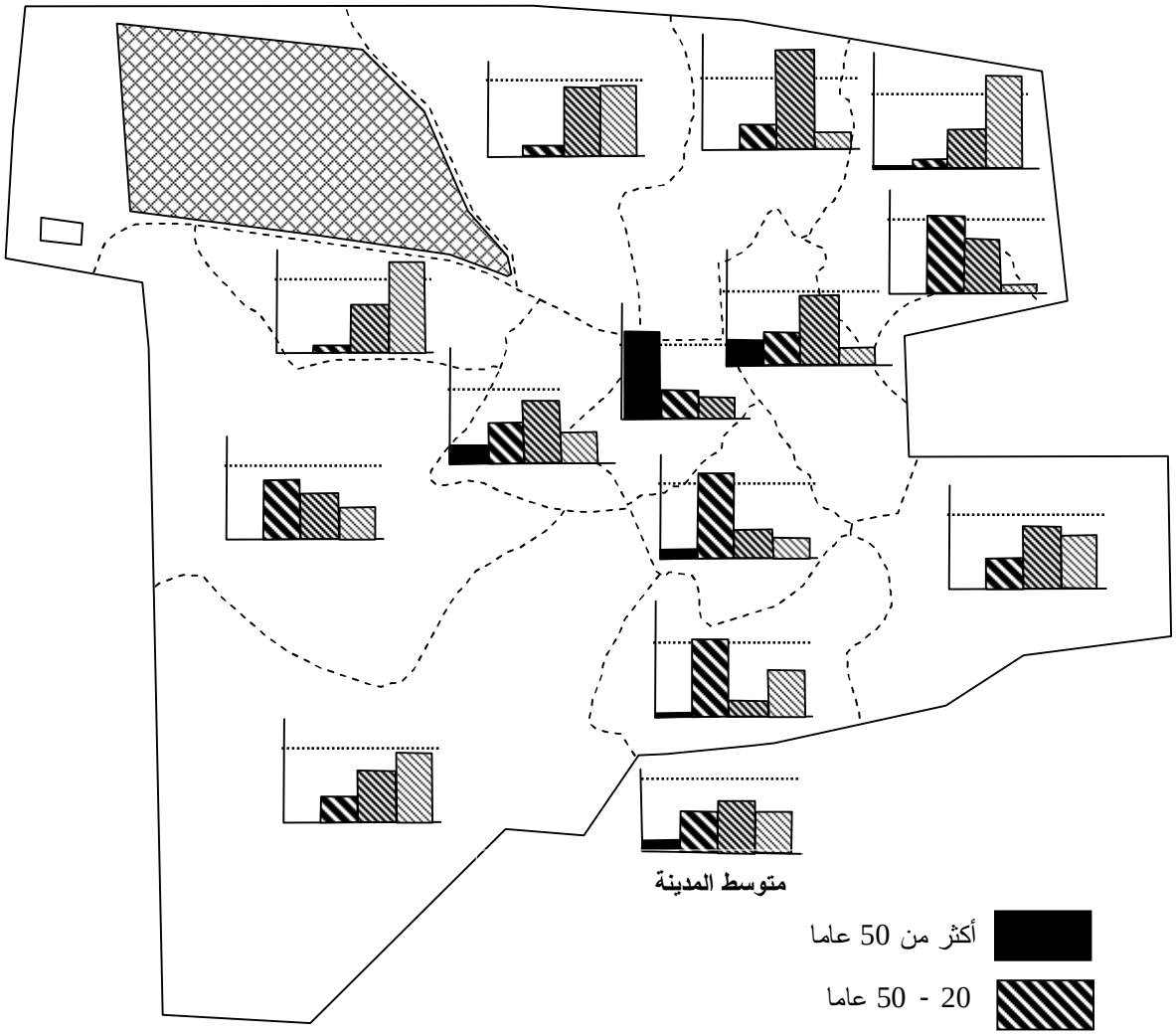

المصدر : من إنجاز الطالب اعتمادا على التحقيق الميداني ماي 2003.

II- تحليل التجهيزات الداخلية للمساكن:

إن دراسة التجهيز الداخلي للمسكن من أهم المؤشرات والمقاييس، التي تدلنا على واقع الظروف الحياتية لقاطني تلك المساكن، وحالتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والرفاه.

والتجهيز الداخلي للمسكن يختلف من حي لأخر، ومن قطاع عمراني لأخر، وهذا التجهيز الداخلي يتماشى مع العوامل السابقة الذكر من علو البناية، ونمطها وحتى طبيعتها القانونية، إضافة إلى الفئات المهنية الاجتماعية.

2-1- التجهيز الداخلي للمساكن: " تجهيز مقبو ل "

ونقسم هذه التجهيزات إلى ثلاث أصناف أساسية وهي:

- الشبكات التقنية: ماء، وكهرباء، وغاز المدينة، والتصريف الصحي.
- الفراغات الصحية: المطبخ، والحمام، والمرحاض.
- العناصر أخرى [1]: التبليط، و دهن الغرف، و الحديقة، و غرفة الاستقبال.

1- الشبكات التقنية: تغطية بمختلف الشبكات تفوق المتوسط

من خلال الجدول (33) ، يمكن معرفة حقيقة التغطية بهذه الشبكات التقنية.

جدول رقم (33) مدينة عين البيضاء : توزيع المساكن حسب الشبكات التقنية

رقم القطاع		01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	المجموع
الهاتف	العدد	642	1078	815	221	86	212	193	1276	932	633	98	146	0	6332
	النسبة	65.05	75.65	50.12	35.36	9.17	11.58	37.84	64.28	39.41	56.37	10.14	23.66	0.00	39.68
الغاز	العدد	826	1336	1382	371	387	663	125	1607	1883	907	233	378	0	10098
	النسبة	83.69	93.75	84.99	59.36	41.26	36.23	24.51	80.96	79.62	80.77	24.12	61.26	0	63.29
الماء	العدد	884	1336	1545	618	569	1622	487	1891	2152	1084	592	508	0	13288
	النسبة	89.56	93.75	95.02	98.88	60.66	88.63	95.49	95.264	90.99	96.527	61.284	82.33	0	83.28
الكهرباء	العدد	849	1366	1613	610	804	1705	476	1914	2152	965	894	557	0	13905
	النسبة	86.02	95.86	99.2	97.6	85.71	93.17	93.33	96.423	90.99	85.931	92.547	90.28	0	87.15
التصريف الصحي	العدد	987	1425	1626	618	603	1497	510	1985	2262	1065	752	570	0	13900
	النسبة	86.02	95.86	99.2	97.6	85.71	93.17	93.33	96.423	90.99	85.931	92.547	90.28	0	87.15
متوسط التغطية (2)	العدد	838	1308	1396	488	490	1140	358	1735	1876	931	514	432	0	11505
	النسبة	84.88	91.80	85.86	78.03	52.23	62.29	70.22	87.38	79.33	82.90	53.18	69.97	0.00	72.10

المصدر: تحقيق ميداني ماي 2003.

(1) كون هذه الفئة من المؤشرات (التبليط والدهن وإقامة حديقة وغرفة للاستقبال) لا يقوم بها إلا الأشخاص ذو الدخل المحترم، أو الذين لهم عقلية التنظيم والترتيب.

(2)متوسط التغطية : هي مجموع المساكن المجهزة بـــ (الهاتف+الغاز+الكهرباء+الماء+التصريف) ÷ 5

من خلال الجدول 33، نستخلص أن نسبة تغطية المدينة بمختلف هـذه الشـبكات هـي 72.10%، أي 11504 مسكنا مجهزا، وبناءا عليها يمكن تقسيم مجال المدينة إلى:

- القطاع الذي تنعدم فيه الشبكات التقنية:

ينعدم وجودها في القطاع العمراني 13، الفوضوي.

- القطاعات التي تتوفر فيها بنسبة أقل من متوسط المدينة:

وتنتشر في القطاعات العمرانية 5 و6 و11، وذلك بنسبة تغطية تتراوح بين 52.23- 62.29%، وتفتقد أساسا إلى شبكتي غاز المدينة، والهاتف.

- القطاعات التي تقترب فيها نسبة التغطية من متوسط المدينة:

وتنتشر في القطاعات العمرانية 4 و7 و9 و12، بنسبة تتراوح بين 70-80 %.

- القطاعات التي تتعدى فيها التغطية متوسط المدينة:

وسجلت أحسن النسب للتغطية بنسبة تفوق 80 %، في القطاع العمرانـي 01، والقطاعـات العمرانيـة المحيطة به2، 3، 8، 10.

أما على مستوى المدينة، فنسبة التغطية بشبكة الماء 83.28%، ولا تتوفر في الحي الفوضوي بالقطـاع العمراني 13، وحي البيضاء الصغيرة بالقطاع العمراني 11، وفي الحيين يتم التزود يتم عـن طريـق الصهاريج أو التنقل إلى عين مجاورة للحي، كما تنعدم في حيي الهواء الطلق، وحي الصومام بالقطـاع العمراني 4. أما التصريف الصحي فنسبة التغطية به 87.15 %، غير موجود في الحـي الفوضـوي، وحي الصومام، ويتم التصريف سطحيا، مما يطرح مشكلات بيئية وصحية خطيرة. كما نسـجل نسـبة التغطية بالكهرباء 87.15 %، ونسبة الهاتف 39.68%، وهي الأضعف على الإطلاق.

2- الفراغات الصحية:

من خلال الجدول (34) والشكل (22) ، يمكن الوقوف على واقع الفراغات الصحية بالمدينة.

جدول رقم (34) مدينة عين البيضاء : توزيع المساكن حسب الفراغات الصحية

رقم القطاع		01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	المتوسط
المطبخ	العدد	838	1277	1485	552	871	1705	499	1961	2003	1022	837	448	532	14030
	النسبة	84.9	89.61	91.33	88.32	92.86	93.17	97.84	98.79	84.69	91.006	86.65	72.61	55.47	87.93
الحمام	العدد	551	1187	772	392	402	541	340	1654	916	821	217	309	0	8102
	النسبة	55.83	83.3	47.48	62.72	42.86	29.56	66.67	83.32	38.73	73.11	22.46	50.08	0	50.77
المرحاض	العدد	987	1425	1626	625	938	1830	510	1985	2365	1123	966	617	959	15956
	النسبة	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
متوسط التغطية	العدد	792	1296.3	1294	523	737	1359	450	1867	1761	989	673	458	817	12696
	النسبة	80.23	93.973	79.61	83.72	78.57	74.24	88.143	94.05	74.47	88.03	69.72	74.20	51.83	79.56

المصدر :تحقيق ميداني2003.

الشكل (22) مدينة عين البيضاء : توزيع المساكن وفق عامل الفراغات الصحية

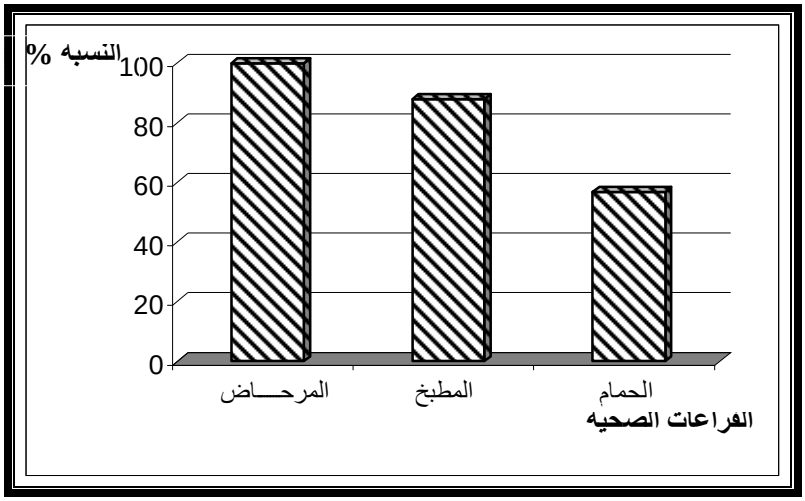

تتوفر أغلب مساكن المدينة على هذه العناصر بنسبة 79.56%، أي 12696 مسكنا مجهزا، وهي تتباين من قطاع عمراني لأخر، حيث نجد أن 93.96 % من المساكن مجهزة بمرفقي المطبخ والمرحاض، في حين نجد المساكن المجهزة بالحمام 50.77%.

كما نسجل أن طبيعة التصريف السيئة التي تكون سطحية، في الأحياء الفوضوية جعلت منهـــا منـــاطق " غير صحية "، وأما مرفق المطبخ متوفر في أغلب المساكن، وحتى الفوضوية منها، ونسبتها بالمدينـــة تصل إلى 87.93.%، أما النسبة المتبقية تعرف " عملية دمج " مع الغرف، وهذه الوضعية تشكل خطرا حقيقيا على حياة السكان، بوجود عنصري النار و الغاز داخل الغرف، وتزيد من درجة التزاحم داخـــل الغرفة الواحدة.

3- العناصر الأخرى: اهتمام بالكم دون النوع

ونقصد بها العناصر التي ترتبط بيئة الإنسان النفسية والجمالية، والتي تدخل في التنظـــيم والزخرفـــة، و وجودها يكون مرتبط بالحالة الاجتماعية، والاقتصادية، و بالمستوى الثقافي والحســـي للســـاكن، وهـــذه العناصر هي: البلاط، و الدهن للغرف، و الحديقة، و غرفة الاستقبال، والجدول (35) والشـــكل (23) المرافق له، يوضح انتشارها بالمدينة.

ونجد أن نسبة المساكن التي تتوفر فيها هذه العناصر 42.84 % من مساكن المدينـــة أي 6837 مســـكنا مجهزا، وتتفاوت من قطاع عمراني لأخر، فسجلت أكبر تغطية لها في القطاعات 4، 5، 7، 8، 9، 10، 12، بنسب تفوق 50% ، كونها مساكن حديثة فـــي القطاعـــات4، 5، 7، 12، أو جماعيـــة كمـــا فـــي القطاعات 8، 10، في حين تسجل أدناها في القطاعات 2، 13 بنسب تقل عن 11%. وهي قطاعـــات قديمة، أو فوضوية.

إلا أن عنصري غرفة الاستقبال (SALON) و دهن غرف المساكن متوفرة، في حين نجد أن الاهتمـــام بالحديقة يشغل المرتبة الأخيرة، و متوسط مساحة الحديقة في المدينة هي 9-12م^2.

جدول رقم(35) مدينة عين البيضاء : توزيع العناصر الأخرى

رقم القطاع		01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	المتوسط
التبليط	العدد	538	180	216	419	536	955	340	1553	1645	731	366	234	19	7732
	النسبة	54.51	12.63	13.28	67.04	57.14	52.19	66.67	78.24	69.56	65.09	37.89	37.93	1.98123	48.46
دهن الغرف	العدد	464	161	243	433	737	1392	180	1575	1851	748	533	438	343	9098
	النسبة	47.01	11.3	14.94	69.28	78.57	76.07	35.29	79.35	78.27	66.61	55.18	70.99	35.77	57.02
الحديقة	العدد	60	145	250	85	134	80	159	213	154	176	116	134	0	1706
	النسبة	6.08	10.18	15.38	13.60	14.29	4.37	31.18	10.73	6.51	15.67	12.01	21.72	0.00	10.69
غرفة الاستقبال	العدد	568	195	375	511	770	1114	345	1293	1748	662	675	545	12	8813
	النسبة	57.55	13.68	23.06	81.76	82.09	60.87	67.65	65.14	73.91	58.95	69.88	88.33	1.25	55.23
متوسط التغطية	العدد	408	170	271	362	544	885	256	1159	1350	579	423	338	94	6837
	النسبة	41.29	11.95	16.68	57.96	58.03	48.37	50.22	58.36	57.06	51.59	43.75	54.73	9.74	42.84

المصدر: تحقيق ميداني ماي 2003.

الشكل رقم (23) مدينة عين البيضاء : توزيع المساكن وفقا لعناصر المستوي الثقافي والاقتصادي

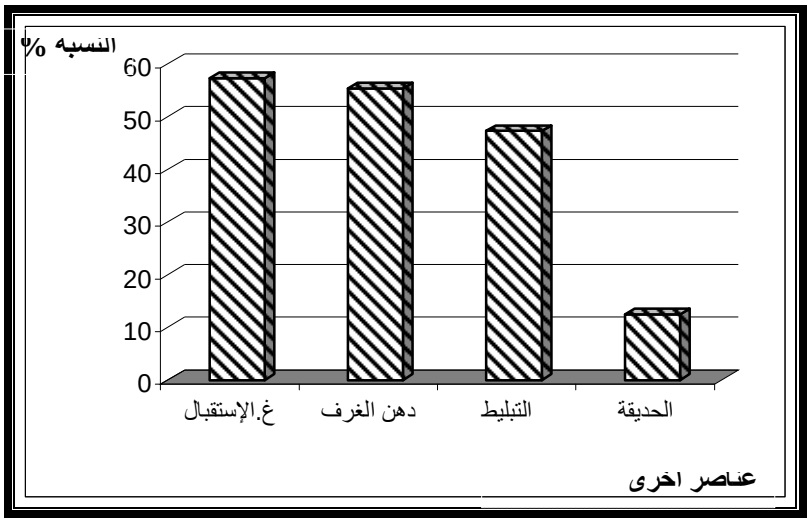

4 - مؤشر الرفاهية: مؤشر إسكانية مقبول

وكخلاصة للعناصر و المؤشرات السابقة، وبهدف معرفة الفوارق الموجودة بين مختلف القطاعات العمرانية، من ناحية تجهيزها بمختلف الشبكات.

سنعتمد على " مؤشر الرفاه " أو مؤشر الإسكانية (*)، والذي قدر على مستوى المدينة 75.65%، وهو قريب من معدلي مؤشر التجهيز على المستوى الوطني، 71.50 % (1)، وكذا على مستوى الولاية 71.70% (2)، وأكبر من مؤشر التجهيز في مدينة بوسعادة 69.90% (3)، ومن خلال الجدولين (33 و34) ، والشكل (24)، نستنتج ثلاث فئات رئيسية من القطاعات العمرانية من ناحية التجهيز:

الشكل رقم (24) مدينة عين البيضاء: مؤشر الإسكانية عبر قطاعاتها العمرانية

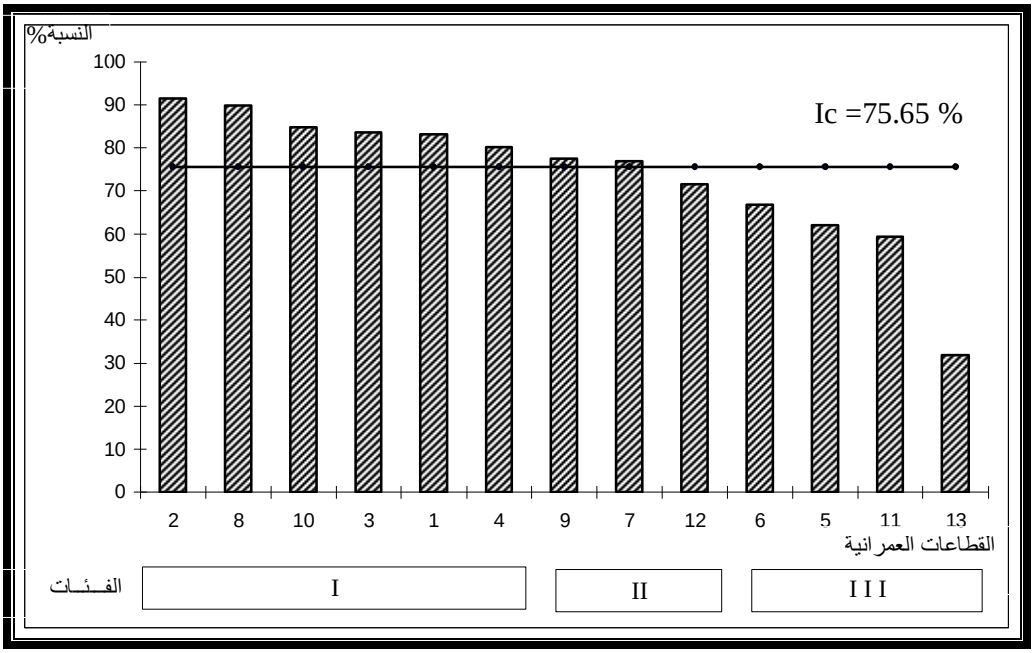

- الفئة الأولى: قطاعات عمرانية ذات تجهيز داخلي جيد لمساكنها

وتضم هذه الفئة مجموع مساكن القطاعات العمرانية التالية: 1 و2 و3 و4 و8 و10، والتي يصل عددها إلى 10245 مسكنا، ومعامل الإسكانية لها يتراوح بين 80.14 – 91.49 %، وهو يفوق قيمة معامل الإسكانية المسجل على مستوى المدينة ككل والمقدر بـ 75.65% مما يدل على درجة التجهيز الجيدة.

(*) مؤشر الرفاه (INDICE DE CONFORT) =(L1+L2+L3+……+Ln) ÷ N.

حيث: N عدد المتغيرات. Ln المتغيرات المعتمدة في التحليل، ممثلة في التجهيز الداخلي (مطبخ و حمام ومرحاض)، والخارجي للمسكن (كهرباء و ماء و صرف صحي و هاتف).

(1) (2) بوغرارة السبتي، مرجع سابق، ص 238.

(3) بركات الزين، مرجع سابق، ص97.

- الفئة الثانية: قطاعات عمرانية ذات تجهيز داخلي متوسط لمساكنها

وتضم هذه الفئة مساكن القطاعات العمرانية 7 و 9و 12، و يتراوح فيها معامل الإسكانية بين 71.58 – 77.51 %، وهي متقاربة مع معامل الإسكانية للمدينة، وهي قطاعات لا تزال تعرف نقص في بعض التجهيزات كالهاتف والغاز.

- الفئة الثالثة: قطاعات عمرانية ذات تجهيز داخلي ضعيف لمساكنها

وتضم هذه الفئة القطاعات العمرانية 5 و 6 و11 و 13، والمقدر عدد مساكنها بـــ 6540 مسكنا، وتراوح معامل الإسكانية بها بين 31.93 – 66.77 % ، وهي أدنى نسبة سجلت على مستوى المدينة وهي أقل من متوسط المؤشر في المدينة، وأدنى نسبة له سجلت في الحي الفوضوي بالقطاع العمراني 13 ، وأحياء الأطراف الحديثة النشأة كالقطاع العمراني 5 و 6 و 11 ، وهي تفتقر للغاز والهاتف، وحتى لشبكتي الماء الشروب، والتصريف الصحي، وهي الأحياء التي تحتاج إلى تدخل من أجل الرفع من كفاءة الشبكات المختلفة.

2-2- متوسط حجم المسكن (عدد الغرف/مسكن):

يتبين من خلال الإحصائيات الرسمية للديوان الوطني للإحصاء، أن متوسط حجم المسكن على المستوى الوطني في تزايد مستمر، إذ ارتفع من 2.3 غرفة/مسكن عام 1966، إلى 2.9 غرفة/مسكن عام 1987[1] ، وهو لا يزال مستقرا في 2.9 غرفة/مسكن عام 1998[2]، وفي مدينة عين البيضاء ارتفع حجم المسكن من 3.03 غرفة/مسكن عام 1987، إلى 3.13 غرفة/مسكن في سنة 1998 متجاوزا بذلك المعدل الوطني، ويمكن تبرير ذلك إلى انتشار نمط البناء الجماعي، وعدد من المساكن الفوضوية والقديمة، مما أدى إلى انخفاض نسبة المساكن ذات غرفة واحدة، وارتفاع نسبة المساكن ذات ثلاث غرف فأكثر، علما أن 67% من السكنات في الجزائر تحوي ما بين 1- 3 غرف/مسكن [3].

ويختلف متوسط حجم المسكن حسب نمط البناية، إذ يرتفع في نمط الفيلا إلى 3.28 غرفة/مسكن، ثم يليه نمط العمارات بمعدل 3.20 غرفة/مسكن، وينخفض إلى أقل من 2 غرفة/مسكن في نمط البنايات الفوضوية والتقليدية.

ويمكن أن نستنتج اعتمادا على نمط البناء أن أفضل الأحياء في المدينة هي التي تكثر بها الفيلات والعمارات من ناحية متوسط حجم المسكن، وهي تلك الواقعة في القطاعين العمرانيين 07 و08، وأن أسوء الأحياء هي تلك الواقعة في القطاعين العمرانيين 09 و 13 ، التي تحوي البنايات الفوضوية والتقليدية.

2-3- معدلات الإشغال (درجة التزاحم): " وضعية موازية للمعدل الوطني "

أثبتت الدراسات السوسيولوجية أن ارتفاع درجة التزاحم في المسكن، تولد توترا نفسيا لدى قاطنيه عامة والشباب خاصة [4]. وعليه فحجم المسكن ضروري لراحة الساكنين، ومن أجل ربط كل المتغيرات ببعضها يمكن إلقاء الضوء على وضعية سكان المدينة، من خلال دراسة معدلي إشغال المسكن (TOL)، والغرفة (TOP).

1- معدل إشغال المسكن (TOL):

من خلال هذا المؤشر يمكن إعطاء نظرة عن وضعية ودرجة التزاحم داخل المسكن الواحد بالمدينة، إذ يصل في مدينة عين البيضاء مؤشر شغل المسكن الخام 5.93 فرد/مسكن، وهو أقل من المعدل الوطني لشغل المسكن المقدر بـ 7.14 أفراد/مسكن [5].

(1) (4) خليل عبد الله مطاوع: مدينة العلمة السكان والعمران مرجع سابق، ص235 و237.

(2) الديوان الوطني للإحصاء-إحصاء 1998-.

(3) Rapport de développement humaine en algerie 2002, www.cnes. Dz., p.104.

(5) بشير بن حمزة: الأحياء غير المندمجة في الجزائر، الوضعية والمعالجة، حالة حي الأمير عبد القادر قسنطينة، رسالة ماجيستير، 2003. ص77.

و المعدل الحالي قريب من معدل إشغال المسكن(*) لسنة 1987 والذي بلغ 5.23 شخص/مسكن، وهذا الأخير أحسن من المعدل الوطني لتلك الفترة 7.54% [1]، وهذا معناه أن الوضعية في المدينة تتجه نحو مزيد من التزاحم في المساكن [2]، نظرا لتراكم العجز في السكن من جهة، ونفاذ الأراضي الصالحة للتعمير من جهة أخرى.

وباستبعاد السكنات الشاغرة يصل معدل شغل المسكن الصافي 7.09 فرد/مسكن، مما يعطي معدل إشغال للمسكن مقبول و موازي للوضعية الوطنية.

ومعدل إشغال المسكن الخام بالمدينة متقارب بين مختلف قطاعات المدينة، عدا في القطاعين العمرانيين 13 الفوضوي 8.09 فرد/مسكن والقطاع 11 بـ 8.03 فرد/مسكن، وهو يفوق المعدل الوطني، وهذا حال كل المناطق غير المندمجة في الجزائر، وكمقارنة لمعدل شغل المسكن لحي الأمير عبد القادر الفوضوي بقسنطينة والبالغ 9 فرد/مسكن [3] ، مع نفس المعدل في القطاع العمراني 13 والذي يبلغ فيه معدل شغل المسكن الصافي 8.12 فرد/مسكن، وكلاهما حيين يعرفان الازدحام.

والجدول رقم (36) يبين ويوضح معدلات شغل المساكن، عبر القطاعات العمرانية بالمدينة.

جدول رقم(36) مدينة عين البيضاء : معدلات إشغال المسكن عبر القطاعات العمرانية

القطاعات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	المجموع
عدد السكان	5880	7139	10288	3235	4661	12619	2766	8964	15116	5894	7762	2693	7758	94775
إجمالي عدد المساكن	987	1425	1626	625	938	1830	510	1985	2365	1123	966	617	959	15956
(TOL) **الخام**	**5.96**	**5.00**	**6.33**	**5.18**	**4.97**	**6.9**	**5.42**	**4.52**	**6.39**	**5.25**	**8.03**	**4.36**	**8.09**	**5.93**
عدد المساكن المشغولة	857	1204	1403	488	674	1612	409	1306	2169	921	961	401	956	13361
(TOL) الصافي	**6.86**	**5.92**	**7.33**	**6.63**	**6.92**	**7.83**	**6.76**	**6.86**	**6.97**	**6.4**	**8.1**	**6.72**	**8.12**	**7.09**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 1998 + معالجة الطالب.

ويمكن تقسيم المدينة باعتماد معدل إشغال المسكن الصافية لأنها الأقرب للواقع، إلى ثلاث فئات رئيسية وهي موضحة في الخريطة (26):

(*) معدل إشغال المسكن = عدد السكان ÷ عدد المساكن.

(1) الديوان الوطني للإحصاء – تعداد سنة 1987 -.

(2) على حسب تقديرات مديرية التخطيط والتهيئة لولاية أم البواقي لسكان المدينة في سنة 2002 : فإن معدل إشغال المسكن بلغ 6.24 فرد/مسكن، وهو أكبر مما كان عليه في سنة 1998 الذي بلغ 5.93 فرد/مسكن .

(3) بشير بن حمزة: مرجع سابق، ص77.

- الأحياء المنخفضة التزاحم:

تتمثل في الأحياء التي تم تشييدها في العقدين السابقين، و وتنتمي لها القطاعات العمرانية 2 و 4 و 10، و التي تتراوح معدلاتها الصافية بين 5.92 – 6.63 فرد/مسكن، وهي معدلاتها أقل من المعدل الوطني، وأقل من معدل المدينة، وبالتالي هي أحسن الوضعيات من منظور مدى التزاحم.

- الأحياء المتوسطة التزاحم:

وتضم كل من القطاعات العمرانية التالية 1 و 3 و 5 و7 و8 و9 و12، وتتراوح معدلاتها بين 6.76 – 7.33 فرد/مسكن، وهي قريبة من متوسط المدينة وكذا المتوسط الوطني، وبالتالي فوضعيتها مقبولة، وهي مساكن يقل عمرها عن عشرون عاما في أغلبها، ذات تجهيز مقبول، وحالتها الإنشائية المتوسطة، وهي وضعية مقبولة بالنسبة للمعايير الوطنية، كونها تمثل المعيار المتوسط في البلاد.

- الأحياء المرتفعة التزاحم:

وتمثلها القطاعات العمرانية06 و11 و 13، حيث أعلى معدل 8.12 فرد/مسكن، سجل في الحي الفوضوي بوعكوز بالقطاع العمراني 13، ثم في القطاع 11 بمعدل 8.10 فرد/مسكن ، ثم القطاع 6 بمعدل 7.83 فرد/مسكن، وفي هذه الأحياء معدلات شغل المسكن تتجاوز كل من المعدل الوطني، ومعدل المدينة، وهي أسوء القطاعات من هذا المنظور، وهي مساكن ذو مستوى أرضي، حالتها الإنشائية رديئة إلى متوسطة، وعمرها يتراوح بين 20-50 عاما، وتجهيزها ضعيف نسبيا.

2- معدل إشغال الغرفة (TOP) [*]:

يمثل القيمة الناتجة عن علاقة تربط بين عدد السكان وعدد الغرف، وهو أحسن مؤشر في مدى عكسه لدرجة التزاحم والاكتظاظ في الغرفة الواحدة من المسكن. وهي موضحة في الخريطة (27).

" ودرجة التزاحم تقودنا إلى معرفة مدى الارتباط بين الأشخاص والغرف التي يعيشون فيها، وبالتالي فهي مفتاح لكثير من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، والتي تنعكس أثارها على النمط السكني السائد في المدينة " [(1)]. وفي مدينة عين البيضاء يبلغ هذا المعدل 2.63 فرد/الغرفة، وهو أكبر من المعدل الوطني والمقدر بـ 2.40 فرد/غرفة [(2)]، وكما نلاحظ أن كل القطاعات العمرانية للمدينة يفوق فيها هذا المعدل1 شخص/الغرفة، بالمقياس المتفق عليه عالميا [(3)].

جدول رقم(37) مدينة عين البيضاء : معدلات إشغال الغرفة عبر القطاعات العمرانية

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	مجموع
عدد السكان	5880	7139	10288	3235	4661	12619	2766	8964	15116	5894	7762	2693	7758	94775
عدد الغرف	2863	3102	3638	1299	2481	3668	1232	5463	4845	3185	1826	1300	1914	36816
معدل إشغال الغرفة(TOP)	2.05	2.3	2.82	2.49	1.88	3.44	2.24	1.64	3.11	1.85	4.25	2.07	4.05	2.63

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء تعداد1998 +معالجة الطالب.

(*) معدل إشغال الغرفة = عدد الغرف ÷ عدد المساكن

(1) (3) بشير مقيبس: مرجع سابق، ص 300.

(2) بشير بن حمزة: مرجع سابق، ص80.

مدينة عين البيضاء :

خـــريطـــة رقـــم 26

معدلات إشغال المسكن(TOL)

عبر قطاعات عمرانية

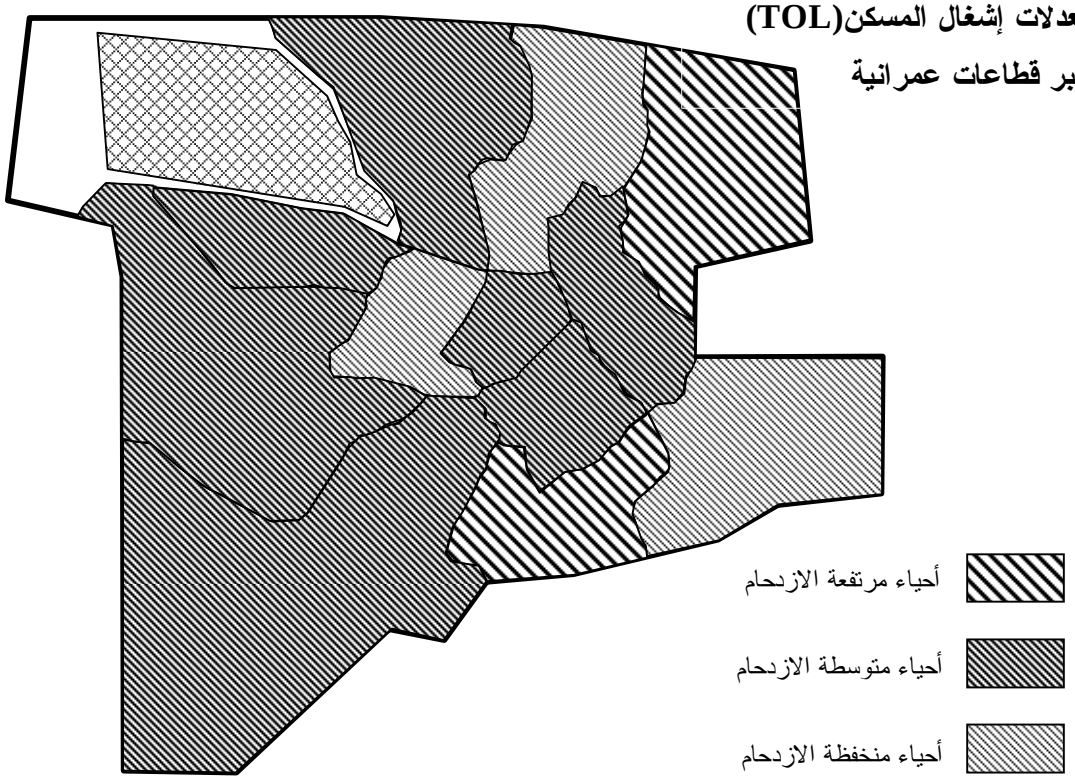

مدينة عين البيضاء :

خـــريطـــة رقـــم 27

معدلات إشغال الغرفة(TOP)

عبر قطاعات عمرانية

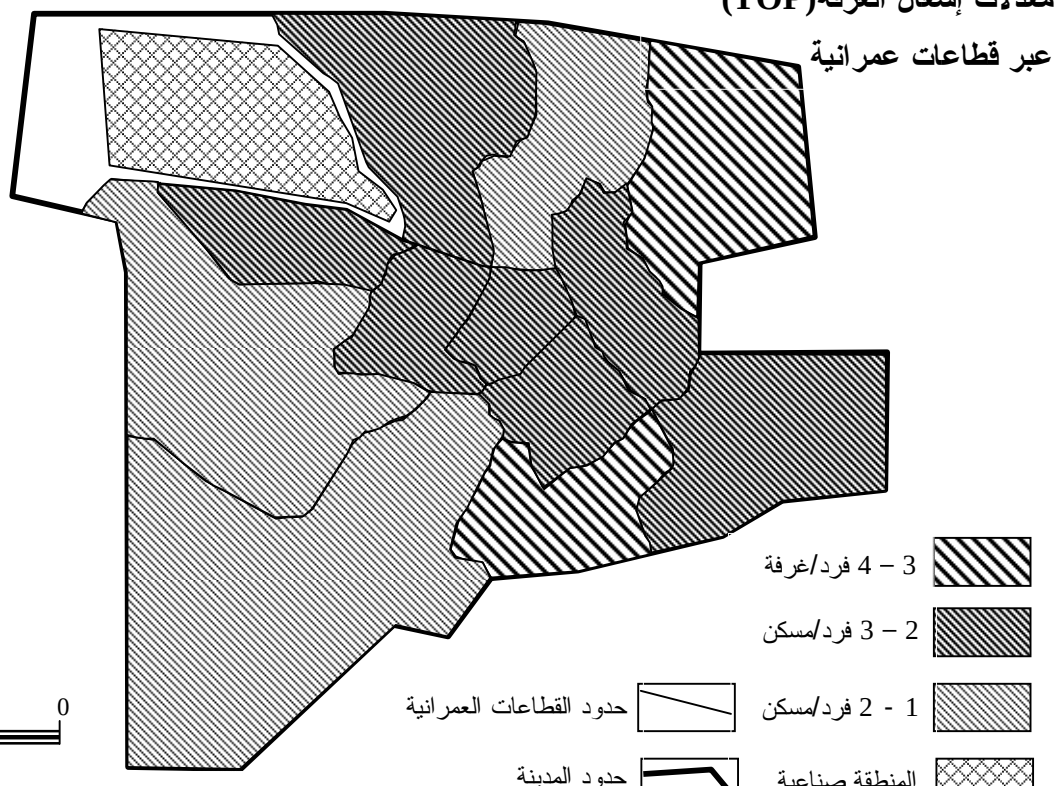

المصدر : من إنجاز الطالب اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء 1998.

فمعدل إشغال الغرفة بالمدينة بقي مستقرا، مقارنة بذلك الذي كان سائدا سنة1987، والذي يفوق المعدل الوطني لنفس السنة، والمقدر 2.65 شخص/غرفة[1] ، وعليه فوضعية مدينة عين البيضاء لا تزال دون المستوى المفضل، بل فهي تتجه نحو الوضعية المقلقة " بناءا على المعايير الدولية التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة، إثر الدراسة التي أجرتها عام 1977 على وضعية السكان والسكن في كثير من دول العالم، بحيث تعتبر أن معدل إشغال الغرفة المعتدل (Occupation normale)، أو القانوني يجب أن يتراوح بين 0.8-1.1 فرد/غرفة " [2]، أنظر الجدول 37.

وعليه فمدينة عين البيضاء ضمن فئة التزاحم المقلق (Surpeuplement critique)، والذي يتراوح بين 2.1-3.3 فرد/غرفة.

3- معدل عدد الأسر في كل مسكن:

حسب أخر إحصاء لسنة 1998 بلغ عدد الأسر في مدينة عين البيضاء15828 أسرة، مما ينتج معدل خام 0.99 أسرة /مسكن، أي أن كل عائلة في مسكن واحد، وهو معدل أقل من المعدل الوطني المقدر بـ 1.09 عائلة/مسكن [3]، وكمعدل حقيقي لعدد الأسر في المسكن الواحد- باستبعاد المساكن الشاغرة-، يمثل 1.18 أسرة/مسكن، ومقارنة مع تعداد 1987، فإن عدد الأسر بلغ 10388 أسرة تقطن في 9962 مسكنا، مما يولد معدل خام 1.04 أسرة/مسكن، وهو أعلى من معدل الأسرة في المسكن لسنة 1998، مما يوحي بتحسن هذا المعدل على مستوى المدينة.

وهو يختلف من حي لأخر، و يتماشى مع تطور الحظيرة السكنية للمدينة، أنظر الجدول 38.

جدول رقم(38) مدينة عين البيضاء : معدلات عدد الأسر لكل مسكن عبر القطاعات العمرانية

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	المجموع
عدد السكان	5880	7139	10288	3235	4661	12619	2766	8964	15116	5894	7762	2693	7758	94775
عدد الأسر	**1029**	**1381**	**1766**	**521**	**757**	**1910**	**487**	**1506**	**2700**	**1007**	**1200**	**447**	**1117**	**15828**
إجمالي المساكن	987	1425	1626	625	938	1830	510	1985	2365	1123	966	617	959	15956
معدل الأسر/مسكن	**1.04**	**0.97**	**1.09**	**0.83**	**0.81**	**1.04**	**0.95**	**0.76**	**1.14**	**0.9**	**1.24**	**0.72**	**1.17**	**0.99**
عدد المساكن المشغولة	857	1204	1403	488	674	1612	409	1306	2169	921	961	401	956	13361
معدل الأسر/مسكن	**0.83**	**1.15**	**1.26**	**1.07**	**1.12**	**1.18**	**1.19**	**1.15**	**1.24**	**1.09**	**1.25**	**1.11**	**1.17**	**1.18**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء تعداد 1998 + معالجة الطالب.

(1)و(2) خليل معبد الله مطاوع: مرجع سابق ، ص239.

(3) الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 1998.

III - الـكثـافـة الســكـانيـة والســكـنيـة:

تعتبر الكثافة السكانية والسكنية من العناصر الرئيسية للتحليل العمراني، كونهما عاملي تـأثير و تفسـير للتخطيط العمراني، وسنتعرف على طبيعة الكثافة السكانية والسكنية بمدينة عين البيضاء.

3-1- الكثـــافة الســكـانيـــة: " كثافة سكانية متباينة "

من خلال معطيات الجدول (39) ، والذي تؤكده الخريطة (28) الخاصة بالكثافـة السـكانية، فـإن متوسط الكثافة السـكانية الخـام بالمدينـة بلغـت 65.49 نسـمة/هكتـار، وكأقصـى حـد سـجلت 304.33 نسمة/هكتار، في القطاع العمراني 09 ، وكأدنى كثافة سجلت في القطاع العمراني 12، والتي قدرت 19.30 نسمة/هكتار.

جدول رقم(39) مدينة عين البيضاء : الكثافة السكانية عبر القطاعات العمرانية

القطاع العمراني	عدد السكان	المساحة(هك)	الكثافة (نسمة/ هك)
1	5880	36.64	160.48
2	7139	54.35	131.35
3	10288	78.59	130.91
4	3235	155.78	20.77
5	4661	223.28	20.88
6	12619	67.56	186.78
7	2766	63.9	43.29
8	8964	209.79	42.73
9	15116	49.67	304.33
10	5894	99	95.54
11	7762	78.36	99.06
12	2693	139.5	19.3
13	7758	48.69	159.33
14	/	142.075	/
متوسط الكثافة بالمدينة	94775	1447.185	65.47

المصدر: معالجة الطالب لمعطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 1998.

والكثافة السكانية الصافية بالمدينة - باستثناء القطاع14 باعتبـاره منطقـة صـناعية-، نجـدها تبلـغ 108.83 نسمة /هكتار، والمدى المطلق (*) يبلغ 285.03 نسمة/هكتار.

وباعتماد الطريقة الحسابية، طريقة الانحراف المعياري (**)، لتحديد مدى التباعد من حيث الكثافة

(*) المدى المطلق = الفرق بين أقصى قيمة وأدنى قيمة.

(**) الطريقة الحسابية تعتمد على متوسط الكثافات(س')، ثم القيام بحساب لكل قطاع عمراني (س1-س') للقطاع 01، ثم(س2-س') للقطاع 02 وهكذا... ، σ= ½ مج (س-س') 2 ÷ ن.

وفي أخر مرحلة نقوم بتحديد الفئات السكانية، حيث نجد ثلاث فئات رئيسية للكثافات، إذ قدر الانحراف المعياري (σ = 85.32) ، ومعامل الانحراف المعياري [*] يساوي 117.49، و قد تم حصر الكثافات السكانية في ثلاثة فئات رئيسية وهي :

كثافة سكانية عالية(159.33 نسمة/هكتار - 305.92 نسمة/هكتار):

وهي الممثلة في القطاعات العمرانية 1، 6، 9، 13، وهي أكبر الكثافات على الإطلاق على مستوى المدينة، وتتجاوز الكثافة المتوسطة للمدينة بضعفين إلى أربعة أضعاف، وارتفاع هذه الكثافة يعود لطبيعة المساكن في هذه القطاعات كونها إما قديمة النشأة (1، 6، 9)، أو فوضوية (13)، والمتميزة بتداخل البنايات فيها - عدا القطاع 1- ، مما يجعل من مساحة التوابع فيها ضعيفة جدا.

كثافة سكانية متوسطة (95.94 نسمة/هكتار – 131.35 نسمة/هكتار):

وتنتشر هذه الكثافة في القطاعات العمرانية 2، 3، 10، 11 وهي أحياء حديثة، والكثافة بها أكبر من متوسطها عبر المدينة.

كثافة سكانية ضعيفة (43.29 نسمة/هكتار – 19.30 نسمة/هكتار):

ممثلة في القطاعات العمرانية 4، 5، 7، 8، 12، والكثافة السكانية عبرها أقل من متوسط المدينة، فالقطاع العمراني8، على الرغم من أنه يحوي عدد كبير من السكان، و ويسود به النمط الجماعي، إلا أن الكثافة به متوسطة، نظرا لانتشار المساحات الشاغرة بكثرة، لذا نعتقد أن هذه الكثافة لا تعكس حقيقة الوضع، أما القطاعات 4، 5، 7، 12 فهي قطاعات حديثة، وتعود أسباب انخفاض الكثافات فيها إلى:

- كون هذه الأحياء تحصيصات واقعة على أطراف المدينة، لا تزال ورشات مفتوحة لم تكتمل بها أشغال بناء كل الحصص.
- إضافة إلى وجود مجالات شاغرة بهذه القطاعات، والتي لعبت دورا كبيرا في خفض هذه الكثافة.
- كما نسجل على مستوى هذه القطاعات وجود عدد كبير من السكنات المعروضة للبيع (أغلبها سكنات شاغرة)، كون أن قاطنيها هجروا إلى المدينة واستقروا في هذه الأحياء من المدينة، وقد بدأ فعلا سكانها في الهجرة العكسية إلى مناطقهم الأصلية بعد تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي.

وهذا التوزيع في الكثافة السكانية يتماشى إلى حد كبير مع ما ذهب إليه بعض العلماء الغربيين في توضيح التباين التاريخي للتدرج في الكثافة السكانية في مدن تختلف في أحجامها وأعمارها، من مركز المدينة إلى الأطراف.

(*) معامل الانحراف المعياري = (الانحراف المعياري ÷ المتوسط) x 100

خـريطــة رقــم 28

مدينة عيــن البيضــاء

الكثــافــة السكــانيــة

عبر القطاعات العمرانية

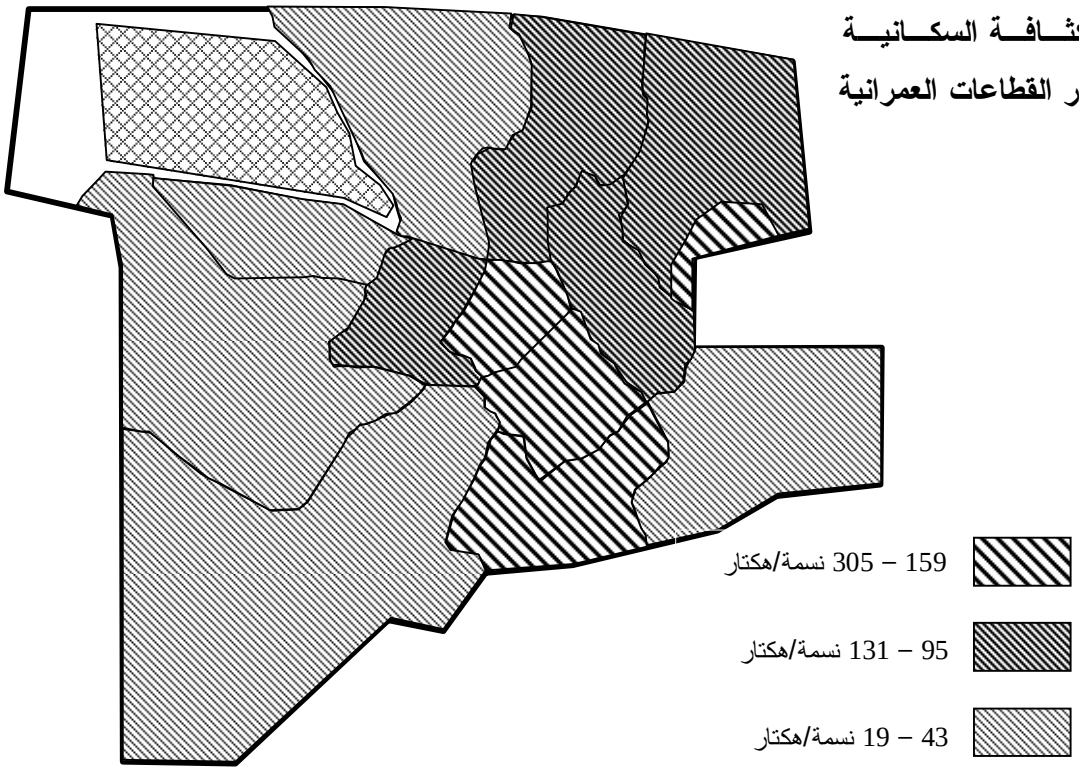

خـريطــة رقــم 29

مدينة عيــن البيضــاء

الكثــافــة الســكنيــة

عبر القطاعات العمرانية

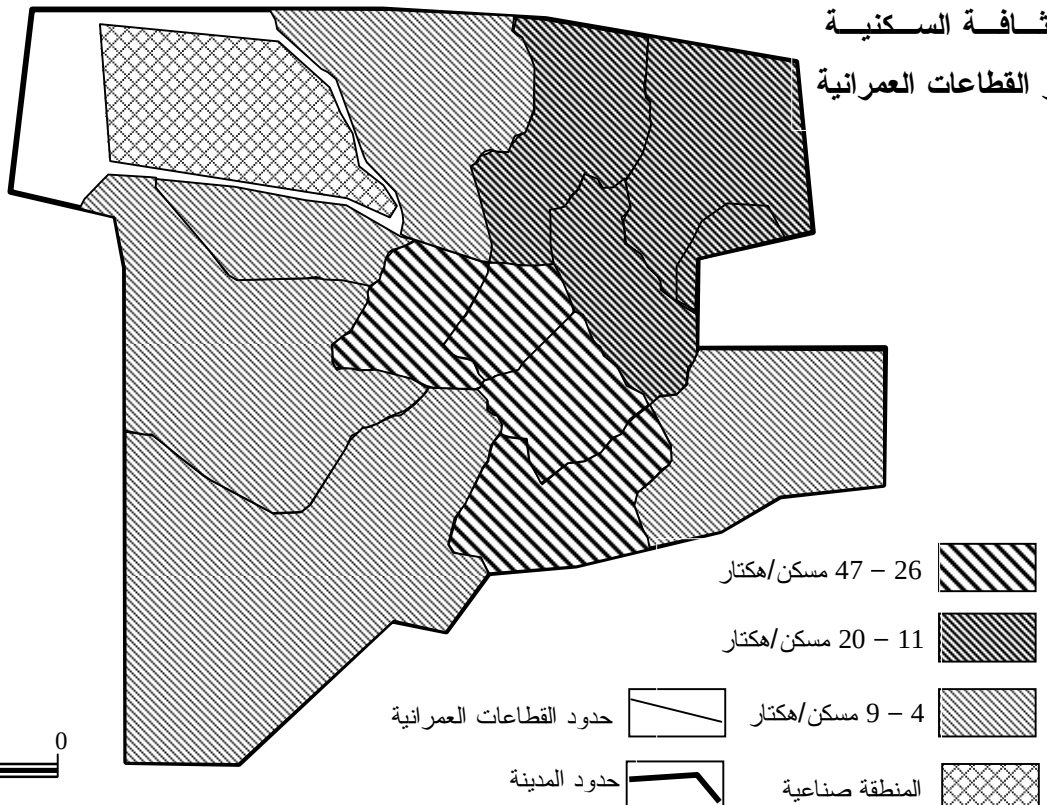

المصدر : من إنجاز الطالب اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء1998.

3-2- الكثـــافة الســكنيـــة : " كثافة سكنية غير متزنة "

متوسط الكثافة السكنية الصافية بالمدينة 11.02 مسكن /هكتار- باستثناء مساحة القطاع 14 الذي يمثـل المنطقة الصناعية -، فقد سجل كأقصى كثافة سكنية في القطاع 09، والتي بلغت 47.61 مسكن/هكتار، وكأدنى كثافة 4.01 مسكن/هكتار في القطاع العمراني 04، والمدى المطلـق للكثافـة مرتفـع ويبلـغ 43.60 مسكن/هكتار، ونجد أيضا الانحراف المعياري (σ = 14.25) ، ومعامل الانحراف المعيـاري يساوي7.78×10^{3}، ومن خلال بيانات الجدول (40)، تم حصر الكثافات السكنية فـي ثلاثـة فئـات رئيسية، مجسدة في الخريطة (29) وهي :

جدول رقم(40) مدينة عين البيضاء : الكثافة السكنية عبر قطاعات العمرانية.

القطاع العمراني	عدد المساكن	المساحة(هك)	الكثافة (نسمة/ هك)
1	987	36.64	26.94
2	1425	54.35	26.22
3	1626	78.59	20.69
4	625	155.78	4.01
5	938	223.28	4.2
6	1830	67.56	27.09
7	510	63.9	7.98
8	1985	209.79	9.46
9	2365	49.67	47.61
10	1123	99	11.34
11	966	78.36	12.33
12	617	139.5	4.42
13	959	48.69	19.69
14	/	142.075	/
متوسط الكثافة بالمدينة	15956	1447.185	11.02

المصدر: معالجة الطالب لمعطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 1998.

كثافة سكنية مرتفعة(26.22 مسكن/هكتار – 47.61 مسكن/هكتار):

وهي الكثافة السكنية العالية بالمدينة، والتي تفوق متوسط الكثافة بالمدينة حتى ثلاثة أضعاف، وهي ممثلة في القطاعات العمرانية 1، 2، 6، 9، ففي القطاع الأخير سعيدي جموعي، طبيعة مبانيـه التقليديـة، و البسيطة، المتداخلة فيما بينها بشكل مكثف، في مساحة جد محدودة، فعدد مـن مبانيـه لا تتلقـى درجـة تشمس كافية، مما يعرضها لارتفاع عامل الرطوبة بها، وما لها من انعكاسات صحية على ساكنيها.

كثافة سكنية متوسطة(11.34 مسكن/هكتار - /20.69 مسكن/هكتار):

تتمثل في القطاعات العمرانية 3، 10، 11، 13، والكثافة السكنية بها تفوق هي الأخرى متوسط المدينة، وهي قطاعات عمرانية محيطة بمركز المدينة، وقريبة منه، ونمط البناء فيها متنوع، إذ نجد القطاع 13 ذو النمط الفوضوي، ونمط تقليدي في حي المقاومين بالقطاع 3، ونمط البناء الجماعي في القطاع 10، والبناء الفردي في القطاع 11.

كثافة سكنية ضعيفة(4.01 مسكن/هكتار – 9.46 مسكن/هكتار):

تشمل أربعة قطاعات عمرانية 4، 5،7، 8، 12 والكثافة السكنية بها أقل من متوسط المدينة. فالقطاع العمراني 8 ذو نمط البنايات الجماعية سجل كثافة سكنية 9.48 مسكنا/هكتار، في حين باقي القطاعات هي بنايات فردية تتراوح فيها الكثافة السكنية بين 7.98 مسكن/هكتار، و 12.33 مسكن /هكتار، وهي تحصيصات للبناء الفردي واقعة على أطراف المدينة، حي الكاهنة، وحي الأوراس الكبير، وحي المستقبل، وهي أحياء شبه معزولة داخل المدينة.

3-3- التركز العمراني:

يتم دراسة العلاقة بين السكان ومساحة القطاعات العمرانية باستخدام منحنى لورنز، فمن المعلوم أن توزيع السكان في إقليم ما تتحكم فيه جملة من العوامل المتداخلة، ليس من السهل الفصل بينها.

وفيما يلي إبراز لتلك العلاقة بين عدد السكان ومساحة القطاعات العمرانية في مدينة عين البيضاء، اعتمادا على التركز السكاني، والذي من خلاله يمكن التعرف على التساوي أو عدم التساوي في توزيع السكان عبر منطقة محدودة، وذلك بحساب التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لكل من السكان والمساحة وتمثيلها بيانيا، والشكل (25) يوضح هذه العلاقة:

الشكل رقم (25)، مدينة عين البيضاء : منحنى لورنز للعلاقة بين حجم السكان وعدد المساكن

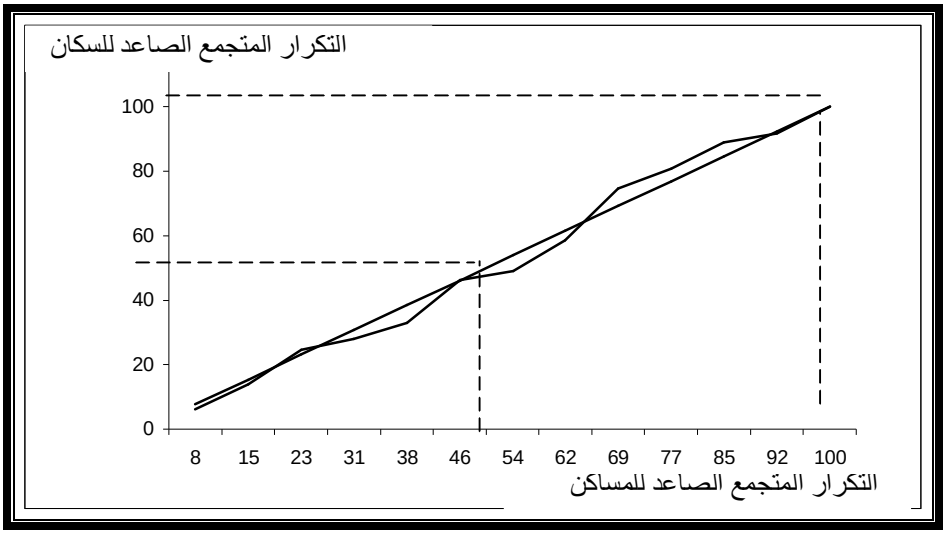

ومن خلال منحنى لورنز، تم الوقوف على عدة حقائق، فيما يخص التوزيع السكاني لمدينة عين البيضاء وهي :

- التوزيع السكاني متوازن نسبيا، بين مختلف مناطق المدينة، وهذا ما يبينه منحى لورنز بابتعاده عن الخط المثالي، في نقاط من الجهتين السفلية والعلوية، و تؤكده درجات التفاوت في الكثافة السكانية من قطاع لأخر.

- ما قيمته 50 % من سكان مدينة عين البيضاء، يتركزون في 50% من مساحة المدينة، كما نجد ما قيمته 90% من سكان المدينة، يتركزون في حوالي 95% من مساحة المدينة.

وهذه النتائج تبين نوع من التوازن في توزيع السكان عبر أجزاء المدينة، وهي في الحقيقة تخفي ورائها العديد من الحقائق، فمنذ سنة 1992 على الرغم من إدراج مساحات شاغرة معتبرة ضمن الحدود العمرانية للمدينة، ونظرا لتداخل عدة متغيرات أهمها، على الإطلاق طبيعة الملكية العقارية للأراضي، لم يتم بعد استغلالها على أكمل وجه بل بقيت في أغلبها مساحات شاغرة وهي كما يلي:

- مخطط شغل الأرض رقم 1 : يتربع على مساحة 96.90 هكتار[1]، يقع في شمال المدينة في القطاع العمراني 11.

- مخطط شغل الأرض رقم 2: يتربع على مساحة 118 هكتار[2]، يقع في القطاع العمراني 5 مضاف إليه مساحة 9.05 هكتار في القطاع العمراني 4.

- مخطط شغل الأرض رقم 3: يتربع على مساحة 92.05 هكتار[3]، يقع شمال المنطقة الصناعية، وجزء من القطاع العمراني 12.

- مخطط شغل الأرض رقم 4: يتربع على مساحة 132.07 هكتار[4]، يقع شمال مخطط شغل الأراضي 1 في شمال المدينة.

ولو تم إقصاء هذه المساحات عند حساب التركز السكاني بالمدينة، سوف يتم إيجاد عدم التوازن في التوزيع العام للسكان عبر المدينة.

3-4- تطور عدد السكان والمساكن في مدينة عين البيضاء بين 1987- 1998:

من خلال نتائج تعدادي 1987 و1998، وهي فترة عشرة سنوات، وتدعيما لما سبق فيما يخص التطور العمراني للمدينة، يمكن تفسير التطورات في الكثافة السكانية والسكنية بين أحياء المدينة، ومنه معرفة أهم الأحياء التي استقبلت أكبر حجم سكاني وسكني دون أخرى.

(1) (2) (3) (4) المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين البيضاء، سنة 1992

جدول رقم (41) مدينة عين البيضاء : تطور عدد السكان والمساكن عبر القطاعات العمرانية خلال الفترة 1987-1998 .

القطاع العمراني	عدد المساكن 1987	عدد المساكن 1998	فارق عدد المساكن	سكان المدينة 1987	سكان المدينة 1998	فارق حجم السكان
1	1163	987	**176-**	7324	5880	**1444-**
2	1195	1425	**230**	7921	7139	**782-**
3	1435	1626	**191**	8750	10288	**1538**
4	168	625	**457**	943	3235	**2292**
5	466	938	**472**	2453	4661	**2208**
6	864	1830	**966**	5506	12619	**7113**
7	446	510	**64**	1271	2766	**1495**
8	338	1985	**1647**	931	8964	**8033**
9	1827	2365	**538**	13223	15116	**1893**
10	520	1123	**603**	1882	5894	**4012**
11	509	966	**457**	2396	7762	**5366**
12	218	617	**399**	1043	2693	**1650**
13	1351	959	**392-**	8639	7758	**881-**
المجموع	10473	15956	**5456**	62282	94775	32493

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء + معالجة شخصية.

من خلال تتبع معطيات الجدول (41)، نستنتج جملة من الحقائق فيما يتعلق بتطور قطاعات المدينة، مساحيا وسكانيا، بهدف معرفة أكثرها استقبالا للسكان خلال الفترة 1998/1987:

1- الأحياء التي عرفت نموا كبيرا في السكان والمساكن:

نستنتج أن القطاعات 4 و6 و8 و10 و12 عرفت نموا كبيرا في عدد المساكن والسكان، ويمكن اعتباره نموا سريعا، كون الفترة قصيرة تصل 11 عاما، والتي استقبلت فيها الوفود المهاجرة، حيث:

- تضاعف فيها عدد السكان 9 مرات في القطاع العمراني08، ومن مرتين إلى ثلاث مرات في القطاعات 4و6و10و12.

- وكما ارتفع عدد المساكن فيها بين 399 مسكنا و 1647 مسكنا، وقد سجلنا تضاعف عدد المساكن خمس مرات في القطاع العمراني 08، وأربع مرات في القطاع العمراني 04، ومرتين في القطاعات 6 و10 و12. وهذه القطاعات تضم الأحياء الهامشية والواقعة على الأطراف.

وتفسير ذلك واضح، هو أن هذه الأحياء تعد جديدة النشأة، و تقع على أطراف المدينة ونرى هنا أن عامل سعر الأرض الحضرية يعد هنا منخفظا، مقارنة بالأحياء الأخرى، والسعر يتماشى مع نظرية هوايت (M.Heulett) في السبعينيات، والتي تبين انخفاض سعر الأرض الحضرية من المركز نحو الأطراف [1].

(1) مجلة المدينة العربية، العدد 110، نوفمبر/ديسمبر 2000، ص 45.

2- الأحياء التي عرفت تراجع في الحجم السكاني وعدد المساكن:

القطاعات التي تعرف تناقصا وتراجعا في عدد السكان وعدد المساكن، وهي 01و 02 و13،

- فالقطاع 02، عرف تراجعا في عدد السكان فقط، وعدد المساكن به بنسبة بسيطة جدا، كون الأراضي والمساحات الموجهة للسكن غير متوفرة، تم الاكتفاء ببناء الحصص التي كانت شاغرة.

- أما القطاع العمراني 13، فقد تم الشروع في عملية إزالته حاليا، مما جعل من حجم السكان والمساكن في تراجع دائم.

- أما القطاع 01، فهو يعرف هجرة عكسية، وتغير في وظيفته من سكنية إلى تجارية، حيث ينتقل السكان من مركز المدينة إلى الأطراف، أو إلى أماكن سكناهم الأصلية من أجل استغلال مساكنهم في مركز المدينة في الأنشطة التجارية، وهو ما يؤكد بتغير نظرة سكان مركز المدينة إلى الاستثمار ضمن الحيز الحضري، بعد تطور المجتمع ووسائل المواصلات.

وتعد أنماط الاستخدام السكني في المناطق الحضرية من أكثر أنماط الاستخدام الحضري تعرضا لظاهرة " الغزو" نظرا لعدم قدرتها على منافسة الاستخدامات الأخرى وخصوصا التجارية والصناعية [1].

3- الأحياء التي تعرف نموا بطيئا في حجم السكان وعدد المساكن:

وهناك أحياء تعرف نموا بطيئا في عدد المساكن وأحجامها السكانية، وهي الأحياء التي لا تتوفر على مساحات شاغرة للتوسع، و التي لم تعرف تضاعفا كبيرا في حجم السكان، أوعدد المساكن، بالقطاعات العمرانية 3 و5و7و9و11، فالقطاع العمراني 11، عبارة عن تحصيص، إضافة إلى البناء التطوري، عرف هذا القطاع تضاعفا في عدد المساكن خلال 11 سنة الماضية.

أما القطاع العمراني 05، عرف قبل إجراء التعداد الرسمي الأخير، عملية إزالة أكبر حي فوضوي بالمدينة، وهو حي عسكري الشريف، الذي تم تحويل سكانه إلى القطاع العمراني 11 في البنايات التطورية، وكذلك إلى القطاع العمراني 08، في العمارات مما أعطى نموا بطيئا لهذا الحي.

(1) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص45.

خــريطــة رقــم 30

مدينة عين البيضاء : توزيع أحجام السكان ومعدلات نموهم عبر القطاعات العمرانية لسنة 1998.

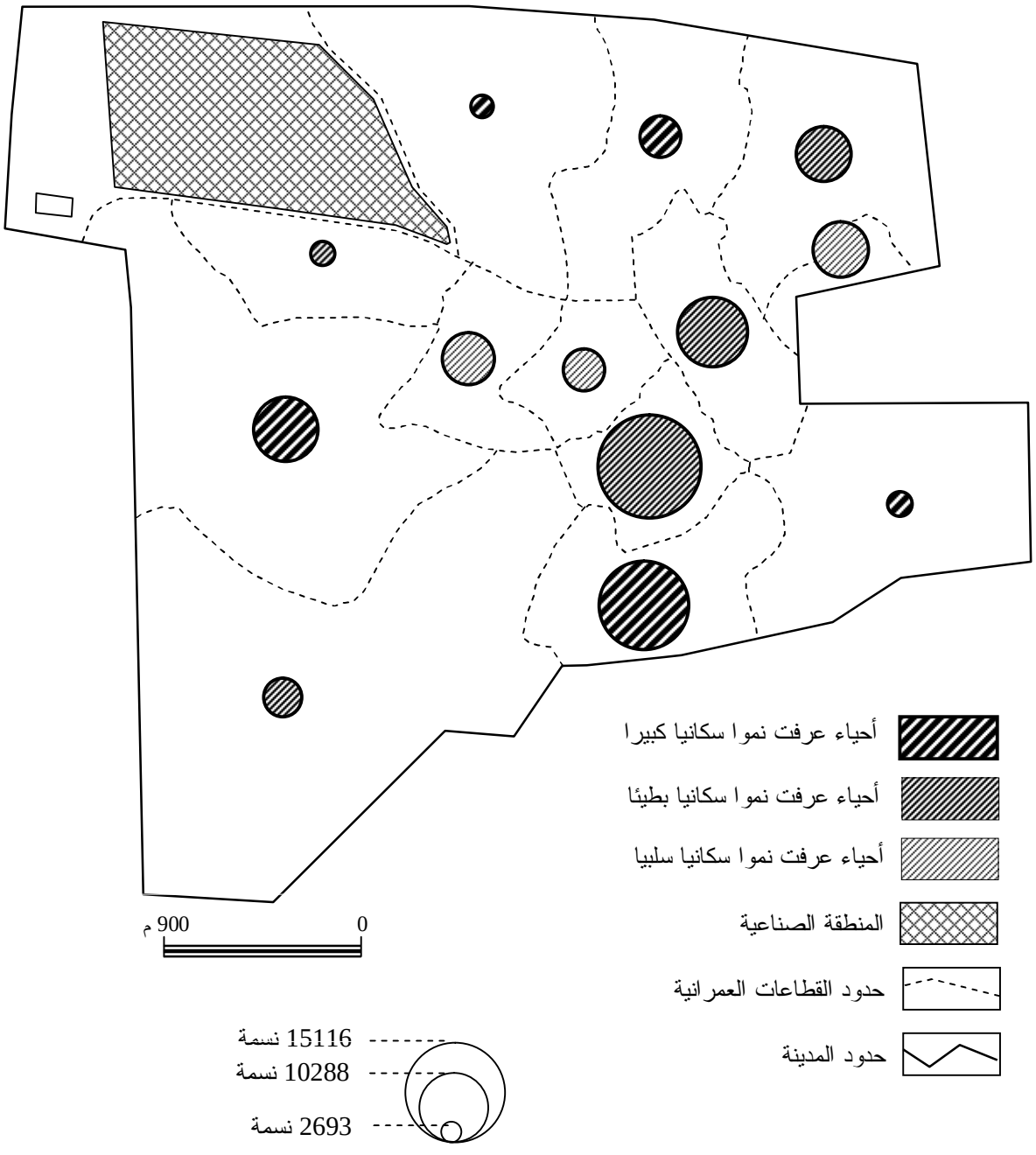

المصدر : من إنجاز الطالب اعتمادا على نتائج الديوان الوطني للإحصاء1998.

خلاصة المبحث الثاني:

من خلال تحليل العديد من العناصر العمرانية في هذا المبحث، أمكن التوصل إلى وضع عدة استنتاجات مهمة فيما يخص الخصائص العمرانية لمدينة عين البيضاء، في النقاط التالية:

- الحظيرة السكنية بالمدينة تعد الأكبر على مستوى الولاية بحجم 15956 مسكنا، منها 16.26 % مساكن شاغرة.

- سيطرة نمط البناء الفردي العادي 62.84 %، ثم نمط البناء الجماعي 14.43 % .

- علو المساكن بالمدينة يغلب عليها الطابق الأرضي 50.19 % ثم مساكن بمستوى واحد(R+1) بنسبة 23.96 %، وهي في أغلبها مباني حديثة النشأة.

- كما ينتشر في مدينة عين البيضاء نمط الفيلا بنسبة 6.64%، و يمكن تفسير عدم ظهوره بقوة مثل ماهو في بعض المدن المتوسطة الأخرى التي تعرف ديناميكية كمدينة عين مليلة، هو عامل " الذهنية " التي تقتصر على الحصول على سكن دون مراعاة نوعية الإنتاج في هذا المسكن- طبيعة الفئة السكانية التي هجرت إلى المدينة-.

- عمر المساكن بالمدينة يتميز بانتشار المساكن التي يتجاوز عمرها 50 سنة وهي - الأقدم- وتعد مساكن موروثة عن الاستعمار الفرنسي وتتمركز في وسط المدينة ونسبتها 9.09 %، كما نجد نسبة أخرى من البنايات وهي – الأحدث- التي يقل عمرها عن 10 سنوات وهي المساكن الحديثة عبر تراب المدينة وهي تتركز خاصة على أطرافها ونسبتها 25.39 %، كما نجد سيطرة البناء الذي يبلغ عمره بين 10 و 20 سنة بنسبة 33.29 %.

- فمساكن مدينة عين البيضاء بنسبة 75.65% مجهزة بمختلف التجهيزات الضرورية للحياة الكريمة بينما نسبة 24.35% من المساكن لا تتوفر على التجهيزات الضرورية بشكل ملائم وهذا بطبيعة الحال له انعكاسات على الفرد والمجتمع.

- أما فيما يخص معدلات الإشغال : للمسكن الصافية، وللغرفة وحجم الأسرة لكل مسكن، في مدينة عين البيضاء هي متماشية مع المعدلات الوطنية وهي على الترتيب 7.09 فرد/المسكن، 2.63 فرد/الغرفة و0.99 أسرة/المسكن كمعدل خام و1.18 أسرة/مسكن كمعدل صافي، فهي أحسن من المعدلات الوطنية في كثير من أحيائها.

التركزات السكانية وعلاقتها بتوزيع الخدمات وديناميكية المدينة:

هل للتركزات السكانية علاقة بتوزيع الخدمات، و بديناميكية أحياء المدينة ؟، وهل لها علاقة بخلق بؤر للجذب، وأخرى للطرد؟. من خلال التساؤلين نحاول معرفة مدى علاقة الارتباط بين التركزات السكانية والدينامكية وتوزيع الخدمات بمدينة عين البيضاء.

1- علاقة الخدمات بالتركزات السكانية " المدينة تفتقر إلى توزيع عادل ومتوازن للخدمات "

إن النمو المتزايد للمدينة، إضافة إلى موقعا كمركز لإقليم واسع، هذا الأخير يعرف تدهورا كبيرا، ويتركز بها العديد من النشاطات، والوظائف، التي تزيد من أهميتها، وجعلها نقطة لجذب السكان.

وهذه النشاطات والوظائف، منها ما لها علاقة مباشرة بالأحياء السكنية، كالمدارس، وبعض الخدمات الصحية، والخدمات الثقافية، والرياضية، وكذا الأسواق التي تعد ضرورية للسكان، ولا يتوقف الأمر عند استحداثها باعتبارها أساسية فقط، بل يتعداها إلى أبعد من ذلك، ويستوجب توزيعها توزيعا عادلا عبر الأحياء السكنية، إلا أن هذه العملية تصطدم في أغلب الأحيان بمجموعة من العوائق، منها ماهو مرتبط بالمجال حيث لا تتسع بعض الأحياء السكنية باستيعاب القدر الكافي من الخدمات، ومنها ماهو مرتبط بالتخطيط المفصل لهذه الخدمات، " [1].

وهدف هذا الجزء من الدراسة هو محاولة الوقوف على سوء التوزيع، من خلال التركزات السكانية، ومواضع النقص في ضوء أعداد السكان عبر كل قطاع عمراني من قطاعات المدينة، ومقارنتها بأعداد الخدمات المتوفرة، ومن ثم يمكن التنبؤ بما يمكن أن يتم توفيره.

1-1- التركزات السكانية عبر القطاعات العمرانية لمدينة عين البيضاء:

من خلال التوزيع السكاني لمدينة عين البيضاء وفق إحصاء 1998، يمكن تمييز أربع فئات أساسية للتركزات السكانية، أنظر الخريطة (52)، وهي:

- مجالات تفوق 10.86%:

وتضم القطاعات العمرانية (3،9)، وتحصيص حديث غير مجهزة القطاع العمراني (6)،وتضم أحياء أحمد بن موسى، وسعيدي جموعي، والحي الجديد، والأوراس2، وتتوفر هذه القطاعات على11 مدارس ابتدائية، وسوق في القطاع العمراني سعيدي جموعي، ومركزين لدار الشباب.

- مجالات تتراوح التركزات بين8.19% - 9.46%:

وتضم القطاعات العمرانية أحياء للسكنات الجماعية(8)، و الفوضوية(13) والتحصيصات الحديثة (11). ويوجد فيها 5 مدارس ابتدائية.

(1) الصادق مزهود:أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، (دراسة على مدينة قسنطينة)، دار النور هادف.ص 101،102.

- مجالات تتراوح التركزات بين6.20% - 7.53%:

وتضم القطاعات العمرانية (2،1)، وسكنات جماعية (10)، وتتمثل في وسط المدينة، وحي الأمل والمنظر الجميل، وتتوفر في هذه القطاعات أغلب المرافق الإدارية، والأمنية في مركز المدينة و 9 مدارس ابتدائية، و سوق مغطى في طور الإنجاز في وسط المدينة، ومركز ثقافي.

- مجالات التركزات بها أقل من 4.92%:

وتضم القطاعات العمرانية 4 و5 و 7و12، وهي أحياء حديثة النشأة، أغلبها تحصيصات، لم تكتمل بها الأشغال بعد، وتتوفر هذه القطاعات على الملعب البلدي، والمسبح في القطاع العمراني4، وعلى مستشفى بومالة في القطاع العمراني5، وعلى ملعب صغير في القطاع العمراني 12، إضافة إلى تواجد 6 مدارس ابتدائية.

1-2- توزيع بعض الخدمات : أنظر مجموعة الخرائط (53، 54، 55، 56).

1-2-1- التوزيع الجغرافي للمدارس، وعلاقته بتركزات السكان وأعدادهم:

سنحاول الربط بين توزيع المدارس الابتدائية من الناحية الجغرافية وعلاقتها بتركزات السكان، ومعرفة ما إذا كان هذا التوزيع متوازنا أم أنه غير متوازن، وهل هي متمركزة في قطاع دون أخر، وهل هذا راجع لنقص الهياكل التربوية، ما يدفع بالتلاميذ إلى الحركة، والتنقل نحو الأحياء المجاورة من أجل التمدرس، لمسافة تتعدى " المنطقة المحمية " التي حددها بيري (Perry)، والتي يفترض أن لا يتعدى نصف قطرها 400 متر، لاعتباره أن المدرسة الأساسية، هي القاعدة التي تحدد حجم، ومساحة وحدة الجوار، وهذه الأخيرة هي إحدى الوحدات التخطيطية للمجال السكني.

ويكون التنقل معقدا خاصة في أحياء بوعكوز، و الهناء، والأوراس، وهذا ما يطرح عدة مخاطر، أبرزها قطع الطرقات الرئيسية، والمعانات خاصة في عند هطول الأمطار كون أن أغلب الطرق غير معبدة، مما يحولها إلى برك ووحل، وتوزيعها تبينه الخريطة (53).

فالتوزيع الجغرافي للمدارس الأساسية في مدينة عين البيضاء متزن نسبيا.

1-2-2- التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية وعلاقته بتركزات السكان وأعدادهم:

تتميز الخدمات الصحية بالتركز والنقص في معظمها، ويظهر ذلك بوضوح من خلال توزيعها الجغرافي والخدمات الصحية بمدينة عين البيضاء، لا تواكب التركزات السكانية، لا في العدد. والخريطة (54)، تبين ، أن التوزيع غير عادل، وغير متوازن، وفي نفس الوقت غير كافي.

1-2-3- التوزيع الجغرافي للأسواق وعلاقته بتركزات السكان وأعدادهم:

يعرف توزيع الأسواق هو الأخر من نقص المرافق الخاصة به، إضافة إلى عدم تجانس توزيعها مع حجم التركزات السكانية، فبينما تعرف بعض الأحياء نموا مطردا في المحلات التجارية و الأسواق، تظل أخرى تعاني من نقصها.

فالتوزيع الجغرافي للأسواق بالمدينة يتركز في مركز المدينة والمنطقة الانتقالية، تبينه الخريطة (55).

1-2-4- التوزيع الجغرافي للخدمات الرياضية وعلاقته بتركزات السكان وأعدادهم:

تتوفر المدينة على ملعب كبير، وملعبين صغيرين، ومسبح، وقاعة متعددة الرياضات، وهذه المرافق تعد غير كافية لمدينة بحجم مدينة عين البيضاء، وتتركز في مجال محدود، أنظر الخريطة (56).

2- تصنيف الأحياء حسب عدد الوحدات وأنواع الخدمات:

نسجل من خلال التوزيعات السابقة لأهم المرافق الخدماتية، مدى التفاوت الموجود بين مختلف أصناف التجهيزات بالمدينة من جهة، و سوء توزيعها جغرافيا من جهة أخرى، وبناءا عليها أمكن تقسيم مجال المدينة من ناحية الخدمات التي يتلقاها السكان من مختلف التجهيزات السابقة، إلى ثلاثة مجالات سكنية مختلفة من ناحية تلقيها الخدمة[1]، وهي:

أ- مجال تمركز الخدمات.

ب - مجالات مخدومة نسبيا.

جـ- مجالات غير مخدومة.

2-1- مجال تمركز الخدمات:

يتمثل مجال تمركز الخدمات بمدينة عين البيضاء في النواة، أو مركز المدينة، وهو المجال الأكثر ديناميكية، وحركية، وبذلك فهو مجال يستقبل مختلف أنواع التدفقات، ويحوي أغلب المصالح الإدارية، والمحلات التجارية، والمقرات الأمنية، والثقافية، و المدارس بشكل كافي.

2-2- مجالات مخدومة نسبيا:

وهي المجالات الواقعة في محيط مركز المدينة (المنطقة الانتقالية)، وتحوي على المدارس الأساسية، والمرافق الرياضية. وتعد مجالات مستقطبة بشكل أقل من سابقتها، كون أن العامل الرئيسي لحركية السكان هو التجارة، ونوعها في هذه المجالات هي من فئة المواد الغذائية، إضافة إلى بعض تجارات الميكانيك والنجارة، كما أنها لا تتوفر على أسواق مغطاة أو على الأرصفة.

2-3- المجالات غير المخدومة:

وهي المجالات التي تقع على الأطراف، بعيدا عن مركز المدينة وتشتمل على المدارس الأساسية، بشكل غير كاف، كما تفتقر لباقي التجهيزات، لذا نعتبرها مجالات طاردة، إن هذه المجالات تظهر حالة عدم التجانس والتوازن في توزيع الخدمات عبر أحياء المدينة، مما أحدث فوارق مجالية داخلها: مجالات مستقطبة (للتجار، وللزبائن، وللتلاميذ، وللموظفين)، وأخرى طاردة.

(1) هذه التقسيمات هي تركيب متغيرين: السكان، التجهيزات (المدارس، الأسواق، هياكل الرياضية، المرافق الصحية)

مدينة عين البيضاء: توزيع التركزات السكانية عبر القطاعات العمرانية

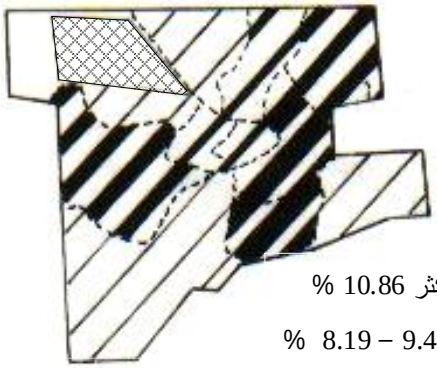

أكثر 10.86 %

8.19 – 9.46 %

6.20 – 7.53 %

أقل 4.92 %

خريطة رقم 52

مدينة عين البيضاء: توزيع المدارس الأساسية عبر القطاعات العمرانية

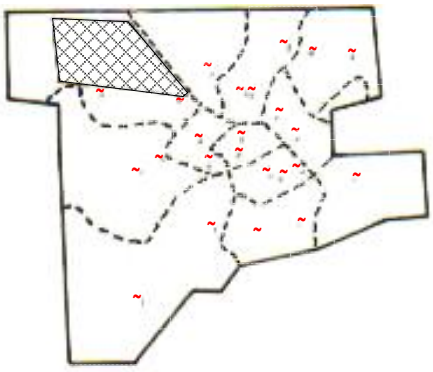

خريطة رقم 53

مدينة عين البيضاء: توزيع المرافق الصحية عبر القطاعات العمرانية

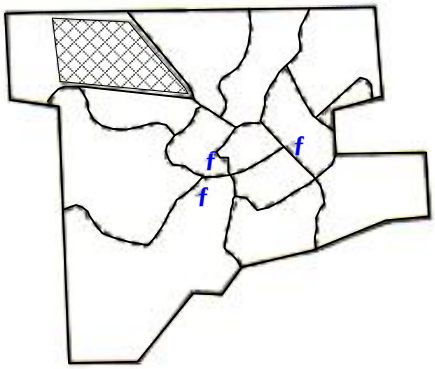

خريطة رقم 54

مدينة عين البيضاء: توزيع الأسواق عبر القطاعات العمرانية

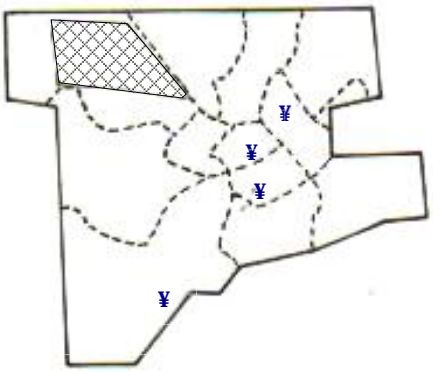

خريطة رقم 55

مدينة عين البيضاء: توزيع الهياكل الرياضية عبر القطاعات العمرانية

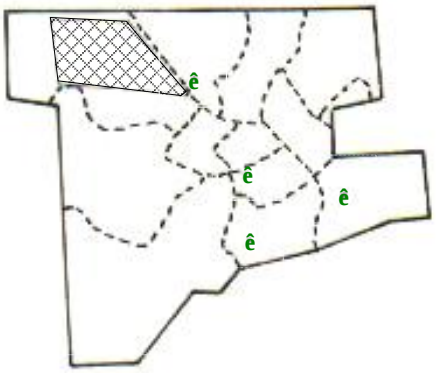

خريطة رقم 56

مدارس أساسية

مراكز صحية

أسواق

هياكل رياضية

المنطقة الصناعية

حدود القطاعات العمرانية

حدود المحيط العمراني

المصدر:من أنجاز الطالب اعتمادا على PDAU

المخطط (12)، تقسيم القطاعات العمرانية لمدينة عين البيضاء حسب مجالات الخدمة المختلفة [1].

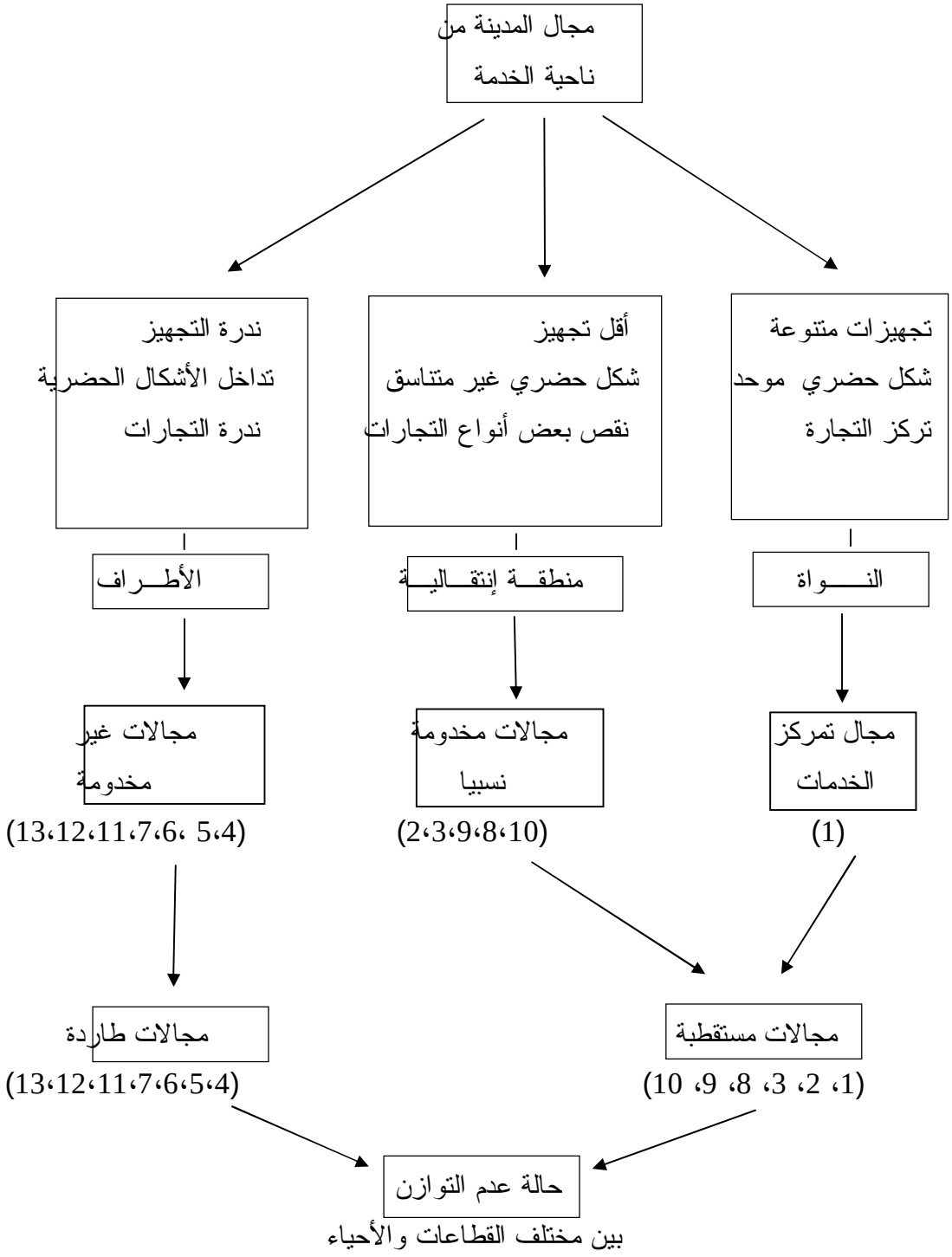

(1) تم أنجاز هذا المخطط اعتمادا على مطابقة ثلاث خرائط : التركزات السكانية، وتوزيع التجهيزات، والقطاعات العمرانية، لمدينة عين البيضاء. حيث (، 2، 3، 4....، 13) هي أرقام القطاعات العمرانية التي تم اعتمادها في الدراسة.

3- ديناميكية أحياء مدينة عين البيضاء:

لمعرفة طبيعة الديناميكية الموجودة بين أحياء المدينة، ارتأينا استعمال ثلاثة مؤشرات في التحليل، وهي: التجارة، حركية طلاب الثانويات، وحركية عمال المنطقة الصناعية.

وسنحاول معرفة مختلف العلاقات بين أحياء المدينة.

3-1- دراسة البنية التجارية في المدينة: " ثلث المحلات متخصصة في بيع المواد الغذائية "

نتطرق إلى معرفة حجم التجارة، وكيفية ممارستها، وأماكن انتشار المحلات، وكثافتها، وسنعتمد في دراستنا على التقسيم التجاري [1] التالي:

- الأنشطة التجارية لفئة المواد الغذائية.
- الأنشطة التجارية لفئة المواد غير الغذائية.
- الأنشطة التجارية لفئة الخدمات.
- الأنشطة التجارية لفئة الحرف.
- الأنشطة التجارية لفئة الخدمات الحرة.

تتوفر مدينة عين البيضاء على4151 محلا تجاريا [2] سنة 2002، وخلال هذه السنة توقف عن هذا النشاط 343 محلا تجاريا ، ليصبح عدد المحلات النشطة فعليا 3813 محلا، وهذه المحلات التجارية تتوزع على مختلف الأصناف السابقة بشكل مختلف كما في الجدول التالي:

جدول رقم (63) مدينة عين البيضاء : الأصناف الكبرى للتجارة ومؤشر الندرة.

نوع التجارة	عدد المحلات (محل)	النسبة المئوية (%)	مجموع الأنشطة التجارية	النسبة المئوية (%)	مؤشر الندرة
المواد الغذائية	1799	47.18	11	12.22	0.091
المواد غير الغذائية	954	25.02	26	28.89	0.038
الحرف	453	11.88	19	21.11	0.052
الخدمات	451	11.83	19	21.11	0.052
الخدمات الحرة	156	4.09	15	16.67	0.067
المجموع	3813	100.00	90	100.00	0.011

المصدر: مصالح الضرائب لبلدية عين البيضاء+ عناب فاتح وسمير زقاط، مرجع سابق، ص200.

(1) تم اعتماد هذا التقسيم الوظيفي كونه أكثر تفصيلي لأنواع التجارات وأسهل للتحليل. وقد تم اعتماد 90 نشاطا تجاريا تحت هذه الأصناف الكبرى، والتي أمكن الحصول عليها من المصالح المختصة، ومن الميدان، ومن بعض المذكرات الجامعية على المنطقة.

(2) مصالح الجباية والضرائب إقليم زيناي، وبوكفة، لبلدية عين البيضاء.

بعد استقراء الجدول (63)، نستنتج مايلي:

يغلب على مدينة عين البيضاء، فئة تجارة المواد الغذائية بنسبة تقارب 47 % من جملة المحلات التجارية بالمدينة، وبعدد إحدى عشرة (11) نشاطا تجاريا من جملة 90 نشاطا تجاريا التي تم اعتمادها.

وتتصدر هذه الأنشطة، تجارة المواد الغذائية، التي تمثل 34.98 % من تجارة المدينة ككل، وهذا النوع من الأنشطة التجارية يخدم مباشرة سكان المدينة، وسكان الحي أو القطاع الذي تتواجد به، ويعود سبب انتشارها الواسع إلى كونها لا تحتاج حجم كبير من رؤوس الأموال [1]، وهي نشاط تجاري محلي.

ثم نجد فئة المواد غير الغذائية بنسبة 25.02 % والتي تشمل 26 نشاطا تجاريا، أي ما يمثل 28.89% من عدد الأنشطة التجارية بالمدينة، وتتصدرها تجارة قطع الغيار، التي تحتل المرتبة الثانية في المدينة ككل بنسبة7.67 % من عدد المحلات.

ثم نجد صنف الحرف، و صنف الخدمات بنفس النسبة 11.88 % ، و11.83% على التوالي من عدد المحلات التجارية، وبعدد 19 نشاطا لكل فئة على حدا.

ثم في المرتبة الأخيرة، نجد فئة الخدمات الحرة بنسبة 4.09 % من مجموع المحلات، وتشمل هذه الفئة 15 نشاط تجاري حر، وهذه التجارة تتعدى خدماتها حتى سكان المدينة إلى الإقليم أو الظهير، وهي بذلك وظيفة خدماتية-تجارية.

ويقدر عدد المحلات بالنسبة للسكان بـ 40 محلا/1000 ساكن. وهو أقل من معدل مدينة عين مليلة والمقدر بـ 50 محلا/1000 ساكن [2]، وأكثر من معدل الخروب 20 محلا /1000 نسمة [3].

ومن خلال الجدول السابق، تم تقدير مؤشر الجذب بالمدينة، أو مؤشر السيطرة [4]، والذي بلغ 1.11، وهو أكبر من الواحد مما يدل على أن التجارة بالمدينة نشطة، كما نجد أن نسبة التنوع[5] تقدر بـ0.024، وهي ضعيفة تدل على أن التنوع محدود في الوظائف، ومؤشر الندرة [6] للمحلات التجارية يقدر بـ 0.011 لكل أنواع الوظائف،

---

(1) من خلال التحقيق الميداني نلاحظ بساطة في نمط المحلات ولم تعتمد الهندسة والزخرفة الحديثة كون أن أغلب الذين يمارسون هذا النوع من التجارة هم نازحين من الريف بعد فقدهم مهنهم في الأرياف، فاستثمروا أموالهم من أجل سد الفراغ الناتج.

(2) نور الدين عنون: مرجع سابق، ص53.

(3) غضبان فؤاد، مرجع سابق، ص 240.

(4) مؤشر الجذب = عدد الوظائف التجارية غير الغذائية ÷ عدد الوظائف التجارية الغذائية، = 2014 ÷ 1799 = 1.11.

(5) نسبة التنوع = أنواع الوظائف التجارية بالمدينة ÷ مجموع الوظائف، = 90 ÷ 3813 = 0.024.

(6) مؤشر ندرة المحلات = 1 ÷ عدد المحلات لتلك الوظيفة الموجودة في المدينة.

وقد أمكن تقسيم المدينة إلى ثلاثة مستويات (03) متباينة من المجالات، من ناحية التجهيز التجاري، وكل مستوى يضم مجموعة من الأحياء مرتبة وفق ثلاث حلقات " متراكزة "، وهذه المستويات أو الحلقات التجارية الخاصة بمدينة عين البيضاء هي:

1- الحلقة الأولى (مركز المدينة) espace central :

تنفرد عن باقي الأحياء بتواجد مختلف أنواع الأنشطة التجارية، حيث نجد أن المحلات التجارية " المسببة للضجيج "، كالميكانيكي والحدادة و... ، فهي نادرة في مركز المدينة، و لا تتعدى خمس محلات تجارية، ويعود غياب هذه التجارات في مركز المدينة كونها تحتاج مساحات واسعة نسبيا من جهة، ومسببة للضجيج من جهة أخرى.

2- الحلقة الثانية (المنطقة الانتقالية) espace intermediaire :

وتتشكل من ستة أحياء، تتمثل في أحياء الأمل، أحمد بن موسى، ماريان، سعيدي جموعي، المنظر الجميل، و الزاوية، وهي الأحياء المحيطة بمركز المدينة، والتي تتوفر على بعض الأنواع من التجارة.

3- الحلقة الثالثة (أطراف المدينة) périphérie :

تقع على أطراف المدينة، و تتوفر على خدمات موجهة لسكان الحي بشكل رئيسي، إضافة إلى احتوائها الأنشطة غير النظيفة، والمسببة للضجيج.

3-2-2- - كثافة التجارة: " كثافة في وسط المدينة وعلى المحاور الرئيسية "

إن تحديد نوع النشاط التجاري السائد بالمدينة، والمتمثل هنا في تجارة المواد الغذائية، وبعد تحديد الحلقات الكبرى لانتشار التجارة، سندعم تحليل التجارة بعنصر أخر، وهو كثافتها عبر شوارع المدينة الرئيسية[1] منها، والثانوية، بهدف توضيح تمركزها بشكل دقيق، وهذه الكثافات تم تحديدها كمايلي:

1- كثافة عالية (أكثر من 50 محل/100 متر طولي):

و تخص النواة على طول بعض شوارعها الرئيسية، مثل شارع أول نوفمبر، و كانوني الطيب، و5جويلية، ... ، و تعد هذه الكثافة الأكبر في المدينة. وترجع أسباب ارتفاعها بالنواة إلى كونه يشمل أكبر عدد من المحلات التجارية للمدينة، والتي تمتاز بتنوع أنشطتها، بالإضافة إلى تواجد المصالح الإدارية به.

2- كثافة متوسطة (تتراوح بين 15-50 محل/100 متر طولي):

وهي تخص شوارع من الأحياء الانتقالية كحي سعيدي جموعي والأمل وأحمد بن موسى. وهي تمثل المستوى الثاني.

(1) تم حساب هذه الكثافة بالعلاقة: مجموع المحلات كمعدل في شارع طوله 100 متر.

3- كثافة ضعيفة (5 – 15 محل/100 متر طولي):

و تنتشر على أطراف المدينة، وفي التوسعات الحديثة، أين تغلب التجارة الخدمية التي تخدم سكان الحي بشكل رئيسي، المتمثلة في بيع المواد الغذائية، كما نجد بعض التجارات، كالنجارة، والحدادة، والميكانيك، وتنتشر على الشوارع المهمة لهذه الأحياء.

- كثافة ضعيفة جدا (أقل من 5 محل/100 متر طولي):

وتعد الكثافة الأضعف في المدينة، تظهر فيها الشوارع منعزلة عن مركز المدينة، في الأحياء المحيطة به، وتلك الواقعة على الأطراف، ولا تقدم سوى خدمات المواد الغذائية، أو الحدادة، النجارة... .

2-2- الحركة بين أحياء المدينة: " ديناميكية مركز المدينة "

بعد التعرف على مجالات الخدمة المختلفة (حيث تم التمييز بين المجالات المستقطبة والطاردة)، وكذا تحليل أهمية و كثافة التجارة بالمدينة (حيث تم تقسيم مجالها إلى النواة والمنطقة الانتقالية والأطراف)، سنحاول معرفة ديناميكية أحياء المدينة في ميادين التعليم، والإدارة، و الصناعة.

2-2-1- حركية طلبة التعليم الثانوي داخل المدينة:

وتعود أسباب اعتمادنا على طلبة التعليم الثانوي، لعدة اعتبارات أهمها:

- وجود أربع ثانويات، و متقنة.
- عدد معتبر من الطلبة يصل إلى 4900 طالب.
- حدود تنقل طلبة الثانويات تتعدى حدود الحي، عكس تلاميذ الأطوار الأول، والثاني، والثالث.

وقد توصلنا إلى وضع مجموعة الخرائط (57، 58، 59، 60، 61)، الخاصة بتحديد مجالات التدفق نحو الثانويات داخل المدينة، وقد تم تحديد حركية تلاميذ الثانويات، وما يمكن استنتاجه من الخرائط هو:

- توازن نسبي في التدفقات الوافدة نحو الثانويات – تساوي مجالات النفوذ -، نظرا لتموقعها حول نواة المدينة.

- يعرف القطاع 10، أكبر تدفق للطلبة، نظرا لتوفره على ثانويتين متجاورتين، وهي تتكفل بجل تلامذة الجهة الشمالية للمدينة، حيث نجد تدفقات نادرة للطلبة من الأحياء الجنوبية نحو هاتين الثانويتين .

- يشهد مركز المدينة حركية معتبرة، بفعل تواجد متقنة عبابسة - على حدود الحي - التي يفد إليها التلامذة من كامل الأحياء، بفضل طبيعة التخصصات المتوفرة بالمتقنة والتي تختلف عن الثانويات.

- الأحياء التي تضل معزولة نسبيا هي: الكاهنة بالقطاع 04، الأوراس بالقطاع 05، الموحدون والمستقبل بالقطاع 12، وهذه الأحياء التي يقطع طلابها مسافات معتبرة للوصول إلى الثانويات من أجل التمدرس، ومشروع الثانوية الجديدة بالقطاع 04، سوف يحدث توازنا أكثر في توزيع هذا النوع من المرافق، وذلك بتوجه طلاب الأحياء الفوضوية، والقطاع 06 إليها.

ثانوية أسماء – قطاع عمراني 03-

تدفق الطلبة من القطاعات العمرانية

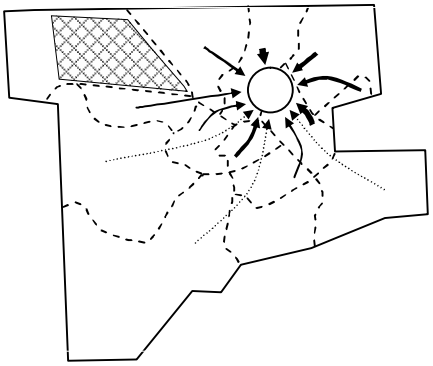

خريطة رقم 57

ثانوية زيناي – قطاع عمراني10 *

تدفق الطلبة من القطاعات العمرانية

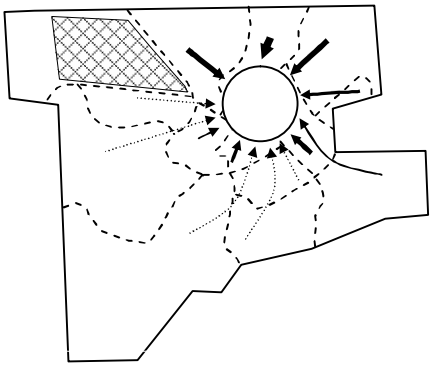

خريطة رقم 58

متقمة عبابسة – قطاع عمراني 01 *

تدفق الطلبة من القطاعات العمرانية

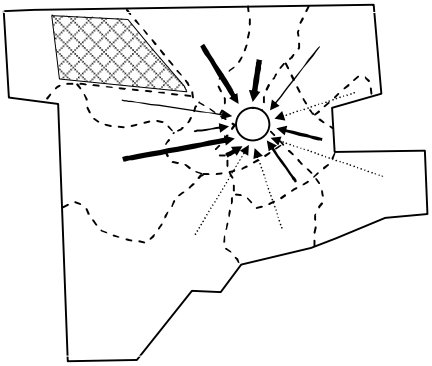

خريطة رقم 59

ثانوية براكنية – قطاع عمراني 08*

تدفق الطلبة من القطاعات العمرانية

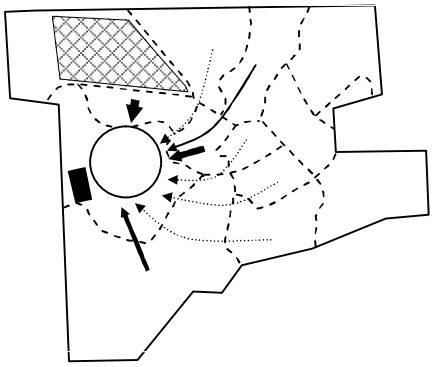

خريطة رقم 60

ثانوية بوكفة – قطاع عمراني 05 *

تدفق الطلبة من القطاعات العمرانية

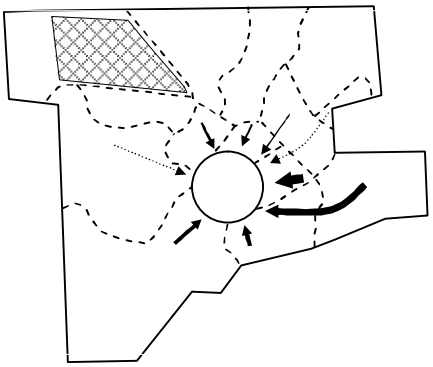

خريطة رقم 61

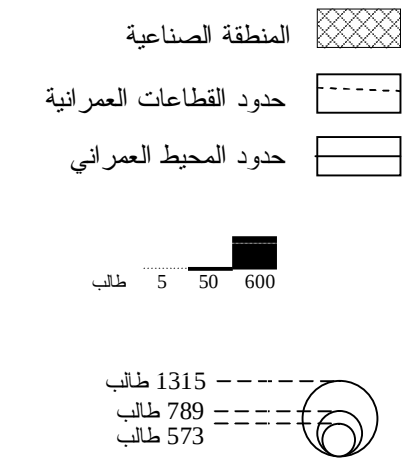

المصدر: من إنجاز الطالب اعتمادا على سجلات تسجيل الطلاب بالثانويات 2003

3-3-2- اتجاه تدفقات عمال الصناعة(المنطقة الصناعية):

لتحديد ديناميكية عمال الصناعة داخل المدينة، تم اعتماد عمال وحدتين (وحدة تعبئة قـــارورات الغـــاز، ووحدة صناعة النسيج)، وقد تم الاكتفاء بوحدتين للأسباب التالية:

- موقعهما في المنطقة الصناعية، يعطي تصور عن الديناميكية بين المنطقة الصناعية وباقي الأحياء.
- 82.44 % من العمالة الصناعية بالمدينة، أي 629 عاملا، يشتغلون بالوحدتين.

ومن خلال نتائج التحقيق الميداني، تم وضع خريطة(62)، خاصة بحركية عمال الوحدتين [1] من مناطق سكناهم إلى مناطق عملهم.

فمن خلال تحليل الخريطة، أمكن تحديد طبيعية تدفقات عمال الصناعة داخل حدود المدينـــة، حيـــث أن أغلب العمال يفدون من القطاعات (1، 8، 9)، وهي مساكن تجاوزت العقدين، حيث استفاد العمال مـــن سكاناتهم، وأكبر توافد يكون من القطاع العمراني (8) كونه بناء جماعي، عكس الأحياء الأخرى الحديثة النشأة، كما نلاحظ ارتباط المنطقة الصناعية بأحياء المدينة يتم على الشوارع الرئيسية للمدينة.

خريطة رقم 62

مدينة عين البيضاء: تدفق عمال المنطقة الصناعية من القطاعات العمرانية

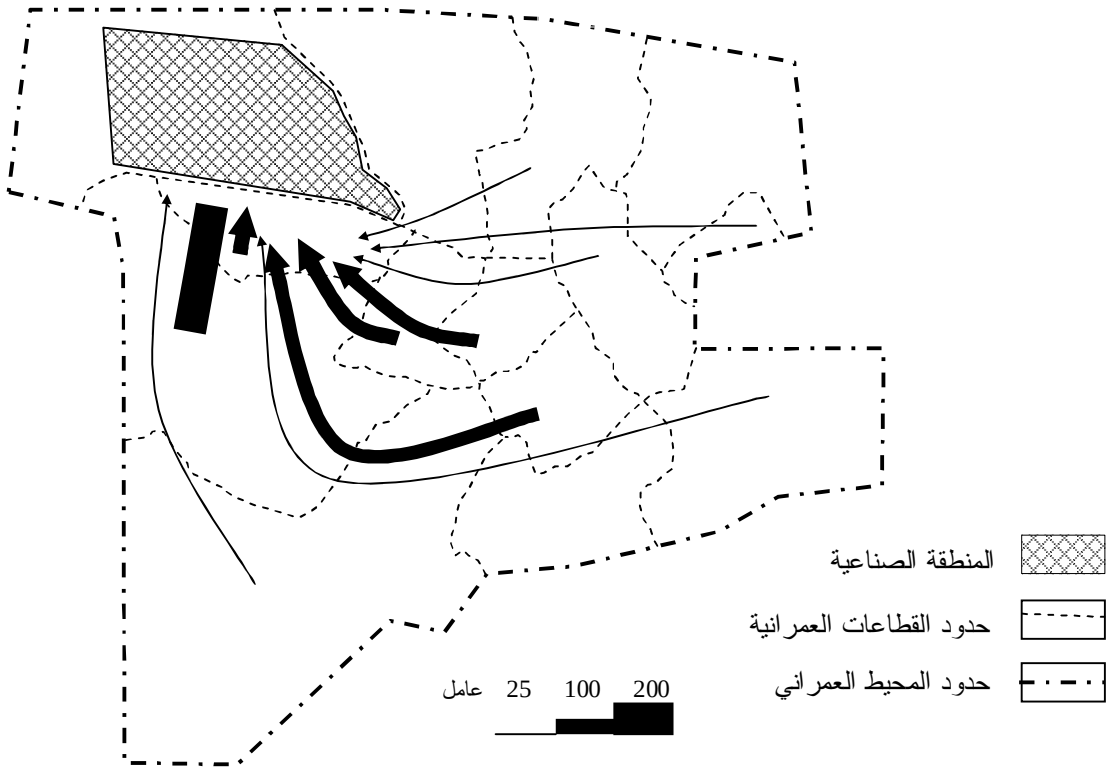

المصدر:من أنجاز الطالب اعتمادا على المؤسسات الاقتصادية السابقة 2003

خلاصة المبحث الثاني :

تم التوصل في ختام هذا المبحث من الدراسة إلى معرفة حركية مجال المدينة، وقد تم اعتماد ثلاثة مؤشرات أساسية لمعرفة هذه الحركية وهي:

- العامل التجاري:

وقد تم إبرازه من خلال الكثافة التجارية، أين تبرز كثافة عالية في مركز المدينة، وعلى الشوارع الرئيسية منها، وهو ما يؤكد قوة مركز المدينة في استقطابه.

- التعليم الثانوي والتقني:

وفيه تم اعتماد شريحة طلبة التعليم الثانوي في حركتهم إلى الثانويات الخمس، وقد تم التوصل إلى وضع خريطة لمجالات التدفق على الثانويات، وهي تبرز طبيعة الديناميكية، والتي يلعب مركز المدينة دورا فيها.

- عمال الصناعة:

و تم تحديد نوع العلاقات بين المنطقة الصناعية وأحياء المدينة.

وهذه الديناميكية بين أحياء المدينة تتم أساسا وفق عامل التجارة، كونه الركيزة الأساسية للتدفق نحو منطقة ما دون أخرى. توصلنا إلى أن مركز المدينة هو المستقبل الأساسي لكل حركات السكان من أجل التسوق لأن كل أنواع التجارات متوفرة في وسط المدينة، وهي ضرورية لحياة السكان لذلك فان الحركة نحو قلب المدينة أمر وارد.

وقد أمكن تلخيص ديناميكية مجال مدينة عين البيضاء في المخطط رقم 13.

مخطط رقم (13)، ديناميكية أحياء مدينة عين البيضاء [1].

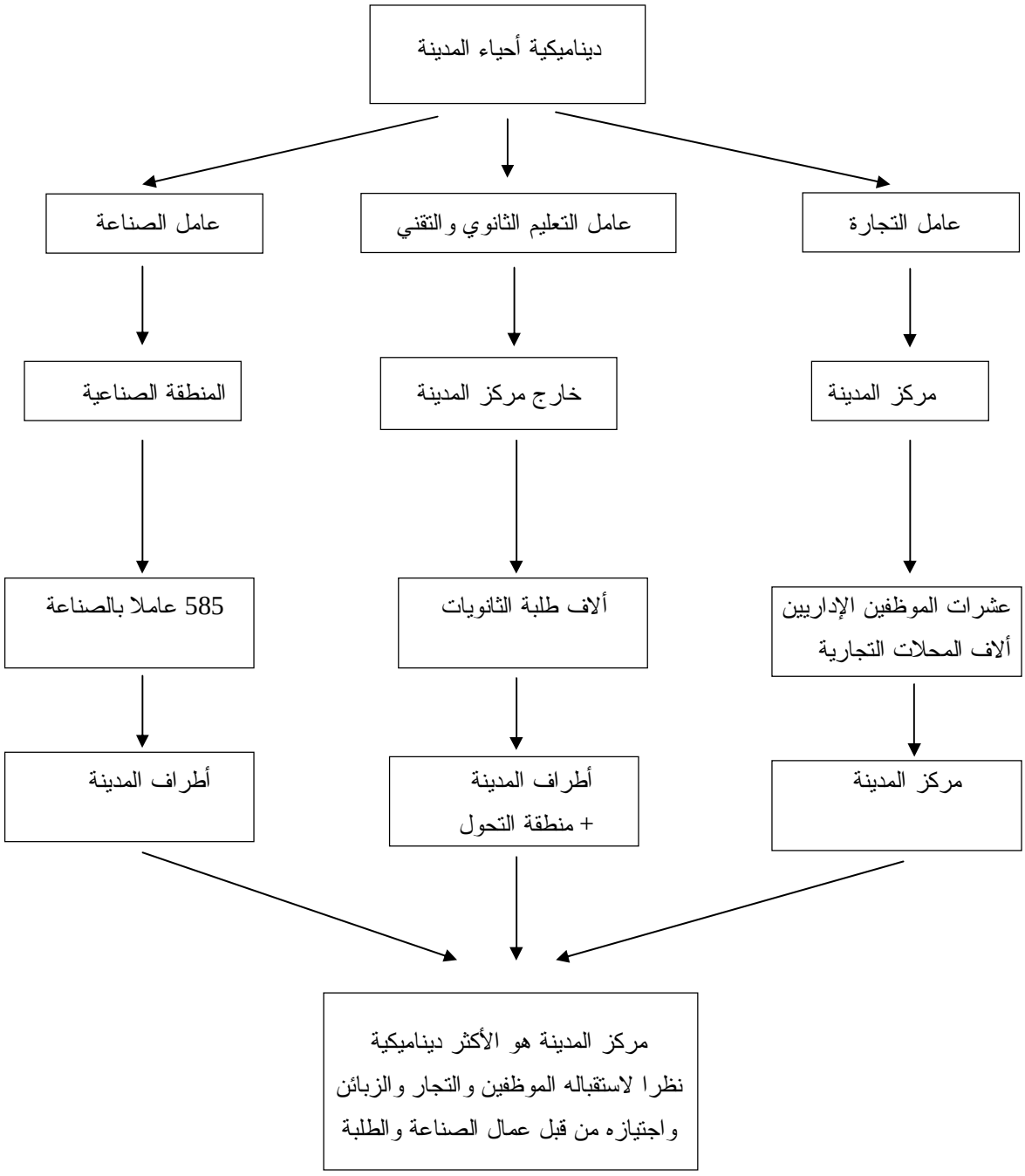

(1) تم اعداد هذا المخطط، كخلاصة لنتائج حركية طلبة التعليم الثانوي، وعمال وحدتي تعبئة قارورات الغاز والغزل والنسـيج، إضافة إلى توزيع المحلات التجارية في المدينة.

تعد الدراسة السكانية لأي مدينة في غاية الأهمية نظرا لأنها تسهل فهم مجموع الخصائص التاريخية، والوظيفية في الحياة البشرية التي تظهر عن طريق تفاعلها مع بعضها البعض. والهدف من هذه الدراسة معرفة حقيقة نمو السكان، وأهم العوامل المؤثرة في هذا النمو وكيفية توزيعهم الجغرافي، وعليه يتم وضع تنظيم استهلاك المجال الحضري بشكل عقلاني يلبي احتياجات السكان.

1- تطور حجم سكان مدينة عين البيضاء:

تعرف مدينة عين البيضاء وكغيرها من المدن الجزائرية نموا سكانيا كبيرا، منذ نشأتها في حوالي 1839 إلى يومنا هذا، بحيث تضاعف عدد سكان المدينة 49 مرة خلال 130 عاما، خلال الفترة الممتدة ما بين 1871 و 2001، ويتحكم في هذا التضاعف عاملين، هما الزيادة الطبيعية للسكان، والهجرة نتيجة استقطاب المدينة، وهذه الفترة من النمو عرفت تذبذبا، وعدم انتظام نمو السكان، تبعا للعوامل الاقتصادية، والتاريخية، والسياسية السائدة آنذاك، كما تميزت فترات معينة من نمو المدينة بتواجد عرقين من السكان متمثلين في الأهالي والمستعمرين، وقد أمكن تتبع نمو سكان مدينة عين البيضاء عبر خمس مراحل متباينة وهامة، وهذا حسب معطيات الجدول (11)، وهذه المراحل هي:

1-1- مرحلة 1871- 1954: تفوق ديموغرافي على الأوربيين

تميزت هذه المرحلة بعدم استقرار الظروف الأمنية، والسياسية على كامل تراب الجزائر، بسبب تواجد قوات الاحتلال الفرنسية، واندلاع ثورات محلية مقاومة لها.

ومدينة عين البيضاء تم اعتبارها مركزا استعماريا، لتسهيل مراقبة سكان القبائل، وعليه تم تشييد منشآت مشجعة لتثبيت المستوطنين، إلا أن عدد الأوربيين في مدينة عين البيضاء ظل أقل من عدد السكان الأصليين، منذ بداية الاستيطان إلى غاية زواله، فمن خلال معطيات الجدول(11)، والشكل (08)، بلغ عدد سكان المدينة في المراحل الأولى من نشأتها في سنة 1871 حوالي 2043 نسمة،

الشكل رقم (08)، مدينة عين البيضاء: حجم السكان الأصليين و الأوربيين

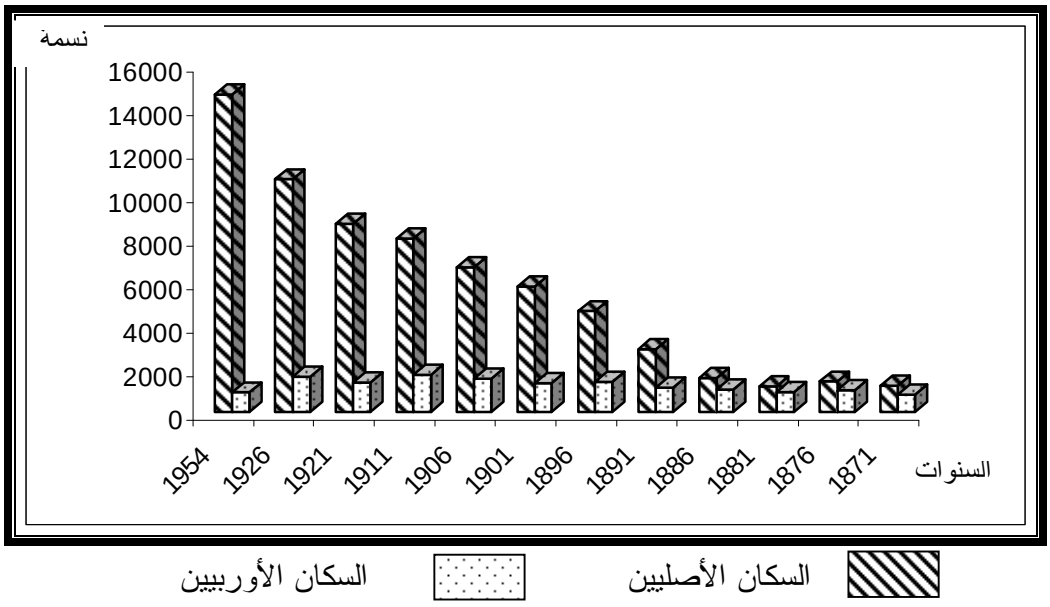

جدول رقم (11)، مدينة عين البيضاء: تطور السكان، معدلات نموهم، وتركيبتهم العرقية

السنة	سكان المدينة	السكان الأهالي			السكان الأوربيين		
		العدد	نسبتهم	معدل نموهم	العدد	نسبتهم	معدل نموهم
1871	2043	1230	60.21	2.82	813	39.79	
							3.64
1876	2443	1414	57.88		1029	42.12	- 2.77
				- 3.08			
1881	2122	1209	56.97		913	43.03	4.56
				5.64			
1886	2653	1591	59.97		1062	40.03	8.83
				4.12			
1891	4051	2916	71.98		1135	28.02	8.34
				9.83			
1896	6049	4662	77.07		1387	22.93	3.30
				4.38			
1901	7116	5779	81.21		1337	18.79	
				2.90			2.93
1906	8223	6670	81.11		1553	18.89	
				3.66			3.39
1911	9718	7985	82.17		1733	17.83	
				0.84			0.34
1921	10060	8686	86.34		1374	13.66	
				4.32			4.22
1926	12372	10732	86.74		1640	13.26	
1954	15512	14605	94.15	1.10	907	5.85	0.81

المصدر: P.Alquier : Notices concernant les communes du département de Constantine(1972)

حيث لا تتجاوز نسبة الأوربيين 40%، من سكان المدينة منذ استيطانهم المنطقة، عدا سنة 1881، حيث بلغت أكبر نسبة لهم 43.12% ، ويعود ذلك إلى تطبيق بعض القوانين في حق الجزائريين من أجل نزع و سلب أراضيهم الخصبة، وهما قانوني سيناتيس كونسيلت (Senatus consulte)، ووارني (Warnier)، خلال هذه الفترة، حيث تم الاستيلاء على أخصب الأراضي في المنطقة، وسجل أدنى تواجد لهم 5.85% من حجم المدينة سنة 1954، وتعود أسباب انخفاضهم لظروف الحرب.

وأما ارتفاع حجم السكان الأصليين في المدينة فيعود إلى سياسة المحتشدات، التي أقامتها سلطات الاحتلال من أجل عزل الثوار عن الأهالي، وقد أقيم محتشدين في المدينة.

أما فيما يتعلق بمعدلات نمو المدينة (السكان الأصليين، و الأوربيين)، فقد عرف تذبذبا، تارة ينخفض فيه معدل نمو الأهالي وتارة يرتفع، حسب الظروف السائدة، من جميع الأصعدة أمنيا، واقتصاديا، والجدول (12)، يوضح تباين معدلات نمو الأهالي والأوربيين، وقد تم تمثيلها بيانيا في الشكل(09)،

جدول (12)، مدينة عين البيضاء: تطور معدلات نمو السكان الأصليين والأوربيين

الفترة	معدل نمو الأوربيين	معدل نمو الأهالي	معدل نمو المدينة
1871/1881	0.94	-0.17	0.39
1881/1891	2.2	9.2	5.70
1891/1901	1.65	7.07	4.36
1901/1911	2.62	3.28	2.95
1911/1921	-2.29	0.84	-0.73
1921/1954	-1.25	1.58	0.17

المصدر: من إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات سابقة.

الشكل رقم (09)، مدينة عين البيضاء : معدلات نمو السكان الأصليين والأوربيين

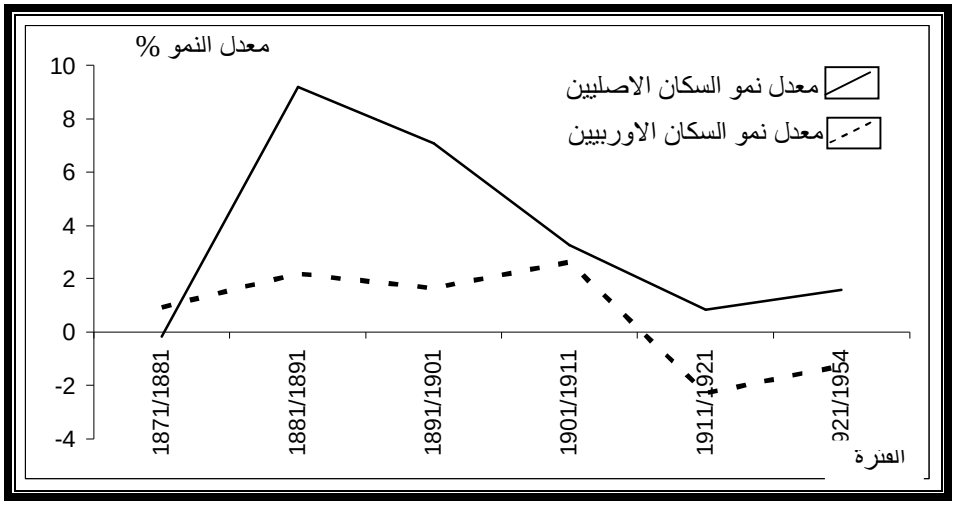

ما نلاحظه على معدل نمو الأهالي كان سلبيا خلال الفترة الأولى من الاحتلال، نتيجة الاستيلاء على أراضيهم الخصبة وطردهم إلى الجبال، وفي المقابل كان معدل نمو الأوربيين يتزايد لاستمرارهم في التوافد و الاستيلاء على الأراضي من جهة، وتوفير ضروريات الاستقرار من جهة أخرى، إلا أنه في فترة لاحقة وقبيل اندلاع الثورة التحريرية، بدأ تراجع معدل نمو الأوربيين بشكل واضح، بفضل الهجرة العكسية نتيجة فقدان الأمن، في حين أن السكان الأصليين أستمر نموهم بمعدلات قليلة، نتيجة التهجير والتقتيل الممارس عليهم.

1-2- مرحلة 1954-1966: مرحلة عدم الاستقرار على جميع الأصعدة

تميزت هذه المرحلة باندلاع الحرب التحريرية، وما انجر عنها من سياسات الاستعمار الهادفة إلى وقفها بكل الطرق، فكان مشروع قسنطينة سنة 1958، جزءا من سياسة الاحتلال للقضاء على الثورة، اعتقادا منه بأن تحسين ظروف الأهالي الاجتماعية والتعليمية...، سوف يوقف الثورة، وكذا مخطط المحتشدات التي تهدف إلى عزل السكان عن الثوار، (حيث تم تحويل ونقل حوالي 3 ملايين نسمة من المناطق التي أصبحت ميدانا للحرب، أو يشكون في مشاركتهم لجانب المجاهدين) [1]، إضافة إلى العمليات العسكرية المختلفة هنا وهناك. ثم تلتها فترة الاستقلال 1962-1966، والتي تميزت بتعقد الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.

وتحت هذه الظروف، تميز معدل نمو مدينة عين البيضاء 5.77%، و هو أقل من معدل نمو مدن شرق البلاد والمقدر بـ 7.29% [2]، وهو يساير نسبيا معدل النمو الوطني 5.44% [3] لنفس الفترة، كما تميزت هذه المرحلة بتناقص عدد الأوربيين تدريجيا إلى أن تم جلائهم نهائيا بعد الاستقلال.

وقدر حجم الزيادة السكانية 14900 نسمة، وهذا يعني تضاعف عدد سكان المدينة خلال 12 عاما، أي بمعدل 1242 شخصا كل عام، وهي نتيجة عودة ألاف النازحين، ناهيك عن معدلات الزيادة الطبيعية.

1-3- مرحلة 1966-1977: مرحلة التوازن و التخطيط

تميزت هذه المرحلة بانتهاج الجزائر النظام الاشتراكي، حيث بلغ معدل نمو مدن شرق البلاد 4.87%[4]، و معدل نمو مدينة عين البيضاء 3.10%، وهو أقل من معدل نمو مدن شرق البلاد من جهة، وموازي لمعدل النمو الوطني 3.21% [5] ، وقد تميزت هذه الفترة بإصلاحات في ميدان الفلاحة، عن طريق تطبيق سياسة الثورة الزراعية والقرى الاشتراكية، مما يشجع تثبيت سكان الأرياف، كما عرفت المنطقة ترقية مركز أم البواقي إلى مقر ولاية، و قدر حجم الزيادة السكانية 12166 نسمة، أي بمعدل 1106 شخص كل عام، وهي أق من الزيادة في الفترة السابقة.

1-4- مرحلة 1977-1987: مرحلة النمو السريع

قدر حجم الزيادة خلال هذه العشرية 19675 نسمة، أي بمعدل 1968 شخص كل عام، و بلغ معدل نمو سكان المدينة 3.82%، وهو أكبر من المعدل الوطني 3.08% [6] وتعود أسباب ارتفاع معدل النمو إلى:

- تحسين الظروف المعيشية والصحية للسكان.
- استقبال المدينة لمنطقة صناعية، ومنطقة سكنية حضرية جديدة شجع على توافد أعداد سكانية نحوها.

---

(1) J.C.Brulé et J.Fontaine, L'Algérie volontarisme étatique et Aménagement du territoire, O.P.U, p136.

(2) و (4) عدنان رشيد حبيب، ومجموعة أساتذة جامعيين، الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري، مرجع سابق.

(3)و(5) و(6) الديوان الوطني للإحصاء.

1-5- مرحلة 1987-1998 : تسارع وتيرة النمو الديموغرافي

بلغ معدل نمو سكان مدينة عين البيضاء 3.89%، وهو مرتفع مقارنة بالفترة السابقة، وبمعدل النمو الوطني 2.76%، وقد بلغ حجم الزيادة السكانية 32522 نسمة، أي بمعدل 2957 نسمة كل عام، وقد ساهمت الهجرة بشكل كبير في زيادة حجم المدينة، كون معدلات المواليد الخام خلال هذه الفترة كانت أقل من 50%،

ومن بين أسباب قوة عامل الهجرة تدهور الأوضاع الأمنية في أغلب المناطق الريفية، ما أدى إلى نزوح سكانها إلى المدن بحثا عن الأمن.

والجدول (13)، يلخص نمو سكان مدينة عين البيضاء عبر المراحل السابقة، مقارنة بجملة نمو سكان البلدية والوطن.

جدول رقم (13)، تطور نمو سكان مدينة وبلدية عين البيضاء، وسكان الوطن في فترة (1998/1966)

	السنة	1966	1977	1987	1998
المدينة	عدد السكان	30412	42578	62253	94775
	معدل النمو السنوي	3.10	3.82		3.89
	القيمة الفعلية للزيادة	12166	19675		32522
	القيمة السنوية للزيادة	1106	1968		2957
البلدية	عدد السكان	/	47400	67282	99019
	معدل النمو السنوي	/	3.56		3.57
الوطن	عدد السكان	12022000	16948000	23038942	29100867
	معدل النمو السنوي	3.21	3.08		2.76

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء + معالجة شخصية.

2- التركز الحضري لسكان مدينة عين البيضاء:

يقصد بالتركز الحضري، النسبة التي يمثلها سكان مدينة ما إلى جملة سكان البلدية، وهو مؤشر هام في تحديد مدى جاذبية وأهمية مدينة عين البيضاء في إقليم بلديتها، والجدول (14)، يبين معدلات التركز الحضري لسكان مدينة عين البيضاء، في فترة 1977-1998.

جدول رقم (14)، مدينة عين البيضاء: معدلات التركز الحضري 1998/1977

السنة	سكان المدينة	سكان البلدية	معدلات التركز الحضري
1977	42578	47400	89.83
1987	62253	67282	92.53
1998	94775	99019	95.71

المصدر: من إنجاز الطالب اعتمادا على معطيات الإحصاء الوطني.

من خلال معطيات الجدول (14)، والتي يوضحها الشكل (10)، نلاحظ أن معدلات التركز الحضرية لمدينة عين البيضاء مرتفعة منذ ثلاثة عقود، ولا تزال في ارتفاع مستمر، كون مدينة عين البيضاء هي التجمع الرئيسي في البلدية، مع وجود تجمع ثانوي وحيد على بعد 5 كلم من المدينة، وهو تجمع بئر وناس.

الشكل رقم (10)، بلدية عين البيضاء : معدلات التركز الحضرية لفترة 1998/1977

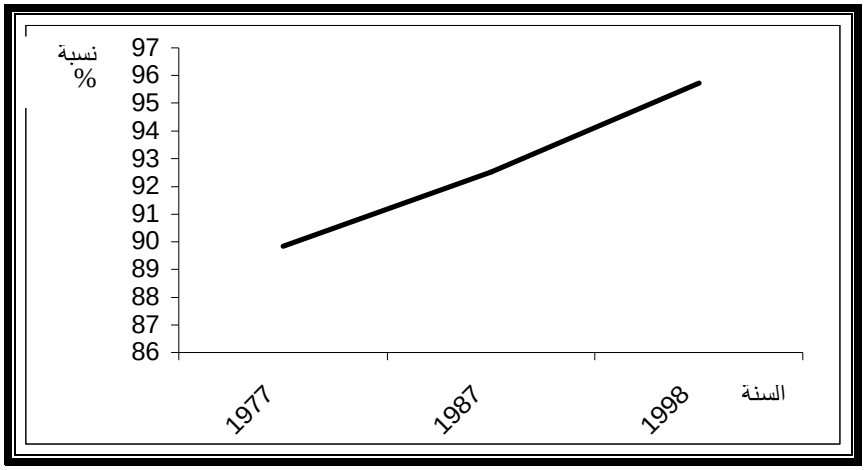

وبناءا على هذه المعطيات، حيث عدد سكان المدينة يمثل أكثر من 50% من سكان البلدية، يمكن أن نطلق على المدينة " التجمع العملي " Agglomeration opérationnelle [1].

وسنحاول معرفة العوامل الحقيقية المتحكمة في نمو سكان مدينة عين البيضاء، ومدى مساهمة كل من الزيادة الطبيعية والهجرة كل علي حدا في زيادة حجم المدينة.

(1) من موقع الانترنت لمعجم التهيئة والتعمير، www.Lepur.geo.ulg.ic.be/cpdt/pages/ Glossaires/Glossaire-cpdt

3- حـــركـــة السكـــــــان والعـــوامـــل المتحكمة فـــي النمـــو السكـــانـــي

شهدت مدينة عين البيضاء زيادة سكانية معتبرة وبخاصة خلال العقدين الأخيرين, وتعود هـــذه الزيـــادة لعاملين هامين:

- العامل الطبيعي: متمثلا في الزيادة الطبيعية (المواليد والوافيات).
- العامل غير الطبيعي: متمثلا في الهجرة بصنفيها الوافدة والمغادرة.

وللوقوف على الدور الحقيقي الذي يمثله كل من العاملين السابقين في زيادة حجـــم الســـكان بالمدينـــة، ونصيب كل منهما في هذه الزيادة، سنقوم بمعالجة الإحصاءات واستقرائها وفق طريق علمية ومنهجية.

- فما هو العامل الأكثر تأثيرا في الزيادة السكانية لمدينة عين البيضاء؟

3-1- العوامل الطبيعية (Les facteurs natureles):

ممثلة في الزيادة الطبيعية، و تعد من العوامل المؤثرة في النمو الســـكاني وصـــياغته، وتعـــد المواليـــد والوافيات من أهم عناصرها، وهما الركيزة الأساسية لتجديد الأجيال، وذلك بتعـــويض الوافيـــات التـــي يتعرض لها المجتمع بمواليد جدد. وسنركز في تحليلنا في هذا الجانب على الإحصاءات الرسمية للســـكن والسكان (RGHP)، للوقوف على حقيقة تأثير هذين العاملين:

3-1-1- المواليد:

" هم الذين ولدوا بالمدينة نفسها أو خارجها شرط أن يكون والدي المولود دائمي الإقامة بالمدينة في فترة الولادة " [1]. سنعتمد في هذا الجانب على معدلات المواليد الخام [2]، في المقارنة والتحليل.

فخلال فترة 39 عاما، يلاحظ أن أقصى معدل للمواليد الخام سجل بالمدينة كان خلال الثمانينيات، وقـــدر بحوالي 70.14‰، سنة 1982، وأدناه في بداية القرن الجديد 2000 بحـــوالي 21.35‰، وتعـــرف معدلات المواليد تذبذبا واضحا من فترة لأخرى، منذ الاستقلال فهي كانت متراوحـــة بـــين 49.53‰ و 68.58‰ ، واستمرت بنفس الوتيرة في فترة السبعينيات، إذ تراوحت بين 47.88 ‰ و 69.63‰ ، ثم ارتفعت معدلات المواليد الخام نسبيا خلال فترة الثمانينيات، لتبدأ في الانخفاض خلال العقـــد الأخيـــر، حيث تراوحت وتيرته بين 21.35‰ و 48.91 ‰،

ويفسر ارتفاعها خلال فترة الحرب التحريرية إلى نزوح السكان من المناطق الريفيـــة المجـــاورة إمـــا طواعية أو قصرا من طرف قوات الاحتلال، آنذاك بهدف عزلهم عن الثوار، وكذا تســـهيل مـــراقبتهم، وهو ما انعكس على زيادة معدل المواليد بها، إلى جانب عدة عوامل أخرى، أما في فتـــرة الثمانينيـــات فتعود إلى تحسين الظروف المعيشية والصحية، ويعود انخفاظها في العقد الأخير نتيجة للتوعية، ارتفـــاع متوسط سن الزواج، تدهور القدرة الشرائية للسكان.

---

(1) محمد الهادي لعروق: مدينة قسنطينة في جغرافية العمران، ماجيستير، سنة 1979، ص23

(2) معدل المواليد الخام=(عدد المواليد الجدد الأحياء في فترة معينة/مجموع السكان في منتصف الفترة)x 1000

(1) يعتبر معدل المواليد منخفظا إذا كان أقل من 20 ومتوسطا إذا تراوح بين 20-40 ومرتفعا إذا كان يفوق 40 والجزائر تنتمي ضمن فئة الـــ50. من كتاب بشير مقيبس: مدينة وهران في جغرافية العمران، ص138.

3-1-2- الوافيات:

دراسة الوافيات لها أهمية بالغة في التحليل الديموغرافي " وكذا من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني، لكونها تعكس وبصدق واقع الظروف الصحية ومستوياتها السائدة في أي منطقة ما، كما أنها ستسهم في رصد آليات النمو السكاني، حيث يعد الفارق بين المواليد والوفيات العامل الرئيسي في هذا النمو " [1].

واستنادا إلى المعطيات الواردة في الجدول بالملحق، نجد أن معدلات الوافيات الخام بمدينة عين البيضاء، قد عرفت هي الأخرى تذبذبا واضحا من فترة لأخرى، إذ تراوحت بين33.14 ‰، سنة 1962 و 4.52‰ سنة 2001، ليكون المعدل العام للوافيات الخام هو 17.70 ‰ وهو قريب من معدل الوافيات بمدينة بوسعادة على سبيل المثال 18.05‰ [2]، وقد عرف العقد الأول من الاستقلال (1962-1969)، ارتفاع المعدل بمتوسط خام للوافيات 26.74‰، وفي العقد اللاحق (1970-1979) انخفض إلى 23.03 ‰، ثم عرف انخفاظا ملحوظا خلال فترة (1980-1989) إلى 14.37‰، ثم انخفض في فترة (1990-1998) إلى أدنى مستوياته منذ الاستقلال 7.33‰، ويمكن تفسير ارتفاع قيم هذا المعدل في السنوات الأولى من الاستقلال إلى نتائج والآثار المترتبة عن الحرب التحريرية من نقص للرعاية الصحية إن لم نقل انعدامها، أما الانخفاض المستمر لمعدل الوافيات الخام منذ سنة 1970 إلى 1998، بوتيرة كبيرة إلى أن بلغ أدنى معدل له، يمكن تفسير ذلك بـ:

- سياسة الدولة المجسدة في برامج التنمية التي أولت أهمية بالغة للرعاية الصحية، وذلك بإقامة المستشفيات والعيادات، والحسيس بمخاطر بعض الأمراض والأوبئة، ما أدى إلى نقص الأوبئة والأمراض التي كانت سائدة قبل الاستقلال.

- الاهتمام بصحة الأمهات من خلال تراجع عمليات الولادة التقليدية التي تتم في ظروف غير صحية، وهنا سنلقى نظرة عن حجم الوافيات بالنسبة للأطفال الأقل من سنة وقد قدر عددهم سنة 1998 بـ: 46 طفلا منهم 28 ذكرا، وقد قدر عدد المواليد الأموات لنفس السنة 48 طفلا منهم 28 ذكرا، وهي مبينة في الشكل (11)، وهي أرقام ثابتة منذ سنة 1987 تتراوح بين 36 طفلا إلى 57 طفلا بالنسبة للوفيات أقل من عام، أنظر الجدول في الملحق.

---

(1) محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص125.

(2) بركات الزين، مدينة بوسعادة إشكالية التوسع ومعالجة المشكلات المختلفة،رسالة ماجستير جامعة منتوري، 2002،ص42

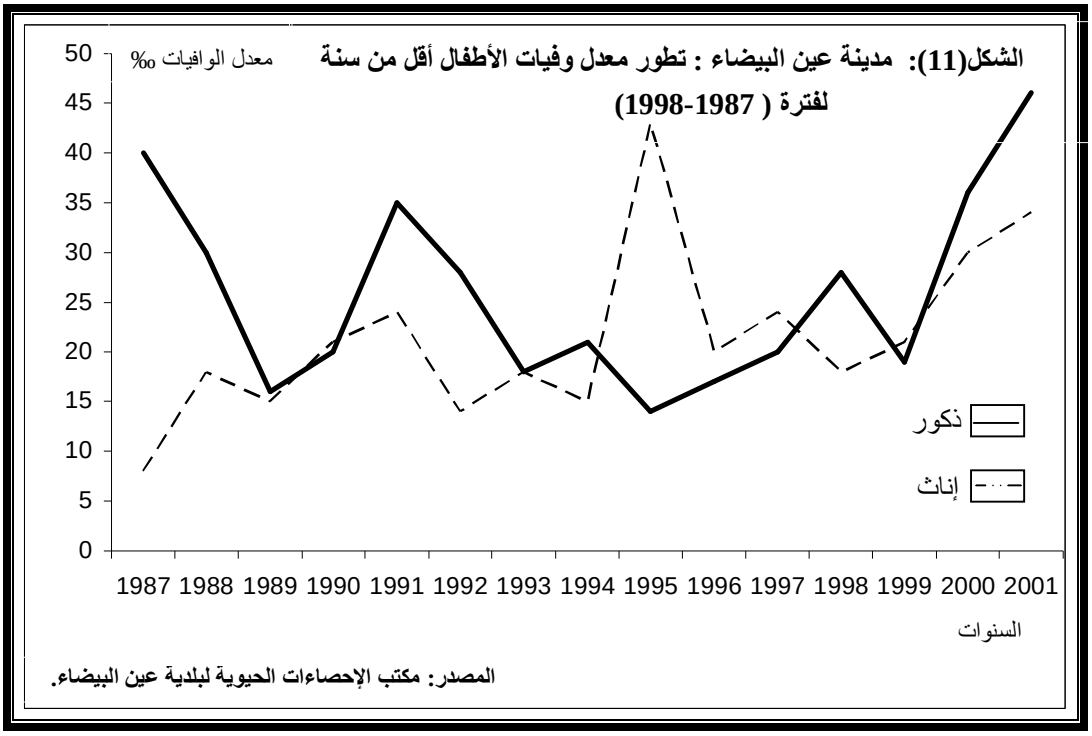

الشكل(11): مدينة عين البيضاء : تطور معدل وفيات الأطفال أقل من سنة لفترة (1987-1998)

المصدر: مكتب الإحصاءات الحيوية لبلدية عين البيضاء.

3-1-3- الزيادة الطبيعية:

ترتبط الزيادة الطبيعية بارتفاع أو انخفاض معدلات المواليد أو الوافيات، وتعد من أهم العوامل المساهمة في الزيادة السكانية بالمدينة عبر مراحل عديدة، فقد بلغ أقصى معدل لها سنة 1982 بنسبة 57.48 ‰، وأدناها في سنة 1962 بمعدل 17.42 ‰، ومعدل الزيادة الطبيعية خلال فترة (1962-1998)، بلغ 39.20 ‰، ففي فترة (1962-1969) بلغت معدل 31.61 ‰، وهو منخفض نتيجة لتسجيل أعلى معدلات للوفيات الخام خلال في المدينة منذ الاستقلال، والتي بلغت 26.74‰ وهي نتيجة لما ورثته البلاد من أثار للحرب من مرضى ومعطوبين، ناهيك عن الوضعية الاقتصادية المتدهورة، وفي مرحلة (1970-1979) بلغ معدل الزيادة الطبيعية لمدينة عين البيضاء 39.97‰، ليرتفع في مرحلة (1980-1989) إلى أقصاها 50.41 ‰، وتعود أسباب ارتفاعها خلال المرحلتين إلى تراجع معدلات الوافيات الخام في المدينة، بفضل تحسين الأوضاع الصحية والمعيشية للسكان.

أما خلال المرحلة الأخيرة (1990-1998)، والتي عرفت انخفاضا في معدل الزيادة الطبيعية إلى 29.39‰، وهي نتيجة لانخفاظ معدلات المواليد الخام لنفس الفترة، بسبب تراجع معدل الزواج. أنظر الشكل (12).

الزيادة الطبيعية

3-2- التركيب النوعي والعمري لسكان مدينة عين البيضاء:

توضح دراسة هذين العنصرين التباينات الموجودة في مجتمع ما من ناحية العمر والنوع، وهو أمر يساهم بلا شك في تحديد معالم وأبعاد التركيبة الاقتصادية، وكذا الاجتماعية لأفراد المجتمع، والوقوف على طاقاته القادرة على العمل والتي بالإمكان تجنيدها من أجل دفع عجلة التنمية.

يكشف هذا العنصر من الدراسة الديموغرافية نسبة الذكور عن الإناث، وهو عنصر مهم لما له من ارتباطات واضحة بمعدلات الزواج والوافيات والمواليد.

سوف نتناولها في التحليل باعتماد الفئات العمرية الكبرى، والتي يتم اعتمادها أيضا في التحليل الاقتصادي، والوظيفي لسكان المدينة.

وانطلاقا من الجدول (15)، نميز ثلاث فئات كبرى، وهي كمايلي:

جدول(15) مدينة عين البيضاء : توزيع السكان حسب النوع وفق الفئات العمرية الكبرى(1998/87)

الفئة العمرية	النوع	السكان						نسبة النوع = عدد الذكور÷ عدد الإناث X 100
		الذكور		الإناث		المجموع		
	السنة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
14-0	1987	15013	24.11	14471	23.23	29484	47.36	104
	1998	18296	19.30	17859	18.84	36155	38.14	102
64-15	1987	15289	24.56	15149	24.33	30438	48.89	101
	1998	27554	29.07	27074	28.56	54628	57.64	102
65 فأكثر	1987	1158	1.86	1173	1.88	2331	3.74	99
	1998	1974	2.08	2018	2.13	3992	4.22	98
المجموع	1987	31460	50.53	30793	49.47	62253	100	102
	1998	47824	50.46	46951	49.54	94775	100	102

المصدر: من إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 1987و1998.

أ- الفئة الأولى (0 – 14) سنة:

تمثل هذه الفئة 38.14% من إجمالي سكان المدينة سنة 1998، وهي أقل مما كانت عليه سنة 1987، إذ تمثل 47.36% من إجمالي سكان المدينة، وقد قدرت الزيادة خلال عقد من الزمن 6671 نسمة، ويتوزع فيها كل من الذكور والإناث بنسب متقاربة 19.30 % و 18.84 % لكل واحد منهما على التوالي، مشكلة قاعدة الهرم السكاني النوعي والعمري للمدينة. وتعد هذه الفئة فئة صغار السن أو المعالين من المنظور الاقتصادي. ونسجل فيها تزايد فئة الذكور بـ 3283 ذكر، في حين تزايد الإناث بلغ 3348 أنثى، ونسبة النوع في هذه الفئة 102 ذكر لكل 100أنثى، بعد ما كانت 104 ذكر لكل 100 أنثى.

ب- الفئة (15 – 64) سنة:

وتمثل الفئة النشطة والمؤهلة للعمل، وتشكل 57.64% من إجمالي سكان المدينة سنة 1998، وهو أكبر مما كانت عليه سنة 1987، حيث تمثل 48.89% من السكان، وقد عرفت هذه الفئة زيادة قدرها 24190 نسمة، وهي الأخرى يتوزع فيها كلا النوع نشكل من التوازن، حيث يمثلان 29.07% بالنسبة للذكور، و 28.56% بالنسبة للإناث، وقد بلغت زيادة الذكور 12265 ذكر، والإناث 11925 أنثى، وارتفعت نسبة النوع إلى 102 ذكر لكل 100 أنثى، بعد أن كانت 101 لكل 100أنثى، سنة 1987.

ج- الفئة (65 وأكثر) سنة:

تضم كبار السن، وتمثل الفئة المعالة من الناحية الاقتصادية، تشكل 4.22% من إجمالي سكان المدينة، وقد عرفت هذه الفئة زيادة 1660 نسمة، وهي الفئة الوحيدة التي عرفت تفوق نسبة الإناث على الذكور بفارق طفيف جدا، وهي واقعية كون أن الذكور يتعرضون لحوادث ومخاطر عدة أثناء العمل والتنقل وقبل بلوغهم هذه الفئة العمرية، عكس الإناث وبحكم التقاليد والعادات فهن أقل عرضة للأخطار، والحوادث نظرا لطبيعة أعمالهن، وبلغت زيادة الذكور 816 ذكرا، والإناث 845 أنثى، وانخفضت نسبة النوع إلى 98 ذكر لكل 100 أنثى، بعد أن كانت تمثل 99 ذكر لكل 100 أنثى.

3-2-1- تطور نسبة النوع بمدينة عين البيضاء حسب الفئات العمرية:

من خلال النتائج الواردة في الجدول 16، يمكن الوقوف على جملة من الحقائق، فيما يخص نسبة النوع بالمدينة مقارنة بمثيلاتها على المستوى الوطني.

فقيمة نسبة النوع تتراوح بين 99 ذكر لكل 100أنثى، وبين 100 ذكر لكل 100أنثى، و102 ذكر لكل 100أنثى. والتغير في مقدار نسبة النوع بين سنة 1987 و 1998 يتراوح بين +12 و -7، و على المستوى الوطني تتراوح بين -6 و +12، و يختلف من فئة عمرية لأخرى، وعليه فهي وضعية موازية وقريبة للمعدلات الوطنية.

جدول رقم (16)، تطور نسبة النوع بمدينة عين البيضاء و مقارنتها بنسبة النوع الوطنية خلال فترة 1998/87

الفئة العمرية	مدينة عين البيضاء		سكان الوطن		نسبة التغير خلال الفترة	
	1987	1998	1987	1998	للمدينة	للوطن
4 – 0	106	101	104	105	5 -	1+
9 – 5	102	101	104	104	1 -	0
14 – 10	104	105	106	104	1 +	2-
19 – 15	101	105	101	104	4 +	3 +
24 – 20	103	101	102	102	2 -	0
29 – 25	104	100	103	101	4 -	2 -
34 – 30	107	100	107	101	7 -	6 -
39 – 35	103	105	102	102	2 -	0
44- 40	97	103	95	101	6 +	6 +
49 – 45	93	105	92	104	12+	12 +
54 – 50	94	94	91	95	0	4 +
59 – 55	101	101	95	98	0	3 +
64 – 60	94	94	93	94	0	1 +
65 فأكثر	99	98	100	95	1 -	5 -
المجموع	102	102	102	102	0	0

المصدر: من إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 1987و 1998.

3-3- العوامل غير الطبيعية- الهجرة بنوعيها- (La migration):

" تعرف الهجرة بأنها حركة انتقال السكان من مكان الأصل إلى مكان الوصول أي أنها تشمل التغير في مكان السكن أو مكان الإقامة الاعتيادي إلى مكان جديد ومختلف " [1].

ويرى " كوزينسكي" " Kosinski " أن دراسة الهجرة يكون من خلال أربعة أنواع من الأسئلة وهي:

من هو المهاجر؟ ولماذا يهاجر؟ ماهي نماذج تدفق واتجاه هذه الهجرة؟ ماهي النتائج المترتبة عليها؟ [2]

وعليه فعامل الهجرة من أهم عناصر النمو السكاني، حيث تؤثر في حجم وتركيبة السكان و في توزيعهم مجاليا، وتباين نموهم وتراكيبهم مما له من أثار اجتماعية، وديموغرافية كبيرة.

3-3-1-حجم الهجرة على المستوى الوطني:

الجزائر من بين الدول التي عرفت ولا تزال تعرف هجرات داخلية، وخارجية. وهذه الهجرات بشـــقيها صاغتها عدة متغيرات من عدم استقرار للظروف السياسية، الأمنية، الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى العامل التاريخي. وتعد الهجرة الداخلية في الجزائر عاملا أساسيا في تحديد ديناميكية المجـــال وكيفيـــة تكونه. و يبين المخطط (01) حجم الهجرة الوافدة إلى المدن والمراكز الحضرية بمختلف أحجامها خلال الفترة الممتدة بين 1966 و 1987.

المخطط رقم (01) : حجم الهجرة حسب مختلف فئات المدن في الفترة بين 1987/1966

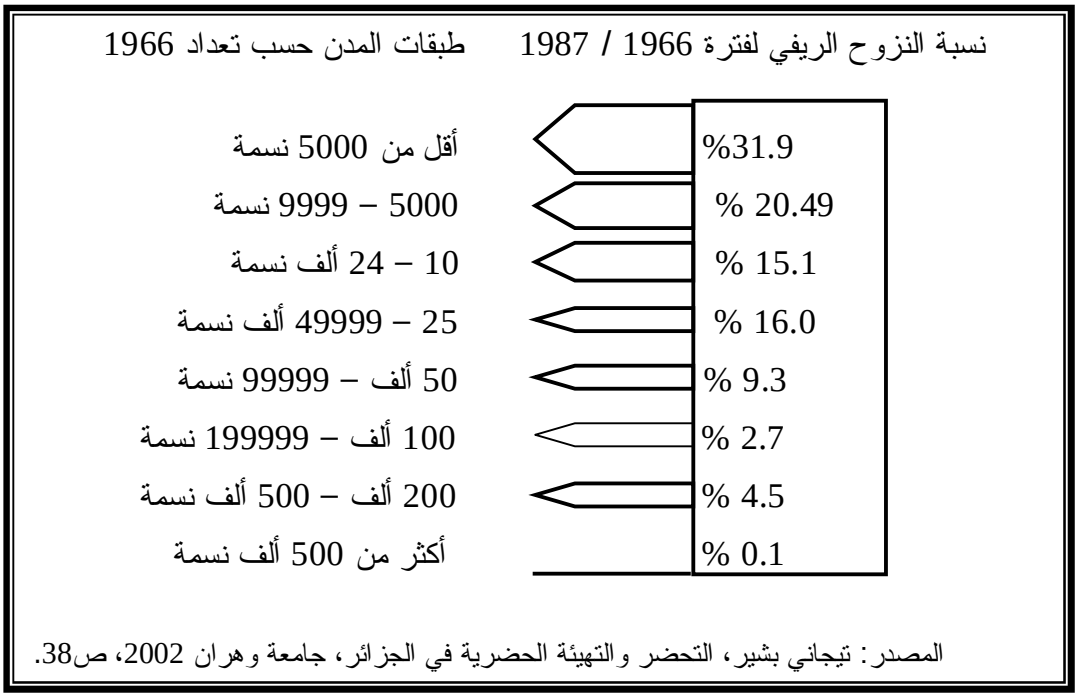

المصدر: تيجاني بشير، التحضر والتهيئة الحضرية في الجزائر، جامعة وهران 2002، ص38.

(1) خليل عبد الله مطاوع، مدينة العلمة السكان والعمران وإشكالية تهيئة المجال الحضري، جامعة منتوري 1994، ص85.

(2) شكيب الخامري، الهجرة اليمنية إلى أمريكا، نموذج من ديترويت بالولايات المتحدة، مجلة الجمعية الكويتية، العدد 38، فبراير 1982، ص12-18

إن للنزوح الريفي وقع وتأثير على الحجم السكاني في المدن بالجزائر، وبخاصة خلال الفترة الممتدة بين 1954 / 1966، كون عدد الوافدين من الأرياف نحو المدن بلغ ذروته وهو 2.1 مليون نسمة [1]، واتجاهات الهجرة متباينة حسب فئة المدينة. فالمدن الصغرى هي التي استقبلت أعلى النسب 67% من مجموع الوافدين والمقدر بـ 1.66 مليون نسمة [2]، وخلالها برزت أغلبية السكان بالمدن، وقد ساهمت الهجرة في زيادة معدلات نموهم، مساهمة كبيرة وصلت إلى 10.2%، وتفسير ذلك بتميز هذه الفترة باندلاع الثورة، وما انجر عنها من هجرة قوية من الأرياف إلى المدن، إضافة إلى تجميعهم في محتشدات أقامتها القوات الفرنسية لعزل الثوار.

وفي مرحلة لاحقة، وهي فترة 1966 /1987، اتجاهات الهجرة أغلبها كان نحو المدن المتوسطة، إذ استقبلت هذه الأخيرة 36% من الوافدين، في حين استقبلت المدن الكبرى ما يقارب من 7% فقط من الوافدين، وهي أضعف نسبة.

وخلال العقد الأخير أي منذ سنة 1991، ومع تبني الجزائر نظام اقتصاد السوق، حدثت تحولات عميقة وجذرية في المجتمع الجزائري، وذلك بالانتقال من مجتمع ريفيا إلى مجتمع حضري تمثل الأغلبية فيه السكان الحضر.

في حين تميزت الفترات الأخرى التي تسبق الثورة التحريرية مساهمة ضعيفة لعامل الهجرة في الرفع من حجم سكان المراكز المختلفة بنسبة تصل إلى أقل من 1 %. وهذا ما يبينه الشكل (13).

شكل رقم(13) معدلات النمو الحضرية السنوية على المستوى الوطني

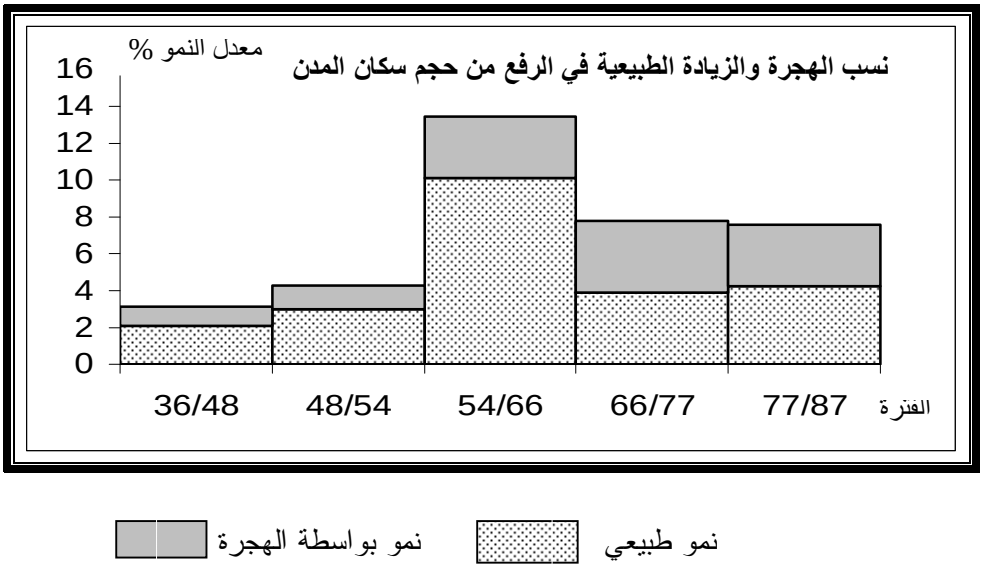

المصدر:
بشير تيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر،جامعة وهران 2002 ، ص30

وهذا هو حال الهجرة وحركة السكان على المستوى الوطني، وهي بالتقريب نفسها التي عرفت مدينة عين البيضاء.

(1) (2) : بشير تيجاني التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر جامعة وهران 2002 ، ص30، 35 و 49.

3-3-2- الهجرة بمدينة عين البيضاء: " نزوح قوي نحو المدينة له عمق تاريخي "

مدينة عين البيضاء إحدى المدن المتوسطة في البلاد عرفت هجرات مختلفة عبر مراحل عديدة.

- فيما يخص الهجرة الوافدة سنعتمد على تحليل بطاقات الانتخاب خلال المراجعة السنوية للقوائم الانتخابية لسنة 1995، كونها أكثر تعبيرا عن حجم الهجرة المتدفقة نحو المدينة، الجدول بالملحق.

- عكس السنة الأخيرة 2002، والتي تميزت بهجرة عكسية، كون استتباب الأمن يشجع على ذلك.

و سنعتمد في هذا الجانب على توضيح الملكية العقارية وربطها بالهجرة. فالسكان الحضريون للمدينة لهم ملكيات خارج المدينة في بلديات أخرى مجاورة لمركز عين البيضاء، وهو عنصر يمكن اعتماده في تفسير عمق الهجرة إلى المدينة، فسكان المدينة المالكين خارج بلدية عين البيضاء، نعتقد أنهم وافدون إلى المدينة، ويقدر عددهم سنة 1936 حوالي 869 مالك أي مهاجرا أو وافدا [1].

وهذه بعض أحجام وعدد القطع الأرضية للمالكين من سكان المدينة لها:

- (0-4)هكتار: 187 مالك (59 منهم في فكيرينة).
- (5-20)هكتار: 349 مالك (81 منهم في فكيرينة، و55 في مسكانة، و54 في أم البواقي).
- (20-50)هكتار: مالك170.
- (50-100)هكتار: 104 مالك (22 في بريش، و19 في مسكانة).
- (100 هكتار وأكثر): 59 مالك(13 في أم البواقي، و13 بريش).

1- تقييم صافي الهجرة:

تم تقدير قيمة صافي الهجرة، بالاستناد إلى المعطيات، والنتائج الرسمية لمختلف التعدادات العامة للسكن والسكان، وسنقوم بدراسته على ثلاث فترات متباينة:

أ)- فترة 1966 / 1977 :

سجلت المدينة خلال الفترة (1977/1966) صافي هجرة سالب بقدر -11659 نسمة، وبنسبة صافي للهجرة تقدر - 38.34%، وهو ما يعني أن المدينة خلال هذه الفترة كانت طاردة للسكان، وهذا راجع كون أن المنطقة عرفت تغيرات جديدة من خلال استحداث مقر ولاية جديد، متمثلا في ولاية أم البواقي، وهو ما شجع السكان على الهجرة إلى هذا المركز الجديد من أجل العمل أو السكن، لأن هذا المقر سيحض بدعم مالي، وحجم من الاستثمارات مشجعة على تدفق السكان المناشدين لحياة أفضل. وخلال هذه الفترة فقدت ولاية أم البواقي 11.6 % [2] من سكانها أي حوالي 37 ألف نسمة، أغلبهم توجهوا إلى المراكز الكبرى أين برزت المركبات الصناعية الكبرى.

---

(1) عبد الله خياري، حوزة نفوذ مدينة عين البيضاء من خلال النزوح الريفي والملكية العقارية، جامعة منتوري، 1976، ص 65.

(2) بوغرارة السبتي : مرجع سابق، ص 71 - 75.

ب)- فترة 1977 / 1987 :

خلال الفترة 1977/1987، عرفت ولاية أم البواقي نزوح ما يقارب من 21 ألف ساكن [1]، حيث 80% منهم استقروا في ثلاثة مدن رئيسية وهي كالأتي:

- مركز الولاية: استقبل 47.3% منهم، أي قرابة 10000 نازح.
- عين البيضاء: استقبلت البلدية 19%، أي 4000 نازح، ثم المراكز الأخرى عين مليلة 15.5% .
- في حين أن البلديات الحديثة النشأة، والواقعة على أطراف الولاية، فقدت مابين 9، 15، 35% ، منها بلديات ظهير مدينة عين البيضاء.

وخلال هذه الفترة ومن معطيات الجدول (17) ، تحولت المدينة من طاردة إلى مستقطبة للسكان أغلبهم من داخل الولاية، وقد قدر صافي الهجرة لهذه الفترة 4586 نسمة، وبنسبة صافي الهجرة 10.77%، حيث عرفت المنطقة تحولات إدارية هامة بهدف نشر وضخ التنمية لكل جهات الوطن.

فقد تم استحداث مقر ولاية جديد وهي ولاية خنشلة، التي كانت جزءا من ولاية أم البواقي، وما يمكن اعتماده في تبرير هذا التدفق [2] نحو مدينة عين البيضاء عوض الهجرة إلى المقر الجديد الذي سيستفيد هو الأخر من إعانات مالية وميزانيات محلية واستثمارات، وجود عاملين أساسيين متمثلين في:

* العامل التاريخي – القبلي: وهو عامل مهم في التخطيط والتنظيم الترابي، فالبلديات التي تم ضمها إلى ولاية خنشلة، هي في الواقع لا تنتمي إلى قبيلة " الحراكتة " التي ينتمي إليها سكان مدينة عين البيضاء،

* العامل الاقتصادي: متمثلا في استحداث منطقة صناعية بمدينة عين البيضاء، إضافة إلى مشاريع الإسكان الكبرى كالمنطقة الحضرية السكنية الجديدة(ZHUN)، التي تشجع استقطاب السكان.

(1) بوغرارة السبتي : السكان والفلاحة ، مرجع سابق، ص 71 - 75.

(2) ننوه بنظرية الدفع والجذب - Push and Pull theory - وهي المناسبة لشرح أنماط الهجرة، حيث جاء في تقرير الأمم المتحدة حول حجم الهجرة ونمو السكان الحضريين كمايلي: " إن نظرية الدفع والجذب تداول في شرح ظاهرة التمدن، فالدفع يأتي من الظروف المتدهورة في المناطق الريفية التي تجبر المهاجرين البحث عن العيش في المدن، أما الجذب فهو يمارس من طرف المدن التي تجذب المهاجرين الريفيين نتيجة الفرص الكثيرة والمثمرة التي توفرها لهم. غير أن الهجرة إلى المناطق الحضرية في البلدان النامية تؤثر في الدفع الريفي أكثر من الجذب الحضري، نتيجة تدهور المناطق الريفية ".

من كتاب : مانع على، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة في علم الإجرام المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 74.

جدول رقم(17) مدينة عين البيضاء: معدلات النمو السنوية ونسب صافي الهجرة للفترة (1966-1998)

	عدد السكان (نسمة)				معدل النمو السنوي للفترات(%)			صافي ونسبة صافي الهجرة للفترات (نسمة) (%)					
	1966	1977	1987	1998	/66 77	/77 87	/87 98	77/66		87/77		98/87	
								العدد	%	العدد	%	العدد	%
مدينة عين البيضاء	30412	42578	62253	94775	3.10	3.82	3.89	11659-	38.34 -	4586+	10.77 +	16110+	25.87 +
المتغيرات			الزيادة الطبيعية		a = P'77 – P66			23825		15089		16412	
			النمو الديموغرافي		a = P77 – P66			12166		19675		32522	
بلدية عين البيضاء	/	47400	67282	99019	/	3.56	3.57	/	/	3084+	6.51 +	13999+	20.81 +
المتغيرات			الزيادة الطبيعية		a = P'87 – P77			/		16798		17738	
			النمو الديموغرافي		a = P87 – P77			/		19882		31737	

المصدر: من إنجاز الطالب اعتمادا على نتائج التعدادات الرسمية(66/77/87/1998).

ج)- فترة 1987 / 1998 :

إن تسجيل معدل صافي الهجرة لقيمة موجبة خلال فترة (98/87) بحجم سكاني 16110 نسمة، وبنسبة صافي الهجرة موجب +25.87 %، يمكن رده إلى عاملين أساسين:

- المرحلة الانتقالية التي عرفتها البلاد، وما صاحبها من عدم الاستقرار السياسي، الأمني، الاقتصادي والاجتماعي وما لها من انعكاسات على حياة السكان وبخاصة في الأرياف، ما أدى إلى نزوح السكان منها بشكل قوي، وهو نزوح يمكن أن نصفه بأنه أشبه بذلك النزوح الذي حدث في الفترة الاستعمارية، كون العامل الدافع مشترك بين هاتين المرحلتين، وهو فقدان الأمن.

- ارتفاع حجم الهجرة الداخلية في الولاية عما كانت عليه في الفترة السابقة، إذ بلغت 25 ألف نازح، استقر 95 % من النازحين في المدن [1] وكان نصيب عين البيضاء 24% أي قرابة 6000 نازح، بعد عين مليلة 32.5% حوالي 8000 نازح، في حين أن نسبة الطرد في البلديات الحديثة والواقعة على الهامش قدرت بين 1 – 58 % منها بلديات شرق الولاية المشكلة لظهير المدينة.

إن لهذه المرحلة أثر وصدى كبير في مجال مدينة عين البيضاء، وعلى الحياة الحضرية بها.

(1) بوغرارة السبتي : مرجع سابق، ص 75-76.

و في أخر المطاف نخلص إلى أن مدينة عين البيضاء مدينة مستقطبة لحشود معتبرة من المهاجرين، سواء من داخل إقليم البلدية والولاية، وهذا منذ أزيد من عقدين من الزمن وللتعرف على مصدر هذه الحشود المهاجرة، ارتأينا إلى إتباع منهجية عامة لتحليل الهجرة ومعالجتها كمايلي:

2- الهجرة الوافدة للمدينة وتياراتها:

لتحديد الكم السكاني الناجم عن هذه الحركة، وكذا الأصل الجغرافي للوافدين للمدينة عمد الطالب إلى الإطلاع على سجل التسجيل بالقوائم الانتخابية، وفرز بطاقات تسجيل الناخبين الجدد ممن بلغوا سن 18 سنة، بالنسبة لغير القاطنين لنفس البلدية، والعينة التي اعتمد عليها الطالب لسنة 1995، حيث وفد إلى المدينة 346 وافدا، أغلبهم من إقليم الولاية.

أ- الأصل الجغرافي للوافدين من داخل إقليم الولائي:

وتمثلها الخريطة (08)، وفد إلى المدينة 242 مهاجرا، من داخل الإقليم الولاية، وأغلب هذه الهجرات كانت من بلديات شرق الولاية المنتمية لقبيلة " الحراكتة "، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

- الوافدين من شرق الولاية:

يعد العامل القبلي مهما في توجيه الهجرة الوافدة أو المغادرة للمدينة، فبلديات شرق الولاية تنتمي لقبيلة الحراكتة، فهي تمثل النسبة الكبرى من عدد الوافدين وعددهم 237 وافدا، أي 68.49% من مجموع الوافدون، و 97.93% من الوافدون من إقليم الولاية، إضافة إلى العامل الجغرافي متمثلا في قرب المسافة إلى المدينة.

حيث يمكن توزيعها كمايلي:

- 56.96% وافدون من ثلاثة مراكز رئيسية، وهي أم البواقي، فكيرينة، وبريش.
- 30.37% وافدون من مراكز الجازية، و مسكانة، والزرق، وهذه المراكز واقعة في دائرة 30 كلم.
- 12.67% وافدون من المراكز الأخرى، حيث أكبر حجم وفد من مركز أم البواقي، وأدناها من مركز عين الديس. أنظر الجدول في الملحق.

---

(1) صافي الهجرة يتم حسابه وفق الطريقة التالية:

1- حساب قيمة السكان النظريين(P'): $P'77 = P\,66\ (1 + r)^h =$ 54237 hab.

h: فارق السنوات بين تعدادين وهنا يقدر بـ 11 سنة.

r : معدل النمو الوطني لفترة (77/66) قدر بـ5.40%.

2- حساب قيمة الزيادة الطبيعية(a): $a = P'77 - P\,66 = 54237 - 30412 =$ 23825 hab.

3- حساب صافي الهجرة(SM): $SM = P77 - P'77 = 42578 - 54237 =$ -11659 hab

خريطة رقم08

ولاية أم البواقي: الهجرة الوافدة إلى مدينة عين البيضاء من بلديات الولاية، سنة 1995

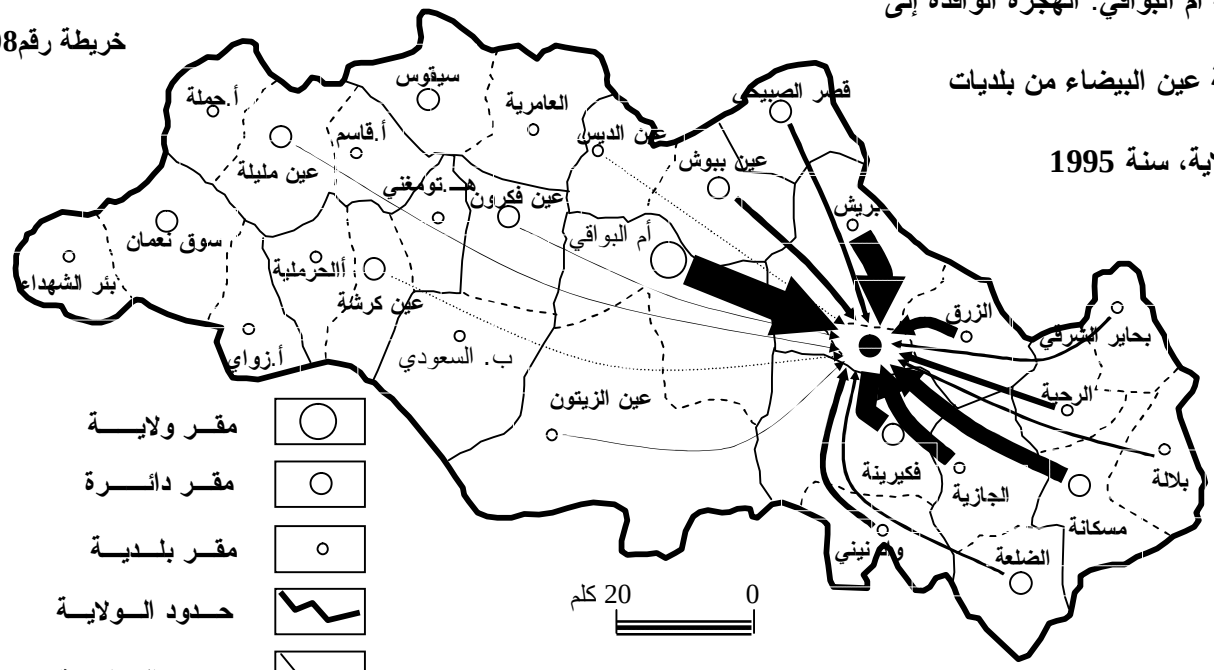

خريطة رقم09

شمال شرق الجزائر: الهجرة الوافدة لمدينة عين البيضاء من ولايات شرق البلاد، سنة 1995

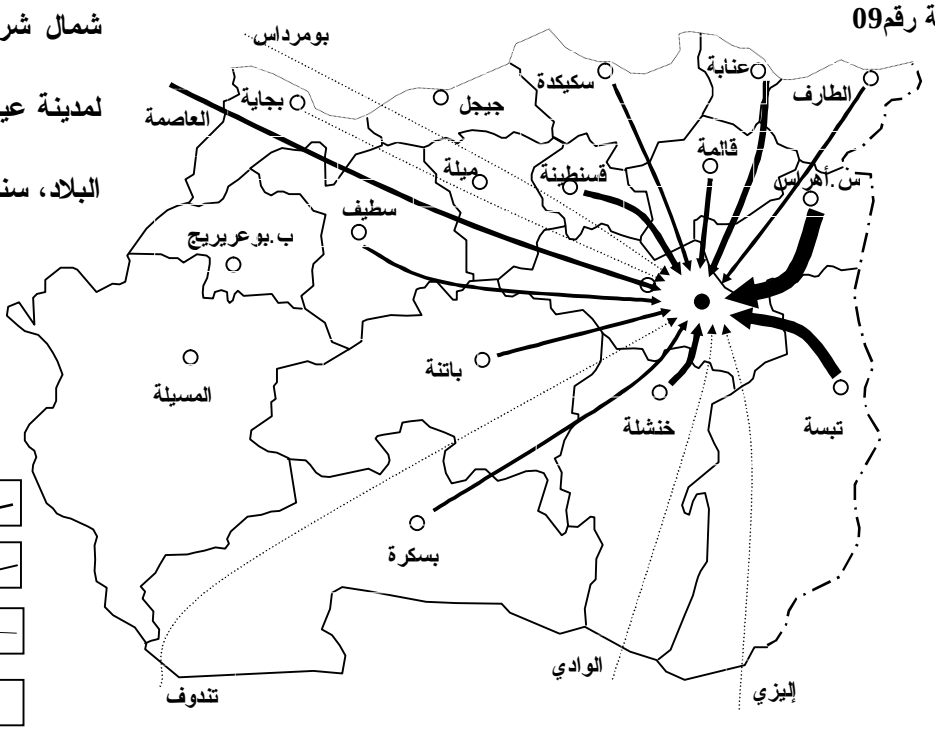

المصدر: من انجاز شخصي اعتمادا على معطيات سجلات التسجيل في الانتخابات لغير القيمين ببلدية عين البيضاء لسنة 1995.

- الوافدين من غرب الولاية:

بلديات غرب الولاية تنتمي لعدة قبائل، أهمها السقنية، الزمول والبرانية. وقد بلغ الوافدين منها 5 أفراد، أي 1.44% من الوافدون، و2.07% من الوافدون من إقليم الولاية، وتعود أسباب ضعف التوافد من بلديات غرب الولاية إلى العوامل السابقة الذكر، وهي بالدرجة الأولى **العامل القبلي**، و **العامل الاقتصادي** بالدرجة الثانية العامل، وأخيرا **العامل الجغرافي** متمثلا في المسافة، حيث تقع على مسافة تزيد عن 50 كلم عن المدينة. والوافدون هم من عين مليلة، وعين كرشة، وعين فكرون.

ب- الأصل الجغرافي للوافدين من خارج الإقليم الولائي:

وتوضحها الخريطة (09)، حيث سجلت المدينة استقطاب 104 وافدا، من مختلف ولايات الوطن، أغلبهم من الشرق الجزائري، و يتوزعون جغرافيا كمايلي:

* 71.15 % من مجموع الوافدون هم من المراكز الكبرى، تتقدمها سوق أهراس 20 وافدا، ثُم تبسة 18 وافد، ثم قسنطينة 10 وافدون، عنابة 9 وافدون، خنشلة 9 وافدون، الجزائر العاصمة 8 وافدون،

* 21.11% تتوزع على ولايتي بسكرة وقالمة 5 وافدون لكل واحدة منهما، ميلة 4 وافدون، الطارف 3 وافدون، سطيف 3 وافدون، سكيكدة 2 وافد.

* 7.74% تتوزع على ولايات بجاية، باتنة، سعيدة، البويرة، بوافد واحد لكل ولاية.

ويمكننا تفسير ذلك كون جل **هؤلاء الوافدين هم من الإطارات الذين يعملون بمختلف المؤسسات الموجودة على مستوى المدينة الإدارية منها، والعسكرية**. أنظر الجدول بالملحق.

3- الهجرة المغادرة للمدينة وتياراتها:

تم اعتماد قوائم شطب الناخبين لأنفسهم منها، للوقوف على الحجم السكاني الذي غادر المدينة، وتحديد الجهات التي غادروا إليها سنة 2002، وعدد المغادرين 192 مغادرا، أغلبهم توجهوا إلى بلديات الولاية وبخاصة الشرقية منها، ويمكن تقسيمهم إلى:

أ- الأصل الجغرافي للمغادرين إلى داخل الإقليم الولائي:

غادر المدينة 117 مهاجرا، استقبلت أم البواقي النصيب الأكبر من المغادرين 23 مهاجرا، ثم بريش 18 فرد، الجازية 17 فرد، الزرق 15 فرد، فكيرينة 12 فرد، مسكانة 10 فرد، وهذه البلديات استقبلت73.07% من المغادرين للمدينة، والنسبة الباقية26.92% من المغادرين توزعوا على بلديات واد نيني، بحاير الشرقي 9 فرد لكل واحدة منهما، ثم الرحية 7 فرد، ثم الضلعة 5 فرد، ثم بلديات عين الزيتون، عين الديس، عين كرشة بمهاجر واحد لكل بلدية، و هذا الأخير يعد الوحيد المنتمي إلى قبيلة السقنية.

وترجع أسباب ارتفاع الهجرة نحو البلديات التي كانت قبل 7 سنوات هي المساهمة بالهجرة الوافدة إلى المدينة إلى استتباب الأمن بالمناطق الريفية من جهة، ووجود برامج الدعم الفلاحي ضمن المخطط الوطني للتنمية الريفية من جهة أخرى، أنظر الخريطة (10).

خريطة رقم10

ولاية أم البواقي: الهجرة المغادرة

لمدينة عين البيضاء من بلديات

الولاية، سنة 2002

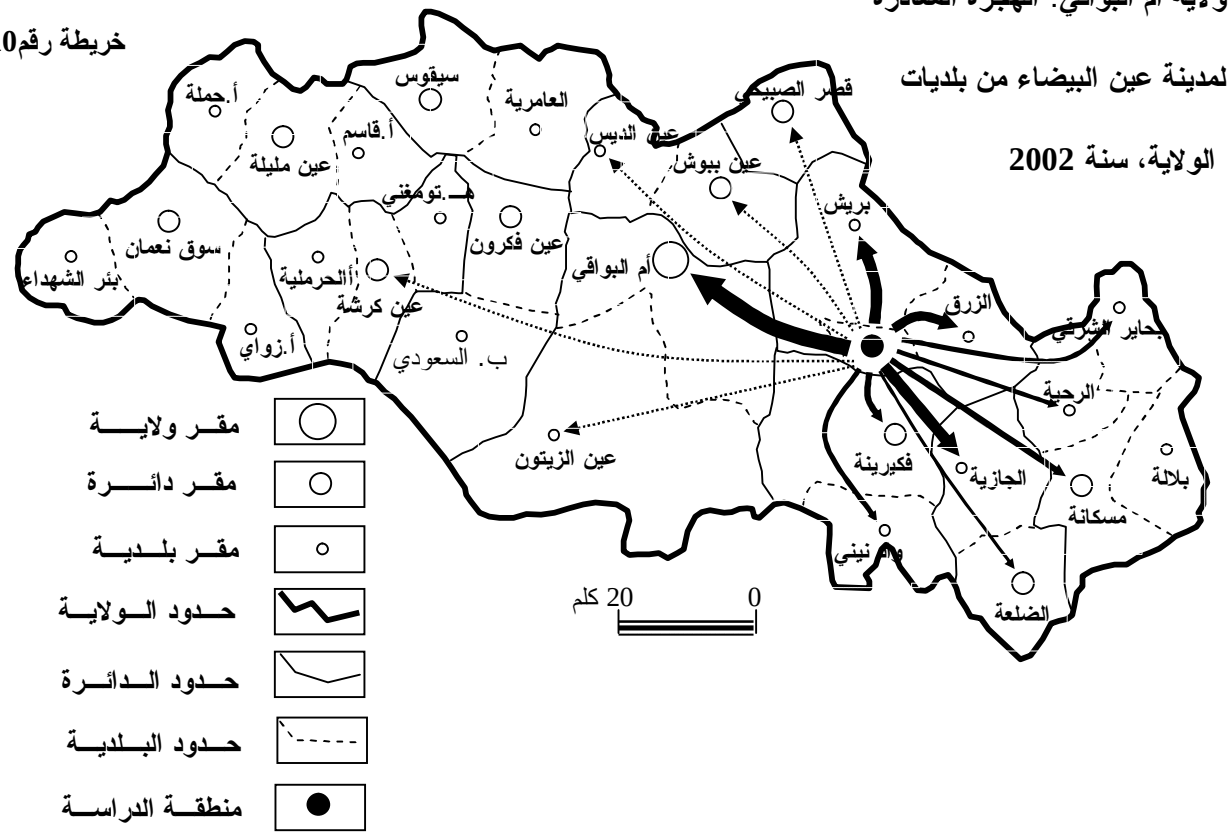

خريطة رقم11

شمال شرق الجزائر: الهجرة المغادرة

لمدينة عين البيضاء من ولايات شرق

البلاد، سنة 2002

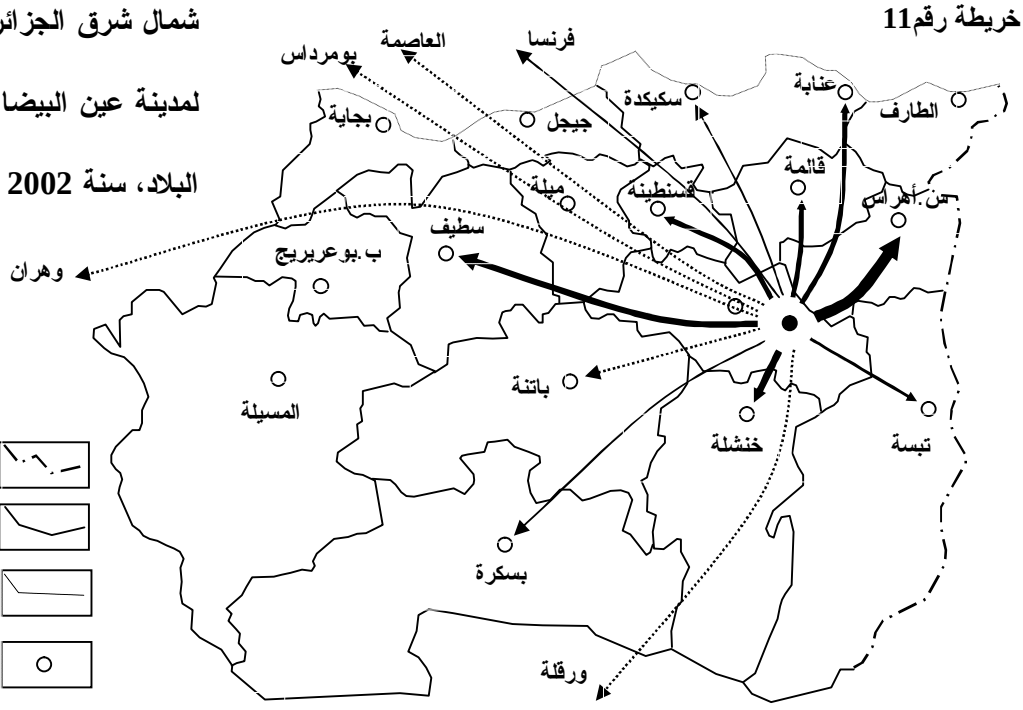

المصدر: من انجاز شخصي اعتمادا على معطيات سجلات الشطب في الانتخابات ببلدية عين البيضاء لسنة 2002.

ب - الأصل الجغرافي للمغادرين إلى خارج الإقليم الولائي:

تم إحصاء 74 مغادرا إلى خارج حدود الولاية انطلاقا من مدينة عين البيضاء، وذلك باتجاه أغلب الولايات القريبة منها، ويتوزعون جغرافيا كمايلي:

* 67.56% من المغادرين إلى خارج الولاية توجهوا إلى خمسة ولايات مجاورة، فقد توجه نحو سوق أهراس 14 فرد ، خنشلة 11 فرد، قسنطينة 9 فرد، عنابة وقالمة 8 فرد لكل واحدة منهما.

* في حين استقبلت الجزائر العاصمة 6 فرد، تبسة 4 فرد، سطيف وبومرداس فردين لكل ولاية.

* الولايات باتنة، ورقلة، وهران، استقبلت فرد واحد لكل ولاية.

* كما تم إحصاء 3 مهاجرين إلى خارج الوطن نحو فرنسا.

و يتبن أن المناطق المتوجه إليها هي حضرية كبيرة، إضافة إلى وجود هجرات قديمة بين بعض الولايات كعنابة وقالمة، أنظرالخريطة (11).

خلاصة المبحث الثالث:

يتبين من تحليل الدراسة السكانية والديموغرافية لمدينة عين البيضاء عدة نتائج مهمة:

- تضاعف عدد سكان المدينة 49 مرة منذ سنة 1839.

- منذ سقوط المدينة في يد الاحتلال الفرنسي، واستيطان المعمرين بها إلا أن حجم السكان الأصليين ظل متفوقا على الأوربيين على الرغم من التباين من مرحلة لأخرى في معدلات نموهما، حسب الظروف الأمنية السائدة بالمنطقة بالدرجة الأولى وتراجع عدد الأوربيين في فترات الحرب.

- سجلت مدينة عين البيضاء أقصى معدل نمو لها خلال مرحلة 1966/1954 نتيجة الظروف التاريخية، السياسية والأمنية السائدة آنذاك، ليتراجع من مرحلة لأخرى، ليسجل خلال فترة 1998/1987 معدل 3.89% وهو أكبر من معدل نمو المدن المتوسطة التي تنتمي إليها المدينة، والبالغ 2.15%.

- كما عرفت المدينة تباينا في معدلات الزيادة الطبيعية من عقد لأخر نتيجة عدم ثبات معدلي المواليد والوافيات، فقد سجل معدل المواليد الخام أقصاه في فترة الثمانينيات نتيجة التحسين في الظروف المعيشية والصحية بالبلاد، وسجل معدل الوافيات أقصاه خلال العقد الأول من الاستقلال نتيجة ما ورثته البلاد من تدهور في الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والصحية للسكان كآثار للحرب.

- كما عرفت المدينة معدل صافي هجرة سلبي في مرحلة 1977/66 قدر -38.34 %، ثم ارتفع ايجابيا خلال العقدين الأخيرين إلى +25.87 % لفترة 1998/87، وهي نتيجة تراكم عدة عوامل منها الأمنية فيما يخص العقد الأخير، واقتصادية خلال فترة الثمانينيات بوجود مشاريع كبرى كالمنطقة الصناعية، والمنطقة السكنية الحضرية الجديدة، لما لهما من دور في جدب السكان.

- الهجرات الوافدة للمدينة تتطابق مع حدود قبيلة الحراكتة، حيث نجد أن أغلب الوافدون إلى المدينة أو المغادرون لها، يتوجهون نحو بلديات شرق الولاية المنتمية لقبيلتهم في حال الهجرة داخل الولاية، وهي توحي بأن عامل القبلية لا يزال يتحكم في اتجاهات الهجرة.

الشكل الحضري المنتج بمدينة عين البيضاء(La forme urbaine)

يعرف عادة الشكل الحضري بأنه حجم البنايات، وطريقة إنشائها عبر النسيج الحضري، وهو العلاقة بين المجال المبني، والمجال الشاغر، أو ما يسمى بالفراغ أو التوابع. والمؤشرات التي يتم اعتمادها لتحديد الشكل الحضري هي نمط البناء، وهيئته، وعلوه، وطريقة توضعه، ومن خلال هذه المؤشرات يمكن إعطاء نظرة عن مختلف الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية للسكان [1].

I - مؤشرات تحديد الشكل الحضري:

1- الاستمرارية أو اتصالية المباني (La contiuité des constructions): تعتبر من أهم المؤشرات في تحديد الشكل الحضري حيث نميز ثلاث حالات:

- نظام متتابع ومتصل بتراصف محدد، تتموضع فيها المباني، إبتداءا من حد فاصل إلى حد فاصل أخر بواسطة جدران مشتركة أو منفصلة.
- نظام شبه مستمر تتوضع فيه المباني على حد فاصل واحد.
- نظام غير مستمر أو غير متتابع، يتم تشييد المباني بتراجع بالنسبة للحدود الفاصلة، كالنمط الفردي على سبيل المثال.

وفي الحالات السالفة، يمكن للمباني أن تتصل بشكل مباشر بالطرق، كما هو في النواة الأوربية لمدينة عين البيضاء، أو تبعد بمسافة 4 أمتار عن الطريق، عندما يكون غير مجهز بأشجار، وأعمدة كهربائية، وهذا في الأحياء المشيدة حديثا، والتي تم فيها مراعاة الشروط الفنية والتقنية للطرق.

2- مؤشر الإستلاء(CES):

في مراكز المدن يمكن لهذا المؤشر أن يصل 90%، وقد يتجاوز ذلك، وهذا المؤشر لا يعبر عن الشكل الحضري، إلا إذا قرن بمؤشر "علو البناية ".

3- مؤشر شغل الأرض(COS):

لا يتعدى هذا المؤشر في البناء الفردي COS=2، وفي البناء الجماعيCOS=3، وهذا المؤشر يعتبر من أحسن المؤشرات تعبيرا عن كثافة استعمال الأرض، ويختلف حسب نمط البناء.

4- المنظور أو الجوار(Le vis à vis ou le prospect):

يعد من المؤشرات التي تحدد الواجهات، وهيئتها في المباني المقابلة للطرق، وهنا يمكن تمييز ثلاث حالات والتي تعبر عن هيئة الواجهات:

1- الواجهة المطلة على الطريق:

هي الواجهة الرئيسية في البناية، يتم تحديدها بقواعد تربط علو البناية(H) وعرض الطريق(L). والعلاقة بين علو البناية، وعرض الطريق تهدف إلى تحسين منافذ، ومجالات الرؤيا، وتوفير إمكانية

(1) شهرزاد بوراس: الأشكال الحضرية المنتجة في مدينة باتنة، جامعة منتوري قسنطينة، رسالة ماجيستير،2001، ص 98.

لتشمس المباني، لاجتناب الأمراض الناتجة عن الرطوبة و نقص التهوية، وهناك ثلاث حالات هي:

* L = H وهي حالة نادرا ما تحترم في توضع المباني، وتميز بشكل واضح في النواة الأوربية.

* L< H وهي الوضعية غير المحبذة على الإطلاق، كونها تطرح مشكلة نقص التشمس والتهوية، وتنتشر في بعض أجزاء المدينة، وهي ناجمة عن عدم احترام قوانين العمران، واستخفاف السكان بها.

* L > H وهي الوضعية المثالية والنادرة، وهي تتجسد عندما يكون عرض الطريق واسع بشكل كبير وقد يكون مفصول عن طريق "الجزيرة الفاصلة".

وفي القوانين المنظمة للعمران، تنص المادة(23) من المرسوم 91/ 175 [1]، على أنه " عند بناء عمارة على حافة الطريق العمومي، فإن علوها لا يمكن أن يتعدى المساحة المحسوبة أفقيا بين كل نقطة منها أقرب من التصفيف المقابل".

2- الواجهة الجانبية:

تحدد القوانين الجزائرية عرض هذه الواجهة بين 15 و 16 مترا [2]، من أجل احترام نظام تتابع البنايات.

3- الواجهة الخلفية:

يصل فيها الحد الأدنى بين بناية وأخرى إلى نصف علو البناية، دون أن تقل عن 4 أمتار، وهذا حسب المادة(24)، من المرسوم التنفيذي السابق(175/91). وقد يسمح كأدنى حد قدره 2 متر، عندما تكون الواجهات لا تحمل فتحات تستعمل لإنارة غرف المسكن، وهذا لسببين اجتماعي وصحي.

وسنقوم بدراسة نماذج عن الأشكال العمرانية المنتجة في المدينة، والتي تم تقسيمها إلى أربعة أشكال وهي:

- شكل البناء الأوربي، متركزا في وسط المدينة.
- شكل البناء المنتظم (التحصيص)، كنموذج سندرس تحصيص الكاهنة.
- شكل البناء الجماعي،
- شكل البناء غير القانوني، البناء الفوضوي.

(1) المرسوم 175/91 المؤرخ في 26 يوليو 1991، المحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء.

(2) بوراس شهرزاد، مرجع سابق، ص 167.

II - شكل البناء الفردي الأوربي في مركز المدينة:

يعد هذا الشكل من البناء، شكلا حضريا وليدا لمرحلة معينة من مراحل نمو المدينة، و هذا الشكل من البناء هو النواة الأولى للمدينة، والذي أتى على يد المستعمرين، وساهم هذا الأخير في إشغال المجال، وترك بصمته وفق تصوراته وثقافته، فأنتج شكلا خاصا، ومميزا، يختلف تنظيم بنية، و مورفولوجية نسيجه مما هو عليه في أحياء السكان المحليين، أثناء تلك الفترة.

1 - الموقع والمساحة:

يقع هذا الشكل الحضري في مركز المدينة [1] في القطاع العمراني 01، الذي يتكون من شطرين، وهما النواة الأوربية محل الدراسة بمساحة 28.65 هكتار، وحى ماريان بمساحة 7.99 هكتار، وعليه تصل مساحة القطاع 01 إلى 36.64 هكتار، و يمثلان ما يقارب 6.91 % من مساكن المدينة، أي 987 مسكنا، بكثافة 31.44 مسكن/هكتار، وهي أكبر من الكثافة السكنية المتوسطة للمدينة، وتقدر عدد المساكن المشغولة فعلا 857 مسكنا، و 130 مسكنا شاغرة.

2 - البنية الحضرية لنسيج مركز المدينة:

تمتاز النواة الأوربية لمدينة عين البيضاء، بتركيبة حضرية مميزة بمكونات عمرانية واضحة، تساهم بشكل كبير في تنظيم هذا المجال بمختلف مستوياته المجالية المبنية، وغير المبنية، و سنورد التحليل العمراني لهذه التركيبة بمستوييها.

1-1- شبكة التقطيع (Le Parcellaire):

فهي تأخذ شكلا هندسيا متطاول، مؤسس وفق تطبيق يرتكز على تقسيمه إلى حصص منتظمة، تعطى نسيجا منظما في شكل مخطط شطرنجي، يعبر عن الهندسة الأوربية الخاصة والمميزة، وهذا الشكل خاضع لنظام شبكة الطرق خاصة، وبناءا عليها تختلف أبعاد الحصص، والتي تتراوح بين 160 – 210 م^2. فتصبح الحصة الواحدة، والتي تستعمل كنموذج قاعدي 120 م^2 هي الصفة الغالبة.
كما تقسم الحصص في حد ذاتها، إلى قطع تختلف أحجامها، وكنموذج قاعدي يمكن أخذ القطع ذات مساحة 193م^2 في النواة الأوربية، و206 م^2 في حي ماريان، ولوسط المدينة ككل 200 م^2، أنظر الخريطة 31.

---

(1) بمناسبة الحديث عن أنماط البناء الأوربية لمركز المدينة، نذكر بالتوصية التي وجهت إلى ممثلي المدن العربية في العاصمة الفرنسية باريس، في ندوة " مراكز المدن منهج مقارن بين المدن العربية و الأوربية "، التي تعتبر مراكز المدن العربية جزء هام من التراث الحضاري للمدينة:
" حافظوا على مدنكم العربية، باعتبار أن مركز المدينة ووسطها هو جزء من تراث البلاد، ورمز من رموزها التاريخية، والتراثية " من مجلة المدينة العربية:العدد 75، الصادرة في نوفمبر/ديسمبر 1996 ، ص6.

الصورة (01)
توضح
شارع أول نوفمبر والحديقة العمومية، والتي تعود للفترة الاستعمارية بمركز المدينة وهو أحسن شارع بالمدينة.

الصورة (02)
توضح
النواة الأوربية، وحالة المساكن، نلاحظ أحد المساكن قد تم ترميمها بمستوى واحد، ويجاوره مسكن ذو طابق أرضي لم يرمم بعد.

الصورة (03)
توضح
أحد الشوارع في النواة الأوربية بمركز المدينة، المبنى المقابل هو قاعة السينما ، ما نلمسه من هذه الصورة هو التنظيم الجيد، وهذا في سنة 1974.

خـــريطـــة رقـــم 31

مركز المدينة (القطاع العمراني رقم 01)

الشكل الحضري الأوربي

شبكة التقطيع

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

وهذه الحصص ذو القطع المشغولة بالمساكن والتجهيزات والمرافق، والتي تميز قلب المدينة عن باقي الأحياء من الناحية الوظيفية، وعدد القطع 1064 قطعة منها 496 بالنواة الأوربية، و568 بحي ماريان، وهذه القطع تتدرج في نظام للوحدات الصغرى (ILÔTS)، والتي يبلغ عدد وحداتها الصغرى 120وحدة، منها 12 وحدة مستغلة كمرافق، وهي تنقسم إلى نوعين تبعا للخصوصيات والمعطيات بكل من النواة الأوربية وحي ماريان.

أ- على مستوى النواة الأوربية:

شكلها مربع، ذات عمق متدهور وغير مستغل، وعددها 62 وحدة، منها 10 وحدات خاصة بالتجهيزات.

ب- على مستوى حي ماريان:

شكلها مستطيلات و مثلثات في أغلب الحالات، وعددها 57 وحدة منها وحدتين فقط خاصة بالتجهيزات، تتباين في العمق والأبعاد في ما بينها.

1-2- شبكة المبنى(La Trame bâtie):

تشكل شبكة المبنى كل المجالات المشغولة داخل القطع والحصص بصفة عامة. وتختلف في أبعادها وشكلها وبالتالي تنظيمها، حيث نجد:

- الشكل الكتلي، الذي يحصر مساكن داخلية.
- الشكل الخطي، وذلك بتراصف على طول محور أو شارع رئيسي.
- الشكل النقطي، الذي يترك الكثير من المجالات الحرة والفراغات، و يقل ظهوره في مجال الدراسة، بينما ينتشر الشكلين الكتلي والخطي، مما يعطي شبكة كثيفة، ومتراصة من المباني، وهي سمة من سمات أغلب مراكز المدن القديمة، أنظر الخريطة 32.

1-2-1- الاستمرارية أو الاتصالية (La Continuité):

أ- توقيع المباني بالنسبة للطرق:

تتميز النواة الأوربية للمدينة، باحترامها للبعد عن الطريق بمسافة 0- 2 م (تقريبا في كل الحالات) وتتجاوزها أحيانا على طول محاور الطرق والشوارع الرئيسية ذات الحركة الهامة بأنواع من الأنشطة المتواجدة على مستوى الطوابق الأرضية عند النمط(R+1)، كما تقل عن نصف مترفي بعض الشوارع.

ب- توقيع المباني بالنسبة للحدود الفاصلة:

تتواجد المباني بشكل متصل، خاصة في حي ماريان، حيث نجد احترام لأبعاد حدود الفصل، و تتراوح بين 2 و4 م، نظرا لغياب النشاط التجاري.

وعلى العموم، يمكن القول أن المباني العمرانية في هذه النواة تتوضع بشكل متراص على طول الشوارع والطرق، والتي تحدد رسم الحصص، لتعطي استمرارية في نسيج المباني الموقعة من حد فاصل إلى أخر.

خـريطـة رقـم 32

مركز المدينة (القطاع العمراني رقم 01)

الشكل الحضري الأوربي

شبكة المبنى

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

1-2-2- إشغال أو الاستيلاء على الأرض (Emprise au sol):

يتميز حجم إشغال الحصص والقطع داخل النواة الأوربية بإشغال شبه كلي، حيث يصل معامل الاستيلاء على الأرض (CES) إلى أقصى قيمة له، ويتراوح بين 80 % و90 % ، مما يبين أن المساحات الحرة والفراغات الداخلية نسبتها قليلة، تتراوح بين 10 – 20 % من إجمالي المساحة العقارية.
أما معدلات شغل الأراضي (COS)، تصل 1.7 وهو معقول إلى حد ما، بالنظر إلى عدد الطوابق N =2، وهو ما يميز مباني النمط الأوروبي.

1-3- المداخل(Accés) و شبكة الربط (La Trame de liaison):

1-3-1- المداخل(Accés):

تستفيد جميع مباني الوحدات الصغرى من مداخل تسمح للسكان بالحركة والتنقل، وتربط بين هذه المباني وأحياء المدينة الأخرى، والوسط الخارجي على العموم. غير أن طريقة، وحجم الاستفادة منها تختلف في النواة الأوربية عن حي ماريان.
ففي النواة الأوربية، ترتبط بشكل جيد وكاف ومباشر، في حين نسجل في حي ماريان وجود عدة مباني لا تستفيد بالشكل الكافي من المداخل، و يتم ربطها بممرات ضيقة، وهي تصعب بالتأكيد عمليات التدخل في الحالات الاستثنائية، كالحرائق والإسعاف.

1-3-2- شبكة الربط (La Trame de liaison):

هي مجالات عمومية تتمثل في الطرق والعقد، حيث تستقبل الطرق والعقد مختلف النشاطات الحضرية، وتخدم المساكن و التجهيزات ومختلف النشاطات المهنية، كما تخطط وتميز الموضع ونموذج التهيئة للمجال العمومي، من أجل سلامة وأمن المستعملين.
أ- العناصر الخطية (الطرق):
و تتبع نظام تسلسل معين، ومن أهم تصنيفاتها نجد التراتب التالي:
* طرق التجمع (Les voies primaires):
لها دور في تصريف الحركة القادمة من الأحياء الأخرى، حيث تربط الوحدة بمختلف الوحدات الأخرى، وتنتظم النواة الأوربية بالتقاء محاور: شارع بن بولعيد، و05 جويلية، وشارع زيدونى عمارة، مع شارع أول نوفمبر، وعباس لغرور، وكانوني الطيب.
وطرق التجميع بالنواة الأوربية، تتمثل في محاور: عباس لغرور، وبن بولعيد، وزيدونى، وتقاطع هذه المحاور في عدد من العقد، أين نجد تمركز مختلف المصالح العمومية كدار البلدية، والمحكمة، ومقر الدرك الوطني والوكالة العقارية.
* طرق الروافد (Les voies de distribution):
تربط بين المجموعات السكنية أو مناطق التجهيزات، بهدف توزيع الحركة للطرق الثالثية، ويمثلها في النواة الأوربية لمدينة عين البيضاء شارع منصوري علي.

* طرق الخدمة (Les voies de dessertes)

هي الطرق التي تؤدي بشكل مباشر إلى المساكن، كما توجد طرق صماء (LES IMPASSES)، وهي ممرات ليس لها مخرج، تخدم سوى مجموعة من المباني وعرضها صغير جدا. وهي لا توجد على مستوى النواة الأوربية.

ب- العناصر النقطية (LES NOEUDS):

وتتمثل في العقد، والتي تعد من المعالم الأساسية لأي موضع ، حيث يمكنها أن تمثل نقاط للوصول (DES JONCTIONS) كمفترقات الطرق، أو نقاط للتركيز (DES CONCENTRATIONS) تتجمع حولها بعض النشاطات، لتشكل منطقة مهمة داخل الحي من الناحية التجارية خاصة.

و أهمها على مستوى النواة الأوربية.

- نقطة تقاطع شارع منصورى، وشارع بن بولعيد، وشارع كانونى، وهي عقدة حيوية في المدينة.
- نقطة تقاطع محاور منصوري، و أول نوفمبر، وخميستي.
- نقطة تقاطع محوري أول نوفمبر، وزيدونى.

وهذه النقاط (العقد)، لها ديناميكية خاصة، نظرا لتواجد جل الأنشطة والمرافق الإدارية حولها.

3- المجالات الحرة والفارغة (LES ESPACES LIBRES ET LES INTERSTITIELS):

تشكل هذه الفضاءات [1] مجالات اجتماعية، وظيفتها الأساسية تتمثل في منح النسيج المبني أشكاله ومظاهره ومميزاته، فهي عنصر أساسي للمظهر الحضري ومجالا حيويا في المدينة. ويمكن حصر هذه المجالات فيما يلي:

1- المجالات الخاصة:

تتمثل في الساحات الداخلية، الحدائق المنزلية، وعلى مستوى النواة الأوربية نجدها تشكل نسبا مختلفة من نموذج لأخر، وتتحكم فيها عدة عوامل تاريخية وثقافية و...الخ.

2- المجالات العمومية:

تمثل الساحات (SQUARES, PLACES)، المجالات الخضراء، و مواقف السيارات، و مسالك الراجلين. ونميز فيها:

أ- الساحات العمومية: وهي عبارة عن مكان للتجوال والراحة تمثل نوع من الديكور الحضري (LE DÉCOR URBAIN) تتواجد بداخل النسيج الحضري تتميز ببعض التجهيزات المسماة (LE MOBILIER URBAIN) بالإضافة إلى المجال الأخضر.

---

(1) وهذه المجالات تعرف عدة عبارات وتسميات منها:

المجالات الحرة (LES ESPACES LIBRES)، الفراغات (LES ESPACES VIDES)، المجالات الشاغرة(LES ESPACES INTERSTITIELS)، المجالات المفتوحة (LES ESPACES OUVERTS) المساحات الخضراء(LES ESPACES VERTS).. من مذكرة: بوراس شهرزاد، مرجع سابق، ص 185.

ونسيج النواة الأوربية، يحوى حديقتين كبيرتين لهما دور بارز في حياة السكان و تنظيم المدينة، الأولى تقع بجوار الكنيسة وأخرى بجوار مدرسة الشبه الطبي كأكبر حديقة بالمدينة.

ب- المجالات الخضراء: تتمثل في ممرات أول نوفمبر، و05 جويلية، وعباس لغرور، نظرا لتراص الأشجار على طول الطرق والممرات.

جـ- مواقف السيارات: إن ضرورة تنظيم الحركة والمرور تؤدى إلى خلق أماكن لتوقف السيارات، وبالنظر إلى الاحتياجات النوعية التي يمكن أن تفرضها الحركة داخل وحدة المجاورة (Unite de voisinage) نجد نوعين وشكلين من مواقف السيارات:

- الحظائر (LES PARKINGS):

تم تخصيص مكانين داخل النواة للحظائر، وهي صغيرة المساحة ، غير كافية بالمقارنة مع حجم الحركة بها.

- جوانب الطريق كأماكن للتوقف:

تخصص كمواقف للسيارات، وهي الأكثر انتشارا داخل النواة والمدينة، وتعيق حركة الراجلين والسيارات في بعض الطرق الضيقة من النواة، نظرا لانتشار " ظاهرة " عرض بعض السلع (الملابس و الأواني و...) على الأرصفة، التي هي في واقع الأمر مخصصة لتحرك الراجلين.

4- التحليل السكاني والاقتصادي لوسط المدينة وللنواة الأوربية:

يبلغ عدد سكان النواة 5880 نسمة [1]، يقطنون 987 مسكنا، و2863 غرفة [2]، أي بمعدل 2.05 فرد/غرفة، وهو معدل مقبول مقارنة بمعدل المدينة.

فقلب المدينة يعد من أقدم الأحياء حيث يعود تشييد مساكنه لفترة 1839- 1954، فالنواة الأوربية كان يشغلها المستعمر وغداة الاستقلال تحولت إلى السكان المحليين، وأما حي ماريان الذي كان عبارة عن حي للحشد، فسكانه من الأرياف الذين أجبروا على الرحيل منها. وخلال العقود الثلاثة الماضية لم يستقبل وسط المدينة أعداد من الوافدين نظرا لتشبعه.

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي، تم إحصاء 1063[3] مشتغلا من سكان وسط المدينة أي 18.08 % من مجموع سكانه ويتوزعون كما يلي : 86.1% (915 عامل) في قطاع الخدمات، و 8.5% (90 عامل) في قطاعي الصناعة والأشغال العامة و5.4% (57 عامل) في قطاع الفلاحة.

(1) الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 1998.

(2) و (3) تحقيق ميداني، ماي 2003.

5- التحليل الوظيفي للنواة:

يعرف مركز المدينة بأنه "مركز الثقل الاقتصادي، والخدمي، أو المنطقة التي تحتلها المؤسسات الوظيفية ذات الصبغة المركزية، والمرتبطة بعلاقات إقليمية متباينة في نوعيتها ومداها " [1].
ويتميز مركز المدينة بأنه له امتداد تاريخي، يتمحور عموما حول معلم تاريخي معين (كمسجد أو كنيسة أو مسرح...)، ويوجد بالمدن القديمة والعتيقة [2].

فقيمة الأرض في المدن تكون عالية في مركز المدينة الذي يمثل الثقل الاقتصادي، وتقل هذه القيمة كلما اتجهنا إلى الأطراف، وهذا نتيجة تأثر قيمة الأرض الحضرية بمجموعة من العوامل والمتمثلة في:
الكثافة السكانية والسكنية، الموقع وخصائصه، عامل الأفضلية والمنافسة للاستثمار والضرائب، نوع الوظيفة السائدة بالمركز الحضري، الخصائص الطبوغرافية، وأخيرا التخطيط الحضري من خلال تحديد مواقع المؤسسات العامة، وسعة الشوارع، ومناطق التقاطع، والمناطق المفتوحة، وامتداد الوحدات السكنية ونوعيتها [3].

وكل هذه الخصائص والعوامل ينفرد بها مركز مدينة عين البيضاء ما جعله المنطقة الأكثر ديناميكية، وقد تم تأكيد ذلك من خلال تركز عدد معتبر من محلات التجارية به، إضافة إلى 12 مؤسسة إدارية، وبروز ظاهرة الغزو لمبانيه السكنية، ناهيك عن موقعه المركزي للمدينة، وعمقه التاريخي الخاص.

أنظر خريطة(33) توزيع التجهيزات و التجارة في المركز يتبين أن هناك:
تركز واضح للتجارة في النواة الأوربية عكس ما هو عليه حي ماريان، وأن الشوارع التي بها كثافة عالية على مستوى المدينة ككل تقع في وسط المدينة، وأما توزيع التجهيزات فيتضح أن 12 وحدة تستغل كتجهيزات أغلبها تقع في النواة الأوربية.

(1) مجلة المدينة العربية أيلول 1985، ص51.

(2) مريجة صبرينة، مرجع سابق، ص46.

(3)عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص44.

خـــريطـــة رقـــم 33

مركز المدينة (القطاع العمراني رقم 01)

الشكل الحضري الأوربي

التجهيزات والتجارة

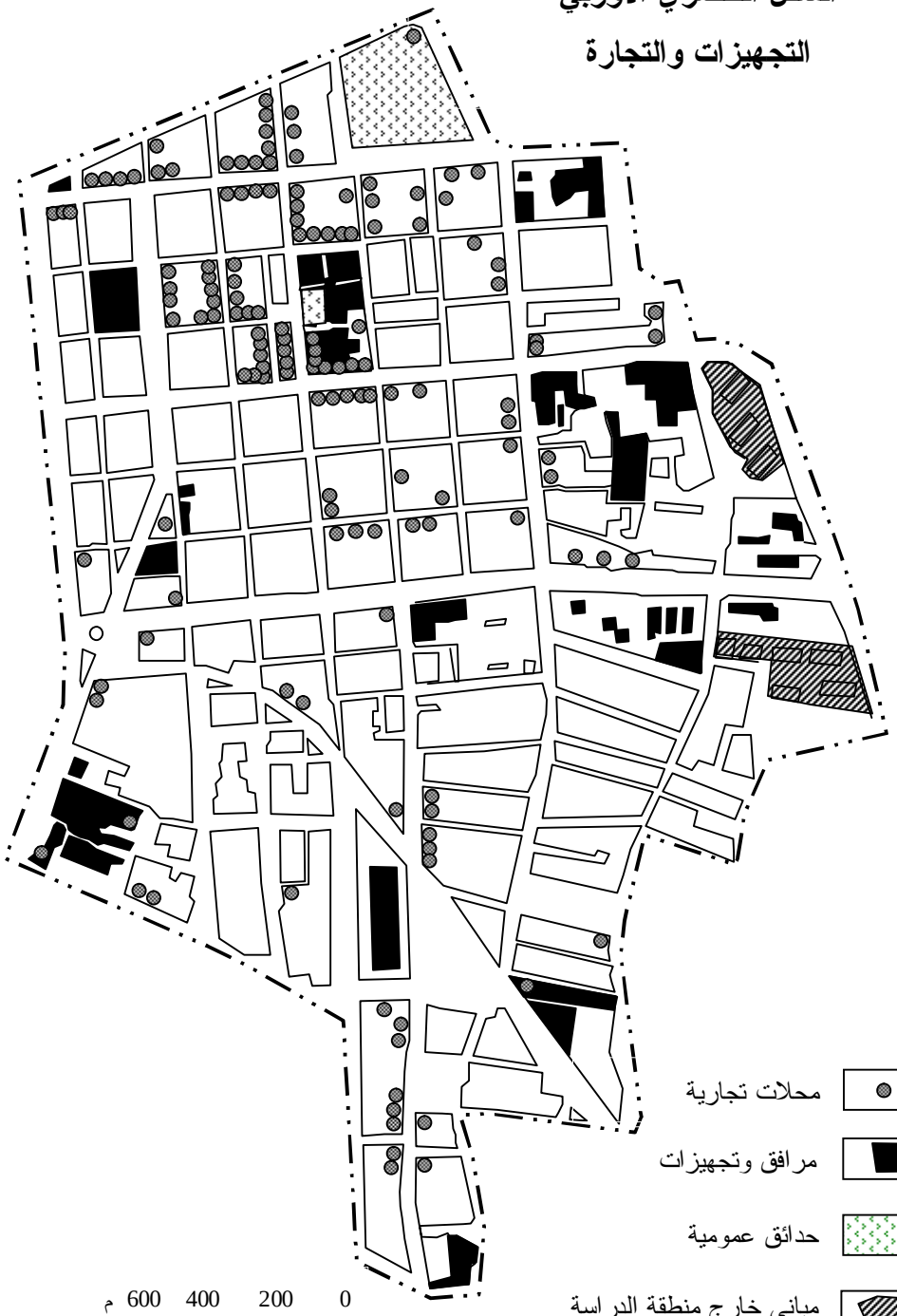

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير + تحقيق ميداني

III - شكل البناء الجماعي:

تعد المناطق السكنية الحضرية الجديدة من أضخم المشاريع السكنية التي عرفتها الجزائر، فقد تم تشييد على المستوى الوطني 254 منطقة سكنية حضرية جديدة في 180 مدينة وتجمع حضري، تتربع على مساحة 23000 هكتار، بسعة 660 ألف مسكن [1]، إذ استفادت ولاية أم البواقي من برنامج يضم 8 مناطق حضرية جديدة، منها منطقة سكنية حضرية بعين البيضاء.

1- تعريفها وتحديد الموقع:

يشترك في هذا النمط السكان في جميع الظروف المتعلقة بالمجال الخارجي (مساحة التوابع)، كما تتميز الوحدات السكنية(العمارات) بنفس الخصائص العمرانية، كعلو العمارات وهندستها المعمارية، حيث لا يتعدى علوها في مدينة عين البيضاء أربعة (04) مستويات، والصورة (04) توضح المنطقة الحضرية الجديدة بالمدينة، وهو نموذج بدأ إنتاجه في المدينة سنة 1975 بعد بروز الأزمة السكنية و لنفاذ الإحتياطات العقارية للبلدية.

الصورة رقم (04) توضح المنطقة الحضرية السكنية الجديدة (ZHUN) غرب مدينة عين البيضاء في القطاع العمراني 08.

2- شبكة التقطيع:

لا يمكن أن نقول أن لهذا الشكل شبكة تقطيع واضحة، تعطي ما يسمى بالقطع التي تتجمع لتكون الحصص، كونها غير واضحة المعالم، لكن يمكن وضع تقسيم يشبه الحصة الكبيرة (Super ilôt).

وفي النماذج التي ندرسها فهي تأخذ أشكالا هندسية مربعة، مجسدة في حصة أو حصتين، كما هو موضح في مجموعة الخرائط (34، 35، 36).

3- شبكة المبنى:

وهي المساحات المشغولة داخل الحصص الكبرى السابقة، وهنا وحسب النماذج المدروسة، فهي تأخذ عدة تكتلات، موضحة فالخرائط السابقة، وأهم أنواع توضع العمارات هي:

(1) محمد أمين حركات، المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، مدينة سكيكدة، جامعة منتوري قسنطينة، ماجستير، 2000 ، ص42.

- توضع للعمارات في شكل عمودي على طول الطريق.
- توضع للعمارات في شكل نقطي: وهي موجودة بالمدينة.
- توضع متعدد الاتجاهات: وهو نوع موجود بالمدينة.
- توضع بزاوية منظور: موجود هو الأخر، تتماشى وشكل الحصص.
- توضع متصل: وهو غير موجود في مدينة عين البيضاء.

كما يخضع توطين أغلب العمارات لمسار الرافعة (Chemin de grue)، وهذا التوضع (L'implantation) يكون في شكل كتل وخطوط متقابلة ومتقاربة في المسافات.

4- الاستمرارية والاتصالية: في هذا الشكل الحضري غياب عامل الاستمرارية والاتصالية.

5- علو البنايات: يصل علو العمارات بمدينة عين البيضاء أربعة مستويات.

6- هيئة المباني:

تتميز كل وحدة بفتحات خارجية متشابهة (نوافذ وشرفات)، مما يعطي واجهات بخصائص فنية بسيطة، وبانطوائها على ذاتها (Intraverti)، مما يولد نوع من الرتابة (Monotone) في هذا الشكل.

7- شبكة الربط: ونميز فيها :

أ- العناصر الخطية (الطرق):

تمتد في شكل أحزمة تحيط بالحصص الكبرى، وهي طرق واسعة نسبيا يتراوح عرضها بين 4 -10 أمتار، كما نميز فيها بروز طرق التجميع.

ب- العناصر النقطية (العقد):

وتتمثل أساسا في نقاط تقاطع الطرق الرئيسية، إضافة إلى النقاط التي تتوضع حولها العمارات.

8- المجالات الفاصلة بين العمارات (Les espaces interstitiels):

هي مساحات غير مهيئة في أغلب أحياء المدينة، وأبعادها ليست محددة فهي تتراوح بين 200-700م^2. وعدم انتظام مواقف السيارات، والمساحات الخضراء، ومساحات لعب الأطفال.

فهذا الشكل يمتاز بنقص التجهيز، وغياب للمساحات الخضراء، مما يؤثر سلبا على الحميمية (L'intimité) داخل هذه الأحياء، وزيادة الضغوط النفسية والاجتماعية داخل المساكن.

الشكل الحضري الجماعي – نماذج حي 250 مسكنا، 157 مسكنا و350 مسكنا -

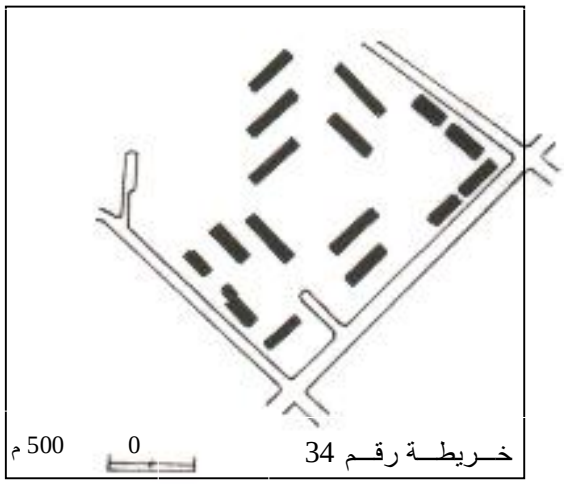

خـريطـة رقـم 34

حـــي 250 مســـكنا، بالقطـــاع العمراني رقم 08،
تكتل العمارات فـي شـكل خـط منكسر حول سـاحة كبيـرة فـي وسطه.
يتكون من ستة عشر 16 وحـدة سكنية - عمارة-

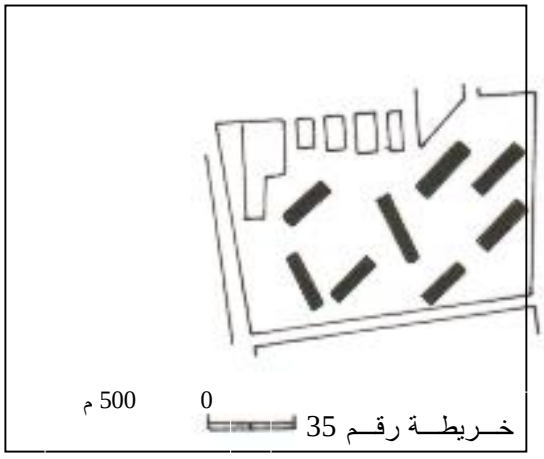

خـريطـة رقـم 35

حـــي 350 مســـكنا، بالقطـــاع العمراني رقم 10،
توضع العمارات في شـكل خـط منكسر، منتظمة حـول سـاحات صغيرة، هي في الغالـب مركـز الرافعة.
العمارات لا توازي شبكة الطرق.

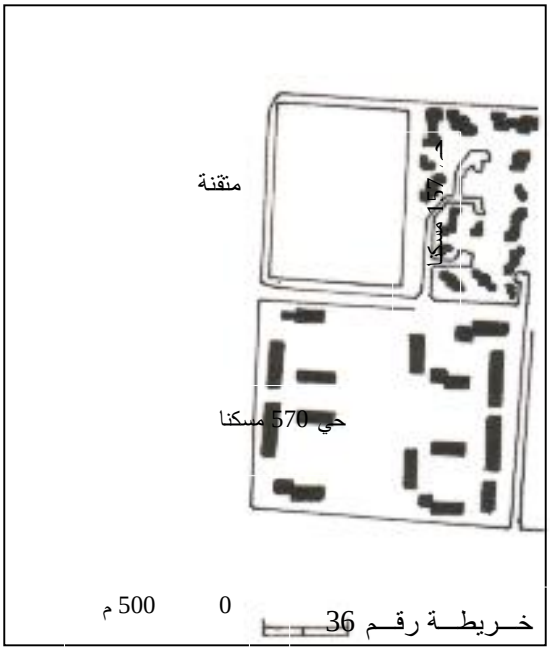

خـريطـة رقـم 36

حيي 157 مسكنا، و750 مسـكنا بالقطاع العمراني رقم 08،
عمارات متفرقـة، لهـا أشـكال مختلفة فـي حـي 157 مسـكنا وموازيـة للطـرق، وبعمـارات صغيرة الحجم.
بينما تنتظم حول ساحات صغيرة في حي 750 مسكنا وبعمـارات أكبر حجما.

VI- شكل البناء الفوضوي (غير القانوني):

لم تكن المناطق الفوضوية مشكلة عمرانية فقط، بل مشكلة اجتماعية واقتصادية عتيدة، وتنتشر هذه الظاهرة في دول العالم الثالث، أين يسكن مليون شخص في منازل غير صحية عام 2000 [1]، والجزائر من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة وبخاصة حول الحواضر الكبرى، وتطرح هذه الأحياء مشكلات اجتماعية، واقتصادية، وصحية، وأمنية.

وقد وضعت الجزائر بالتعاون مع البنك العالمي برامج للقضاء على السكن الفوضوي، وقد تم الشروع في تهديم 100 حي فوضوي عبر كامل التراب الوطني، وسترتفع بعد تقديم قرض قيمته 150 مليون دولار، والذي كلفت وزارة السكن بالشروع في تنفيذ برنامج إزالة 870 حيا فوضويا عبر 12 ولاية سنة 1999، موزعة كمايلي:

وهران (07 مواقع)، عنابة (10 مواقع)، سكيكدة (10 مواقع)، قالمة (08 مواقع)، المسيلة (05 مواقع)، تيبازة (06 مواقع)، قسنطينة (03 مواقع)، البويرة والمدية (04 مواقع) [2].

وسنحاول التعرف على الشكل الفوضوي لبوعكوز والذي سيتم إزالته قريبا ضمن البرنامج الولائي.

1- الموقع وظروف النشأة:

ظهر هذا النمط من البناء غير القانوني على أراضي تابعة للقطاع الخاص أو الدولة، ويتركز أساسا في الجهة الغربية من المدينة في القطاع العمراني 13.

وهناك العديد من العوامل المتحكمة في تنظيمه، واستمرار تجذره بالمدينة والعديد من المدن الجزائرية، وتتمثل في:

- التاريخية: فنشأة هذه الأحياء كانت خلال ظروف الحرب التحريرية أين تم تجميع السكان في أحياء للحشد بهدف فصل الثوار عن السكان.
- الاقتصادية: فتدهور القدرة الشرائية للسكان تؤدي إلى جعلت الحصول على السكن أمرا صعبا.
- المضاربة العقارية: وهناك من يهدف من وراءها الحصول على مساكن أو قطعة أرض من أجل المتاجرة بها.

2- شبكة التقطيع:

لا يمكن تحديد شبكة التقطيع، كونها شبكة لدنة (En reseau de trame plastique)، والحصص تأخذ أبعادا متباينة، ومختلفة في شكل مستطيلات ومربعات: 75 x 100م، 13 x 52م، 20 x 12م.

أنظر الخريطة (37)، والصورة (05).

---

(1) مجلة المدينة العربية، العدد 106، فبراير/ يناير2002، ص50.

(2) عبد العزيز بودن، المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، دكتوراه، 2002، ص269.

الصورة رقم (05)
توضح
الحي الفوضوي
في الجهة الشرقية
من المدينة (حي الكاريار)
في القطاع العمراني 13.

3- شبكة المبنى:

تتميز بمباني من نمط الطابق الأرضي (RDC)، وتشغل الحصص بكثافة عالية.
والمباني تأخذا اتجاهات عدة حسب المساحات المستحوذ عليها، والتي تكون فوضوية.

4- الاستمرارية والاتصالية:

تتميز المباني في هذا الشكل بعدم احترام التراصف، أو العلاقة بين الواجهة والطريق من ناحية الاستفادة من التشمس أو التهوية، ناهيك عن الظروف غير الصحية التي يعيش فيها سكان هذه المساكن.
ومؤشري الاستيلاء على الأرض (CES) و شغل الأرض (COS)، مرتفعين في هذا الحي وهو ما يعكس كثافة في استغلال المجال، و يقدران على الترتيب في هذا النموذج بـ 96% و 0.85 ، وهو يوحي بغياب المساحات الحرة والتي تصل حدود 5%.

5- شبكة الربط: ونميز فيها:

أ - العناصر الخطية (الطرق):

يتميز هذا الشكل بوجود مجموعة من الطرق في شكل دروب فقط، غير معبدة، لا تحترم القواعد الفنية لإنشاء الطرق، وهي ذات أبعاد متباينة، أغلبها ضيقة وكثيرة الالتواء.

ب- العناصر النقطية (العقد): فهي غير موجودة بالحي.

6- المجالات الحرة والفارغة:

انعدام الطرق، والمساحات الخضراء، والفراغات بين المساكن، إضافة إلى نقص التجهيز بهذه الأحياء، ونظرا للظروف التي يعيش فيها السكان، فهي عوامل تخلق الإحساس بالتهميش (Marginalisation) والفصل الاجتماعي (Ségrégation sociale).

7- بعض أنماط المساكن بالحي الفوضوي: أنظر الصورتين (06 و 07)

صورة رقم (06)، توضح:
نمط البناء في الحي الفوضوي، بالقطاع العمراني13، وهذه البناية تتميز بجدران مشيدة بالطوب والاسمنت، وبسقف متشكل من الزنك والخشب.

صورة رقم (07)، توضح:
نمط البناء في الحي الفوضوي، بالقطاع العمراني13، وهذه البناية تعد الاسوء في المدينة، حيث تم تشيد جدرانها وسقفها بالزنك والحديد.

خريطة رقم 37

الشكل الحضري غير القانوني
حي بوعكوز
القطاع العمراني رقم 13

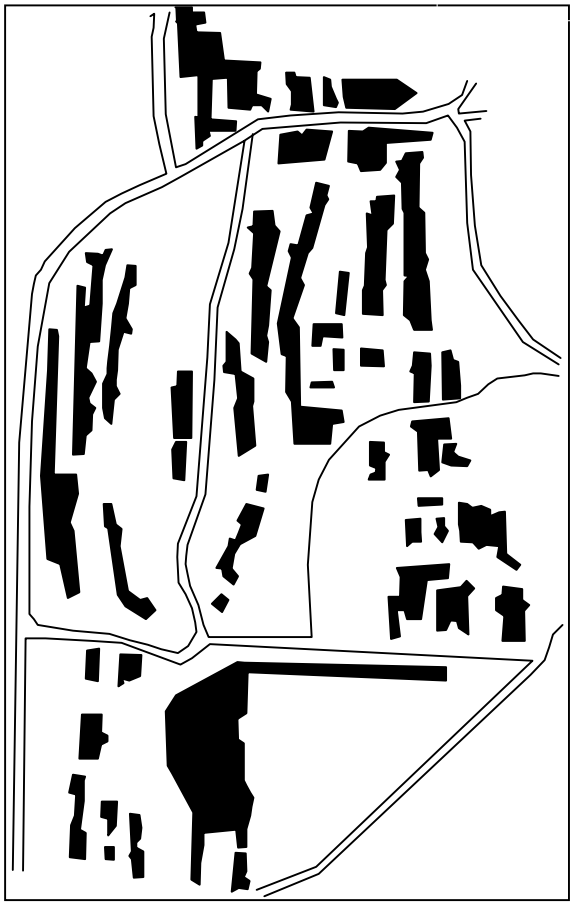

الحصص الكبرى

دروب ومسالك

مساحات شاغرة

0 500 م

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 1998

V- شكل البناء المنظم (التحصيص):

التحصيص الحضري السكني: هو عملية تقسيم لقطعتين أو لعدة قطع أرضية من ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات، لتستعمل في البناء، وهو أيضا مجال مهيأ بمختلف الشبكات. وفي مدينة عين البيضاء تنتشر التحصيصات بشكل واسع أهمها:

تحصيصات: حي السلام (864 حصة)، حي المستقبل (667 حصة)، حي الأوراس (1186 حصة)، حي النهضة (363 حصة)، حي البستان (300حصة) [1].

وسنتناول كنموذج تحصيصات حيي الكاهنة 01 و .02

1- الموقع:

يقع حي الكاهنة في الجهة الغربية من المدينة يحده من الجهة الشمالية منطقة غابية، ومن الجهة الجنوبية الطريق الوطني رقم 10،وهو تحصيص حديث النشأة، لا تزال بعض قطعه الأرضية غير مبنية.

2- شبكة التقطيع:

من خلال الخريطتين (38، 39)، يظهر أن شبكة التقطيع في الحي تأخذ أشكالا هندسية متناسقة في شكل مستطيلات، مقسمة إلى حصص منتظمة، تعطى نسيجا منظما في شكل شبكة، أبعاد الحصص تتراوح بين160 – 210 م^2. فتصبح الحصة الواحدة، والتي تستعمل كنموذج قاعدي 120 م^2 هي الصفة الغالبة. وعدد الوحدات المشكلة لحي الكاهنة 42 وحدة متباينة الأبعاد.

3- شبكة المبنى:

تشكل شبكة المبنى كل المجالات المشغولة داخل القطع والحصص بصفة عامة، حيث نجد أن حجم شغل هذه القطع معتبر، مع وجود عدد من المساحات العقارية لم تنطلق بها الأشغال بعد، ما يجعل من التجزئة ورشة مفتوحة، وهو حال التحصيصات على كامل التراب الوطني.

4- الاستمرارية والاتصالية:

نلاحظ في هذا الحي احترام البعد عن الطريق بمسافة 0-2م، وتقل فيه مساحة الواجهات (العرض)، مقارنة مع عمق الحصة (الطول)، ويتراوح العمق بين 15-20م في حين يقدر طول الواجهة بين 10-15م، وهي واجهات متفتحة على الخارج (Extraverti) عكس النمط الجماعي. كما يتميز هذا النمط باحترامه للتراصف(L'alignement). وتتلاصق المساكن في الحدود الجانبية عموما (Murs Mitoyens).

5- معدل الاستيلاء على الأرض:

يتم اشغال الحصص إشغالا شبه كلي ، ويقدر معاملي الاستيلاء، وشغل الأرض على الترتيب 90 %، 0.43.

(1) الوكالة العقارية الحضرية مابين البلديات بعين البيضاء، مارس2003.

6- شبكة الربط:

تعد الطرق إحدى أهم عناصر هذا الشكل الحضري، أما فيما يخص العقد فهي غير موجودة، وهذا راجع إلى موقع هذا الحي شمال الطريق الوطني 10،

7- الفراغات والمساحات الحرة:

الجهة الشمالية للحي تعد مناطق مشجرة، ومتضرسة، أما المساحات الشاغرة داخل الحي فهي غير موجودة، وهذا ما يعكسه معاملي الاستيلاء وشغل الأرض.

8- بعض أنماط المساكن بالنمط العادي: أنظر الصور (08 و 09 و 10)

صورة رقم (08)، توضح:

نمط البناء في حي السلام، بالقطاع العمراني11،
هذه البناية تتشكل من ثلاثة مستويات.
تم استغلال الطابق الأرضي كمرائب.
كما نلاحظ احترام التراصف بالنسبة للطريق.

صورة رقم (09)، توضح:

نمط البناء في حي المستقبل، بالقطاع العمراني12،
نلاحظ أن الجانبين من الطريق يختلفان في شكل البناء، فالجهة اليمنى بناياتها تتشكل من مستويين، وهي تفوق عرض الطريق، في حين الجهة اليسرى مبانيها لا تتعدى مستويين. ونلاحظ احترام التراصف بالنسبة للطريق.
كما نلاحظ وجود مساحة أسفل البناية بها أشجار.

صورة رقم (10)، توضح:

نمط البناء عادي، في حي الهواء الطلق بالقطاع العمراني04، وهي بنايات ذات:
- طابق أرضي(RDC) أو طابق واحد(R+1)، يتميز تموضعها في اغلبه بعدم احترام التراصف.

الشكل الحضري التحصيص نموذج في حي الكاهنة وحي الموحدين

خــريطــة رقــم 38

حيــي الكــاهنــة 1 و2 بالقطــاع العمــرانــي رقــم 04

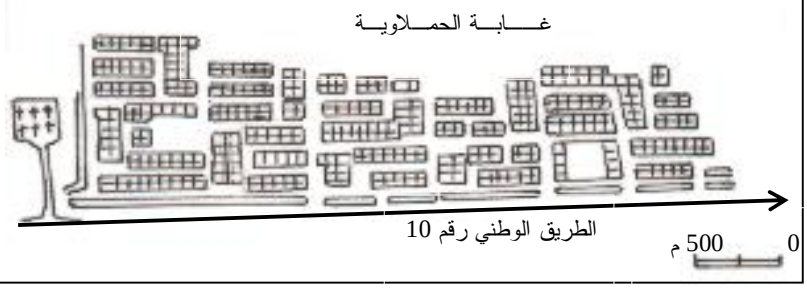

شكل الحصص وطبيعة التقطيع بها:

- اتجاه الحيين (الكاهنة 1و2) طولي مع الطريق الوطني رقم 10- شرق غرب-
- يأخذ التحصيص أشكالا مستطيلة، وأحيانا مربعة.
- التصفيف فهو غير موجود في أغلب الحصص، وهذا نتيجة تموضع الحصص واتجاهاتها

حــي المــوحــديــن بالقطــاع العمــرانــي رقــم 12

شكل الحصص وطبيعة التقطيع بها:

- اتجاه الحي شمال-جنوب
- يقع بجوار المنطقة الصناعية.
- شوارع ضيقة مقارنة بالحيي السابقين.
- يأخذ التحصيص أشكالا مســتطيلة فــي أغلب الأحيان.

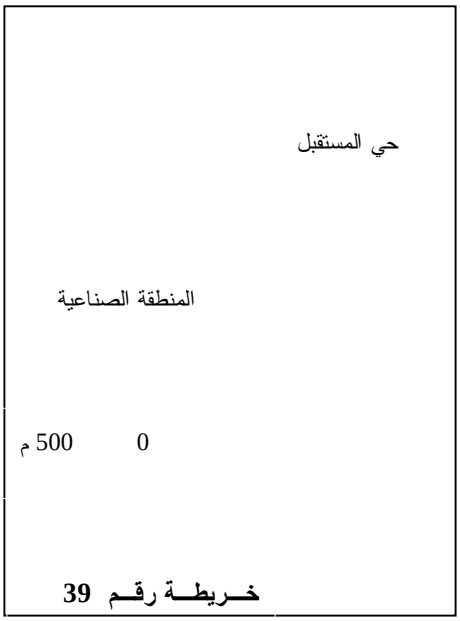

خــريطــة رقــم 39

خلاصة المبحث الثالث:

تتميز المباني بخصائص عمرانية متنوعة، متمثلة أساسا في طريقة تموضعها، وأشكالها المختلفة(Configuration)، و تتباين أساسا حسب الشكل الحضري.

من خلال دراسة الأشكال الحضرية في مدينة عين البيضاء الفردية منها، والجماعية، القانونية وغير القانونية، لاحظنا تباين واضح في المعايير والمؤشرات المحددة لكل شكل، وهذا له انعكاسات واضحة على استهلاك المجال من جهة، وعلى حياة السكان من جهة أخرى.

في تحليل ودراسة النواة الأوربية يتبين شكلها الحضري يتميز بنسيج قائم الزوايا (خطة شطرنجية) تبينه شبكة الطرق التي تتقاطع بزوايا قائمة ذات أبعاد مختلفة تتراوح بين 6 و 20 متر، والتي تحدد بوضوح للقطع والحصص، وهذه الأخيرة عرفت إشغال كبير ومعتبر، ما يعطي أقصى استغلال لها بواسطة مباني متراصة تمتد على طول المحاور، حيث تحوي أغلب طوابقها الأرضية على المحلات التجارية، ويصل معامل الاستيلاء بذلك مابين 85-95%، أما معامل شغل الأرض فهو مابين 1.5 و1.9، ومتوسط علو المباني في النواة (R+1)، كما عرفت بعض مبانيها ترميمات في أغلبها جزئية. ويتميز وسط المدينة بأنه مستقطب لكل الوافدين من أجل التسوق والعمل والتجارة كونه يحظى بمجموعة من التجهيزات والخدمات التي تتعدى مجال نفوذه شأنها في ذلك شأن كل المراكز القديمة. أما الجزء الجنوبي من النواة والذي كان في الأصل عبارة عن محتشد استعماري يتميز بتخطيط أقل انتظاما من النواة الأوربية، حيث تعرف فيه القطع والحصص إشغالا كبيرا، ومبانيها متلاصقة في الواجهات الجانبية لمسافة طويلة، وتتميز بديناميكية أقل.

وبعد انسحاب المستعمر شرع في إنتاج أشكال حضرية جديدة تختلف تماما عن ذلك الذي كان أول نواة للمدينة فكان نمط البناء الذاتي هو السائد في كل أرجاء المدينة وأخذ أشكالا مختلفة ومنها ما قد احترم قواعد التعمير من حيث معامل شغل الأرض وعلو البناية ومنها ما لم يحترمها إطلاقا وفي مدينة عين البيضاء الواجهات في هذا النمط لا تعرف في معظمها عمليات الإتمام (Manque de finition). كما نجد نمط البناء الجماعي الذي يستهلك المجال بشكل عمودي، إنتاجه خلف أثارا نفسية واجتماعية على السكان، وله الفضل في التقليص من أزمة السكن، وهي مباني ذات أربعة طوابق، وتتميز بوجود مساحات بين العمارات في الغالب غير مهيئة، ناهيك عن تموضع العمارات الذي يأخذ مسار الرافعة، و الذي يشكل ساحة لعدد من العمارات.

الشكل الفوضوي - غير القانوني - فهو ذو شبكة لدنة، تأخذ الحصص أشكالا متطاولة و متعددة الاتجاهات، مساكنه ذات طوابق أرضية، حالتها سيئة بافتقارها للشبكات التقنية، والفراغات الحرة.

والبناء التطوري يستهلك المجال بشكل أفقي، و البناية لا تتعدى مساحة 100م^2 ،وهنا تحترم البنايات التراصف، وبدأ إنتاجه حديثا في المدينة، وهو غير محبذ نظرا لنفاذ الأراضي القابلة للتعمير.

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج من خلال دراستنا لهذا الفصل حول طبيعة استخدامات الأرض بالمدينة، ومختلف الخصائص العمرانية، ونوع الأشكال الحضرية المتنجة بها مايلي:

- بداية تطور المدينة كان بـ 131 مسكنا سنة 1857، لتصل 15956 مسكنا سنة 1998، حيث عرفت خريطة تطور المدينة مراحل عدة، تباينت فيها أنواع الاستخدامات ونوع الأشكال الحضرية المنتجة، فنشأة المدينة تعود إلى سنة 1839، بمساحة قدرها 16.60 هكتار، وذلك بإنتاج نمط أوربي أنتج بأفكار وخطط غير تلك التي يتمتع بها الأهالي، ثم في مرحلة لاحقة من الاستقلال شرع في إنتاج أنماط جديدة كان أهمها النمط الجماعي في شكل مشاريع كبرى، خلال فترة السبعينيات، أقحم على السكان الأصليين، بهدف القضاء على الأزمة السكنية، فترتبت عنه أثار نفسية واجتماعية متنوعة، كما استفادت المدينة من منطقة صناعية أسهمت في استقطاب عدد من العمال من خارج المدينة، نتج عنها تزايد نمط المساكن الفوضوية وزيادة استهلاك المجال بشكل أكبر، ما أدى إلى نفاذ الاحتياطات العقارية للبلدية، وبروز أزمة سكنية بالمدينة لا تزال مستمرة، كما تم استخلاص أن:

- معدلات استهلاك مجال مدينة عين البيضاء خلال العقد الأخير بلغت 30.91 هكتار/سنة.

- تتربع المدينة على مساحة 1447.185 هكتار، تنتشر بها 15956 مسكنا، تتوزع بشكل غير متوازن عبر القطاعات العمرانية للمدينة، وتتميز الحظيرة السكنية بـ:

- وجود 16.26% من المساكن شاغرة.

- 50.19% من المساكن علوها في أغلبه أرضي.

- 11.31% من المساكن حالتها الإنشائية رديئة، وأغلب المساكن حالتها من متوسطة إلى حسنة.

- 58.68% من المساكن عمرها يعود إلى العقدين الأخيرين، وهي تعد حديثة.

كما عرفت أحياء المدينة تباينا في مستويات نموها ديموغرافيا ومجاليا وسكنيا، حيث نجد أحياء الأطراف عرفت توسعات مساحية، ديموغرافية وسكنية كونها أراضي حديثة التهيئة خصصت لاستقبال هذه التوسعات، أما وسط المدينة فقد عرف تراجعا ديموغرافيا وسكنيا نتيجة التوجه نحو التجارة، باستغلال المساكن كمحالات تجارية، والأحياء الانتقالية المحيطة بالمركز عرفت تطورا ضعيفا.

وقد أمكن تلخيص نتائج الفصلين في المخطط التالي:

مخطط رقم - 10 - مدينة عين البيضاء: تطورها على مختلف الأصعدة عبر المراحل التاريخية

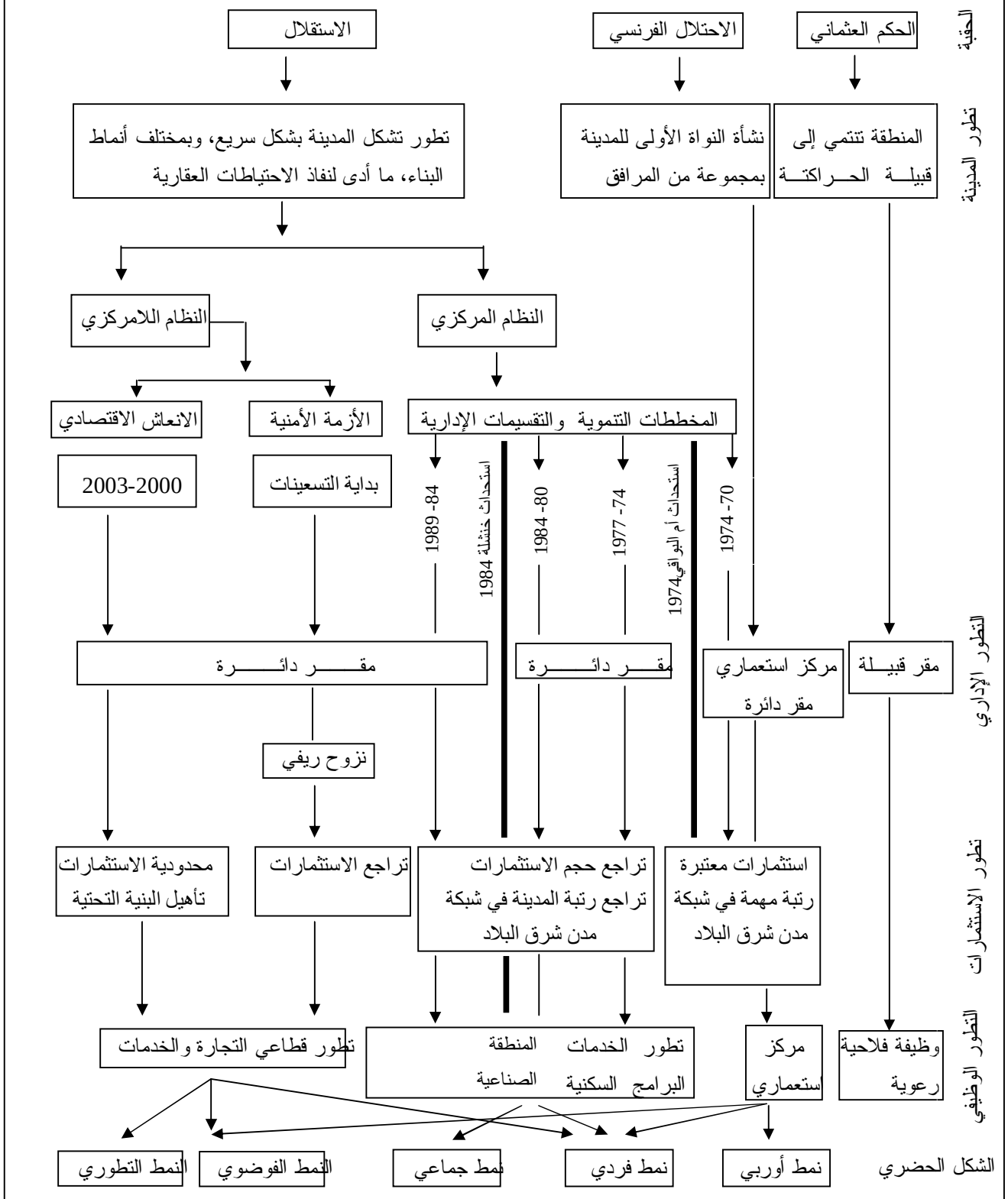

الشكل الحضري المنتج بمدينة عين البيضاء(La forme urbaine)

يعرف عادة الشكل الحضري بأنه حجم البنايات، وطريقة إنشائها عبر النسيج الحضري، وهو العلاقة بين المجال المبني، والمجال الشاغر، أو ما يسمى بالفراغ أو التوابع. والمؤشرات التي يتم اعتمادها لتحديد الشكل الحضري هي نمط البناء، وهيئته، وعلوه، وطريقة توضعه، ومن خلال هذه المؤشرات يمكن إعطاء نظرة عن مختلف الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية للسكان [1].

I - مؤشرات تحديد الشكل الحضري:

1- الاستمرارية أو اتصالية المباني (La contiuité des constructions): تعتبر من أهم المؤشرات في تحديد الشكل الحضري حيث نميز ثلاث حالات:

- نظام متتابع ومتصل بتراصف محدد، تتموضع فيها المباني، إبتداءا من حد فاصل إلى حد فاصل أخر بواسطة جدران مشتركة أو منفصلة.
- نظام شبه مستمر تتوضع فيه المباني على حد فاصل واحد.
- نظام غير مستمر أو غير متتابع، يتم تشييد المباني بتراجع بالنسبة للحدود الفاصلة، كالنمط الفردي على سبيل المثال.

وفي الحالات السالفة، يمكن للمباني أن تتصل بشكل مباشر بالطرق، كما هو في النواة الأوربية لمدينة عين البيضاء، أو تبعد بمسافة 4 أمتار عن الطريق، عندما يكون غير مجهز بأشجار، وأعمدة كهربائية، وهذا في الأحياء المشيدة حديثا، والتي تم فيها مراعاة الشروط الفنية والتقنية للطرق.

2- مؤشر الإستلاء(CES):

في مراكز المدن يمكن لهذا المؤشر أن يصل 90%، وقد يتجاوز ذلك، وهذا المؤشر لا يعبر عن الشكل الحضري، إلا إذا قرن بمؤشر "علو البناية ".

3- مؤشر شغل الأرض(COS):

لا يتعدى هذا المؤشر في البناء الفردي COS=2، وفي البناء الجماعيCOS=3، وهذا المؤشر يعتبر من أحسن المؤشرات تعبيرا عن كثافة استعمال الأرض، ويختلف حسب نمط البناء.

4- المنظور أو الجوار(Le vis à vis ou le prospect):

يعد من المؤشرات التي تحدد الواجهات، وهيئتها في المباني المقابلة للطرق، وهنا يمكن تمييز ثلاث حالات والتي تعبر عن هيئة الواجهات:

1- الواجهة المطلة على الطريق:

هي الواجهة الرئيسية في البناية، يتم تحديدها بقواعد تربط علو البناية(H) وعرض الطريق(L). والعلاقة بين علو البناية، وعرض الطريق تهدف إلى تحسين منافذ، ومجالات الرؤيا، وتوفير إمكانية

(1) شهرزاد بوراس: الأشكال الحضرية المنتجة في مدينة باتنة، جامعة منتوري قسنطينة، رسالة ماجيستير،2001، ص 98.

لتشمس المباني، لاجتناب الأمراض الناتجة عن الرطوبة و نقص التهوية، وهناك ثلاث حالات هي:

* L = H وهي حالة نادرا ما تحترم في توضع المباني، وتميز بشكل واضح في النواة الأوربية.

* L< H وهي الوضعية غير المحبذة على الإطلاق، كونها تطرح مشكلة نقص التشمس والتهوية، وتنتشر في بعض أجزاء المدينة، وهي ناجمة عن عدم احترام قوانين العمران، واستخفاف السكان بها.

* L > H وهي الوضعية المثالية والنادرة، وهي تتجسد عندما يكون عرض الطريق واسع بشكل كبير وقد يكون مفصول عن طريق "الجزيرة الفاصلة".

وفي القوانين المنظمة للعمران، تنص المادة(23) من المرسوم 91/ 175 [1]، على أنه " عند بناء عمارة على حافة الطريق العمومي، فإن علوها لا يمكن أن يتعدى المساحة المحسوبة أفقيا بين كل نقطة منها أقرب من التصفيف المقابل".

2- الواجهة الجانبية:

تحدد القوانين الجزائرية عرض هذه الواجهة بين 15 و 16 مترا [2]، من أجل احترام نظام تتابع البنايات.

3- الواجهة الخلفية:

يصل فيها الحد الأدنى بين بناية وأخرى إلى نصف علو البناية، دون أن تقل عن 4 أمتار، وهذا حسب المادة(24)، من المرسوم التنفيذي السابق(175/91). وقد يسمح كأدنى حد قدره 2 متر، عندما تكون الواجهات لا تحمل فتحات تستعمل لإنارة غرف المسكن، وهذا لسببين اجتماعي وصحي.

وسنقوم بدراسة نماذج عن الأشكال العمرانية المنتجة في المدينة، والتي تم تقسيمها إلى أربعة أشكال وهي:

- شكل البناء الأوربي، متركزا في وسط المدينة.
- شكل البناء المنتظم (التحصيص)، كنموذج سندرس تحصيص الكاهنة.
- شكل البناء الجماعي،
- شكل البناء غير القانوني، البناء الفوضوي.

(1) المرسوم 175/91 المؤرخ في 26 يوليو 1991، المحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء.

(2) بوراس شهرزاد، مرجع سابق، ص 167.

II - شكل البناء الفردي الأوربي في مركز المدينة:

يعد هذا الشكل من البناء، شكلا حضريا وليدا لمرحلة معينة من مراحل نمو المدينة، و هذا الشكل من البناء هو النواة الأولى للمدينة، والذي أتى على يد المستعمرين، وساهم هذا الأخير في إشغال المجال، وترك بصمته وفق تصوراته وثقافته، فأنتج شكلا خاصا، ومميزا، يختلف تنظيم بنية، و مورفولوجية نسيجه مما هو عليه في أحياء السكان المحليين، أثناء تلك الفترة.

1 - الموقع والمساحة:

يقع هذا الشكل الحضري في مركز المدينة [1] في القطاع العمراني 01، الذي يتكون من شطرين، وهما النواة الأوربية محل الدراسة بمساحة 28.65 هكتار، وحى ماريان بمساحة 7.99 هكتار، وعليه تصل مساحة القطاع 01 إلى 36.64 هكتار، و يمثلان ما يقارب 6.91 % من مساكن المدينة، أي 987 مسكنا، بكثافة 31.44 مسكن/هكتار، وهي أكبر من الكثافة السكنية المتوسطة للمدينة، وتقدر عدد المساكن المشغولة فعلا 857 مسكنا، و 130 مسكنا شاغرة.

2 - البنية الحضرية لنسيج مركز المدينة:

تمتاز النواة الأوربية لمدينة عين البيضاء، بتركيبة حضرية مميزة بمكونات عمرانية واضحة، تساهم بشكل كبير في تنظيم هذا المجال بمختلف مستوياته المجالية المبنية، وغير المبنية، و سنورد التحليل العمراني لهذه التركيبة بمستوييها.

1-1- شبكة التقطيع (Le Parcellaire):

فهي تأخذ شكلا هندسيا متطاول، مؤسس وفق تطبيق يرتكز على تقسيمه إلى حصص منتظمة، تعطى نسيجا منظما في شكل مخطط شطرنجي، يعبر عن الهندسة الأوربية الخاصة والمميزة، وهذا الشكل خاضع لنظام شبكة الطرق خاصة، وبناءا عليها تختلف أبعاد الحصص، والتي تتراوح بين 160 – 210 م^2. فتصبح الحصة الواحدة، والتي تستعمل كنموذج قاعدي 120 م^2 هي الصفة الغالبة.
كما تقسم الحصص في حد ذاتها، إلى قطع تختلف أحجامها، وكنموذج قاعدي يمكن أخذ القطع ذات مساحة 193م^2 في النواة الأوربية، و206 م^2 في حي ماريان، ولوسط المدينة ككل 200 م^2، أنظر الخريطة 31.

---

(1) بمناسبة الحديث عن أنماط البناء الأوربية لمركز المدينة، نذكر بالتوصية التي وجهت إلى ممثلي المدن العربية في العاصمة الفرنسية باريس، في ندوة " مراكز المدن منهج مقارن بين المدن العربية و الأوربية "، التي تعتبر مراكز المدن العربية جزء هام من التراث الحضاري للمدينة:
" حافظوا على مدنكم العربية، باعتبار أن مركز المدينة ووسطها هو جزء من تراث البلاد، ورمز من رموزها التاريخية، والتراثية " من مجلة المدينة العربية:العدد 75، الصادرة في نوفمبر/ديسمبر 1996 ، ص6.

الصورة (01)
توضح
شارع أول نوفمبر والحديقة العمومية، والتي تعود للفترة الاستعمارية بمركز المدينة وهو أحسن شارع بالمدينة.

الصورة (02)
توضح
النواة الأوربية، وحالة المساكن، نلاحظ أحد المساكن قد تم ترميمها بمستوى واحد، ويجاوره مسكن ذو طابق أرضي لم يرمم بعد.

الصورة (03)
توضح
أحد الشوارع في النواة الأوربية بمركز المدينة، المبنى المقابل هو قاعة السينما ، ما نلمسه من هذه الصورة هو التنظيم الجيد، وهذا في سنة 1974.

خـــريطـــة رقـــم 31

مركز المدينة (القطاع العمراني رقم 01)

الشكل الحضري الأوربي

شبكة التقطيع

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

وهذه الحصص ذو القطع المشغولة بالمساكن والتجهيزات والمرافق، والتي تميز قلب المدينة عن باقي الأحياء من الناحية الوظيفية، وعدد القطع 1064 قطعة منها 496 بالنواة الأوربية، و568 بحي ماريان، وهذه القطع تتدرج في نظام للوحدات الصغرى (ILÔTS)، والتي يبلغ عدد وحداتها الصغرى 120وحدة، منها 12 وحدة مستغلة كمرافق، وهي تنقسم إلى نوعين تبعا للخصوصيات والمعطيات بكل من النواة الأوربية وحي ماريان.

أ- على مستوى النواة الأوربية:

شكلها مربع، ذات عمق متدهور وغير مستغل، وعددها 62 وحدة، منها 10 وحدات خاصة بالتجهيزات.

ب- على مستوى حي ماريان:

شكلها مستطيلات و مثلثات في أغلب الحالات، وعددها 57 وحدة منها وحدتين فقط خاصة بالتجهيزات، تتباين في العمق والأبعاد في ما بينها.

1-2- شبكة المبنى(La Trame bâtie):

تشكل شبكة المبنى كل المجالات المشغولة داخل القطع والحصص بصفة عامة. وتختلف في أبعادها وشكلها وبالتالي تنظيمها، حيث نجد:

- الشكل الكتلي، الذي يحصر مساكن داخلية.
- الشكل الخطي، وذلك بتراصف على طول محور أو شارع رئيسي.
- الشكل النقطي، الذي يترك الكثير من المجالات الحرة والفراغات، و يقل ظهوره في مجال الدراسة، بينما ينتشر الشكلين الكتلي والخطي، مما يعطي شبكة كثيفة، ومتراصة من المباني، وهي سمة من سمات أغلب مراكز المدن القديمة، أنظر الخريطة 32.

1-2-1- الاستمرارية أو الاتصالية (La Continuité):

أ- توقيع المباني بالنسبة للطرق:

تتميز النواة الأوربية للمدينة، باحترامها للبعد عن الطريق بمسافة 0- 2 م (تقريبا في كل الحالات) وتتجاوزها أحيانا على طول محاور الطرق والشوارع الرئيسية ذات الحركة الهامة بأنواع من الأنشطة المتواجدة على مستوى الطوابق الأرضية عند النمط(R+1)، كما تقل عن نصف مترفي بعض الشوارع.

ب- توقيع المباني بالنسبة للحدود الفاصلة:

تتواجد المباني بشكل متصل، خاصة في حي ماريان، حيث نجد احترام لأبعاد حدود الفصل، و تتراوح بين 2 و4 م، نظرا لغياب النشاط التجاري.

وعلى العموم، يمكن القول أن المباني العمرانية في هذه النواة تتوضع بشكل متراص على طول الشوارع والطرق، والتي تحدد رسم الحصص، لتعطي استمرارية في نسيج المباني الموقعة من حد فاصل إلى أخر.

خـريطـة رقـم 32

مركز المدينة (القطاع العمراني رقم 01)

الشكل الحضري الأوربي

شبكة المبنى

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

1-2-2- إشغال أو الاستيلاء على الأرض (Emprise au sol):

يتميز حجم إشغال الحصص والقطع داخل النواة الأوربية بإشغال شبه كلي، حيث يصل معامل الاستيلاء على الأرض (CES) إلى أقصى قيمة له، ويتراوح بين 80 % و90 % ، مما يبين أن المساحات الحرة والفراغات الداخلية نسبتها قليلة، تتراوح بين 10 – 20 % من إجمالي المساحة العقارية.
أما معدلات شغل الأراضي (COS)، تصل 1.7 وهو معقول إلى حد ما، بالنظر إلى عدد الطوابق N =2، وهو ما يميز مباني النمط الأوروبي.

1-3- المداخل(Accés) و شبكة الربط (La Trame de liaison):

1-3-1- المداخل(Accés):

تستفيد جميع مباني الوحدات الصغرى من مداخل تسمح للسكان بالحركة والتنقل، وتربط بين هذه المباني وأحياء المدينة الأخرى، والوسط الخارجي على العموم. غير أن طريقة، وحجم الاستفادة منها تختلف في النواة الأوربية عن حي ماريان.
ففي النواة الأوربية، ترتبط بشكل جيد وكاف ومباشر، في حين نسجل في حي ماريان وجود عدة مباني لا تستفيد بالشكل الكافي من المداخل، و يتم ربطها بممرات ضيقة، وهي تصعب بالتأكيد عمليات التدخل في الحالات الاستثنائية، كالحرائق والإسعاف.

1-3-2- شبكة الربط (La Trame de liaison):

هي مجالات عمومية تتمثل في الطرق والعقد، حيث تستقبل الطرق والعقد مختلف النشاطات الحضرية، وتخدم المساكن و التجهيزات ومختلف النشاطات المهنية، كما تخطط وتميز الموضع ونموذج التهيئة للمجال العمومي، من أجل سلامة وأمن المستعملين.
أ- العناصر الخطية (الطرق):
و تتبع نظام تسلسل معين، ومن أهم تصنيفاتها نجد التراتب التالي:
* طرق التجمع (Les voies primaires):
لها دور في تصريف الحركة القادمة من الأحياء الأخرى، حيث تربط الوحدة بمختلف الوحدات الأخرى، وتنتظم النواة الأوربية بالتقاء محاور: شارع بن بولعيد، و05 جويلية، وشارع زيدونى عمارة، مع شارع أول نوفمبر، وعباس لغرور، وكانوني الطيب.
وطرق التجميع بالنواة الأوربية، تتمثل في محاور: عباس لغرور، وبن بولعيد، وزيدونى، وتقاطع هذه المحاور في عدد من العقد، أين نجد تمركز مختلف المصالح العمومية كدار البلدية، والمحكمة، ومقر الدرك الوطني والوكالة العقارية.
* طرق الروافد (Les voies de distribution):
تربط بين المجموعات السكنية أو مناطق التجهيزات، بهدف توزيع الحركة للطرق الثالثية، ويمثلها في النواة الأوربية لمدينة عين البيضاء شارع منصوري علي.

* طرق الخدمة (Les voies de dessertes)

هي الطرق التي تؤدي بشكل مباشر إلى المساكن، كما توجد طرق صماء (LES IMPASSES)، وهي ممرات ليس لها مخرج، تخدم سوى مجموعة من المباني وعرضها صغير جدا. وهي لا توجد على مستوى النواة الأوربية.

ب- العناصر النقطية (LES NOEUDS):

وتتمثل في العقد، والتي تعد من المعالم الأساسية لأي موضع ، حيث يمكنها أن تمثل نقاط للوصول (DES JONCTIONS) كمفترقات الطرق، أو نقاط للتركيز (DES CONCENTRATIONS) تتجمع حولها بعض النشاطات، لتشكل منطقة مهمة داخل الحي من الناحية التجارية خاصة.

و أهمها على مستوى النواة الأوربية.

- نقطة تقاطع شارع منصورى، وشارع بن بولعيد، وشارع كانونى، وهي عقدة حيوية في المدينة.
- نقطة تقاطع محاور منصوري، و أول نوفمبر، وخميستي.
- نقطة تقاطع محوري أول نوفمبر، وزيدونى.

وهذه النقاط (العقد)، لها ديناميكية خاصة، نظرا لتواجد جل الأنشطة والمرافق الإدارية حولها.

3- المجالات الحرة والفارغة (LES ESPACES LIBRES ET LES INTERSTITIELS):

تشكل هذه الفضاءات [1] مجالات اجتماعية، وظيفتها الأساسية تتمثل في منح النسيج المبني أشكاله ومظاهره ومميزاته، فهي عنصر أساسي للمظهر الحضري ومجالا حيويا في المدينة. ويمكن حصر هذه المجالات فيما يلي:

1- المجالات الخاصة:

تتمثل في الساحات الداخلية، الحدائق المنزلية، وعلى مستوى النواة الأوربية نجدها تشكل نسبا مختلفة من نموذج لأخر، وتتحكم فيها عدة عوامل تاريخية وثقافية و...الخ.

2- المجالات العمومية:

تمثل الساحات (SQUARES, PLACES)، المجالات الخضراء، و مواقف السيارات، و مسالك الراجلين. ونميز فيها:

أ- الساحات العمومية: وهي عبارة عن مكان للتجوال والراحة تمثل نوع من الديكور الحضري (LE DÉCOR URBAIN) تتواجد بداخل النسيج الحضري تتميز ببعض التجهيزات المسماة (LE MOBILIER URBAIN) بالإضافة إلى المجال الأخضر.

---

(1) وهذه المجالات تعرف عدة عبارات وتسميات منها:

المجالات الحرة (LES ESPACES LIBRES)، الفراغات (LES ESPACES VIDES)، المجالات الشاغرة(LES ESPACES INTERSTITIELS)، المجالات المفتوحة (LES ESPACES OUVERTS) المساحات الخضراء(LES ESPACES VERTS).. من مذكرة: بوراس شهرزاد، مرجع سابق، ص 185.

ونسيج النواة الأوربية، يحوى حديقتين كبيرتين لهما دور بارز في حياة السكان و تنظيم المدينة، الأولى تقع بجوار الكنيسة وأخرى بجوار مدرسة الشبه الطبي كأكبر حديقة بالمدينة.

ب- المجالات الخضراء: تتمثل في ممرات أول نوفمبر، و05 جويلية، وعباس لغرور، نظرا لتراص الأشجار على طول الطرق والممرات.

جـ- مواقف السيارات: إن ضرورة تنظيم الحركة والمرور تؤدى إلى خلق أماكن لتوقف السيارات، وبالنظر إلى الاحتياجات النوعية التي يمكن أن تفرضها الحركة داخل وحدة المجاورة (Unite de voisinage) نجد نوعين وشكلين من مواقف السيارات:

- الحظائر (LES PARKINGS):

تم تخصيص مكانين داخل النواة للحظائر، وهي صغيرة المساحة ، غير كافية بالمقارنة مع حجم الحركة بها.

- جوانب الطريق كأماكن للتوقف:

تخصص كمواقف للسيارات، وهي الأكثر انتشارا داخل النواة والمدينة، وتعيق حركة الراجلين والسيارات في بعض الطرق الضيقة من النواة، نظرا لانتشار " ظاهرة " عرض بعض السلع (الملابس و الأواني و...) على الأرصفة، التي هي في واقع الأمر مخصصة لتحرك الراجلين.

4- التحليل السكاني والاقتصادي لوسط المدينة وللنواة الأوربية:

يبلغ عدد سكان النواة 5880 نسمة [1]، يقطنون 987 مسكنا، و2863 غرفة [2]، أي بمعدل 2.05 فرد/غرفة، وهو معدل مقبول مقارنة بمعدل المدينة.

فقلب المدينة يعد من أقدم الأحياء حيث يعود تشييد مساكنه لفترة 1839- 1954، فالنواة الأوربية كان يشغلها المستعمر وغداة الاستقلال تحولت إلى السكان المحليين، وأما حي ماريان الذي كان عبارة عن حي للحشد، فسكانه من الأرياف الذين أجبروا على الرحيل منها. وخلال العقود الثلاثة الماضية لم يستقبل وسط المدينة أعداد من الوافدين نظرا لتشبعه.

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي، تم إحصاء 1063[3] مشتغلا من سكان وسط المدينة أي 18.08 % من مجموع سكانه ويتوزعون كما يلي : 86.1% (915 عامل) في قطاع الخدمات، و 8.5% (90 عامل) في قطاعي الصناعة والأشغال العامة و5.4% (57 عامل) في قطاع الفلاحة.

(1) الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 1998.

(2) و (3) تحقيق ميداني، ماي 2003.

5- التحليل الوظيفي للنواة:

يعرف مركز المدينة بأنه "مركز الثقل الاقتصادي، والخدمي، أو المنطقة التي تحتلها المؤسسات الوظيفية ذات الصبغة المركزية، والمرتبطة بعلاقات إقليمية متباينة في نوعيتها ومداها " [1].
ويتميز مركز المدينة بأنه له امتداد تاريخي، يتمحور عموما حول معلم تاريخي معين (كمسجد أو كنيسة أو مسرح...)، ويوجد بالمدن القديمة والعتيقة [2].

فقيمة الأرض في المدن تكون عالية في مركز المدينة الذي يمثل الثقل الاقتصادي، وتقل هذه القيمة كلما اتجهنا إلى الأطراف، وهذا نتيجة تأثر قيمة الأرض الحضرية بمجموعة من العوامل والمتمثلة في:
الكثافة السكانية والسكنية، الموقع وخصائصه، عامل الأفضلية والمنافسة للاستثمار والضرائب، نوع الوظيفة السائدة بالمركز الحضري، الخصائص الطبوغرافية، وأخيرا التخطيط الحضري من خلال تحديد مواقع المؤسسات العامة، وسعة الشوارع، ومناطق التقاطع، والمناطق المفتوحة، وامتداد الوحدات السكنية ونوعيتها [3].

وكل هذه الخصائص والعوامل ينفرد بها مركز مدينة عين البيضاء ما جعله المنطقة الأكثر ديناميكية، وقد تم تأكيد ذلك من خلال تركز عدد معتبر من محلات التجارية به، إضافة إلى 12 مؤسسة إدارية، وبروز ظاهرة الغزو لمبانيه السكنية، ناهيك عن موقعه المركزي للمدينة، وعمقه التاريخي الخاص.

أنظر خريطة(33) توزيع التجهيزات و التجارة في المركز يتبين أن هناك:
تركز واضح للتجارة في النواة الأوربية عكس ما هو عليه حي ماريان، وأن الشوارع التي بها كثافة عالية على مستوى المدينة ككل تقع في وسط المدينة، وأما توزيع التجهيزات فيتضح أن 12 وحدة تستغل كتجهيزات أغلبها تقع في النواة الأوربية.

(1) مجلة المدينة العربية أيلول 1985، ص51.

(2) مريجة صبرينة، مرجع سابق، ص46.

(3)عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص44.

خـــريطـــة رقـــم 33

مركز المدينة (القطاع العمراني رقم 01)

الشكل الحضري الأوربي

التجهيزات والتجارة

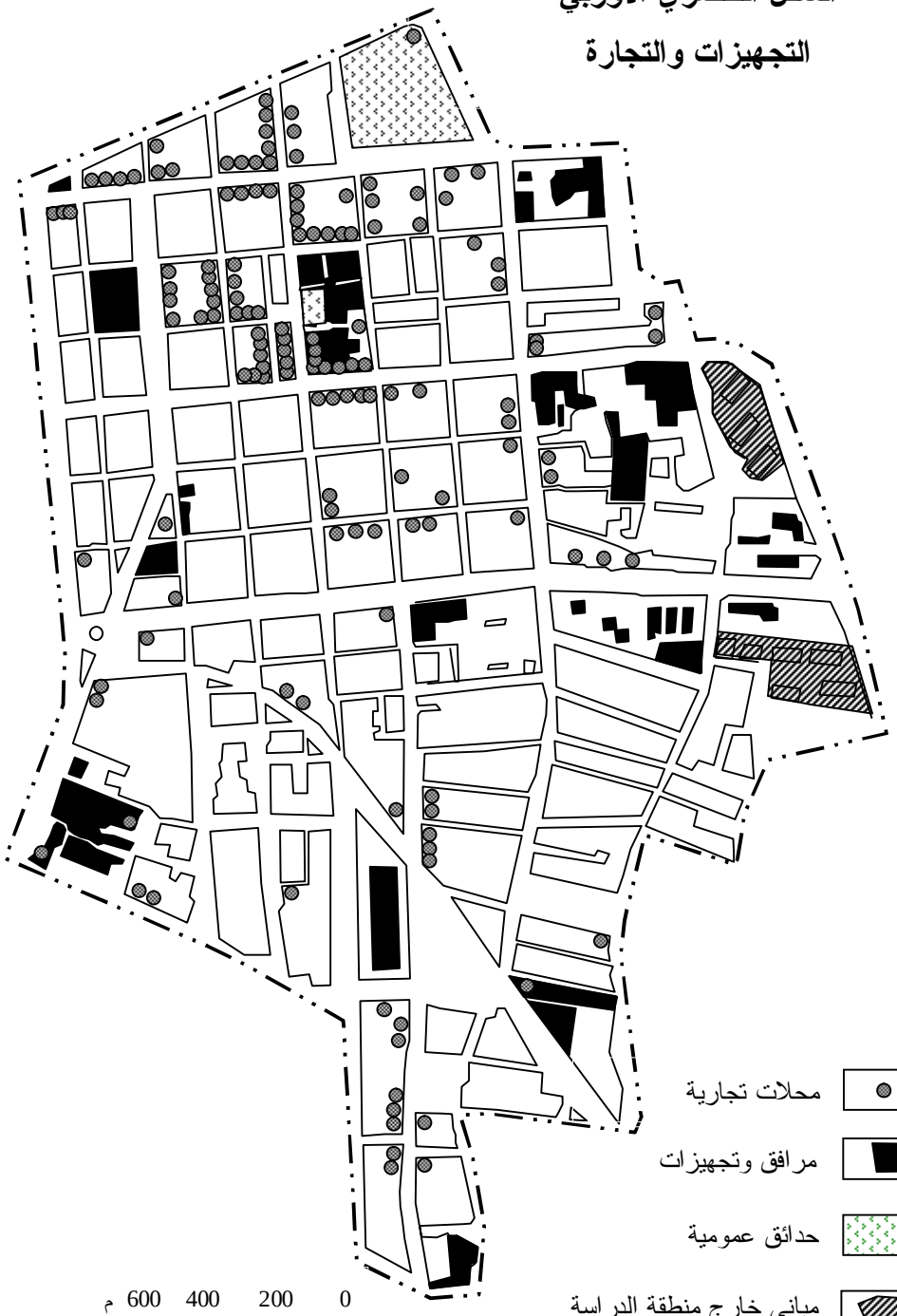

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير + تحقيق ميداني

III - شكل البناء الجماعي:

تعد المناطق السكنية الحضرية الجديدة من أضخم المشاريع السكنية التي عرفتها الجزائر، فقد تم تشييد على المستوى الوطني 254 منطقة سكنية حضرية جديدة في 180 مدينة وتجمع حضري، تتربع على مساحة 23000 هكتار، بسعة 660 ألف مسكن [1]، إذ استفادت ولاية أم البواقي من برنامج يضم 8 مناطق حضرية جديدة، منها منطقة سكنية حضرية بعين البيضاء.

1- تعريفها وتحديد الموقع:

يشترك في هذا النمط السكان في جميع الظروف المتعلقة بالمجال الخارجي (مساحة التوابع)، كما تتميز الوحدات السكنية(العمارات) بنفس الخصائص العمرانية، كعلو العمارات وهندستها المعمارية، حيث لا يتعدى علوها في مدينة عين البيضاء أربعة (04) مستويات، والصورة (04) توضح المنطقة الحضرية الجديدة بالمدينة، وهو نموذج بدأ إنتاجه في المدينة سنة 1975 بعد بروز الأزمة السكنية و لنفاذ الإحتياطات العقارية للبلدية.

الصورة رقم (04) توضح المنطقة الحضرية السكنية الجديدة (ZHUN) غرب مدينة عين البيضاء في القطاع العمراني 08.

2- شبكة التقطيع:

لا يمكن أن نقول أن لهذا الشكل شبكة تقطيع واضحة، تعطي ما يسمى بالقطع التي تتجمع لتكون الحصص، كونها غير واضحة المعالم، لكن يمكن وضع تقسيم يشبه الحصة الكبيرة (Super ilôt).

وفي النماذج التي ندرسها فهي تأخذ أشكالا هندسية مربعة، مجسدة في حصة أو حصتين، كما هو موضح في مجموعة الخرائط (34، 35، 36).

3- شبكة المبنى:

وهي المساحات المشغولة داخل الحصص الكبرى السابقة، وهنا وحسب النماذج المدروسة، فهي تأخذ عدة تكتلات، موضحة فالخرائط السابقة، وأهم أنواع توضع العمارات هي:

(1) محمد أمين حركات، المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، مدينة سكيكدة، جامعة منتوري قسنطينة، ماجستير، 2000 ، ص42.

- توضع للعمارات في شكل عمودي على طول الطريق.
- توضع للعمارات في شكل نقطي: وهي موجودة بالمدينة.
- توضع متعدد الاتجاهات: وهو نوع موجود بالمدينة.
- توضع بزاوية منظور: موجود هو الأخر، تتماشى وشكل الحصص.
- توضع متصل: وهو غير موجود في مدينة عين البيضاء.

كما يخضع توطين أغلب العمارات لمسار الرافعة (Chemin de grue)، وهذا التوضع (L'implantation) يكون في شكل كتل وخطوط متقابلة ومتقاربة في المسافات.

4- الاستمرارية والاتصالية: في هذا الشكل الحضري غياب عامل الاستمرارية والاتصالية.

5- علو البنايات: يصل علو العمارات بمدينة عين البيضاء أربعة مستويات.

6- هيئة المباني:

تتميز كل وحدة بفتحات خارجية متشابهة (نوافذ وشرفات)، مما يعطي واجهات بخصائص فنية بسيطة، وبانطوائها على ذاتها (Intraverti)، مما يولد نوع من الرتابة (Monotone) في هذا الشكل.

7- شبكة الربط: ونميز فيها :

أ- العناصر الخطية (الطرق):

تمتد في شكل أحزمة تحيط بالحصص الكبرى، وهي طرق واسعة نسبيا يتراوح عرضها بين 4 -10 أمتار، كما نميز فيها بروز طرق التجميع.

ب- العناصر النقطية (العقد):

وتتمثل أساسا في نقاط تقاطع الطرق الرئيسية، إضافة إلى النقاط التي تتوضع حولها العمارات.

8- المجالات الفاصلة بين العمارات (Les espaces interstitiels):

هي مساحات غير مهيئة في أغلب أحياء المدينة، وأبعادها ليست محددة فهي تتراوح بين 200-700م^2. وعدم انتظام مواقف السيارات، والمساحات الخضراء، ومساحات لعب الأطفال.

فهذا الشكل يمتاز بنقص التجهيز، وغياب للمساحات الخضراء، مما يؤثر سلبا على الحميمية (L'intimité) داخل هذه الأحياء، وزيادة الضغوط النفسية والاجتماعية داخل المساكن.

الشكل الحضري الجماعي – نماذج حي 250 مسكنا، 157 مسكنا و350 مسكنا -

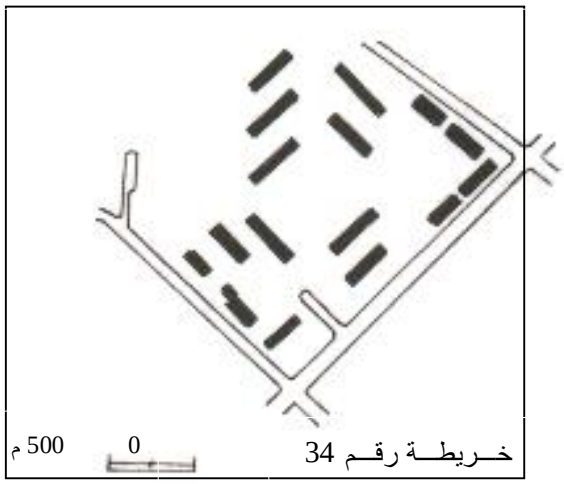

خـريطـة رقـم 34

حـــي 250 مســـكنا، بالقطـــاع العمراني رقم 08،
تكتل العمارات فـي شـكل خـط منكسر حول سـاحة كبيـرة فـي وسطه.
يتكون من ستة عشر 16 وحـدة سكنية - عمارة-

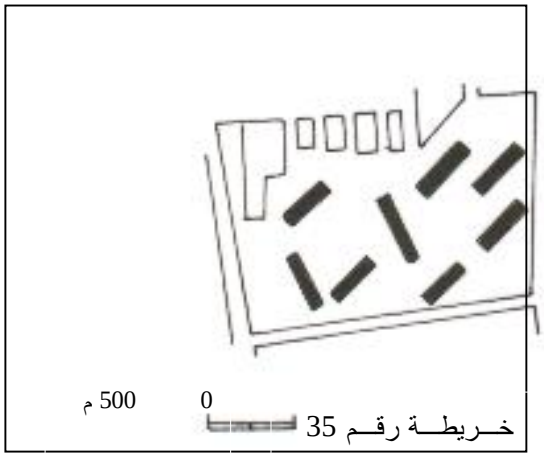

خـريطـة رقـم 35

حـــي 350 مســـكنا، بالقطـــاع العمراني رقم 10،
توضع العمارات في شـكل خـط منكسر، منتظمة حـول سـاحات صغيرة، هي في الغالـب مركـز الرافعة.
العمارات لا توازي شبكة الطرق.

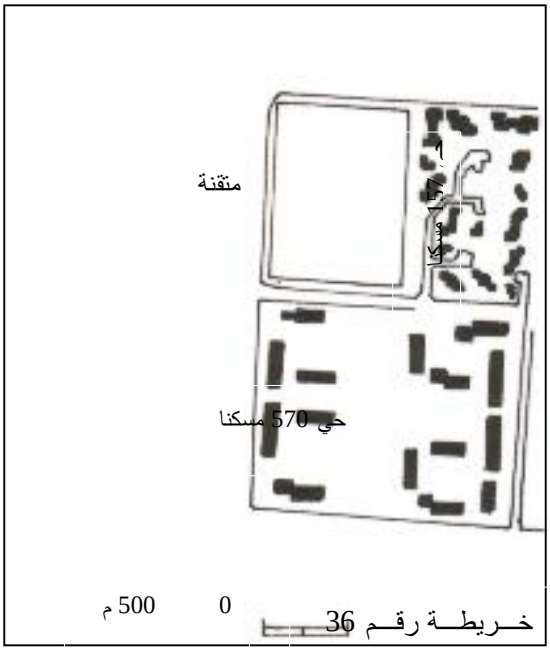

خـريطـة رقـم 36

حيي 157 مسكنا، و750 مسـكنا بالقطاع العمراني رقم 08،
عمارات متفرقـة، لهـا أشـكال مختلفة فـي حـي 157 مسـكنا وموازيـة للطـرق، وبعمـارات صغيرة الحجم.
بينما تنتظم حول ساحات صغيرة في حي 750 مسكنا وبعمـارات أكبر حجما.

VI- شكل البناء الفوضوي (غير القانوني):

لم تكن المناطق الفوضوية مشكلة عمرانية فقط، بل مشكلة اجتماعية واقتصادية عتيدة، وتنتشر هذه الظاهرة في دول العالم الثالث، أين يسكن مليون شخص في منازل غير صحية عام 2000 [1]، والجزائر من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة وبخاصة حول الحواضر الكبرى، وتطرح هذه الأحياء مشكلات اجتماعية، واقتصادية، وصحية، وأمنية.

وقد وضعت الجزائر بالتعاون مع البنك العالمي برامج للقضاء على السكن الفوضوي، وقد تم الشروع في تهديم 100 حي فوضوي عبر كامل التراب الوطني، وسترتفع بعد تقديم قرض قيمته 150 مليون دولار، والذي كلفت وزارة السكن بالشروع في تنفيذ برنامج إزالة 870 حيا فوضويا عبر 12 ولاية سنة 1999، موزعة كمايلي:

وهران (07 مواقع)، عنابة (10 مواقع)، سكيكدة (10 مواقع)، قالمة (08 مواقع)، المسيلة (05 مواقع)، تيبازة (06 مواقع)، قسنطينة (03 مواقع)، البويرة والمدية (04 مواقع) [2].

وسنحاول التعرف على الشكل الفوضوي لبوعكوز والذي سيتم إزالته قريبا ضمن البرنامج الولائي.

1- الموقع وظروف النشأة:

ظهر هذا النمط من البناء غير القانوني على أراضي تابعة للقطاع الخاص أو الدولة، ويتركز أساسا في الجهة الغربية من المدينة في القطاع العمراني 13.

وهناك العديد من العوامل المتحكمة في تنظيمه، واستمرار تجذره بالمدينة والعديد من المدن الجزائرية، وتتمثل في:

- التاريخية: فنشأة هذه الأحياء كانت خلال ظروف الحرب التحريرية أين تم تجميع السكان في أحياء للحشد بهدف فصل الثوار عن السكان.
- الاقتصادية: فتدهور القدرة الشرائية للسكان تؤدي إلى جعلت الحصول على السكن أمرا صعبا.
- المضاربة العقارية: وهناك من يهدف من وراءها الحصول على مساكن أو قطعة أرض من أجل المتاجرة بها.

2- شبكة التقطيع:

لا يمكن تحديد شبكة التقطيع، كونها شبكة لدنة (En reseau de trame plastique)، والحصص تأخذ أبعادا متباينة، ومختلفة في شكل مستطيلات ومربعات: 75 x 100م، 13 x 52م، 20 x 12م.

أنظر الخريطة (37)، والصورة (05).

---

(1) مجلة المدينة العربية، العدد 106، فبراير/ يناير2002، ص50.

(2) عبد العزيز بودن، المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، دكتوراه، 2002، ص269.

الصورة رقم (05)
توضح
الحي الفوضوي
في الجهة الشرقية
من المدينة (حي الكاريار)
في القطاع العمراني 13.

3- شبكة المبنى:

تتميز بمباني من نمط الطابق الأرضي (RDC)، وتشغل الحصص بكثافة عالية.
والمباني تأخذا اتجاهات عدة حسب المساحات المستحوذ عليها، والتي تكون فوضوية.

4- الاستمرارية والاتصالية:

تتميز المباني في هذا الشكل بعدم احترام التراصف، أو العلاقة بين الواجهة والطريق من ناحية الاستفادة من التشمس أو التهوية، ناهيك عن الظروف غير الصحية التي يعيش فيها سكان هذه المساكن.
ومؤشري الاستيلاء على الأرض (CES) و شغل الأرض (COS)، مرتفعين في هذا الحي وهو ما يعكس كثافة في استغلال المجال، و يقدران على الترتيب في هذا النموذج بـ 96% و 0.85 ، وهو يوحي بغياب المساحات الحرة والتي تصل حدود 5%.

5- شبكة الربط: ونميز فيها:

أ - العناصر الخطية (الطرق):

يتميز هذا الشكل بوجود مجموعة من الطرق في شكل دروب فقط، غير معبدة، لا تحترم القواعد الفنية لإنشاء الطرق، وهي ذات أبعاد متباينة، أغلبها ضيقة وكثيرة الالتواء.

ب- العناصر النقطية (العقد): فهي غير موجودة بالحي.

6- المجالات الحرة والفارغة:

انعدام الطرق، والمساحات الخضراء، والفراغات بين المساكن، إضافة إلى نقص التجهيز بهذه الأحياء، ونظرا للظروف التي يعيش فيها السكان، فهي عوامل تخلق الإحساس بالتهميش (Marginalisation) والفصل الاجتماعي (Ségrégation sociale).

7- بعض أنماط المساكن بالحي الفوضوي: أنظر الصورتين (06 و 07)

صورة رقم (06)، توضح:
نمط البناء في الحي الفوضوي، بالقطاع العمراني13، وهذه البناية تتميز بجدران مشيدة بالطوب والاسمنت، وبسقف متشكل من الزنك والخشب.

صورة رقم (07)، توضح:
نمط البناء في الحي الفوضوي، بالقطاع العمراني13، وهذه البناية تعد الاسوء في المدينة، حيث تم تشيد جدرانها وسقفها بالزنك والحديد.

خريطة رقم 37

الشكل الحضري غير القانوني
حي بوعكوز
القطاع العمراني رقم 13

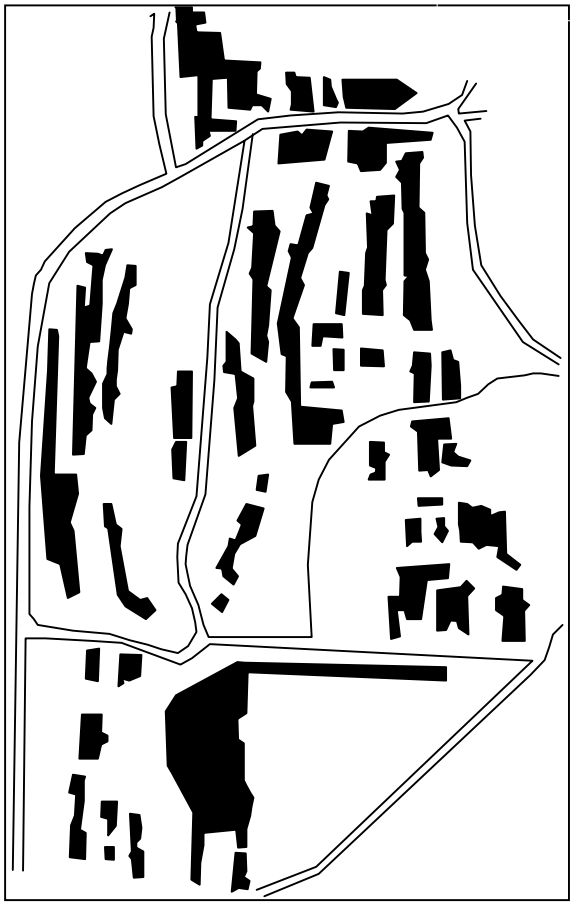

الحصص الكبرى

دروب ومسالك

مساحات شاغرة

0 500 م

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 1998

V- شكل البناء المنظم (التحصيص):

التحصيص الحضري السكني: هو عملية تقسيم لقطعتين أو لعدة قطع أرضية من ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات، لتستعمل في البناء، وهو أيضا مجال مهيأ بمختلف الشبكات. وفي مدينة عين البيضاء تنتشر التحصيصات بشكل واسع أهمها:

تحصيصات: حي السلام (864 حصة)، حي المستقبل (667 حصة)، حي الأوراس (1186 حصة)، حي النهضة (363 حصة)، حي البستان (300حصة) [1].

وسنتناول كنموذج تحصيصات حيي الكاهنة 01 و .02

1- الموقع:

يقع حي الكاهنة في الجهة الغربية من المدينة يحده من الجهة الشمالية منطقة غابية، ومن الجهة الجنوبية الطريق الوطني رقم 10،وهو تحصيص حديث النشأة، لا تزال بعض قطعه الأرضية غير مبنية.

2- شبكة التقطيع:

من خلال الخريطتين (38، 39)، يظهر أن شبكة التقطيع في الحي تأخذ أشكالا هندسية متناسقة في شكل مستطيلات، مقسمة إلى حصص منتظمة، تعطى نسيجا منظما في شكل شبكة، أبعاد الحصص تتراوح بين160 – 210 م^2. فتصبح الحصة الواحدة، والتي تستعمل كنموذج قاعدي 120 م^2 هي الصفة الغالبة. وعدد الوحدات المشكلة لحي الكاهنة 42 وحدة متباينة الأبعاد.

3- شبكة المبنى:

تشكل شبكة المبنى كل المجالات المشغولة داخل القطع والحصص بصفة عامة، حيث نجد أن حجم شغل هذه القطع معتبر، مع وجود عدد من المساحات العقارية لم تنطلق بها الأشغال بعد، ما يجعل من التجزئة ورشة مفتوحة، وهو حال التحصيصات على كامل التراب الوطني.

4- الاستمرارية والاتصالية:

نلاحظ في هذا الحي احترام البعد عن الطريق بمسافة 0-2م، وتقل فيه مساحة الواجهات (العرض)، مقارنة مع عمق الحصة (الطول)، ويتراوح العمق بين 15-20م في حين يقدر طول الواجهة بين 10-15م، وهي واجهات متفتحة على الخارج (Extraverti) عكس النمط الجماعي. كما يتميز هذا النمط باحترامه للتراصف(L'alignement). وتتلاصق المساكن في الحدود الجانبية عموما (Murs Mitoyens).

5- معدل الاستيلاء على الأرض:

يتم اشغال الحصص إشغالا شبه كلي ، ويقدر معاملي الاستيلاء، وشغل الأرض على الترتيب 90 %، 0.43.

(1) الوكالة العقارية الحضرية مابين البلديات بعين البيضاء، مارس2003.

6- شبكة الربط:

تعد الطرق إحدى أهم عناصر هذا الشكل الحضري، أما فيما يخص العقد فهي غير موجودة، وهذا راجع إلى موقع هذا الحي شمال الطريق الوطني 10،

7- الفراغات والمساحات الحرة:

الجهة الشمالية للحي تعد مناطق مشجرة، ومتضرسة، أما المساحات الشاغرة داخل الحي فهي غير موجودة، وهذا ما يعكسه معاملي الاستيلاء وشغل الأرض.

8- بعض أنماط المساكن بالنمط العادي: أنظر الصور (08 و 09 و 10)

صورة رقم (08)، توضح:

نمط البناء في حي السلام، بالقطاع العمراني11،
هذه البناية تتشكل من ثلاثة مستويات.
تم استغلال الطابق الأرضي كمرائب.
كما نلاحظ احترام التراصف بالنسبة للطريق.

صورة رقم (09)، توضح:

نمط البناء في حي المستقبل، بالقطاع العمراني12،
نلاحظ أن الجانبين من الطريق يختلفان في شكل البناء، فالجهة اليمنى بناياتها تتشكل من مستويين، وهي تفوق عرض الطريق، في حين الجهة اليسرى مبانيها لا تتعدى مستويين. ونلاحظ احترام التراصف بالنسبة للطريق.
كما نلاحظ وجود مساحة أسفل البناية بها أشجار.

صورة رقم (10)، توضح:

نمط البناء عادي، في حي الهواء الطلق بالقطاع العمراني04، وهي بنايات ذات:
- طابق أرضي(RDC) أو طابق واحد(R+1)، يتميز تموضعها في اغلبه بعدم احترام التراصف.

الشكل الحضري التحصيص نموذج في حي الكاهنة وحي الموحدين

خــريطــة رقــم 38

حيــي الكــاهنــة 1 و2 بالقطــاع العمــرانــي رقــم 04

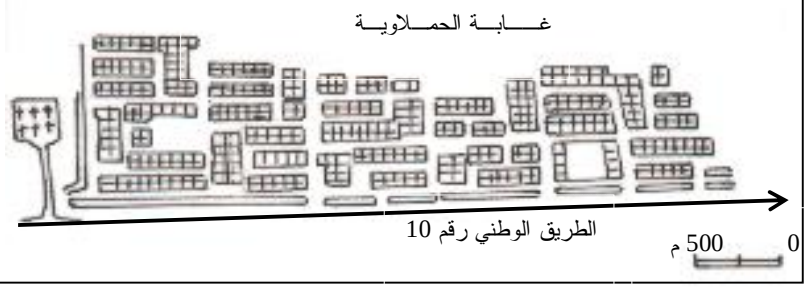

شكل الحصص وطبيعة التقطيع بها:

- اتجاه الحيين (الكاهنة 1و2) طولي مع الطريق الوطني رقم 10- شرق غرب-
- يأخذ التحصيص أشكالا مستطيلة، وأحيانا مربعة.
- التصفيف فهو غير موجود في أغلب الحصص، وهذا نتيجة تموضع الحصص واتجاهاتها

حــي المــوحــديــن بالقطــاع العمــرانــي رقــم 12

شكل الحصص وطبيعة التقطيع بها:

- اتجاه الحي شمال-جنوب
- يقع بجوار المنطقة الصناعية.
- شوارع ضيقة مقارنة بالحيي السابقين.
- يأخذ التحصيص أشكالا مســتطيلة فــي أغلب الأحيان.

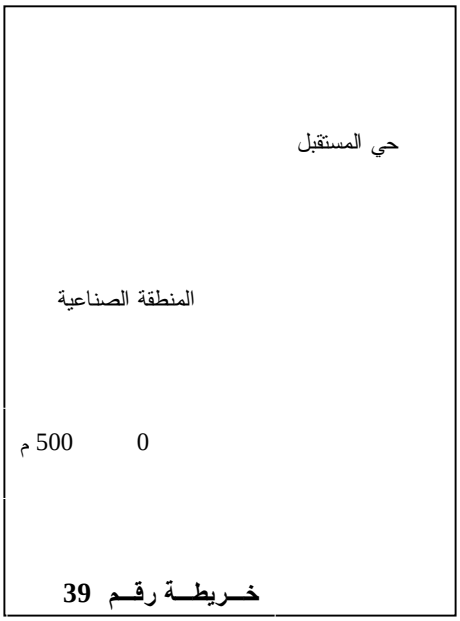

خــريطــة رقــم 39

خلاصة المبحث الثالث:

تتميز المباني بخصائص عمرانية متنوعة، متمثلة أساسا في طريقة تموضعها، وأشكالها المختلفة(Configuration)، و تتباين أساسا حسب الشكل الحضري.

من خلال دراسة الأشكال الحضرية في مدينة عين البيضاء الفردية منها، والجماعية، القانونية وغير القانونية، لاحظنا تباين واضح في المعايير والمؤشرات المحددة لكل شكل، وهذا له انعكاسات واضحة على استهلاك المجال من جهة، وعلى حياة السكان من جهة أخرى.

في تحليل ودراسة النواة الأوربية يتبين شكلها الحضري يتميز بنسيج قائم الزوايا (خطة شطرنجية) تبينه شبكة الطرق التي تتقاطع بزوايا قائمة ذات أبعاد مختلفة تتراوح بين 6 و 20 متر، والتي تحدد بوضوح للقطع والحصص، وهذه الأخيرة عرفت إشغال كبير ومعتبر، ما يعطي أقصى استغلال لها بواسطة مباني متراصة تمتد على طول المحاور، حيث تحوي أغلب طوابقها الأرضية على المحلات التجارية، ويصل معامل الاستيلاء بذلك مابين 85-95%، أما معامل شغل الأرض فهو مابين 1.5 و1.9، ومتوسط علو المباني في النواة (R+1)، كما عرفت بعض مبانيها ترميمات في أغلبها جزئية. ويتميز وسط المدينة بأنه مستقطب لكل الوافدين من أجل التسوق والعمل والتجارة كونه يحظى بمجموعة من التجهيزات والخدمات التي تتعدى مجال نفوذه شأنها في ذلك شأن كل المراكز القديمة. أما الجزء الجنوبي من النواة والذي كان في الأصل عبارة عن محتشد استعماري يتميز بتخطيط أقل انتظاما من النواة الأوربية، حيث تعرف فيه القطع والحصص إشغالا كبيرا، ومبانيها متلاصقة في الواجهات الجانبية لمسافة طويلة، وتتميز بديناميكية أقل.

وبعد انسحاب المستعمر شرع في إنتاج أشكال حضرية جديدة تختلف تماما عن ذلك الذي كان أول نواة للمدينة فكان نمط البناء الذاتي هو السائد في كل أرجاء المدينة وأخذ أشكالا مختلفة ومنها ما قد احترم قواعد التعمير من حيث معامل شغل الأرض وعلو البناية ومنها ما لم يحترمها إطلاقا وفي مدينة عين البيضاء الواجهات في هذا النمط لا تعرف في معظمها عمليات الإتمام (Manque de finition). كما نجد نمط البناء الجماعي الذي يستهلك المجال بشكل عمودي، إنتاجه خلف أثارا نفسية واجتماعية على السكان، وله الفضل في التقليص من أزمة السكن، وهي مباني ذات أربعة طوابق، وتتميز بوجود مساحات بين العمارات في الغالب غير مهيئة، ناهيك عن تموضع العمارات الذي يأخذ مسار الرافعة، و الذي يشكل ساحة لعدد من العمارات.

الشكل الفوضوي - غير القانوني - فهو ذو شبكة لدنة، تأخذ الحصص أشكالا متطاولة و متعددة الاتجاهات، مساكنه ذات طوابق أرضية، حالتها سيئة بافتقارها للشبكات التقنية، والفراغات الحرة.

والبناء التطوري يستهلك المجال بشكل أفقي، و البناية لا تتعدى مساحة 100م^2 ،وهنا تحترم البنايات التراصف، وبدأ إنتاجه حديثا في المدينة، وهو غير محبذ نظرا لنفاذ الأراضي القابلة للتعمير.

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج من خلال دراستنا لهذا الفصل حول طبيعة استخدامات الأرض بالمدينة، ومختلف الخصائص العمرانية، ونوع الأشكال الحضرية المتنجة بها مايلي:

- بداية تطور المدينة كان بـ 131 مسكنا سنة 1857، لتصل 15956 مسكنا سنة 1998، حيث عرفت خريطة تطور المدينة مراحل عدة، تباينت فيها أنواع الاستخدامات ونوع الأشكال الحضرية المنتجة، فنشأة المدينة تعود إلى سنة 1839، بمساحة قدرها 16.60 هكتار، وذلك بإنتاج نمط أوربي أنتج بأفكار وخطط غير تلك التي يتمتع بها الأهالي، ثم في مرحلة لاحقة من الاستقلال شرع في إنتاج أنماط جديدة كان أهمها النمط الجماعي في شكل مشاريع كبرى، خلال فترة السبعينيات، أقحم على السكان الأصليين، بهدف القضاء على الأزمة السكنية، فترتبت عنه أثار نفسية واجتماعية متنوعة، كما استفادت المدينة من منطقة صناعية أسهمت في استقطاب عدد من العمال من خارج المدينة، نتج عنها تزايد نمط المساكن الفوضوية وزيادة استهلاك المجال بشكل أكبر، ما أدى إلى نفاذ الاحتياطات العقارية للبلدية، وبروز أزمة سكنية بالمدينة لا تزال مستمرة، كما تم استخلاص أن:

- معدلات استهلاك مجال مدينة عين البيضاء خلال العقد الأخير بلغت 30.91 هكتار/سنة.

- تتربع المدينة على مساحة 1447.185 هكتار، تنتشر بها 15956 مسكنا، تتوزع بشكل غير متوازن عبر القطاعات العمرانية للمدينة، وتتميز الحظيرة السكنية بـ:

- وجود 16.26% من المساكن شاغرة.

- 50.19% من المساكن علوها في أغلبه أرضي.

- 11.31% من المساكن حالتها الإنشائية رديئة، وأغلب المساكن حالتها من متوسطة إلى حسنة.

- 58.68% من المساكن عمرها يعود إلى العقدين الأخيرين، وهي تعد حديثة.

كما عرفت أحياء المدينة تباينا في مستويات نموها ديموغرافيا ومجاليا وسكنيا، حيث نجد أحياء الأطراف عرفت توسعات مساحية، ديموغرافية وسكنية كونها أراضي حديثة التهيئة خصصت لاستقبال هذه التوسعات، أما وسط المدينة فقد عرف تراجعا ديموغرافيا وسكنيا نتيجة التوجه نحو التجارة، باستغلال المساكن كمحالات تجارية، والأحياء الانتقالية المحيطة بالمركز عرفت تطورا ضعيفا.

وقد أمكن تلخيص نتائج الفصلين في المخطط التالي:

مخطط رقم - 10 - مدينة عين البيضاء: تطورها على مختلف الأصعدة عبر المراحل التاريخية

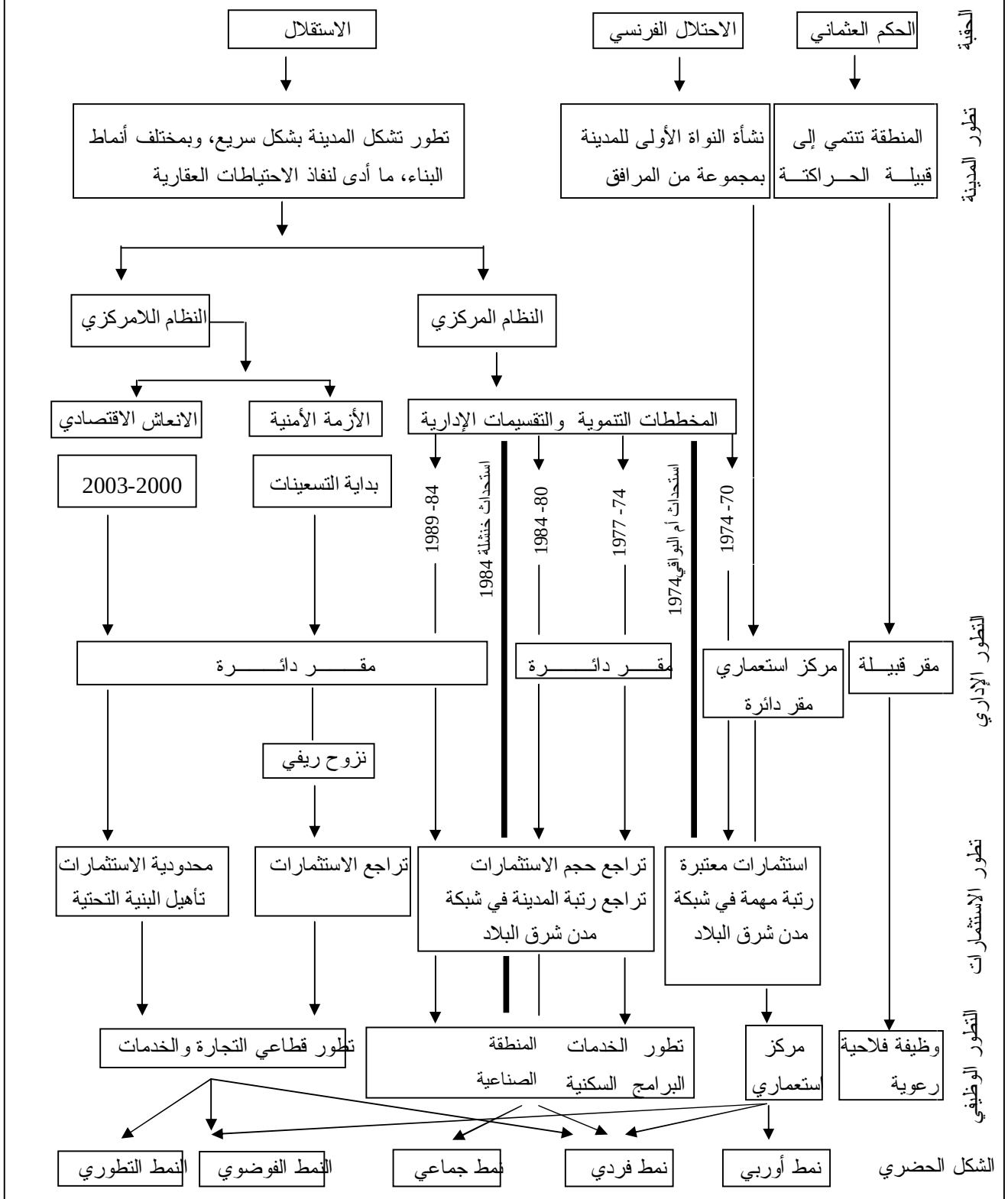

نحدد في هذا المبحث طبيعة وظيفة المدينة، الحالية والمستقبلية، من خلال استقراء بعض المشاريع والمخططات المبرمجة بالمدينة، كما سنقوم بتشخيص المشكلات المتعددة بها، من أزمة بيئية، اجتماعية، وسكنية، وبهذا التشخيص الذي تم بعد معرفة الوضع الراهن، سنضع به التوصيات والاقتراحات.

I- تحديد وظيفة المدينة: " تداخل الوظائف "

في الدراسات الجغرافية والعمرانية، يرى المختصين أنه عندما يتعلق الأمر بإسقاطات خاصة بتوسع المدن، يتحتم تحديد وظيفة المدينة في الحاضر، وما ستؤول إليه مستقبلا، وبناءا على هذه الوظيفة المستقبلية سيتم وضع خطط على مختلف الآماد تأخذ بعين الاعتبار وزن هذه الوظيفة وتحديد مدى تأثيرها في ميدان التعمير، أو المنافسة على المياه مع السكان، أو تقديرات الطاقة الكهربائية... الخ.

مفهوم وظيفة المدينة: هي الخدمة التي تقدمها المدينة تلبية لسكانها، وسكان المناطق المجاورة أو المحيطة بها [1].

والوظيفة السكنية ليست هي المقصودة هنا، بل نقصد الوظائف التي لها ديناميكية خاصة، ولها دور في نمو المدينة (سكانيا ومجاليا)، واستقطاب اليد العاملة أو غيرها، مثل الوظيفة الصناعية، أو التجارية، أو الفلاحية، أو السياحية، أو... الخ، لذلك فالسؤال المطروح:

ما هي الوظيفة التي ستسود مدينة عين البيضاء ؟

تتعدد الأنشطة والوظائف بمدينة عين البيضاء، فمنها المحدودة، ومنها الواسعة، ومنها الكامنة، وسنحاول معرفة حقيقة ومستقبل كل وظيفة، وقبل ذلك سنقوم ببيان بعض المشاريع والاستثمارات المسجلة على مستوى وكالة دعم تشغيل الشباب، والتي سيتم تمويلها من قبل البنوك المتعاقدة معها.

1- مشاريع في طور الإنجاز تدعيما للبنية التحتية:

بالإضافة إلى المشاريع السابقة الذكر هناك مجموعة أخرى من مشاريع البنية التحتية، والتي سيكون لها دور مهم في دفع تطور بعض الأنشطة دون الأخرى.

1-1- مشروع السكة الحديدية ومحطة نقل المسافرين:

مشروع السكة الحديدية (عين مليلة - تبسة)، يجتاز جزء منه الجهة الغربية من المدينة، ويشكل إرتفاق لتوسع المدينة، إضافة إلى مشروع محطة للسكة الحديدية جنوب المدينة، والتي تعد أهم مرفق يضاف إلى المدينة.

1-2- مشروع محطة تصفية المياه:

وهي مشروع مطروح، ويتوقع أن تكون في الجهة الغربية من المدينة عند المصرف النهائي، بعد إنجاز مجمع بطول 2 كلم، وبقطر 600 ملم [3].

---

(1) مجلة الجمعية العراقية، العدد 141،أيلول 1984،مطبعة العالي بغداد، ص95.

(2) يقصد بفئة الخدمات، المقاهي، ومحلات الحلاقة، والخياطة، و... الخ.

(3) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية أم البواقي،2003.

1-3- مشروع المطار:

المطار المختلط (مدني- عسكري)، على الرغم من وجوده خارج حدود المدينة بمسافة 12 كلم [1]، إلا أنه دون شك سوف يؤثر على ديناميكية المدينة بشكل أو بأخر، مع وجود معمل الملابس العسكرية، ناهيك عن المساكن المخصصة للعسكريين العاملين بالمطار.

كما سيرفع من حجم الخدمات والهجرة نحو المدينة.

1-4- مشروع محطة توليد التيار الكهربائي:

نظرا للنقص الكبير في التيار الكهربائي بالمدينة، بسبب النمو المساحي لها إضافة إلى التطور الاقتصادي، وتزايد الاستثمارات، ولتدارك العجز وتلبية للاحتياجات المستقبلية، فقد تم الشروع في تشييد محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، والتي تقع في الجهة الجنوبية من المدينة بجوار معمل الألومونيوم والخشب، والتي ستكون ارتفاق أخرا في وجه توسع المدينة في هذه الجهة.

من خلال الاستثمارات التي ستمول مستقبلا، إضافة إلى مشاريع البنية التحتية، ومع نتائج التحليل للوضع القائم، يمكن تحديد وظيفة للمدينة مستقبلا.

2- تعريف الوظيفة المستقبلية للمدينة:

جدول رقم (64)، حجم ونوع الاستثمار المسجل للتمويل من قبل البنوك سنة 2002

طبيعة النشاط	شهادات القبول الممنوحة		مناصب الشغل المحتملة		المؤسسات المنجزة فعلا		مناصب الشغل المستحدثة	
	عدد	نسبتها	عدد	نسبتها	عدد	النسبة المحققة	عدد	النسبة المحققة
الخدمات	204	31.19	473	25.58	53	25.98	137	28.96
نقل البضائع	71	10.86	184	9.95	21	29.57	44	23.91
الفلاحة	76	11.62	231	12.49	24	31.58	51	22.08
نقل المسافرين	54	8.26	130	7.04	25	46.3	73	56.15
الحرف	77	11.77	231	12.49	18	23.38	83	35.93
المهن الحرة	118	18.04	236	12.76	14	11.86	35	14.83
الصناعة والأشغال العمومية	54	8.26	364	19.69	16	29.63	90	24.73
المجموع	654	100	1849	100	171	26.15	513	27.74

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أم البواقي، معطيات 2002.

2-1- الوظيفة التجارية:

إن طبيعة وحجم الأنشطة التجارية داخل مجال المدينة، هو أمر واقع فرضته مجموعة من العوامل (راجع عنصر الاستخدامات التجارية في الفصل الثاني)، فتجارة التجزئة والجملة الواسعة داخل المدينة (3813 محلا تجاريا متنوعة)، والمدعمة بالأسواق الأسبوعية (سوق للمواشي، وسوق للسيارات،

(1) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية أم البواقي،2003.

وسوق الجملة للخضر)، أعطت لها ديناميكية خاصة، فهي تلبي احتياجات سكانها وسكان ظهيرهـــا، إلا أنها تعرف منافسة بعض الأسواق المحلية أو الجهوية.

إن طبيعة المؤسسات التي يتم تمويلها من طرف البنوك هي مؤسسات تجارية تمثـــل 76.61%، والتـــي وفرت 68.23% من مناصب الشغل المحققة، ثم الفلاحة 14.04% من المؤسسات المنجزة، وهـــو مـــا وفر 9.94 % منصب شغل من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة، ثم الصـــناعة والأشـــغال العموميـــة 8.77% من المؤسسات المنجزة فعلا، والتي وفرت 17.54% من مناصب الشغل، وتمثل المؤسســـات التجارية ككل التي تنتظر التمويل 80.10% ، ثم الفلاحة 11.64% ، وأخيرا الصناعة والأشغال العامة 8.26%. أما على مستوى الولاية، هناك 3523 ملفا للاستثمار بامكانها توظيف 9160 منصب شغل، تم تمويل 647 مشروع بقيمة 12601230.00 دج، وهو ما استحدث 1960 منصـــب شـــغل [1]، وعليـــه فالمؤسسات التي استفادت منها عين البيضاء تمثل:

26.42% من المؤسسات المستحدثة ، و 26.17% من منصب شغل مقارنة بمستوى الولاية.

وعليه، يمكن أن نقول أن مستقبل الوظيفة التجارية في مدينة عين البيضاء، يمكن أن يرقـــى ويتطـــور، بحكم عدم ارتباطها بتوسع المدينة، بل يمكن تحويل الدور السكنية إلى محلات تجارية (كما حـــدث فـــي مركز المدينة، تراجع الوظيفة السكنية لصالح الوظيفة التجارية)، بالإضـــافة إلـــى الظـــروف المحليـــة (التدفق التاريخي لسكان الظهير الريفي الواسع إلى المدينة)، والوطنية (تفعيل قطاع التجارة).

2-2- الوظيفة الصناعية:

إن تشييد المنطقة الصناعية في فترة النظام الاشتراكي، ومع دخول نظام اقتصاد السوق، تم حل أغلـــب المؤسسات العمومية. وخلال العقد الأخير، تم الشروع في بيع القطع والحصص بها، وعليـــه فالوظيفـــة الصناعية في الوقت الراهن موجودة و لازالت في مراحلها الأولى، وكما لاحظنا فإن نســـبة مؤسســـات الصناعة والأشغال العمومية تبقى ضعيفة جدا، وهذا ما يجعلها غير سائدة، وهي ستعرف منافسة قويـــة في مجال الطاقة الكهربائية، و توجيه المياه مع قطاعات أخرى.

2-3- الوظيفة الزراعية:

هذه الوظيفة نادرة في المدينة، فهي الوظيفة الوحيدة التي عرفت ولا تزال تعرف تراجعا في المساحات الزراعية، وفي اليد العاملة، وبقيت في الجهة الشرقية من المدينة بعض هذه المساحات الزراعيـــة، إلا أن الحفاظ عليها أصبح أمرا ضروريا، كونها ذات مردودية متوسطة إلى جيدة.

أما فيما يخص تدعيم الأنشطة الفلاحية في المدينة فهي تمثل 31.58 % من المشاريع الممولة، وخلقـــت 22.08 % من مناصب الشغل المستحدثة، فالوظيفة الزراعية بالمدينة لا يمكن أن تكون هـــي الســـائدة مستقبلا. كما لا يفوتنا أن نذكر بالوظائف السياحية، والثقافية والتي نعتبرها كامنـــة، وهـــي وظـــائف لا يمكن أن ترقى في الوقت الحالي أو المستقبلي، نظرا لعدم وجود برامج تأخذها بالحسبان.

(1) الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أم البواقي، 2003.

II- تشخيص مختلف مشكلات مدينة عين البيضاء:

1- عوائق التعمير بمدينة عين البيضاء: "عوائق مطوقة للمدينة من كل الجهات"

تتنوع الارتفاقات (Les servitudes) والعوائق (Les obstacles) التي تحول دون توسع مدينة عين البيضاء، وهذه العوائق هي:

1-1- العوائق الطبيعية:

يعتبر الجانب الطبيعي من أكبر العوائق على الإطلاق، كونه يعتبر تحديا حقيقيا لنمو المدن، وحتى في توجيه الخطة العامة لها، ويؤدي في كثير من الحالات إلى تمزيق النسيج الحضري (Le tissu urbain) للمدينة، كما هو الحال على سبيل المثال، في مدينة سكيكدة حيث تتحكم الطبوغرافية في شكل الخطة العامة للمدينة.

ويتمثل الجانب الطبيعي في الطبوغرافية والشبكة المائية وعوامل أخرى مرتبطة بالمناخ.

ففي مدينة عين البيضاء، يظهر تأثير الجانب الطبيعي بوضوح في الجهة الشرقية من المدينة، وكذا بجهتها الجنوبية الشرقية، وفي الجهة الشمالية، في شكل مرتفعات يزيد ارتفاعها عن 950 متر، وتنحدر منها شبكة مائية تسبب في ظاهرة الفيضانات بالمدينة، أهمها واد الحاسي في الجهة الشمالية الغربية، كما أدى اختراقه للمدينة إلى تمزيق النسيج الحضري لها، وذلك بفصله لحي البيضاء الصغيرة وحي التضامن عن باقي أحياء المدينة، وواد إيسفر في الجهة الشرقية الجنوبية.

1-2- الاستغلال الفلاحي للأرض:

إن الوقوف على واقع الاستغلال الفلاحي للأراضي، يمكننا من معرفة قيمتها الفلاحية ومردوديتها، لتجنب توجيهها للتعمير مستقبلا، إذا كانت قيمتها الفلاحية عالية، وهذا ما تحرص و تنص عليه القوانين الوطنية الحديثة.

تعد فنرة السبعينات، أهم مرحلة للتنمية في الجزائر، تميزت بانتشار التصنيع، حيث تم تشييد المصانع والمركبات الكبرى على أخصب الأراضي الفلاحية، كون أن القوانين الخاصة بميدان التعمير كانت في غير صالح الأراضي الفلاحية، لأن قانون الاحتياطيات العقارية 26/74 [1]، ينص على ضم جميع الأراضي المحيطة بالمدن إلى الاحتياطات العقارية للبلدية مهما كانت ملكيتها وبثمن رمزي، علما أن معظم الأراضي المحيطة بالمدن هي أراضي فلاحية.

والتطرق إلى دراسة هذا العنصر ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عند التفكير في اختيار مناطق للتوسع والتعمير، وفق القاعدة كلما ارتفعت القيمة الفلاحية للأراضي، كلما صعبت مهمة توجيهها للتعمير، ووجب الحفاظ عليها، و بذلك تصبح عائقا في وجه التعمير.

وفي مدينة عين البيضاء الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدينة وبخاصة من جهتها الغربية، هي ذات مردودية متوسطة، ويتم استغلالها في زراعة المحاصيل الموسمية.

---

(1) أمر 26/74 المؤرخ في 1974/02/20، المتعلق بالاحتياطيات العقارية البلدية، الجريدة الرسمية رقم 19.

-3- الغابات:

تعد الغابات إحدى أهم العوائق في وجه التعمير، و في مدينة عين البيضاء خاصة، وهي تقع على مرتفعات الجهة الشرقية، والجنوبية، والشمالية الشرقية من المدينة، إضافة إلى المساحة الغابية الحملاوية داخل محيطها.

1-4- المنطقة الصناعية:

تقع في الجهة الشمالية الغربية من المدينة، على مساحة تزيد عن 120 هكتار، و تقف عائقا أمام التوسع العمراني بالمدينة في هذه الجهة، و هي اليوم تعد جزءا من نسيج المدينة.

1-5- خط السكة الحديدية:

مشروع خط السكة الحديدية، يخترق مدينة عين البيضاء في جهتها الغربية، ليشكل أحد العوائق في هذه الجهة بعد عائق القيمة الفلاحية للأراضي.

1-6- أنبوب الغاز:

وهو يجتاز أحياء الأوراس الكبير، والأوراس1، ونسجل هنا عدم احترام حق الإرتفاق بالنسبة لهذا العنصر، مما يطرح خطر الانفجار وتداعياته على سكان هذه الأحياء.

1-7- خط التيار الكهربائي ذو التوتر العالي:

تقدر الطاقة بـ 220000 فولط، وتنتشر خطوط التوتر العالي في الجهة الغربية من المدينة، وتلتقي عند محطة توليد الكهرباء، كما تنتشر في أقصى الجهة الجنوبية للمدينة، أين نجد مشروع محطة توليد الكهرباء الجديدة. كما نسجل عدم احترام حق الارتفاق بالنسبة لهذا العنصر، حيث نجد منازل على مقربة من خط التوتر العالي، وهذا يطرح مشكلات أمنية وصحية.

1-8- المقبرة: تقع في الجهة الشمالية من المدينة، بمساحة تزيد عن 6.5 هكتار.

1-9- معمل الملابس العسكرية (habillement): يقع في الجهة الشمالية من المدينة، يتربع على مساحة قدرها 6.588 هكتار.

1-10- الملكية العقارية للأراضي(Le cadre juridique du foncièr):

إن معرفة الحالة العقارية للأراضي وإطارها القانوني الذي تندرج ضمنه، يعد من الأولويات التي يجب التطرق إليها من أجل تحديد مناطق التوسع، أنظر الخريطتين (63،64).

منذ دخول الجزائر نظام اقتصاد السوق، وهي تسعى إلى تنظيم عقاري محكم يساير التوجهات الجديدة ويضمن سيولة المشاريع والاستثمارات، ومن أهم هذه القوانين التي لها علاقة بالجانب العمراني هي: قانون 25/90 و 29/90 و30/90 [1]، وهذا الأخير الذي أنهى احتكار الدولة للعقار، الذي كانت تستحوذ عليه البلديات في معاملاتها العقارية بأثمان رمزية.

(1) قانون 25/90 المؤرخ في 1990/11/18، المتعلق بالتوجه العقاري، الجريدة الرسمية رقم 49.
قانون 29/90 المؤرخ في 1990/11/18، المتعلق بالأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية رقم 49.
قانون 30/90 المؤرخ في 1990/11/18، المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية رقم 49.

وأصبح الحصول على العقار، يكون إلا في حالات استثنائية، وفق ما يقره القانون كشراء الأراضي طبق السوق الحر، أو بممارسة حق الشفعة، أو نزع الملكية بعد إقرار المنفعة العمومية.

وفي مدينة عين البيضاء التي نفذ فيها العقار، إضافة إلى تطويقها بجملة من العوائق الطبيعية والبشرية، ويضاف إليها الإطار القانوني للأراضي، والذي يظهر جليا داخل المدينة، في شكل مجموعة من الجيوب الحضرية (Les poches urbaines) أنظر الخريطة (64)، بمساحات معتبرة، وفي مختلف أجزاء المدينة انطلاقا من مركز المدينة وانتهاء بأطرافها، هذه المساحات والتي تعود ملكياتها إلى [1]:

فريق شنتلي، ورثة الحاج عسكري الشريف، فريق عمارة، فريق بن إدير، طاهير لمبارك، فريق هجرين، ورثة زاوية الحاج الأخضر.

رغم دمج ما يقارب من 192 هكتار من أراضي الملكيات الخاصة، إلا أن جزء كبير منها لازال موجودا، لكن إمكانيات البلدية لا تسمح لها بالحصول واقتناء كل هذه الجيوب من أجل استغلالها في التوسع، وإقامة المرافق والتجهيزات.

وبعد سرد العوائق والارتفاقات التي تحول دون توسع مدينة عين البيضاء، ومن خلال الخريطة (63) يتضح أن التوسع يكون في الإتجاه الجنوب الغربي رغم وجود بعض العوائق الطبيعية، والبشرية (خط الضغط العالي، محطة توليد الطاقة).

(1) الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين مابين ا لبلديات عين البيضاء، ماي 2003.

خـريطـة رقـم 63

بلدية عين البيضاء :
الطبيعة القانونية للأراضي
المحيطة بالمدينة

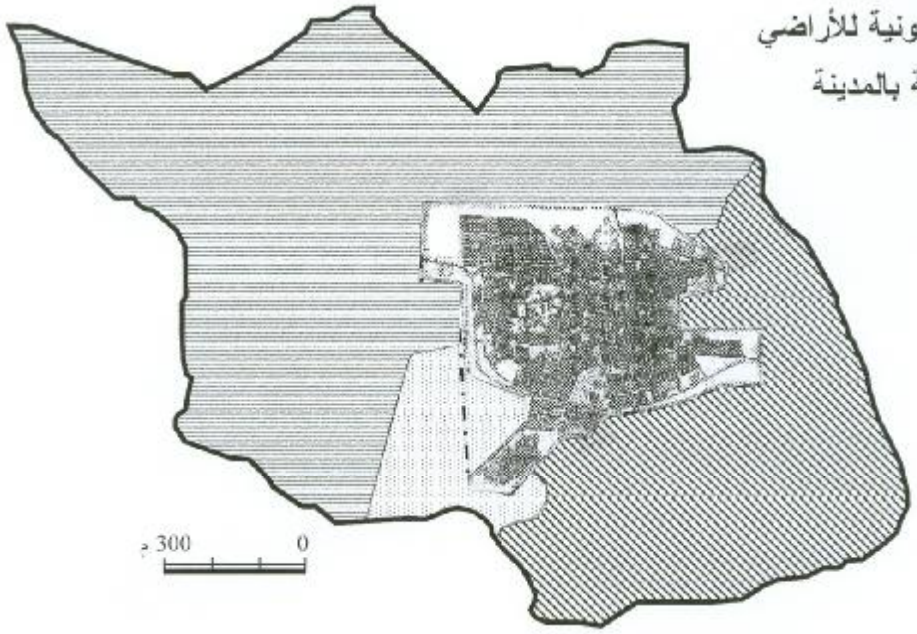

خـريطـة رقـم 64

مدينة عين البيضاء : الطبيعة القانونية للجيوب الشاغرة

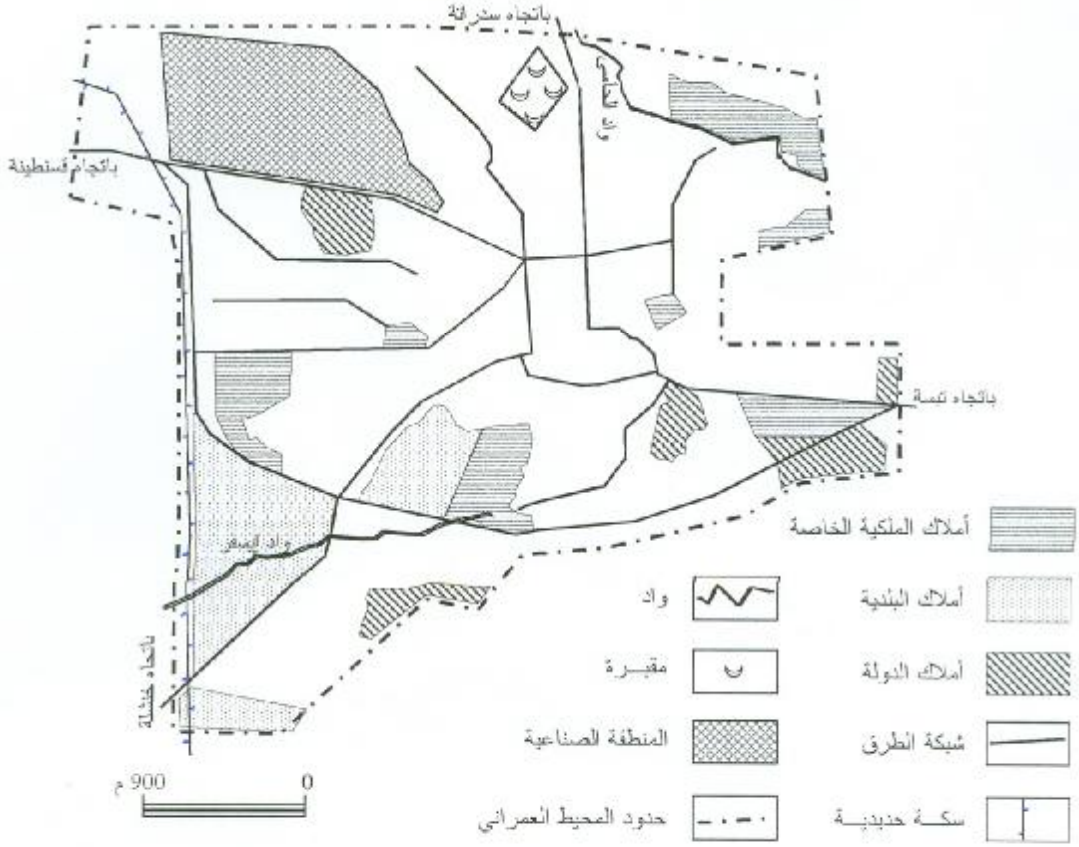

المصدر : مديرية مسح الأراضي لولاية أم البواقي + الوكالة العقارية للبلدية.

2- الإيكولوجيا الحضرية:

هي دراسة العلاقات الموجودة بين مركبات المدينة سواء أكانت طبيعية أم غير طبيعية، حيوية أم غير حيوية، ومدى تأثيرها على الإنسان والحيوان.

ويتمثل المحيط الحيوي الحضري في:

الغطاء النباتي(مساحات خضراء، حدائق، منتزهات، حظيرة داخلية أو محيطة بالمدينة...)، والمسطحات المائية والأنهار التي تعبر المدينة، والحيوانات التي تعيش في الوسط النباتي أو المائي خاصة الطيور [1].

ومدينة عين البيضاء، كباقي المدن الجزائرية التي تعرف تدهورا بيئيا، ناتجا عن عدم اكتراث السكان بالجوانب البيئية في حياتهم من جهة، إضافة إلى تهاون السلطات في معالجة القضايا البيئية المهمة بالمدينة من جهة ثانية. وتعد المشكلات البيئية ثاني أهم إشكالية تواجه سكان مدينة عين البيضاء، بعد إشكالية التوسع العمراني، وسنتناول في هذا المبحث، بعض مظاهر تدهور البيئة الحضرية في مدينة عين البيضاء طبيعيا واجتماعيا، وتتمثل هذه المظاهر في:

2-1- النفايات الحضرية الصلبة:

تتمثل في حجم النفايات التي تتماشى وحجم سكان، حيث يتم فرز حوالي 50 طن يوميا[2] من النفايات، وهو ما يعطي معدل قدره 0.52 كلغ/يوم/فرد [3]، وهو قريب من المتوسط الوطني للنفايات المنزلية المنتجة والمقدرة بـ 0.5 كلغ/يوم/فرد [4]. في حين يصل في المدن الكبرى كالعاصمة مثلا إلى 1.2 كغ/فرد/يوم [5]. وهذه النفايات يتم نقلها و طرحها في القمامة العمومية المشتركة، في بلدية الزرق على بعد 5 كلم من المدينة، وهي مزبلة " السماليل عين فرحات " وهي مزبلة غير محمية، ومساحتها تصل إلى5 هكتارات، إضافة إلى مزبلة بريش، التي تبعد بحوالي 2.5 كلم من المدينة، بمساحة قدرها 8 هكتارات، وتستقبل 8 طن يوميا [6] من النفايات، ويتم التخلص من هذه النفايات عن طريق الحرق، وتعاني المدينة فوضى في تجميع النفايات، وإيجاد أفضل السبل للتخلص منها إلى مايلى:

*عدم وجود مخطط توجيهي لتسيير النفايات (PDGD): وهو دراسة تعتمد على النقاط التالية: الإمكانيات المادية للبلدية.

- اليد العاملة المتوفرة.
- تقسيم المدينة إلى قطاعات تسهل عملية تجميع النفايات.
- القمامة العمومية المكان النهائي لطرح النفايات الحضرية.

---

(1)عبد الحكيم بدران:أضواء على البيئة مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج الرياض 1992 ص25-26.

(2) و (6) مفتشية البيئة لولاية أم البواقي سنة 2003.

(3) تم حساب متوسط النفايات المنتجة في المدينة بقسمة حجم النفايات إلى عدد السكان.(50000÷94775) = 0.52 كغ/فرد/يوم

(4) و (5) تقرير حول حالة البيئة في الجزائر لسنة2000 ، ص61.

*عدم احترام التنظيمات والنصوص القانونية الخاصة بتسيير النفايات والحفاظ على الإطـــار المعيشـــي وأهم هذه التنظيمات والقوانين:

- القانون 83/03: المؤرخ في 05 فيفرى 1983، المتعلق بحماية البيئة.

- المرسوم التنفيذي 378 / 84: المؤرخ في 15 ديسمبر 1984، المتضمن ظروف النظافة، ومعالجـــة النفايات الحضرية.

- القانون 08/90: المؤرخ في 7 افر يل 1990، المتعلق بالبلدية، والذي يتضمن صـــلاحيات رئـــيس المجلس الشعبي البلدي فيما يخص النقاوة والحفاظ على النظافـــة وحمايـــة المـــوارد المائيـــة وصـــيانة المساحات الخضراء.

- قانون 19 /01: المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الخاص بالتسيير والمراقبة والقضاء على النفايات.

* تجميع النفايات داخل المدينة يتم بشكل فوضوي، حيث توجد مناطق يتم تقل قمامتها بانتظام، ومنـــاطق لا يتم نقل قمامتها بانتظام، وعدم وضع نقاط تجميع محمية وواضـــحة، ويكـــون انتشـــارها وتوزيعهـــا مدروس بدقة، حتى يسهل ذلك على السكان رمي النفايات بها.

*عدم وجود آليات كافية للقيام بهذا العمل (09 جرارت) في حظيرة البلدية.

ورغم هذه التشريعات والقوانين المنظمة، والتي تمنع رمي النفايات في الشوارع، والمســـاحات العامـــة، وتعاقب بالحبس كل من يضبط متلبسا بذلك، إلا أن هذه القوانين في ظل غياب الوازع الأخلاقي والوعي البيئي غير مجدية.

2-2- إشكالية تصريف المياه:

إن شبكة التصريف بالمدينة من النوع الموحد (Unitaire)، أي أن المياه المستعملة، وميـــاه الأمطـــار تصرف بشكل موحد في قناة واحدة، ونسبة الربط بشبكات التطهير 87.15 % [1]، أي حوالى12.85 % من مساكن المدينة غير مربوطة بهذه القنوات، وبخاصة في حي الدومينيك، وهو حي فوضوي.

كما تفتقد المدينة إلى بالوعات المياه ضمن الشوارع الثانوية خاصة، ويتم طرح المياه المســـتعملة فـــي المصرف الرئيسي الموجود جنوب المدينة، في المجال الطبيعي مباشرة، في حدود بلدية فكيرينة.

2-3- ندرة المساحات الخضراء بالمدينة:

تعد المساحات الخضراء، مواضع للراحة والاستجمام، وتتمثل في الحدائق العامـــة والمنـــاطق الغابيـــة المهيأة، ووصلت مساحتها إلى 31.371هكتار [2]، وهي نادرة في مدينة عين البيضاء، وتتوزع بشـــكل غير متوازن، يكاد ينحصر في قلب المدينة. ونصيب الفرد من المجالات الخضـــراء فـــي مدينـــة عـــين البيضاء يعتبر منخفض جدا، مقارنة بالمعدل الوطني البالغ 2 م^2 / فرد عام 1998[3]. وحسب التعليميـــة الوزارية رقم 38 / 68 ويبلغ نصيب الفرد 6.8 م^2/ فرد[4].

(1) من نتائج التحقيق الميداني، ماي 2003.

(2) من مصالح الغابات لمقاطعة عين البيضاء، ماي 2003.

(3) (4) محمد الهادي لعروق،وأخرون، البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية، مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، 2001، ص29.

الصورة (11)
توضح
طبيعة التصريف الصحي
في الحي الفوضوي
بوعكوز وهو تصريف
سطحي

الصورة (12)
توضح
طبيعة التصريف الصحي
من مساكن الحي
الفوضوي بوعكوز وهو
تصريف سطحي

الصورة (13)
توضح
منطقة لرمي النفايات
بجوار حي بوعكوز

الصورة (14)
توضح
منطقة لرمي النفايات بجوار حي الأوراس2، ورمي النفايات يتم في مناطق التحصيصات التي لم يبنيها مالكيها

الصورة (15)
توضح
طريقة التزود بالكهرباء لسكان الحي الفوضوي بوعكوز.
والتزود يتم بطريقة غير قانونية ومن أعمدة الإنارة العمومية.

الصورة (16)
توضح
طريقة التزود بالماء لسكان حي السلام، حي بوعكوز وبعض أحياء الأطراف، بواسطة الصهاريج المتنقلة

2-4- الأخطار المحدقة بالمدينة:

تعد مدينة عين البيضاء من المدن التي تواجه احتمال تعرضها للأخطار الطبيعية، أو البشرية [1]، والتي وجب تشخيصها، ومحاولة وضع خطط لأسوء الاحتمالات وتتمثل هذه الأخطار في:

*خطر الحرائق: نظرا لوجود مئات الهكتارات من الغابات جنوب المدينة وشرقها، و حتى داخل محيطها العمراني، وهذه الغابات تشكل في أغلب الأحيان حدود المدينة.
وتتمثل هذه المساحات الغابية في: شنتلى 106 هكتار، الزعرير السماليل 509.13 هكتار، الحملاوية 25 هكتار، و بوعكوز 160هكتار [2].

*خطر الانفجارات: ويعود هذا الخطر لوجود وحدة تعبئة قارورات الغاز في القطاع العمراني 12، وأنبوب الغاز الذي يقطع أحياء الأوراس في القطاع العمراني 5، والذي لم يحترم فيه حق الارتفاق، إضافة إلى انتشار نقاط بيع الغاز وهي17 نقطة [3]، و محطات التزود بالوقود 8 محطة [4].

*خطر الفيضانات: و هو إشكالية مطروحة منذ فترة، كون أن الفيضانات تهدد أحياء شرق المدينة بشكل دوري، ما يلحق أضرارا بمساكنهم. ويعود ذلك إلى وجود واديين يجتازان المدينة من الجهة الشمالية والجنوبية.

2-5- افتراش المدينة - الحيز المكشوف -:

الحيز المكشوف، يقسمه الدكتور أحمد العفري [5]، إلى ثلاثة عناصر تتمثل في: الأرض، الجدران، والأشياء المضافة، حيث:

1- الأرض: وتتألف من الرصيف، والممرات، و الشوارع، والمساحات المخصصة لحركة المشاة.

2- الجدران: تتألف من واجهات الأبنية، وأسوارها، ومواد الكساء، وألوانها، ولافتات الدعاية التجارية، و نهايات الشوارع.

3- الأشياء المضافة: التي يضيفها الإنسان للعلاقة الجمالية... الخ، ولهذا العنصر علاقة بالبيئة، نظرا لتأديته عددا من الوظائف منها [6]:

- صحية بيئية: الأشجار، أحواض الزهور، والنوافير، وحاويات القمامات...الخ .
- وسيلة الإنارة: الأعمدة والمصابيح الكهربائية.
- وسيلة إعلامية: لوحات الإعلانات العامة.
- وسيلة تجارية: لوحات الإعلانات الخاصة، والأكشاك بمختلف أنواعها.
- وسيلة سياسية اجتماعية وتاريخية: لافتات المناسبات الوطنية والقومية، التماثيل والأنصاب التذكارية.
- وسيلة لتأمين راحة المواطنين وخدمتهم: مضلات المواقف لوسائل النقل العام، ومقاعد الجلوس في الساحات والأرصفة العريضة، وأكشاك الهاتف العمومي.

(1) (3) (4) مديرية الحماية المدنية لولاية أم البواقي، 2003.
(2) مصالح الغابات لمقاطعة عين البيضاء، 2003.
(5) (6) مجلة المدينة العربية:العدد101 مارس- أبريل 2001، ص 53.

- وسيلة تنظيم حركات المرور وتأمين سلامة المواطنين: الشاخصات الضوئية، و إشارات المرور، و أكشاك رجال شرطة المرور، إضافة إلى جسور السيارات والمشاة، و تصاوين [1] الأنهار والجسور.
ونهدف من خلال دراسة هذا العنصر إلى معرفة الجانب الجمالي للمدينة، الذي يعد عنصرا أساسيا في تحقيق الراحة النفسية لسكان المدينة، فأين " فرش " مدينة عين البيضاء من كل هذا ؟

الحيز المكشوف لمدينة عين البيضاء، يعكس بيئة مؤثرة سلبا على السكان، وعلى حياتهم، وسنبين ذلك:

- النوافير: لا تتوفر المدينة سوى على نافورة واحدة " نافورة 16 أفريل "، التي تقع بجانب مقر أمن الدائرة، وهي معطلة منذ مدة زمنية.

- حاويات القمامة: موجودة بشكل محدود، وهي غير محمية وغير منظمة، أعطت منظرا غير لائق للشوارع التي تتوفر عليها.

- الإنارة العمومية: فهي منتشرة بالمدينة بنسبة 36% [1]، ومنها ما هو يشتغل وما لا يشتغل وأغلب أحياء المدينة مظلمة(الأطراف) وحتى في أحياء الأمل وأحمد بن موسى وهذا يطرح مشاكل أمنية بالدرجة الأولى.

- تنظيم حركة المرور وتأمين سلامة المواطنين: فالإشارات المرورية متوفرة في عدة زوايا من الشوارع، كما نسجل وجود إشارات ضوئية معطلة، إضافة إلى كشكين لشرطة المرور بوسط المدينة.

- التصاوين: فهي لا تعطى مناظر جميلة للشوارع، عدا بعض المؤسسات التعليمية خاصة الثانويات، لذلك لا بد من إعادة تنظيم الجدران الخارجية للمؤسسات العامة، وتحديث أشكالها المعمارية.

- التماثيل: لا نجد سوى تمثال حصان أبيض في ساحة أول نوفمبر،كما نسجل غياب النصب التذكارية.

- أما من ناحية تأمين راحة المواطنين، وخدمتهم: مضلات المواقف العامة نادرة، وجود مقاعد الجلوس في مركز المدينة داخل و بجوار الحديقة العمومية.

- أغلب أرصفة المدينة، غير مبلطة وضيقة، وغير مجهزة.

وعليه يمكن الحكم على أن فرش مدينة عين البيضاء غير مكتمل، ولا يواكب التزايد المستمر في أعداد سكانها، ولا بأس أن نذكر بملخص المجلس الأوربي لمخططي المدن في ميثاقه الذي أصدره بعد اجتماعه في أثينا عام 1998 تحت رعاية الاتحاد الأوربي للوضع والمشكلات بالمدن بالقول:

" إن شخصية أية مدينة بالنسبة لسكانها وزائريها، تحددها نوعية مبانيها والمساحات القائمة بينها ".

وعدم اكتمال تخطيط المدينة بمثل هذه العناصر، يفسر بعدم اكتمال المشروع الحضري، الذي يعد وسيلة لمعرفة المدينة، وهو أداة عمل متطورة ومتفتحة تتطلع للرفع من نوعية الحياة الحضرية، وتصحيح الشوائب والاختلالات التي أصابت النسيج الحضري، بفعل التعقد، وسرعة التنمية الحضرية.

---

(1)التصوين:هو الحاجز(السور) الذي يفصل بين الأملاك العامة والملك الخاص وفيما يبين الأملاك الخاصة من الجوانب والخلف وهى نشكل بذلك واجهة إضافية من جهة الأملاك العامة ومن الطبيعي أن تصمم بما ينسجم مع واجهة البناء وبما يحقق جدارا مباشرا جميلا للشارع أو للساحة. من مجلة المدينة العربية العدد 100 يناير / فبراير 2001 ص 23.

2-6- البيئة الاجتماعية: مدينة عجزت عن احتواء الفوارق الاجتماعية

تطرق علماء الاجتماع إلى معالجة أثار التحضر الناجم عن التصنيع أو النزوح الريفي، حيث يرى بعض الباحثين الاجتماعيين أن المهاجر (الوافد) علاقاته الاجتماعية تكون محدودة في الجوار المباشر لمن سبقه من أبناء قريتهم، في حالة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، أو ضمن البيئة الاجتماعية لأبناء موطنه وجنسيته، في حالة الهجرة الخارجية كالهجرة الوافدة، وهنا تبرز حالة عدم التكيف الاجتماعي للفرد في البيئة الاجتماعية في المدن الكبرى، ما يساهم في عزلته تدريجيا، وخلق ما يسمى بـــ " الرجل الهامشي " [1].

وكنتيجة للعلاقات المحدودة والجديدة في المدينة، تخلق وتظهر الأمراض الاجتماعية " باثولوجيا حضرية " ، كإحدى إفرازات التحضر، مما ينتج فقدان التآلف الاجتماعي، والترابط العاطفي، الذي ألفه الفرد في مجتمعه الأصلي، والاتجاه إلى النزعة الفردية(L'individualisme) [2].

كما اقترح " لنش " (Lunch)، في سنة 1981 نظرية " الشكل الجيد للمدينة " [3]، والتي تهتم بالعلاقات بين البيئة الطبيعية، ونوعية الحياة في المدينة، وحدد عدة مستويات لقياس الشكل الحضري الجيد في المدينة وهي:

- الحيوية: أن يكون لشكل المدينة دورا في تعزيز الأنشطة المختلفة، وإشباع الحاجيات.
- الإحساس: إحساس وإدراك السكان، بأن مدينتهم هي شكل من مكان وزمان معينين، وأن هناك علاقة بين شكلها الحضري وسلوكهم.
- الترابط: التطابق بين الفراغات بالمدينة، والأنشطة والتجهيزات.
- الوصول: قدرة وصول الأفراد إلى الأنشطة، والخدمات، والأماكن.

بعد سرد بعض تفاصيل النظريتين، ماهو حال البيئة الاجتماعية لمدينة عين البيضاء ؟

مدينة عين البيضاء بحجم سكاني قدره 94775 نسمة، ساهمت الهجرة الداخلية خلال فترات متباينة في الرفع من حجمها كما سبق ذكره، إضافة إلى عدم التوازن في توزيع مختلف التجهيزات، حيث أن أغلب المرافق والتجارات تتركز في مركز المدينة، هذين العاملين كان لهما أثر على الحياة الاجتماعية للمدينة، حيث نميز عدة مظاهر سلبية توحي بتردي الحالة الاجتماعية:

أ * تحويل ونقل السكان:

تم إزالة حي عسكري الشريف الفوضوي سنة 1987، والذي كان بمثابة حي للحشد، و تم نقل سكانه إلى سكنات مختلفة الأنماط سكن تطوري، وسكن جماعي، وتحصيصات، بتحويل 200 عائلة من عسكري الشريف إلى نمط البناء التطوري في حي البيضاء الصغيرة، على أطراف المدينة الشمالية طرح إشكالية التكيف مع النمط الجديد، ومع سكان الأحياء المجاورة له. هذا التنقل للسكان من منطقة فوضوية (غير مخططة) بجوار وسط المدينة، إلى منطقة شبه معزولة، وتفتقر إلى مجموع الشبكات،

(1) (2) مجلة المدينة العربية، العدد 84، ماي 1998، ص35.

(3)عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص121.

ما يدل على عدم اكتمال رسم المشروع الحضري، وربط كل أجزاء المدينة مع بعضها البعض، وتوفير المرافق لكل حي.

وهذا ما ينطبق على حي بوعكوز الفوضوي، الذي يتشكل من 956 مسكنا[1]، و يعرف تدهورا في الأوضاع المعيشية، وانتشار للآفات الاجتماعية المختلفة، وهو ما يتوافق مع فرضية " كلينارد " سنة 1974 حول تمركز الجنوح والمشاكل الاجتماعية في أكواخ المدن أو في بيوتها القصديرية[2] ، حيث عرف الكوخ على " أنه طريقة عيش، وهو يمثل اجتماعيا ثقافة فرعية مستقلة بمعاييرها، وقيمها تنعكس في ضعف أو انعدام النظافة والصحة، وغالبا في نقص الاهتمام بالتعليم، وفي الانحراف، وسلوكات أخرى راجعة إلى الركود والانطواء الاجتماعي "[3] .

وعليه عند تحويل 175 عائلة من هذا الحي إلى سكنات جماعية [4]، على طول طريق خنشلة، وتحويل 132 عائلة أخرى، إلى سكنات جماعية في حي 200 سكن [5]، طرح مشكلة مع سكان الأحياء المجاورة، وحتى مع ديوان الترقية العقارية برفضهم تسديد حقوق الكراء [6].

ب *مظاهر ترييف المدينة:

توجد ظاهرة ممارسة بعض الأنشطة الريفية بالمدينة، كتربية المواشي في حظائر مخصصة لذلك، توجد في الطوابق السفلية من البناية، وتبرز في أحياء الأطراف، في القطاع العمراني 5 و 6.

ج *سلوكات الأفراد (الشباب):

يمكن دراسة هذه السلوكات، من خلال التسميات التي يطرحها سكان أو شباب كل حي على حي أخر، والتعبير عنها بكتابتها على جدران المنازل، كحي الشومارة، و...

كما يجدر بنا معرفة نظرة سكان المناطق والبلديات المجاورة للمدينة، وبخاصة بلديات غرب الولاية والمنتمية لقبيلة السقنية، ويلقبونهم باسم قبيلتهم" الحراكتة ".

د *عدم التقييد بمخطط المسكن:

يمكن اعتبار عدم التقييد بالمخطط المعماري للمسكن، ظاهرة متفشية في المجتمع الجزائري. و مدينة عين البيضاء هي الأخرى ليست بمنأى عنها، حيث نجد تسجيل عدد من المخالفات المتعلقة بعدم احترام مخططات البناء، التي تتماشى مع الإطار القانوني لمخططات شغل الأراضي، ومخططات التهيئة العمرانية، من خلال احترام المعايير التقنية، مثل معامل الاستيلاء(CES)، ومعامل شغل الأرض(COS)، وهي تعكس عدم وجود وانتشار ثقافة العمران.

---

(1) الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 1998.

(2) (3) مانع على، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة في علم الإجرام المقارن، د.م.ج، 2002، ص44،95.

(4) و (5) المصالح التقنية للبلدية عين البيضاء، إحصائيات 2001.

(6) ديوان الترقية العقارية لدائرة عين البيضاء، 2003، هذه السكنات سلمها رئيس الحكومة لما زار المدينة سنة 2001.

3- الأزمة السكنية في مدينة عين البيضاء

الإسكان لا يعنى المنزل فقط، بل إنه جزء من إطار المنافع العامة، والنقل، والمدارس، والترفيه، والتمويل، والإنتاج، والتدريب، وجميع ضروريات الحياة الأخرى بالمدينة.

وقد انقسم علماء الاقتصاد في ميدان الإسكان إلى كتلتين [1]، فيما يخص الإنفاق على مشاريع السكن:

فالاتجاه الأول: يدعو إلى إهمال مشكلة الإسكان، لأن مشاريع الإسكان استثمار ثابت، يتطلب نفقات معتبرة لا تعود بفوائد سنوية كبيرة للأموال المستثمرة، وهذه المشاريع لا تجلب العملة الأجنبية، بل تنافس الزراعة، والصناعة على رأس المال المتوفر، وتستحوذ على اليد العاملة، والمواد اللازمة لهما، وحسب أصحاب هذه النظرية، فالإسكان لا يستحق أن يكون تمويله من الأولوية الرئيسية فيما يخص الإنفاق الداخلي، والمساعدات الدولية.

في حين يرى الاتجاه الثاني، والمرتكز على نظريتين هما:

النظرية الأولى: و تدعى " الأولوية الثانوية لمشاريع السكن"، وهي أقل تشددا اتجاه إهمال قضايا السكن، ورأت أن هناك مبررات لبعض مشاريع السكن، شريطة أن تظل مشاريع محدودة.

النظرية الثانية: القائلة " لا منازل قبل المصانع"، والتي تأثرت ببرنامجين راجا في البلدان الأكثر نموا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وكان أحدوهما برنامج المدن الجديدة، الذي يأمل أن يحقق حلم الإنسان، وأن تكون خالية من الأحياء الفقيرة، أما البرنامج الثاني، فيدعوا إلى عمليات باهضة النفقات، للتخلص من الأحياء الفقيرة، وإقامة مشاريع سكن حكومية.

فالدول الأكثر تقدما تعتبر الإسكان، وتنمية المدن بمثابة ضروريات اجتماعية، واقتصادية بالنسبة إليها، في حين اضطر زعماء الدول الأقل نموا، إلى الاهتمام بمشاكل السكن، نتيجة ضغط شعبي داخلي متزايد.

وسنحاول معرفة السياسة السكنية المتبعة في مدينة عين البيضاء، وهل عالجت مشكلة السكن بها ؟

3-1 - تطور السياسة السكنية الوطنية:

اكتفت الجزائر خلال المرحلة الأولى من الاستقلال على العمل بالتشريع الفرنسي في ميدان التعمير، كون البلاد تفتقر إلى إطارات ومؤسسات قوية، وكان شغلها هو النهوض بالاقتصاد المخرب، وتحسين الحالة الاجتماعية المتدهورة للسكان. حتى سنة 1966 [2]،حيث تم تأميم السكن الموروث عن المعمرين.

ثم جاءت فترة المخططات التنموية، وكان حجم الاستثمارات بالنسبة لقطاع السكن محدودة، ففي المخطط الثلاثي لم تتجاوز 2.7 %[3]، وبالنسبة للمخطط الرباعي الأول5.5 %[4] ، وفي كلا المخططين احتل قطاع السكن المرتبة السادسة في سلم النسب المئوية لكافة القطاعات، وارتفعت هذه الرتبة قليلا لتحتل المرتبة الخامسة خلال المخطط الرباعي الثاني بنسبة 7.5 % [5] من مجموع الاستثمارات.

---

(1) تشارلز أمبرز، المدينة ومشاكل الإسكان، ص59.

(2) أمر رقم 122/66 المؤرخ 5/6 /1966 المتعلق بالسكنات الموروثة عن الاستعمار وأيلولتها إلى الدولة، ج. ر. 36.

(3) (4) (5) الصادق مزهود:مرجع سابق، ص173.

لكن ارتفاع هذه النسبة قليلا جاء بعد تفاقم الأوضاع السكنية في جل مدن البلاد، وفي المخطط الخماسي أصبح قطاع السكن يحتل المرتبة الثالثة بنسبة 16.76% من مجموع الاستثمارات [1].

وقد حاولت السلطات معالجة أزمة السكن من خلال سياسات مختلفة للتعمير والبناء، من سكن الريفي والقرى الاشتراكية، إلى المناطق السكنية الحضرية الجديدة، إلى الترقية العقارية الحديثة.

3-1-1- الترقية العقارية:

هي إنتاج سكن ذو طبيعة ونوعية جديدة، قابل للتمليك، وقد يكون جماعي أو فردي، ويوجه خاصة للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المعتبر، ويتدخل في عملية إنتاجه شخص معنوي أو طبيعي.

وظهرت سياسة الترقية العقارية في الجزائر في فترة الثمانينات، ولم تكن واضحة بالشكل الحالي وذلك بمقتضى القانون رقم 86 /07 المؤرخ في 1986/03/04، والذي ألغي بصدور المرسوم التنفيذي رقم 93 /03، المؤرخ في 01/ 93/03، الذي أعطى صيغة جديدة للترقية العقارية، حيث أصبحت نشاطا تجاريا يمارسه كل من كانت له إمكانيات مادية، وسجلا تجاريا ويتمتع بجميع حقوقه المدنية.

والجدول (65)، يوضح حصيلة ونتاج الترقية العقارية في الجزائر.

جدول رقم (65) حالة الترقية العقارية بالجزائر لفترة 1986 – 1997

المرقى أو المؤسسة	المساهمة المالية (10 ^{6} دج)	الحصة من الصفقة(%)	عدد المساكن	الحصة من الصفقة(%)
CNEP Immobilière	54385	37.52	57414	32.68
EPLF	49451	34.12	65515	37.29
OPGI-APC-FAS	38837	26.79	50285	28.62
Promotion Privé	2279	1.57	2479	1.41
Total	144952	100	175693	100

المصدر:أيام دراسية حول تمويل السكن الاجتماعي(جمعية إينوك المغاربية 1999).

من خلال استقراء معطيات الجدول، يتبين أن أكبر حصة للإنجاز تكفلت بها مؤسسة ترقية السكن العائلي، ثم تليها صندوق التوفير والاحتياط، كما نلاحظ أن الترقية العقارية الخاصة لا تزال ضعيفة فهي تمثل نسبة تقارب 1.5% من الصفقات.

(1) الصادق مزهود، مرجع سابق، ص173.

3-1- 2- السكن الاجتماعي:

وهو الممول من الخزينة العامة، ويوجه لذوي الدخل المحدود، والذين تتوفر فيهم شروط التشريع التالي، مرسوم 35/79 المؤرخ في 21 مارس 1999، المتعلق بتحديد معايير وشروط الاستفادة من سكن اجتماعي حضري.

المرسوم التنفيذي رقم 42/98، المؤرخ في 2/1/ 1998 المتعلق بامتصاص الأحياء الفوضوية(RHP).

3-2- حصيلة برامج السكن في مدينة عين البيضاء:

مدينة عين البيضاء، لم تعرف برامج سكنية كبرى منذ انتهاء توطين المنطقة الحضرية السكنية الجديدة، وهي نتيجة لعدة عوامل منها ماهو خارجي كتحول السياسة الوطنية، ومنها ماهو داخلي متمثلا في الشروط المحلية من نفاذ العقار.

فالمدينة تعرف أزمة سكنية، فقد قدر عدد ملفات السكن 12459 ملفا [1]، والشكل 29 الذي يوضح تطور الطلب على السكن في مدينة عين البيضاء،

الشكل رقم (29)، تطور الطلبات على السكن في مدينة عين البيضاء (2001/1989)

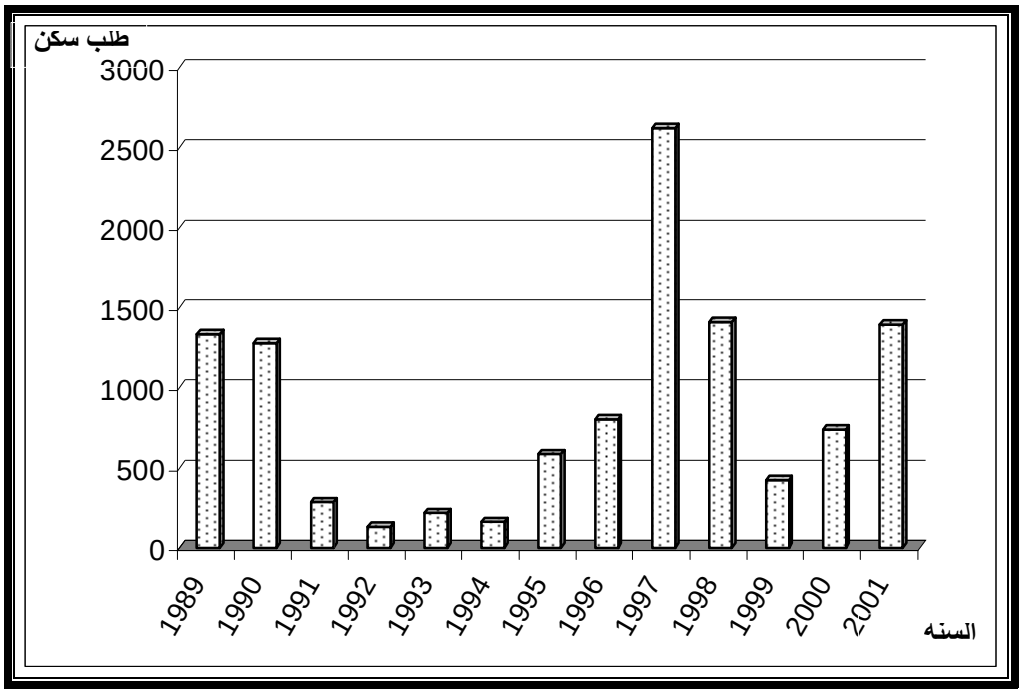

المصدر: مديرية السكن لبلدية عين البيضاء، 2003.

ومن خلال الشكل السابق نجد أن فترة 1997-1998، عرفت أكبر عدد من الطلبات، مقابل فترة 1991-1994 التي سجلت أدنى عدد من الطلبات ، وحوصلة السكنات في طور الإنجاز 1300 مسكنا [2]، في حين أن عدد السكنات الجاهزة للتوزيع لا تتعدى 372 مسكنا [3]، ما يجعل أزمة السكن بالمدينة مستمرة بتراكم العجز السنوي من جهة، ونفاذ الأراضي المخصصة للتعمير من جهة أخرى.

(1) (2) (3) مديرية السكن لبلدية عين البيضاء.

أما فيما يخص المؤسسات المشرفة أو المتابعة لإنجازها فهي مؤسستين ديوان الترقية العقارية، ومؤسسة ترقية السكن العائلي، وهي مبينة في الشكل رقم (30).

الشكل رقم (30)، حجم المساكن، في مدينة عين البيضاء والمؤسسات المتابعة له

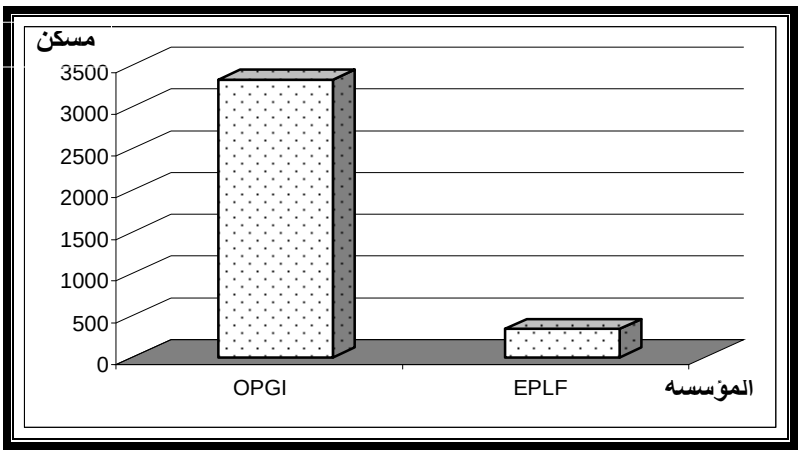

كما يوجد في المدينة 200 سكن اجتماعي- تساهمي[1]، في شكل بناء جماعي، وقد حدد أسعار الشـــقق بها، كمايلي:

جدول رقم (66)، أسعار مساكن ترقية بوزيدي

حجم المسكن	مساحته (م^2)	السعر المحدد (دج)
F1	55	999000
F2	64	1152000
F3	88	1584000

المصدر: الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين مابين البلديات بعين البيضاء، 2003.

(1) القرار الوزاري المؤرخ في 2000/11/15 ، الذي يحدد السكن التساهمي الاجتماعي.

3-3- أسباب استمرار أزمة السكن بمدينة عين البيضاء:

بناءا على التحليل الوارد في الفصول السابقة يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى تعقد أزمة السكن بالمدينة، واستمرارها، وقد يستحيل معالجتها في ضل هذه الأسباب، التي نلخصها في المخطط (14):

مخطط رقم (14) العوامل التي أدت إلى إستمرار أزمة السكن في مدينة عين البيضاء

إعتمادا على إحصاءات 1998

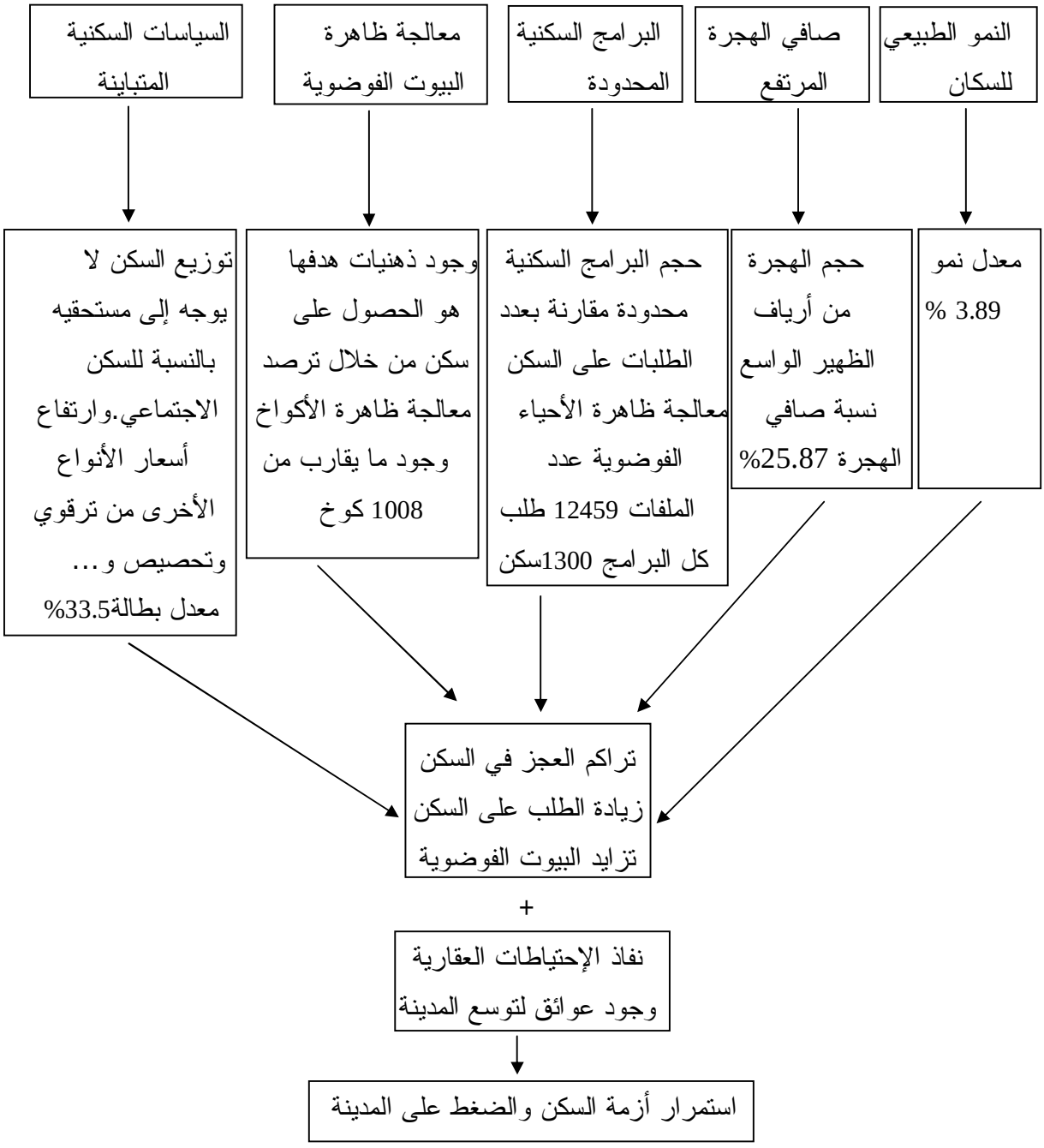

(1) تم إعداد هذا الشكل اعتمادا على نتائج تحليل الواقع، ومن معطيات PDAU،ONS، مصالح بلدية عين البيضاء.

خلاصة المبحث االثالث:

من خلال هذا الجزء من الدراسة نستنتج مايلي:

- توجه وظيفة المدينة نحو سيادة أكبر لقطاع الخدمات، وهذا نتيجة تراجع دور القطـــاع الفلاحـــي، وبطأ نمو القطاع الصناعي، وهذا ما تعكسه معطيات الوكالة الوطنية لتدعيم وتشغيل الشـــباب حيـــث يوجد 654 ملفا أغلبها تجارية وخدمية.

- وجود مشاريع مهمة من شأنها أن ترفع من مكانة المدينة إقليميا وتحسن من كفاءة شبكاتها.

- وجود جملة من العوائق القانونية والطبيعية والبشرية مطوقة المدينة من جميع جهاتها.

- تنوع مشكلات المدينة و تراكمها من أزمة سكنية وتدهور للبيئة الحضرية والاجتماعية لها.

المخطط (15) مختلف المشكلات التي تعيشها مدينة عين البيضاء

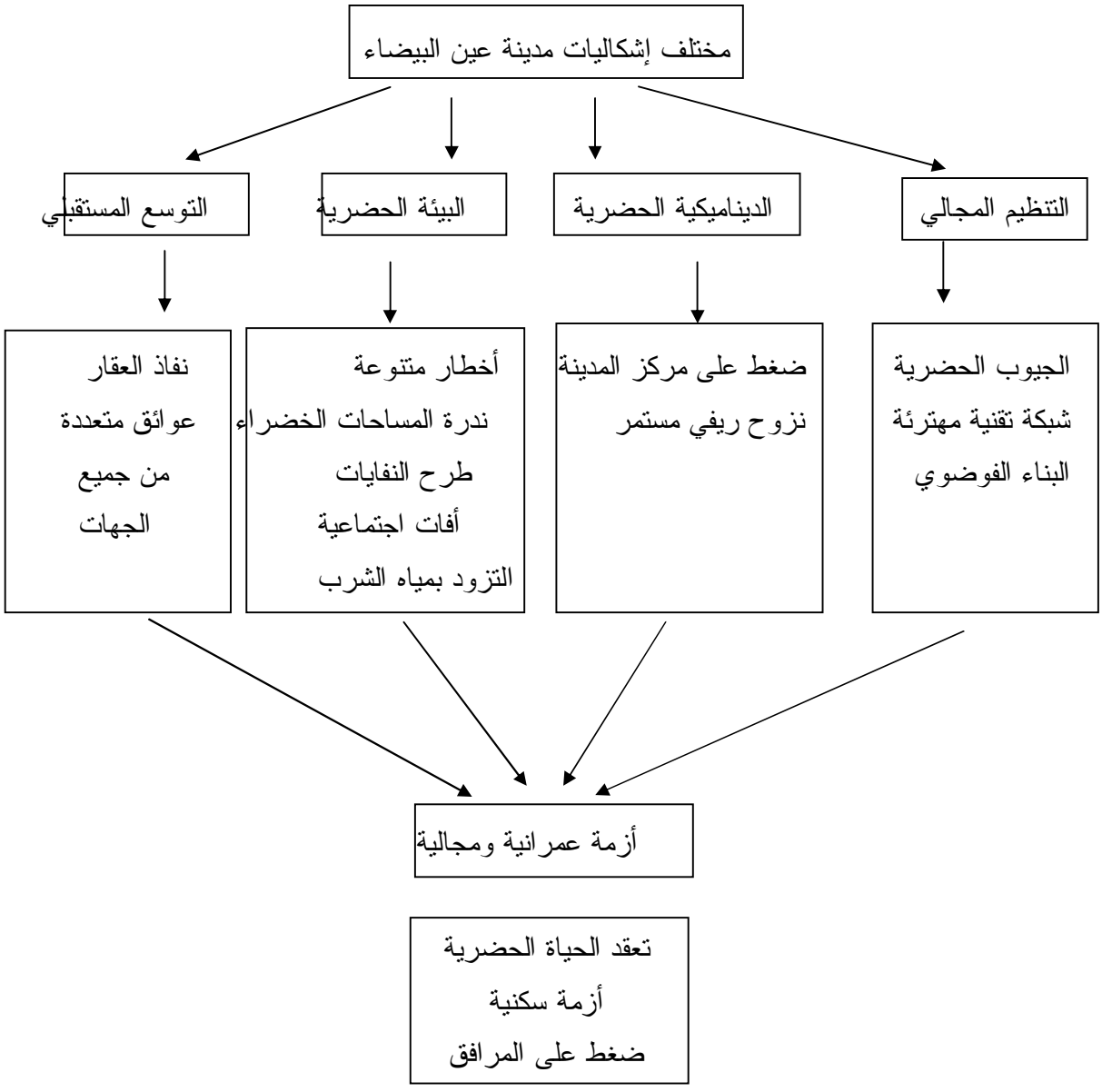

نحدد في هذا المبحث طبيعة وظيفة المدينة، الحالية والمستقبلية، من خلال استقراء بعض المشاريع والمخططات المبرمجة بالمدينة، كما سنقوم بتشخيص المشكلات المتعددة بها، من أزمة بيئية، اجتماعية، وسكنية، وبهذا التشخيص الذي تم بعد معرفة الوضع الراهن، سنضع به التوصيات والاقتراحات.

I- تحديد وظيفة المدينة: " تداخل الوظائف "

في الدراسات الجغرافية والعمرانية، يرى المختصين أنه عندما يتعلق الأمر بإسقاطات خاصة بتوسع المدن، يتحتم تحديد وظيفة المدينة في الحاضر، وما ستؤول إليه مستقبلا، وبناءا على هذه الوظيفة المستقبلية سيتم وضع خطط على مختلف الآماد تأخذ بعين الاعتبار وزن هذه الوظيفة وتحديد مدى تأثيرها في ميدان التعمير، أو المنافسة على المياه مع السكان، أو تقديرات الطاقة الكهربائية... الخ.

مفهوم وظيفة المدينة: هي الخدمة التي تقدمها المدينة تلبية لسكانها، وسكان المناطق المجاورة أو المحيطة بها [1].

والوظيفة السكنية ليست هي المقصودة هنا، بل نقصد الوظائف التي لها ديناميكية خاصة، ولها دور في نمو المدينة (سكانيا ومجاليا)، واستقطاب اليد العاملة أو غيرها، مثل الوظيفة الصناعية، أو التجارية، أو الفلاحية، أو السياحية، أو... الخ، لذلك فالسؤال المطروح:

ما هي الوظيفة التي ستسود مدينة عين البيضاء ؟

تتعدد الأنشطة والوظائف بمدينة عين البيضاء، فمنها المحدودة، ومنها الواسعة، ومنها الكامنة، وسنحاول معرفة حقيقة ومستقبل كل وظيفة، وقبل ذلك سنقوم ببيان بعض المشاريع والاستثمارات المسجلة على مستوى وكالة دعم تشغيل الشباب، والتي سيتم تمويلها من قبل البنوك المتعاقدة معها.

1- مشاريع في طور الإنجاز تدعيما للبنية التحتية:

بالإضافة إلى المشاريع السابقة الذكر هناك مجموعة أخرى من مشاريع البنية التحتية، والتي سيكون لها دور مهم في دفع تطور بعض الأنشطة دون الأخرى.

1-1- مشروع السكة الحديدية ومحطة نقل المسافرين:

مشروع السكة الحديدية (عين مليلة - تبسة)، يجتاز جزء منه الجهة الغربية من المدينة، ويشكل إرتفاق لتوسع المدينة، إضافة إلى مشروع محطة للسكة الحديدية جنوب المدينة، والتي تعد أهم مرفق يضاف إلى المدينة.

1-2- مشروع محطة تصفية المياه:

وهي مشروع مطروح، ويتوقع أن تكون في الجهة الغربية من المدينة عند المصرف النهائي، بعد إنجاز مجمع بطول 2 كلم، وبقطر 600 ملم [3].

---

(1) مجلة الجمعية العراقية، العدد 141،أيلول 1984،مطبعة العالي بغداد، ص95.

(2) يقصد بفئة الخدمات، المقاهي، ومحلات الحلاقة، والخياطة، و... الخ.

(3) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية أم البواقي،2003.

1-3- مشروع المطار:

المطار المختلط (مدني- عسكري)، على الرغم من وجوده خارج حدود المدينة بمسافة 12 كلم [1]، إلا أنه دون شك سوف يؤثر على ديناميكية المدينة بشكل أو بأخر، مع وجود معمل الملابس العسكرية، ناهيك عن المساكن المخصصة للعسكريين العاملين بالمطار.

كما سيرفع من حجم الخدمات والهجرة نحو المدينة.

1-4- مشروع محطة توليد التيار الكهربائي:

نظرا للنقص الكبير في التيار الكهربائي بالمدينة، بسبب النمو المساحي لها إضافة إلى التطور الاقتصادي، وتزايد الاستثمارات، ولتدارك العجز وتلبية للاحتياجات المستقبلية، فقد تم الشروع في تشييد محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، والتي تقع في الجهة الجنوبية من المدينة بجوار معمل الألومونيوم والخشب، والتي ستكون ارتفاق أخرا في وجه توسع المدينة في هذه الجهة.

من خلال الاستثمارات التي ستمول مستقبلا، إضافة إلى مشاريع البنية التحتية، ومع نتائج التحليل للوضع القائم، يمكن تحديد وظيفة للمدينة مستقبلا.

2- تعريف الوظيفة المستقبلية للمدينة:

جدول رقم (64)، حجم ونوع الاستثمار المسجل للتمويل من قبل البنوك سنة 2002

طبيعة النشاط	شهادات القبول الممنوحة		مناصب الشغل المحتملة		المؤسسات المنجزة فعلا		مناصب الشغل المستحدثة	
	عدد	نسبتها	عدد	نسبتها	عدد	النسبة المحققة	عدد	النسبة المحققة
الخدمات	204	31.19	473	25.58	53	25.98	137	28.96
نقل البضائع	71	10.86	184	9.95	21	29.57	44	23.91
الفلاحة	76	11.62	231	12.49	24	31.58	51	22.08
نقل المسافرين	54	8.26	130	7.04	25	46.3	73	56.15
الحرف	77	11.77	231	12.49	18	23.38	83	35.93
المهن الحرة	118	18.04	236	12.76	14	11.86	35	14.83
الصناعة والأشغال العمومية	54	8.26	364	19.69	16	29.63	90	24.73
المجموع	654	100	1849	100	171	26.15	513	27.74

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أم البواقي، معطيات 2002.

2-1- الوظيفة التجارية:

إن طبيعة وحجم الأنشطة التجارية داخل مجال المدينة، هو أمر واقع فرضته مجموعة من العوامل (راجع عنصر الاستخدامات التجارية في الفصل الثاني)، فتجارة التجزئة والجملة الواسعة داخل المدينة (3813 محلا تجاريا متنوعة)، والمدعمة بالأسواق الأسبوعية (سوق للمواشي، وسوق للسيارات،

(1) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية أم البواقي،2003.

وسوق الجملة للخضر)، أعطت لها ديناميكية خاصة، فهي تلبي احتياجات سكانها وسكان ظهيرهـــا، إلا أنها تعرف منافسة بعض الأسواق المحلية أو الجهوية.

إن طبيعة المؤسسات التي يتم تمويلها من طرف البنوك هي مؤسسات تجارية تمثـــل 76.61%، والتـــي وفرت 68.23% من مناصب الشغل المحققة، ثم الفلاحة 14.04% من المؤسسات المنجزة، وهـــو مـــا وفر 9.94 % منصب شغل من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة، ثم الصـــناعة والأشـــغال العموميـــة 8.77% من المؤسسات المنجزة فعلا، والتي وفرت 17.54% من مناصب الشغل، وتمثل المؤسســـات التجارية ككل التي تنتظر التمويل 80.10% ، ثم الفلاحة 11.64% ، وأخيرا الصناعة والأشغال العامة 8.26%. أما على مستوى الولاية، هناك 3523 ملفا للاستثمار بامكانها توظيف 9160 منصب شغل، تم تمويل 647 مشروع بقيمة 12601230.00 دج، وهو ما استحدث 1960 منصـــب شـــغل [1]، وعليـــه فالمؤسسات التي استفادت منها عين البيضاء تمثل:

26.42% من المؤسسات المستحدثة ، و 26.17% من منصب شغل مقارنة بمستوى الولاية.

وعليه، يمكن أن نقول أن مستقبل الوظيفة التجارية في مدينة عين البيضاء، يمكن أن يرقـــى ويتطـــور، بحكم عدم ارتباطها بتوسع المدينة، بل يمكن تحويل الدور السكنية إلى محلات تجارية (كما حـــدث فـــي مركز المدينة، تراجع الوظيفة السكنية لصالح الوظيفة التجارية)، بالإضـــافة إلـــى الظـــروف المحليـــة (التدفق التاريخي لسكان الظهير الريفي الواسع إلى المدينة)، والوطنية (تفعيل قطاع التجارة).

2-2- الوظيفة الصناعية:

إن تشييد المنطقة الصناعية في فترة النظام الاشتراكي، ومع دخول نظام اقتصاد السوق، تم حل أغلـــب المؤسسات العمومية. وخلال العقد الأخير، تم الشروع في بيع القطع والحصص بها، وعليـــه فالوظيفـــة الصناعية في الوقت الراهن موجودة و لازالت في مراحلها الأولى، وكما لاحظنا فإن نســـبة مؤسســـات الصناعة والأشغال العمومية تبقى ضعيفة جدا، وهذا ما يجعلها غير سائدة، وهي ستعرف منافسة قويـــة في مجال الطاقة الكهربائية، و توجيه المياه مع قطاعات أخرى.

2-3- الوظيفة الزراعية:

هذه الوظيفة نادرة في المدينة، فهي الوظيفة الوحيدة التي عرفت ولا تزال تعرف تراجعا في المساحات الزراعية، وفي اليد العاملة، وبقيت في الجهة الشرقية من المدينة بعض هذه المساحات الزراعيـــة، إلا أن الحفاظ عليها أصبح أمرا ضروريا، كونها ذات مردودية متوسطة إلى جيدة.

أما فيما يخص تدعيم الأنشطة الفلاحية في المدينة فهي تمثل 31.58 % من المشاريع الممولة، وخلقـــت 22.08 % من مناصب الشغل المستحدثة، فالوظيفة الزراعية بالمدينة لا يمكن أن تكون هـــي الســـائدة مستقبلا. كما لا يفوتنا أن نذكر بالوظائف السياحية، والثقافية والتي نعتبرها كامنـــة، وهـــي وظـــائف لا يمكن أن ترقى في الوقت الحالي أو المستقبلي، نظرا لعدم وجود برامج تأخذها بالحسبان.

(1) الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أم البواقي، 2003.

II- تشخيص مختلف مشكلات مدينة عين البيضاء:

1- عوائق التعمير بمدينة عين البيضاء: "عوائق مطوقة للمدينة من كل الجهات"

تتنوع الارتفاقات (Les servitudes) والعوائق (Les obstacles) التي تحول دون توسع مدينة عين البيضاء، وهذه العوائق هي:

1-1- العوائق الطبيعية:

يعتبر الجانب الطبيعي من أكبر العوائق على الإطلاق، كونه يعتبر تحديا حقيقيا لنمو المدن، وحتى في توجيه الخطة العامة لها، ويؤدي في كثير من الحالات إلى تمزيق النسيج الحضري (Le tissu urbain) للمدينة، كما هو الحال على سبيل المثال، في مدينة سكيكدة حيث تتحكم الطبوغرافية في شكل الخطة العامة للمدينة.

ويتمثل الجانب الطبيعي في الطبوغرافية والشبكة المائية وعوامل أخرى مرتبطة بالمناخ.

ففي مدينة عين البيضاء، يظهر تأثير الجانب الطبيعي بوضوح في الجهة الشرقية من المدينة، وكذا بجهتها الجنوبية الشرقية، وفي الجهة الشمالية، في شكل مرتفعات يزيد ارتفاعها عن 950 متر، وتنحدر منها شبكة مائية تسبب في ظاهرة الفيضانات بالمدينة، أهمها واد الحاسي في الجهة الشمالية الغربية، كما أدى اختراقه للمدينة إلى تمزيق النسيج الحضري لها، وذلك بفصله لحي البيضاء الصغيرة وحي التضامن عن باقي أحياء المدينة، وواد إيسفر في الجهة الشرقية الجنوبية.

1-2- الاستغلال الفلاحي للأرض:

إن الوقوف على واقع الاستغلال الفلاحي للأراضي، يمكننا من معرفة قيمتها الفلاحية ومردوديتها، لتجنب توجيهها للتعمير مستقبلا، إذا كانت قيمتها الفلاحية عالية، وهذا ما تحرص و تنص عليه القوانين الوطنية الحديثة.

تعد فنرة السبعينات، أهم مرحلة للتنمية في الجزائر، تميزت بانتشار التصنيع، حيث تم تشييد المصانع والمركبات الكبرى على أخصب الأراضي الفلاحية، كون أن القوانين الخاصة بميدان التعمير كانت في غير صالح الأراضي الفلاحية، لأن قانون الاحتياطيات العقارية 26/74 [1]، ينص على ضم جميع الأراضي المحيطة بالمدن إلى الاحتياطات العقارية للبلدية مهما كانت ملكيتها وبثمن رمزي، علما أن معظم الأراضي المحيطة بالمدن هي أراضي فلاحية.

والتطرق إلى دراسة هذا العنصر ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عند التفكير في اختيار مناطق للتوسع والتعمير، وفق القاعدة كلما ارتفعت القيمة الفلاحية للأراضي، كلما صعبت مهمة توجيهها للتعمير، ووجب الحفاظ عليها، و بذلك تصبح عائقا في وجه التعمير.

وفي مدينة عين البيضاء الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدينة وبخاصة من جهتها الغربية، هي ذات مردودية متوسطة، ويتم استغلالها في زراعة المحاصيل الموسمية.

---

(1) أمر 26/74 المؤرخ في 1974/02/20، المتعلق بالاحتياطيات العقارية البلدية، الجريدة الرسمية رقم 19.

-3- الغابات:

تعد الغابات إحدى أهم العوائق في وجه التعمير، و في مدينة عين البيضاء خاصة، وهي تقع على مرتفعات الجهة الشرقية، والجنوبية، والشمالية الشرقية من المدينة، إضافة إلى المساحة الغابية الحملاوية داخل محيطها.

1-4- المنطقة الصناعية:

تقع في الجهة الشمالية الغربية من المدينة، على مساحة تزيد عن 120 هكتار، و تقف عائقا أمام التوسع العمراني بالمدينة في هذه الجهة، و هي اليوم تعد جزءا من نسيج المدينة.

1-5- خط السكة الحديدية:

مشروع خط السكة الحديدية، يخترق مدينة عين البيضاء في جهتها الغربية، ليشكل أحد العوائق في هذه الجهة بعد عائق القيمة الفلاحية للأراضي.

1-6- أنبوب الغاز:

وهو يجتاز أحياء الأوراس الكبير، والأوراس1، ونسجل هنا عدم احترام حق الإرتفاق بالنسبة لهذا العنصر، مما يطرح خطر الانفجار وتداعياته على سكان هذه الأحياء.

1-7- خط التيار الكهربائي ذو التوتر العالي:

تقدر الطاقة بـ 220000 فولط، وتنتشر خطوط التوتر العالي في الجهة الغربية من المدينة، وتلتقي عند محطة توليد الكهرباء، كما تنتشر في أقصى الجهة الجنوبية للمدينة، أين نجد مشروع محطة توليد الكهرباء الجديدة. كما نسجل عدم احترام حق الارتفاق بالنسبة لهذا العنصر، حيث نجد منازل على مقربة من خط التوتر العالي، وهذا يطرح مشكلات أمنية وصحية.

1-8- المقبرة: تقع في الجهة الشمالية من المدينة، بمساحة تزيد عن 6.5 هكتار.

1-9- معمل الملابس العسكرية (habillement): يقع في الجهة الشمالية من المدينة، يتربع على مساحة قدرها 6.588 هكتار.

1-10- الملكية العقارية للأراضي(Le cadre juridique du foncièr):

إن معرفة الحالة العقارية للأراضي وإطارها القانوني الذي تندرج ضمنه، يعد من الأولويات التي يجب التطرق إليها من أجل تحديد مناطق التوسع، أنظر الخريطتين (63،64).

منذ دخول الجزائر نظام اقتصاد السوق، وهي تسعى إلى تنظيم عقاري محكم يساير التوجهات الجديدة ويضمن سيولة المشاريع والاستثمارات، ومن أهم هذه القوانين التي لها علاقة بالجانب العمراني هي: قانون 25/90 و 29/90 و30/90 [1]، وهذا الأخير الذي أنهى احتكار الدولة للعقار، الذي كانت تستحوذ عليه البلديات في معاملاتها العقارية بأثمان رمزية.

(1) قانون 25/90 المؤرخ في 1990/11/18، المتعلق بالتوجه العقاري، الجريدة الرسمية رقم 49.
قانون 29/90 المؤرخ في 1990/11/18، المتعلق بالأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية رقم 49.
قانون 30/90 المؤرخ في 1990/11/18، المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية رقم 49.

وأصبح الحصول على العقار، يكون إلا في حالات استثنائية، وفق ما يقره القانون كشراء الأراضي طبق السوق الحر، أو بممارسة حق الشفعة، أو نزع الملكية بعد إقرار المنفعة العمومية.

وفي مدينة عين البيضاء التي نفذ فيها العقار، إضافة إلى تطويقها بجملة من العوائق الطبيعية والبشرية، ويضاف إليها الإطار القانوني للأراضي، والذي يظهر جليا داخل المدينة، في شكل مجموعة من الجيوب الحضرية (Les poches urbaines) أنظر الخريطة (64)، بمساحات معتبرة، وفي مختلف أجزاء المدينة انطلاقا من مركز المدينة وانتهاء بأطرافها، هذه المساحات والتي تعود ملكياتها إلى [1]:

فريق شنتلي، ورثة الحاج عسكري الشريف، فريق عمارة، فريق بن إدير، طاهير لمبارك، فريق هجرين، ورثة زاوية الحاج الأخضر.

رغم دمج ما يقارب من 192 هكتار من أراضي الملكيات الخاصة، إلا أن جزء كبير منها لازال موجودا، لكن إمكانيات البلدية لا تسمح لها بالحصول واقتناء كل هذه الجيوب من أجل استغلالها في التوسع، وإقامة المرافق والتجهيزات.

وبعد سرد العوائق والارتفاقات التي تحول دون توسع مدينة عين البيضاء، ومن خلال الخريطة (63) يتضح أن التوسع يكون في الإتجاه الجنوب الغربي رغم وجود بعض العوائق الطبيعية، والبشرية (خط الضغط العالي، محطة توليد الطاقة).

(1) الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين مابين ا لبلديات عين البيضاء، ماي 2003.

خـريطـة رقـم 63

بلدية عين البيضاء :
الطبيعة القانونية للأراضي
المحيطة بالمدينة

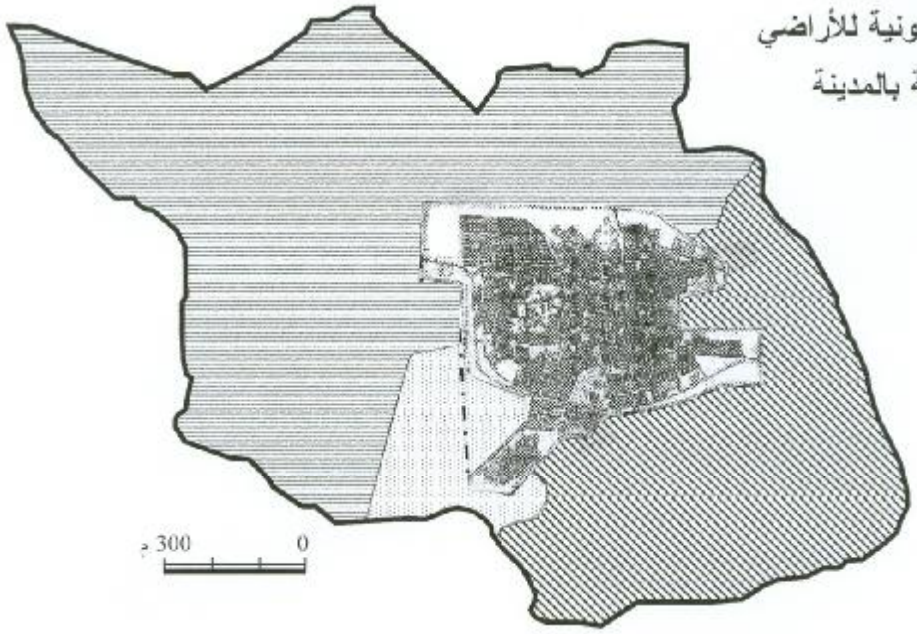

خـريطـة رقـم 64

مدينة عين البيضاء : الطبيعة القانونية للجيوب الشاغرة

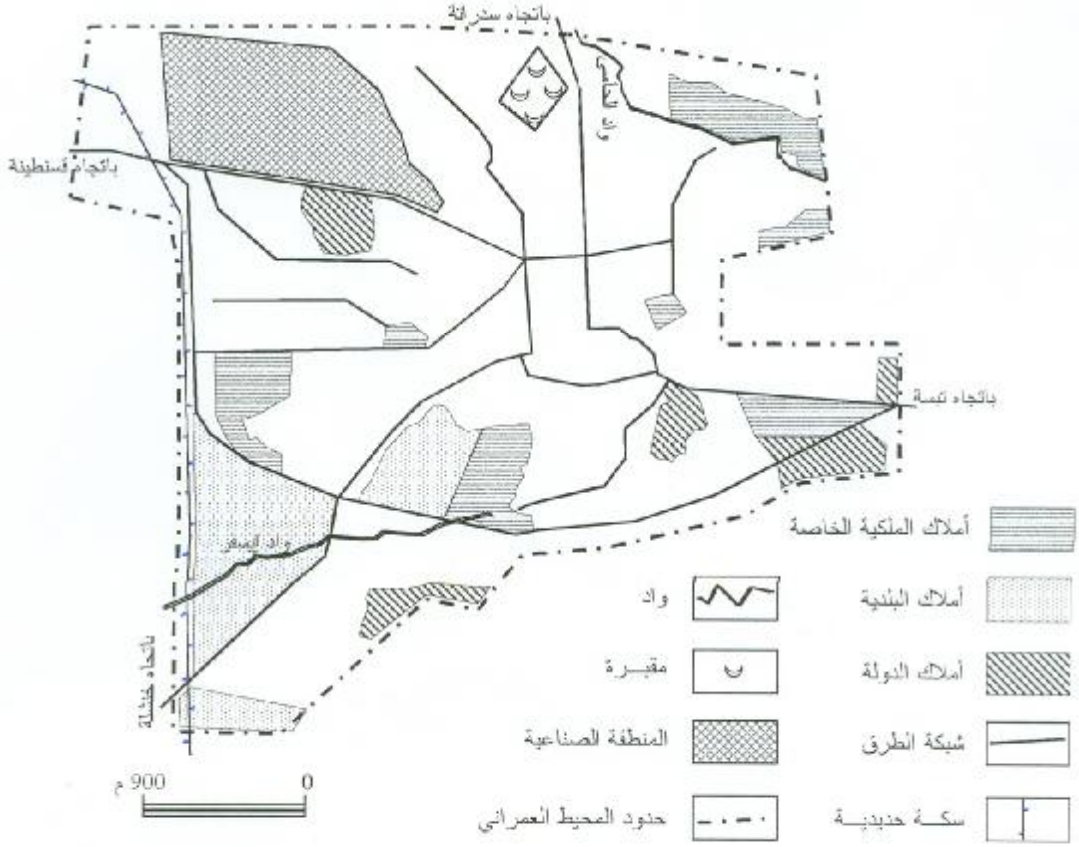

المصدر : مديرية مسح الأراضي لولاية أم البواقي + الوكالة العقارية للبلدية.

2- الإيكولوجيا الحضرية:

هي دراسة العلاقات الموجودة بين مركبات المدينة سواء أكانت طبيعية أم غير طبيعية، حيوية أم غير حيوية، ومدى تأثيرها على الإنسان والحيوان.

ويتمثل المحيط الحيوي الحضري في:

الغطاء النباتي(مساحات خضراء، حدائق، منتزهات، حظيرة داخلية أو محيطة بالمدينة...)، والمسطحات المائية والأنهار التي تعبر المدينة، والحيوانات التي تعيش في الوسط النباتي أو المائي خاصة الطيور [1].

ومدينة عين البيضاء، كباقي المدن الجزائرية التي تعرف تدهورا بيئيا، ناتجا عن عدم اكتراث السكان بالجوانب البيئية في حياتهم من جهة، إضافة إلى تهاون السلطات في معالجة القضايا البيئية المهمة بالمدينة من جهة ثانية. وتعد المشكلات البيئية ثاني أهم إشكالية تواجه سكان مدينة عين البيضاء، بعد إشكالية التوسع العمراني، وسنتناول في هذا المبحث، بعض مظاهر تدهور البيئة الحضرية في مدينة عين البيضاء طبيعيا واجتماعيا، وتتمثل هذه المظاهر في:

2-1- النفايات الحضرية الصلبة:

تتمثل في حجم النفايات التي تتماشى وحجم سكان، حيث يتم فرز حوالي 50 طن يوميا[2] من النفايات، وهو ما يعطي معدل قدره 0.52 كلغ/يوم/فرد [3]، وهو قريب من المتوسط الوطني للنفايات المنزلية المنتجة والمقدرة بـ 0.5 كلغ/يوم/فرد [4]. في حين يصل في المدن الكبرى كالعاصمة مثلا إلى 1.2 كغ/فرد/يوم [5]. وهذه النفايات يتم نقلها و طرحها في القمامة العمومية المشتركة، في بلدية الزرق على بعد 5 كلم من المدينة، وهي مزبلة " السماليل عين فرحات " وهي مزبلة غير محمية، ومساحتها تصل إلى5 هكتارات، إضافة إلى مزبلة بريش، التي تبعد بحوالي 2.5 كلم من المدينة، بمساحة قدرها 8 هكتارات، وتستقبل 8 طن يوميا [6] من النفايات، ويتم التخلص من هذه النفايات عن طريق الحرق، وتعاني المدينة فوضى في تجميع النفايات، وإيجاد أفضل السبل للتخلص منها إلى مايلى:

*عدم وجود مخطط توجيهي لتسيير النفايات (PDGD): وهو دراسة تعتمد على النقاط التالية: الإمكانيات المادية للبلدية.

- اليد العاملة المتوفرة.
- تقسيم المدينة إلى قطاعات تسهل عملية تجميع النفايات.
- القمامة العمومية المكان النهائي لطرح النفايات الحضرية.

---

(1)عبد الحكيم بدران:أضواء على البيئة مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج الرياض 1992 ص25-26.

(2) و (6) مفتشية البيئة لولاية أم البواقي سنة 2003.

(3) تم حساب متوسط النفايات المنتجة في المدينة بقسمة حجم النفايات إلى عدد السكان.(50000÷94775) = 0.52 كغ/فرد/يوم

(4) و (5) تقرير حول حالة البيئة في الجزائر لسنة2000 ، ص61.

*عدم احترام التنظيمات والنصوص القانونية الخاصة بتسيير النفايات والحفاظ على الإطـــار المعيشـــي وأهم هذه التنظيمات والقوانين:

- القانون 83/03: المؤرخ في 05 فيفرى 1983، المتعلق بحماية البيئة.

- المرسوم التنفيذي 378 / 84: المؤرخ في 15 ديسمبر 1984، المتضمن ظروف النظافة، ومعالجـــة النفايات الحضرية.

- القانون 08/90: المؤرخ في 7 افر يل 1990، المتعلق بالبلدية، والذي يتضمن صـــلاحيات رئـــيس المجلس الشعبي البلدي فيما يخص النقاوة والحفاظ على النظافـــة وحمايـــة المـــوارد المائيـــة وصـــيانة المساحات الخضراء.

- قانون 19 /01: المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الخاص بالتسيير والمراقبة والقضاء على النفايات.

* تجميع النفايات داخل المدينة يتم بشكل فوضوي، حيث توجد مناطق يتم تقل قمامتها بانتظام، ومنـــاطق لا يتم نقل قمامتها بانتظام، وعدم وضع نقاط تجميع محمية وواضـــحة، ويكـــون انتشـــارها وتوزيعهـــا مدروس بدقة، حتى يسهل ذلك على السكان رمي النفايات بها.

*عدم وجود آليات كافية للقيام بهذا العمل (09 جرارت) في حظيرة البلدية.

ورغم هذه التشريعات والقوانين المنظمة، والتي تمنع رمي النفايات في الشوارع، والمســـاحات العامـــة، وتعاقب بالحبس كل من يضبط متلبسا بذلك، إلا أن هذه القوانين في ظل غياب الوازع الأخلاقي والوعي البيئي غير مجدية.

2-2- إشكالية تصريف المياه:

إن شبكة التصريف بالمدينة من النوع الموحد (Unitaire)، أي أن المياه المستعملة، وميـــاه الأمطـــار تصرف بشكل موحد في قناة واحدة، ونسبة الربط بشبكات التطهير 87.15 % [1]، أي حوالى12.85 % من مساكن المدينة غير مربوطة بهذه القنوات، وبخاصة في حي الدومينيك، وهو حي فوضوي.

كما تفتقد المدينة إلى بالوعات المياه ضمن الشوارع الثانوية خاصة، ويتم طرح المياه المســـتعملة فـــي المصرف الرئيسي الموجود جنوب المدينة، في المجال الطبيعي مباشرة، في حدود بلدية فكيرينة.

2-3- ندرة المساحات الخضراء بالمدينة:

تعد المساحات الخضراء، مواضع للراحة والاستجمام، وتتمثل في الحدائق العامـــة والمنـــاطق الغابيـــة المهيأة، ووصلت مساحتها إلى 31.371هكتار [2]، وهي نادرة في مدينة عين البيضاء، وتتوزع بشـــكل غير متوازن، يكاد ينحصر في قلب المدينة. ونصيب الفرد من المجالات الخضـــراء فـــي مدينـــة عـــين البيضاء يعتبر منخفض جدا، مقارنة بالمعدل الوطني البالغ 2 م^2 / فرد عام 1998[3]. وحسب التعليميـــة الوزارية رقم 38 / 68 ويبلغ نصيب الفرد 6.8 م^2/ فرد[4].

(1) من نتائج التحقيق الميداني، ماي 2003.

(2) من مصالح الغابات لمقاطعة عين البيضاء، ماي 2003.

(3) (4) محمد الهادي لعروق،وأخرون، البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية، مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، 2001، ص29.

الصورة (11)
توضح
طبيعة التصريف الصحي
في الحي الفوضوي
بوعكوز وهو تصريف
سطحي

الصورة (12)
توضح
طبيعة التصريف الصحي
من مساكن الحي
الفوضوي بوعكوز وهو
تصريف سطحي

الصورة (13)
توضح
منطقة لرمي النفايات
بجوار حي بوعكوز

الصورة (14)
توضح
منطقة لرمي النفايات بجوار حي الأوراس2، ورمي النفايات يتم في مناطق التحصيصات التي لم يبنيها مالكيها

الصورة (15)
توضح
طريقة التزود بالكهرباء لسكان الحي الفوضوي بوعكوز.
والتزود يتم بطريقة غير قانونية ومن أعمدة الإنارة العمومية.

الصورة (16)
توضح
طريقة التزود بالماء لسكان حي السلام، حي بوعكوز وبعض أحياء الأطراف، بواسطة الصهاريج المتنقلة

2-4- الأخطار المحدقة بالمدينة:

تعد مدينة عين البيضاء من المدن التي تواجه احتمال تعرضها للأخطار الطبيعية، أو البشرية [1]، والتي وجب تشخيصها، ومحاولة وضع خطط لأسوء الاحتمالات وتتمثل هذه الأخطار في:

*خطر الحرائق: نظرا لوجود مئات الهكتارات من الغابات جنوب المدينة وشرقها، و حتى داخل محيطها العمراني، وهذه الغابات تشكل في أغلب الأحيان حدود المدينة.
وتتمثل هذه المساحات الغابية في: شنتلى 106 هكتار، الزعرير السماليل 509.13 هكتار، الحملاوية 25 هكتار، و بوعكوز 160هكتار [2].

*خطر الانفجارات: ويعود هذا الخطر لوجود وحدة تعبئة قارورات الغاز في القطاع العمراني 12، وأنبوب الغاز الذي يقطع أحياء الأوراس في القطاع العمراني 5، والذي لم يحترم فيه حق الارتفاق، إضافة إلى انتشار نقاط بيع الغاز وهي17 نقطة [3]، و محطات التزود بالوقود 8 محطة [4].

*خطر الفيضانات: و هو إشكالية مطروحة منذ فترة، كون أن الفيضانات تهدد أحياء شرق المدينة بشكل دوري، ما يلحق أضرارا بمساكنهم. ويعود ذلك إلى وجود واديين يجتازان المدينة من الجهة الشمالية والجنوبية.

2-5- افتراش المدينة - الحيز المكشوف -:

الحيز المكشوف، يقسمه الدكتور أحمد العفري [5]، إلى ثلاثة عناصر تتمثل في: الأرض، الجدران، والأشياء المضافة، حيث:

1- الأرض: وتتألف من الرصيف، والممرات، و الشوارع، والمساحات المخصصة لحركة المشاة.

2- الجدران: تتألف من واجهات الأبنية، وأسوارها، ومواد الكساء، وألوانها، ولافتات الدعاية التجارية، و نهايات الشوارع.

3- الأشياء المضافة: التي يضيفها الإنسان للعلاقة الجمالية... الخ، ولهذا العنصر علاقة بالبيئة، نظرا لتأديته عددا من الوظائف منها [6]:

- صحية بيئية: الأشجار، أحواض الزهور، والنوافير، وحاويات القمامات...الخ .
- وسيلة الإنارة: الأعمدة والمصابيح الكهربائية.
- وسيلة إعلامية: لوحات الإعلانات العامة.
- وسيلة تجارية: لوحات الإعلانات الخاصة، والأكشاك بمختلف أنواعها.
- وسيلة سياسية اجتماعية وتاريخية: لافتات المناسبات الوطنية والقومية، التماثيل والأنصاب التذكارية.
- وسيلة لتأمين راحة المواطنين وخدمتهم: مضلات المواقف لوسائل النقل العام، ومقاعد الجلوس في الساحات والأرصفة العريضة، وأكشاك الهاتف العمومي.

(1) (3) (4) مديرية الحماية المدنية لولاية أم البواقي، 2003.
(2) مصالح الغابات لمقاطعة عين البيضاء، 2003.
(5) (6) مجلة المدينة العربية:العدد101 مارس- أبريل 2001، ص 53.

- وسيلة تنظيم حركات المرور وتأمين سلامة المواطنين: الشاخصات الضوئية، و إشارات المرور، و أكشاك رجال شرطة المرور، إضافة إلى جسور السيارات والمشاة، و تصاوين [1] الأنهار والجسور.
ونهدف من خلال دراسة هذا العنصر إلى معرفة الجانب الجمالي للمدينة، الذي يعد عنصرا أساسيا في تحقيق الراحة النفسية لسكان المدينة، فأين " فرش " مدينة عين البيضاء من كل هذا ؟

الحيز المكشوف لمدينة عين البيضاء، يعكس بيئة مؤثرة سلبا على السكان، وعلى حياتهم، وسنبين ذلك:

- النوافير: لا تتوفر المدينة سوى على نافورة واحدة " نافورة 16 أفريل "، التي تقع بجانب مقر أمن الدائرة، وهي معطلة منذ مدة زمنية.

- حاويات القمامة: موجودة بشكل محدود، وهي غير محمية وغير منظمة، أعطت منظرا غير لائق للشوارع التي تتوفر عليها.

- الإنارة العمومية: فهي منتشرة بالمدينة بنسبة 36% [1]، ومنها ما هو يشتغل وما لا يشتغل وأغلب أحياء المدينة مظلمة(الأطراف) وحتى في أحياء الأمل وأحمد بن موسى وهذا يطرح مشاكل أمنية بالدرجة الأولى.

- تنظيم حركة المرور وتأمين سلامة المواطنين: فالإشارات المرورية متوفرة في عدة زوايا من الشوارع، كما نسجل وجود إشارات ضوئية معطلة، إضافة إلى كشكين لشرطة المرور بوسط المدينة.

- التصاوين: فهي لا تعطى مناظر جميلة للشوارع، عدا بعض المؤسسات التعليمية خاصة الثانويات، لذلك لا بد من إعادة تنظيم الجدران الخارجية للمؤسسات العامة، وتحديث أشكالها المعمارية.

- التماثيل: لا نجد سوى تمثال حصان أبيض في ساحة أول نوفمبر،كما نسجل غياب النصب التذكارية.

- أما من ناحية تأمين راحة المواطنين، وخدمتهم: مضلات المواقف العامة نادرة، وجود مقاعد الجلوس في مركز المدينة داخل و بجوار الحديقة العمومية.

- أغلب أرصفة المدينة، غير مبلطة وضيقة، وغير مجهزة.

وعليه يمكن الحكم على أن فرش مدينة عين البيضاء غير مكتمل، ولا يواكب التزايد المستمر في أعداد سكانها، ولا بأس أن نذكر بملخص المجلس الأوربي لمخططي المدن في ميثاقه الذي أصدره بعد اجتماعه في أثينا عام 1998 تحت رعاية الاتحاد الأوربي للوضع والمشكلات بالمدن بالقول:

" إن شخصية أية مدينة بالنسبة لسكانها وزائريها، تحددها نوعية مبانيها والمساحات القائمة بينها ".

وعدم اكتمال تخطيط المدينة بمثل هذه العناصر، يفسر بعدم اكتمال المشروع الحضري، الذي يعد وسيلة لمعرفة المدينة، وهو أداة عمل متطورة ومتفتحة تتطلع للرفع من نوعية الحياة الحضرية، وتصحيح الشوائب والاختلالات التي أصابت النسيج الحضري، بفعل التعقد، وسرعة التنمية الحضرية.

---

(1)التصوين:هو الحاجز(السور) الذي يفصل بين الأملاك العامة والملك الخاص وفيما يبين الأملاك الخاصة من الجوانب والخلف وهى نشكل بذلك واجهة إضافية من جهة الأملاك العامة ومن الطبيعي أن تصمم بما ينسجم مع واجهة البناء وبما يحقق جدارا مباشرا جميلا للشارع أو للساحة. من مجلة المدينة العربية العدد 100 يناير / فبراير 2001 ص 23.

2-6- البيئة الاجتماعية: مدينة عجزت عن احتواء الفوارق الاجتماعية

تطرق علماء الاجتماع إلى معالجة أثار التحضر الناجم عن التصنيع أو النزوح الريفي، حيث يرى بعض الباحثين الاجتماعيين أن المهاجر (الوافد) علاقاته الاجتماعية تكون محدودة في الجوار المباشر لمن سبقه من أبناء قريتهم، في حالة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، أو ضمن البيئة الاجتماعية لأبناء موطنه وجنسيته، في حالة الهجرة الخارجية كالهجرة الوافدة، وهنا تبرز حالة عدم التكيف الاجتماعي للفرد في البيئة الاجتماعية في المدن الكبرى، ما يساهم في عزلته تدريجيا، وخلق ما يسمى بـــ " الرجل الهامشي " [1].

وكنتيجة للعلاقات المحدودة والجديدة في المدينة، تخلق وتظهر الأمراض الاجتماعية " باثولوجيا حضرية " ، كإحدى إفرازات التحضر، مما ينتج فقدان التآلف الاجتماعي، والترابط العاطفي، الذي ألفه الفرد في مجتمعه الأصلي، والاتجاه إلى النزعة الفردية(L'individualisme) [2].

كما اقترح " لنش " (Lunch)، في سنة 1981 نظرية " الشكل الجيد للمدينة " [3]، والتي تهتم بالعلاقات بين البيئة الطبيعية، ونوعية الحياة في المدينة، وحدد عدة مستويات لقياس الشكل الحضري الجيد في المدينة وهي:

- الحيوية: أن يكون لشكل المدينة دورا في تعزيز الأنشطة المختلفة، وإشباع الحاجيات.
- الإحساس: إحساس وإدراك السكان، بأن مدينتهم هي شكل من مكان وزمان معينين، وأن هناك علاقة بين شكلها الحضري وسلوكهم.
- الترابط: التطابق بين الفراغات بالمدينة، والأنشطة والتجهيزات.
- الوصول: قدرة وصول الأفراد إلى الأنشطة، والخدمات، والأماكن.

بعد سرد بعض تفاصيل النظريتين، ماهو حال البيئة الاجتماعية لمدينة عين البيضاء ؟

مدينة عين البيضاء بحجم سكاني قدره 94775 نسمة، ساهمت الهجرة الداخلية خلال فترات متباينة في الرفع من حجمها كما سبق ذكره، إضافة إلى عدم التوازن في توزيع مختلف التجهيزات، حيث أن أغلب المرافق والتجارات تتركز في مركز المدينة، هذين العاملين كان لهما أثر على الحياة الاجتماعية للمدينة، حيث نميز عدة مظاهر سلبية توحي بتردي الحالة الاجتماعية:

أ * تحويل ونقل السكان:

تم إزالة حي عسكري الشريف الفوضوي سنة 1987، والذي كان بمثابة حي للحشد، و تم نقل سكانه إلى سكنات مختلفة الأنماط سكن تطوري، وسكن جماعي، وتحصيصات، بتحويل 200 عائلة من عسكري الشريف إلى نمط البناء التطوري في حي البيضاء الصغيرة، على أطراف المدينة الشمالية طرح إشكالية التكيف مع النمط الجديد، ومع سكان الأحياء المجاورة له. هذا التنقل للسكان من منطقة فوضوية (غير مخططة) بجوار وسط المدينة، إلى منطقة شبه معزولة، وتفتقر إلى مجموع الشبكات،

(1) (2) مجلة المدينة العربية، العدد 84، ماي 1998، ص35.

(3)عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص121.

ما يدل على عدم اكتمال رسم المشروع الحضري، وربط كل أجزاء المدينة مع بعضها البعض، وتوفير المرافق لكل حي.

وهذا ما ينطبق على حي بوعكوز الفوضوي، الذي يتشكل من 956 مسكنا[1]، و يعرف تدهورا في الأوضاع المعيشية، وانتشار للآفات الاجتماعية المختلفة، وهو ما يتوافق مع فرضية " كلينارد " سنة 1974 حول تمركز الجنوح والمشاكل الاجتماعية في أكواخ المدن أو في بيوتها القصديرية[2] ، حيث عرف الكوخ على " أنه طريقة عيش، وهو يمثل اجتماعيا ثقافة فرعية مستقلة بمعاييرها، وقيمها تنعكس في ضعف أو انعدام النظافة والصحة، وغالبا في نقص الاهتمام بالتعليم، وفي الانحراف، وسلوكات أخرى راجعة إلى الركود والانطواء الاجتماعي "[3] .

وعليه عند تحويل 175 عائلة من هذا الحي إلى سكنات جماعية [4]، على طول طريق خنشلة، وتحويل 132 عائلة أخرى، إلى سكنات جماعية في حي 200 سكن [5]، طرح مشكلة مع سكان الأحياء المجاورة، وحتى مع ديوان الترقية العقارية برفضهم تسديد حقوق الكراء [6].

ب *مظاهر ترييف المدينة:

توجد ظاهرة ممارسة بعض الأنشطة الريفية بالمدينة، كتربية المواشي في حظائر مخصصة لذلك، توجد في الطوابق السفلية من البناية، وتبرز في أحياء الأطراف، في القطاع العمراني 5 و 6.

ج *سلوكات الأفراد (الشباب):

يمكن دراسة هذه السلوكات، من خلال التسميات التي يطرحها سكان أو شباب كل حي على حي أخر، والتعبير عنها بكتابتها على جدران المنازل، كحي الشومارة، و...

كما يجدر بنا معرفة نظرة سكان المناطق والبلديات المجاورة للمدينة، وبخاصة بلديات غرب الولاية والمنتمية لقبيلة السقنية، ويلقبونهم باسم قبيلتهم" الحراكتة ".

د *عدم التقييد بمخطط المسكن:

يمكن اعتبار عدم التقييد بالمخطط المعماري للمسكن، ظاهرة متفشية في المجتمع الجزائري. و مدينة عين البيضاء هي الأخرى ليست بمنأى عنها، حيث نجد تسجيل عدد من المخالفات المتعلقة بعدم احترام مخططات البناء، التي تتماشى مع الإطار القانوني لمخططات شغل الأراضي، ومخططات التهيئة العمرانية، من خلال احترام المعايير التقنية، مثل معامل الاستيلاء(CES)، ومعامل شغل الأرض(COS)، وهي تعكس عدم وجود وانتشار ثقافة العمران.

---

(1) الديوان الوطني للإحصاء، تعداد 1998.

(2) (3) مانع على، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة في علم الإجرام المقارن، د.م.ج، 2002، ص44،95.

(4) و (5) المصالح التقنية للبلدية عين البيضاء، إحصائيات 2001.

(6) ديوان الترقية العقارية لدائرة عين البيضاء، 2003، هذه السكنات سلمها رئيس الحكومة لما زار المدينة سنة 2001.

3- الأزمة السكنية في مدينة عين البيضاء

الإسكان لا يعنى المنزل فقط، بل إنه جزء من إطار المنافع العامة، والنقل، والمدارس، والترفيه، والتمويل، والإنتاج، والتدريب، وجميع ضروريات الحياة الأخرى بالمدينة.

وقد انقسم علماء الاقتصاد في ميدان الإسكان إلى كتلتين [1]، فيما يخص الإنفاق على مشاريع السكن:

فالاتجاه الأول: يدعو إلى إهمال مشكلة الإسكان، لأن مشاريع الإسكان استثمار ثابت، يتطلب نفقات معتبرة لا تعود بفوائد سنوية كبيرة للأموال المستثمرة، وهذه المشاريع لا تجلب العملة الأجنبية، بل تنافس الزراعة، والصناعة على رأس المال المتوفر، وتستحوذ على اليد العاملة، والمواد اللازمة لهما، وحسب أصحاب هذه النظرية، فالإسكان لا يستحق أن يكون تمويله من الأولوية الرئيسية فيما يخص الإنفاق الداخلي، والمساعدات الدولية.

في حين يرى الاتجاه الثاني، والمرتكز على نظريتين هما:

النظرية الأولى: و تدعى " الأولوية الثانوية لمشاريع السكن"، وهي أقل تشددا اتجاه إهمال قضايا السكن، ورأت أن هناك مبررات لبعض مشاريع السكن، شريطة أن تظل مشاريع محدودة.

النظرية الثانية: القائلة " لا منازل قبل المصانع"، والتي تأثرت ببرنامجين راجا في البلدان الأكثر نموا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وكان أحدوهما برنامج المدن الجديدة، الذي يأمل أن يحقق حلم الإنسان، وأن تكون خالية من الأحياء الفقيرة، أما البرنامج الثاني، فيدعوا إلى عمليات باهضة النفقات، للتخلص من الأحياء الفقيرة، وإقامة مشاريع سكن حكومية.

فالدول الأكثر تقدما تعتبر الإسكان، وتنمية المدن بمثابة ضروريات اجتماعية، واقتصادية بالنسبة إليها، في حين اضطر زعماء الدول الأقل نموا، إلى الاهتمام بمشاكل السكن، نتيجة ضغط شعبي داخلي متزايد.

وسنحاول معرفة السياسة السكنية المتبعة في مدينة عين البيضاء، وهل عالجت مشكلة السكن بها ؟

3-1 - تطور السياسة السكنية الوطنية:

اكتفت الجزائر خلال المرحلة الأولى من الاستقلال على العمل بالتشريع الفرنسي في ميدان التعمير، كون البلاد تفتقر إلى إطارات ومؤسسات قوية، وكان شغلها هو النهوض بالاقتصاد المخرب، وتحسين الحالة الاجتماعية المتدهورة للسكان. حتى سنة 1966 [2]،حيث تم تأميم السكن الموروث عن المعمرين.

ثم جاءت فترة المخططات التنموية، وكان حجم الاستثمارات بالنسبة لقطاع السكن محدودة، ففي المخطط الثلاثي لم تتجاوز 2.7 %[3]، وبالنسبة للمخطط الرباعي الأول5.5 %[4] ، وفي كلا المخططين احتل قطاع السكن المرتبة السادسة في سلم النسب المئوية لكافة القطاعات، وارتفعت هذه الرتبة قليلا لتحتل المرتبة الخامسة خلال المخطط الرباعي الثاني بنسبة 7.5 % [5] من مجموع الاستثمارات.

---

(1) تشارلز أمبرز، المدينة ومشاكل الإسكان، ص59.

(2) أمر رقم 122/66 المؤرخ 5/6 /1966 المتعلق بالسكنات الموروثة عن الاستعمار وأيلولتها إلى الدولة، ج. ر. 36.

(3) (4) (5) الصادق مزهود:مرجع سابق، ص173.

لكن ارتفاع هذه النسبة قليلا جاء بعد تفاقم الأوضاع السكنية في جل مدن البلاد، وفي المخطط الخماسي أصبح قطاع السكن يحتل المرتبة الثالثة بنسبة 16.76% من مجموع الاستثمارات [1].

وقد حاولت السلطات معالجة أزمة السكن من خلال سياسات مختلفة للتعمير والبناء، من سكن الريفي والقرى الاشتراكية، إلى المناطق السكنية الحضرية الجديدة، إلى الترقية العقارية الحديثة.

3-1-1- الترقية العقارية:

هي إنتاج سكن ذو طبيعة ونوعية جديدة، قابل للتمليك، وقد يكون جماعي أو فردي، ويوجه خاصة للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المعتبر، ويتدخل في عملية إنتاجه شخص معنوي أو طبيعي.

وظهرت سياسة الترقية العقارية في الجزائر في فترة الثمانينات، ولم تكن واضحة بالشكل الحالي وذلك بمقتضى القانون رقم 86 /07 المؤرخ في 1986/03/04، والذي ألغي بصدور المرسوم التنفيذي رقم 93 /03، المؤرخ في 01/ 93/03، الذي أعطى صيغة جديدة للترقية العقارية، حيث أصبحت نشاطا تجاريا يمارسه كل من كانت له إمكانيات مادية، وسجلا تجاريا ويتمتع بجميع حقوقه المدنية.

والجدول (65)، يوضح حصيلة ونتاج الترقية العقارية في الجزائر.

جدول رقم (65) حالة الترقية العقارية بالجزائر لفترة 1986 – 1997

المرقى أو المؤسسة	المساهمة المالية (10 ^{6} دج)	الحصة من الصفقة(%)	عدد المساكن	الحصة من الصفقة(%)
CNEP Immobilière	54385	37.52	57414	32.68
EPLF	49451	34.12	65515	37.29
OPGI-APC-FAS	38837	26.79	50285	28.62
Promotion Privé	2279	1.57	2479	1.41
Total	144952	100	175693	100

المصدر:أيام دراسية حول تمويل السكن الاجتماعي(جمعية إينوك المغاربية 1999).

من خلال استقراء معطيات الجدول، يتبين أن أكبر حصة للإنجاز تكفلت بها مؤسسة ترقية السكن العائلي، ثم تليها صندوق التوفير والاحتياط، كما نلاحظ أن الترقية العقارية الخاصة لا تزال ضعيفة فهي تمثل نسبة تقارب 1.5% من الصفقات.

(1) الصادق مزهود، مرجع سابق، ص173.

3-1- 2- السكن الاجتماعي:

وهو الممول من الخزينة العامة، ويوجه لذوي الدخل المحدود، والذين تتوفر فيهم شروط التشريع التالي، مرسوم 35/79 المؤرخ في 21 مارس 1999، المتعلق بتحديد معايير وشروط الاستفادة من سكن اجتماعي حضري.

المرسوم التنفيذي رقم 42/98، المؤرخ في 2/1/ 1998 المتعلق بامتصاص الأحياء الفوضوية(RHP).

3-2- حصيلة برامج السكن في مدينة عين البيضاء:

مدينة عين البيضاء، لم تعرف برامج سكنية كبرى منذ انتهاء توطين المنطقة الحضرية السكنية الجديدة، وهي نتيجة لعدة عوامل منها ماهو خارجي كتحول السياسة الوطنية، ومنها ماهو داخلي متمثلا في الشروط المحلية من نفاذ العقار.

فالمدينة تعرف أزمة سكنية، فقد قدر عدد ملفات السكن 12459 ملفا [1]، والشكل 29 الذي يوضح تطور الطلب على السكن في مدينة عين البيضاء،

الشكل رقم (29)، تطور الطلبات على السكن في مدينة عين البيضاء (2001/1989)

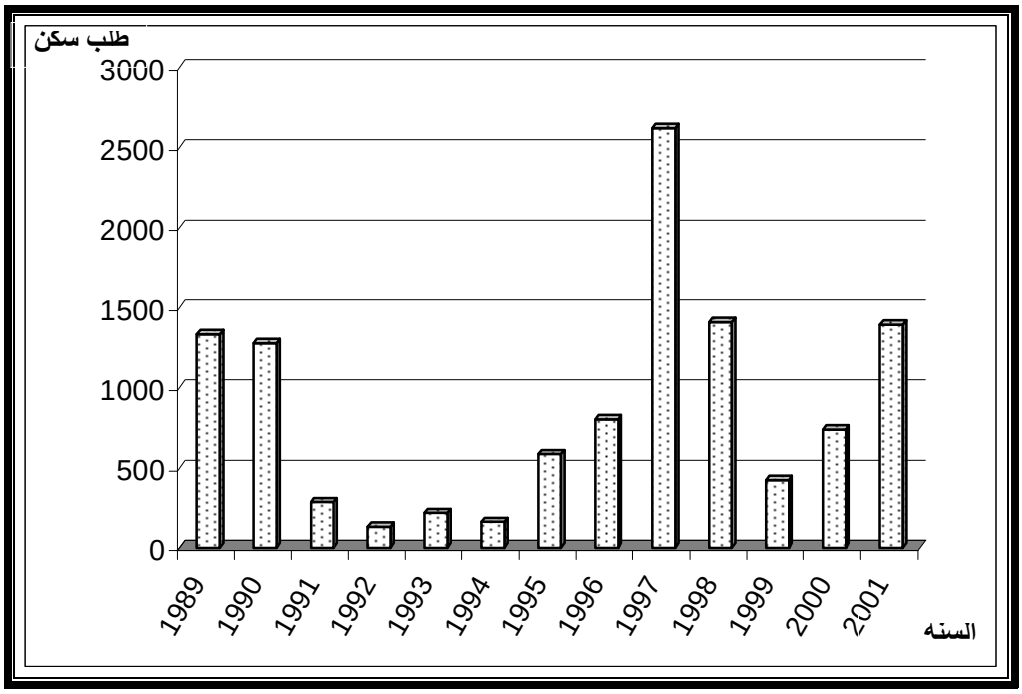

المصدر: مديرية السكن لبلدية عين البيضاء، 2003.

ومن خلال الشكل السابق نجد أن فترة 1997-1998، عرفت أكبر عدد من الطلبات، مقابل فترة 1991-1994 التي سجلت أدنى عدد من الطلبات ، وحوصلة السكنات في طور الإنجاز 1300 مسكنا [2]، في حين أن عدد السكنات الجاهزة للتوزيع لا تتعدى 372 مسكنا [3]، ما يجعل أزمة السكن بالمدينة مستمرة بتراكم العجز السنوي من جهة، ونفاذ الأراضي المخصصة للتعمير من جهة أخرى.

(1) (2) (3) مديرية السكن لبلدية عين البيضاء.

أما فيما يخص المؤسسات المشرفة أو المتابعة لإنجازها فهي مؤسستين ديوان الترقية العقارية، ومؤسسة ترقية السكن العائلي، وهي مبينة في الشكل رقم (30).

الشكل رقم (30)، حجم المساكن، في مدينة عين البيضاء والمؤسسات المتابعة له

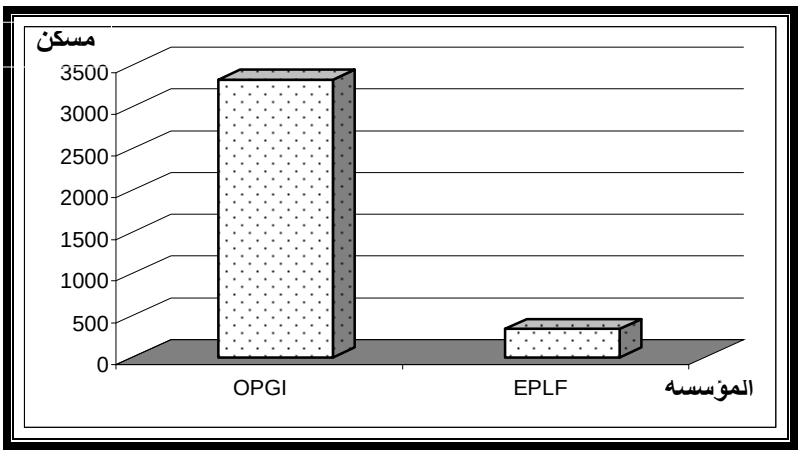

كما يوجد في المدينة 200 سكن اجتماعي- تساهمي[1]، في شكل بناء جماعي، وقد حدد أسعار الشـــقق بها، كمايلي:

جدول رقم (66)، أسعار مساكن ترقية بوزيدي

حجم المسكن	مساحته (م^2)	السعر المحدد (دج)
F1	55	999000
F2	64	1152000
F3	88	1584000

المصدر: الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين مابين البلديات بعين البيضاء، 2003.

(1) القرار الوزاري المؤرخ في 2000/11/15 ، الذي يحدد السكن التساهمي الاجتماعي.

3-3- أسباب استمرار أزمة السكن بمدينة عين البيضاء:

بناءا على التحليل الوارد في الفصول السابقة يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى تعقد أزمة السكن بالمدينة، واستمرارها، وقد يستحيل معالجتها في ضل هذه الأسباب، التي نلخصها في المخطط (14):

مخطط رقم (14) العوامل التي أدت إلى إستمرار أزمة السكن في مدينة عين البيضاء

إعتمادا على إحصاءات 1998

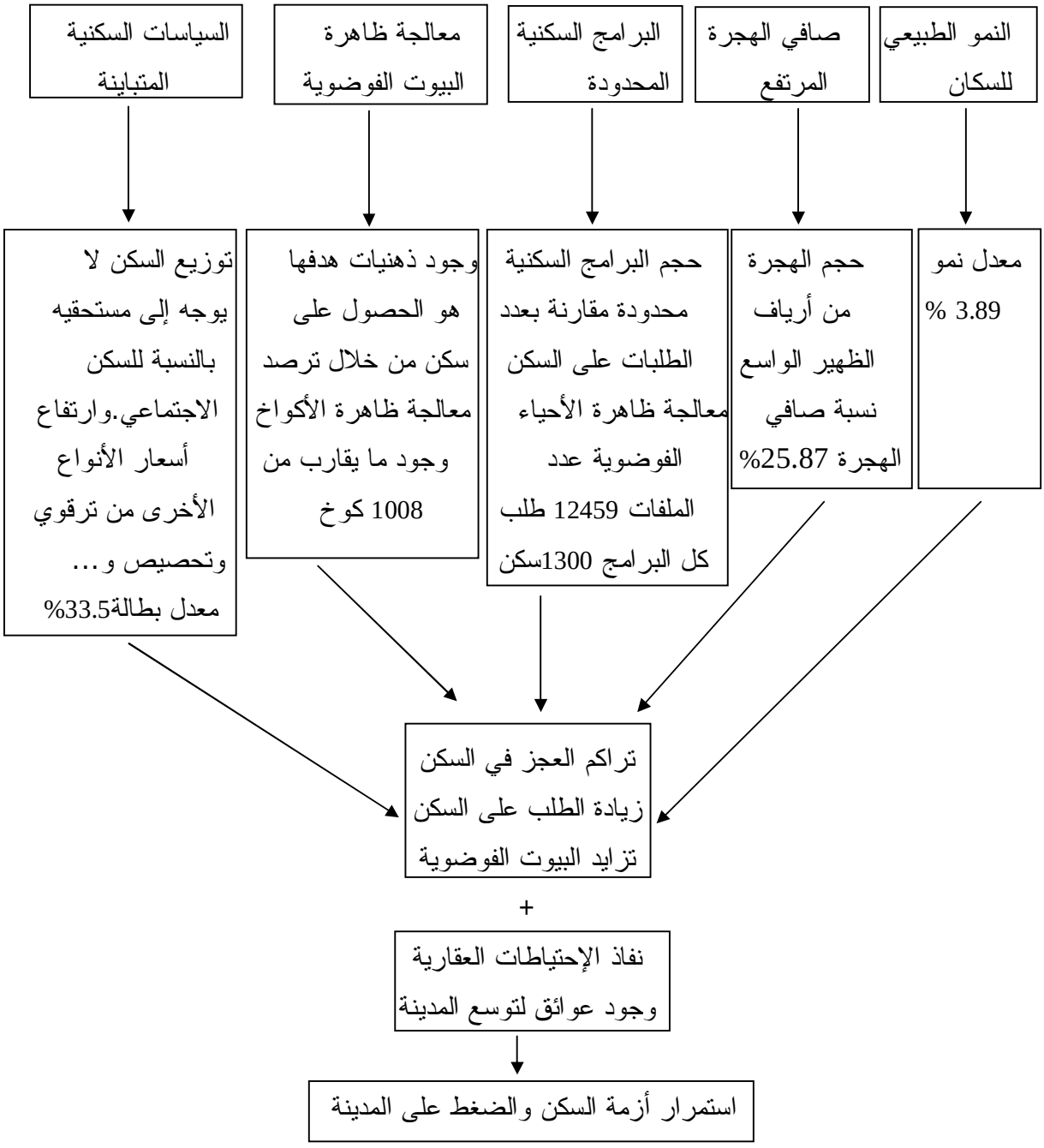

(1) تم إعداد هذا الشكل اعتمادا على نتائج تحليل الواقع، ومن معطيات PDAU،ONS، مصالح بلدية عين البيضاء.

خلاصة المبحث االثالث:

من خلال هذا الجزء من الدراسة نستنتج مايلي:

- توجه وظيفة المدينة نحو سيادة أكبر لقطاع الخدمات، وهذا نتيجة تراجع دور القطـــاع الفلاحـــي، وبطأ نمو القطاع الصناعي، وهذا ما تعكسه معطيات الوكالة الوطنية لتدعيم وتشغيل الشـــباب حيـــث يوجد 654 ملفا أغلبها تجارية وخدمية.

- وجود مشاريع مهمة من شأنها أن ترفع من مكانة المدينة إقليميا وتحسن من كفاءة شبكاتها.

- وجود جملة من العوائق القانونية والطبيعية والبشرية مطوقة المدينة من جميع جهاتها.

- تنوع مشكلات المدينة و تراكمها من أزمة سكنية وتدهور للبيئة الحضرية والاجتماعية لها.

المخطط (15) مختلف المشكلات التي تعيشها مدينة عين البيضاء

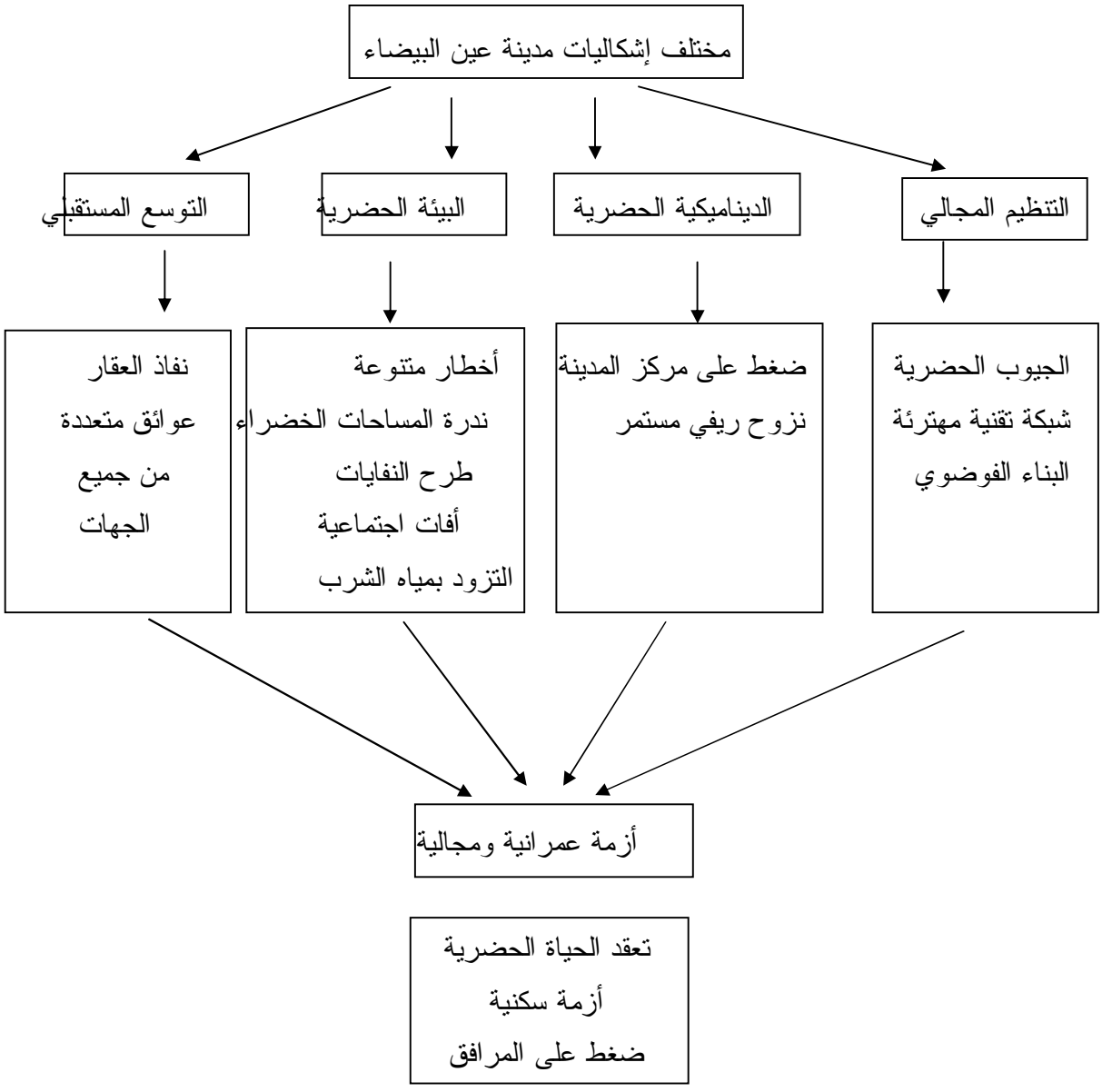

1- التـــركيب الاقتصادي للسكـــان:

يعتمد أي مجتمع في حياته على عمل مجموعة من السكان تتحمل مسؤولية إعالة الجـــزء الأكبـــر مـــن المجتمع، ودراسة التركيب الاقتصادي تعد من المؤشرات الهامة للحكم علـــى تطـــور المدينـــة بمفهـــوم اقتصادي أو تقهقر مكانتها، من خلال الدور المهم في توجيه الهجرات الوافدة أو المغادرة منها.

وللوقوف على حالة القوة العاملة ومدى تأثرها، وتأثيرها بمختلف العناصر المشكلة للمدينـــة. ومعرفـــة حجم العبء الملقى على عاتق هذه الفئة، سنورد فيما يلي تحليل تركيبة سكان مدينة عين البيضـــاء مـــن المنظور الاقتصادي، وذلك اعتمادا على الإحصاءات الرسمية ووفق منهجية علمية.

1-1- السكان النشطون – الداخلون في سن العمل من 15 / 64 سنة - (La population active):

ويتمثلون في الفئة النشطة بالمدينة، ويبلغ تعدادها 54628 نسمة سنة 1998 مشكلين بـــذلك 57.64 % من إجمالي سكان المدينة، وقد تطورت نسبيا مقارنة بسنة 1987، إذ كانـــت تمثـــل 30438 نســـمة أي 48.89 % من إجمالي سكان المدينة، وقد بلغت الزيادة المطلقة في حجم هذه الفئة 24190 نسمة، خلال 11 سنة أي بزيادة 2199 نسمة/سنويا، وهي زيادة تتماشى وحجم الهجرة خلال هذه العشرية والتي بلغ فيها صافي الهجرة 16110 نسمة، بنسبة 25.87% وهي الأكبر منذ الاســـتقلال. وهـــذه الفئـــة يمكـــن التفصيل فيها وذلك بتقسيمها إلى:

أ- القوى غير العاملة:

" وهي تتشكل من الأفراد المؤهلين للعمل، والقـــادرين عليـــه، والمنـــدرجين ضـــمن الفئـــة العمريـــة (15-64) سنة، وغير الراغبين فيه، وتتمثل في ربات البيوت، الطلبة، المرضى، العجزة والمعاقين "[1]. ويصل تعدادها إلى 31470 نسمة، أي 33.20 % من إجمالي سكان المدينة عام 1998. هذا إلى جانب كونهم يستحوذون على 67.61 % من إجمالي السكان الداخلين في سن العمل.

ب- القوى العاملة:

وهم " الأفراد القادرين على العمل، والذين يعملون، وكذا العاطلين عنه بعد أن كانوا يعملون فيما سبق ثم انقطعوا عنه، هذا إلى جانب الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل، والباحثين عنه ولم يجـــدوه " [2]. ويمكـــن تقسيم هذه الفئة في حد ذاتها إلى قسمين:

ج- السكان العاملون فعلا:

وهم المشتغلين فعليا، وقد قدر حجم الفئة 15382 نسمة، وهي تمثل 16.23 % من إجمالي سكان المدينة سنة 1998، و 28.16 % من إجمالي تعداد فئة الداخلين في سن العمل، وهم بذلك المعيلين لبقية أفـــراد المجتمع وهم القوة المنتجة. وبمقارنتها بسنة 1987 فإن الفئة عرفت زيادة 2445 نسمة خلال 11 سنة، بمعدل 222 مشتغلا/سنويا، وهو معدل ضعيف مقارنة بزيادة السكان لنفس الفترة 2957 شخص/سنويا، ويمكن تفسير بطأ التطور في نسبة المشتغلين إلى عدة عوامل، منها التصريح الخاطئ للمستجوب نظـــرا لعدم وجود وعي حقيقي فيما يخص الهدف من وراء استغلال هذه النتائج، والعامل الثاني وهو التحـــول الجذري في السياسة الاقتصادية للبلاد وما انجر عنها من غلق للمؤسسات وتسريح العمال.

(1) (2) لعروق محمد الهادي: مرجع سابق، ص 160.

د - البطالون:

ويمثلون السكان القادرين على العمل، والمنتمين للفئة العمرية (15-64) سنة، والباحثين عنه ولم يجدوه، وقد قدر تعدادهم 7776 بطالا سنة 1998، وهو ما يمثل 33.50 % من إجمالي تعداد القوة العاملة، و 8.20 % من إجمالي سكان المدينة. وقد تضاعفت البطالة بمدينة عين البيضاء وبلغت زيادتها المطلقة 4463 بطال، خلال الفترة 1998/87، وهذا يوافق معدل 406 بطال/سنويا، أي ضعف معدل نمو المشتغلين، وهي انعكاس واضح لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالمنطقة وبالوطن.

1-2- التطور الوظيفي للمدينة:

" إن تصنيف فئة المشتغلين فعليا على مستوى المدينة عبر مختلف فروع النشاط الاقتصادي وقطاعاته الكبرى: الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات العامة، ومعرفة ديناميكية وحركية هذه الفئة برصد تطوراتها من زيادة ونقصان، هذا إلى جانب الوظيفة السائدة بالمدينة وتصنيفها على ضوئها هو ما يعرف بالتطور الوظيفي لأي مدينة ما "[1].

1-2-1- تقسيم الديوان الوطني للإحصاء للأنشطة الاقتصادية:

تقسيم الأنشطة الاقتصادية حسب الديوان الوطني للإحصاء(ONS) في مختلف التعدادات الأربعة السابقة للسكن والسكان، وكانت هذه التصنيفات مختلفة على حسب ظروف المرحلة التي أجري فيها الإحصاء.

أ- تعداد 1966:

ورد في هذا الإحصاء تصنيف الأنشطة الاقتصادية بشيء من التفصيل، كون الجزائر بلد حديث الاستقلال وتطمح إلى فهم حقيقة التركيبة الاقتصادية للمجتمع، الذي كان تحت ظروف الحرب وذلك من أجل طرح خيارات وإستراتيجيات اقتصادية كبرى، وهو أول إحصاء شامل تقوم به الجزائر بعد نيل الاستقلال، وهذه التقسيمات للأنشطة هي كمايلي:

الفلاحة، المناجم، صناعة الأغذية، صناعة ميكانيكية، نسيج وملابس، صناعة كيماوية، صناعة مواد البناء، صناعات أخرى، الكهرباء والغاز، تجارة الجملة، تجارة المفرد، بنوك وتأمينات، النقل والمواصلات، الإدارة، خدمات التسلية والترفيه، نشاطات غير مبينة.

ب- تعدادي 1977 و 1987:

خلال هذين التعدادين، تم تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى ثلاث قطاعات هي كمايلي:

القطاع الأول: ويضم كل من الزراعة، الصيد البحري والبري، ومختلف الأنشطة المتعلقة بها.

القطاع الثاني: ويضم كل من الصناعة، والتعدين، ومواد البناء والتشييد.

القطاع الثالث: ويضم كل من باقي الأنشطة الأخرى المتعلقة بالخدمات باستثناء الحرف غير الواضحة.

(1) لعروق محمد الهادي ، مرجع سابق، ص161.

ج- إحصاء 1998:

وهو أخر إحصاء تم إجرائه في الجزائر، وجرى هذا الإحصاء في ظروف أمنية متدهورة، وفي مرحلة انتقالية غير مستقرة، وكان تقسيم الأنشطة في فرعين كبيرين وهما:

الفلاحة وأخرى (الإدارة، صناعة دون محروقات، البناء والأشغال العمومية، خدمات أخرى).

وحسب النتائج المتحصل عليها فهي غير مبينة بشكل مفصل، عدا قطاع الفلاحة، مما حتم علينا الاعتماد على تحقيقات وتقديرات مديرية التخطيط والإحصاء لولاية أم البواقي، من أجل الحصول على المعطيات المفصلة.

1-2-2- التطور العددي لحجم القوة العاملة:

استنادا للبيانات المتوفرة لدينا فيما يخص هذا العنصر المتضمنة التطور العددي للعمالة بمدينة عين البيضاء مع تصنيفاتها حسب مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك حسب نتائج التعدادات السابقة والتي تم تلخيصها في الجدول (18)، والذي نلمس من خلال استقراء معطياته التزايد المستمر في كل تعداد من أفراد القوة العاملة وكذا المشتغلين فعليا.

جدول رقم(18) مدينة عين البيضاء : تطور التركيبة الاقتصادية للسكان فترة(77 / 1998)

الخصائص / السنة	إجمالي عدد سكان	عدد المشتغلين فعلا	عدد البطالين	عدد أفراد القوة العاملة	نسبة البطالين إلى إجمالي السكان	معدل النشاط الاقتصادي (%)	
						الخام	الصافي
1977	42578	5291	/	/	/	/	12.42
1987	62253	12973	3313	15692	5.32	48.97	20.84
1998	94775	15382	7776	23158	8.20	57.64	16.23

المصدر: من إنجاز الطالب اعتمادا على نتائج التعدادات العامة للسكن والسكان1998/87/77.

بلغ عدد المشتغلين فعلا بالمدينة سنة 1977 قرابة 5291 عاملا، وقد قدر معدل النشاط الاقتصادي الصافي 12.42 % وهو معدل ضعيف نتيجة الهجرة العكسية خارج المدينة بعد ترقية مركز أم البواقي إلى مقر ولاية. وقد انخفض بمقارنته بمعدل النشاط الاقتصادي الصافي لسنة 1987 والمقدر 20.84 % الذي يعد مقبولا، ويرجع هذا الارتفاع إلى وجود المنطقة الصناعية الجديدة وما صاحبها من تدفقات سكانية نحو المدينة. ثم تنخفض في سنة 1998 وقدر 16.23 % ، ويعد معدلا منخفظا وغير مقبول نتيجة لانتشار البطالة وتضاعفها خلال العشرية الأخيرة، حيث ارتفعت من 3313 بطالا سنة 1987، إلى 7776 بطالا سنة 1998، وفقدان أغلب السكان لمناصب عملهم للأسباب أمنية، كالتخلي عن الزراعة في الأرياف من جهة، وتسريح ألاف العمال من المصانع بفعل تطبيق سياسة الخوصصة من جهة أخرى.

مخطط رقم (02) مدينة عين البيضاء : المخطط العام للتركيب الاقتصادي للسكان 1987

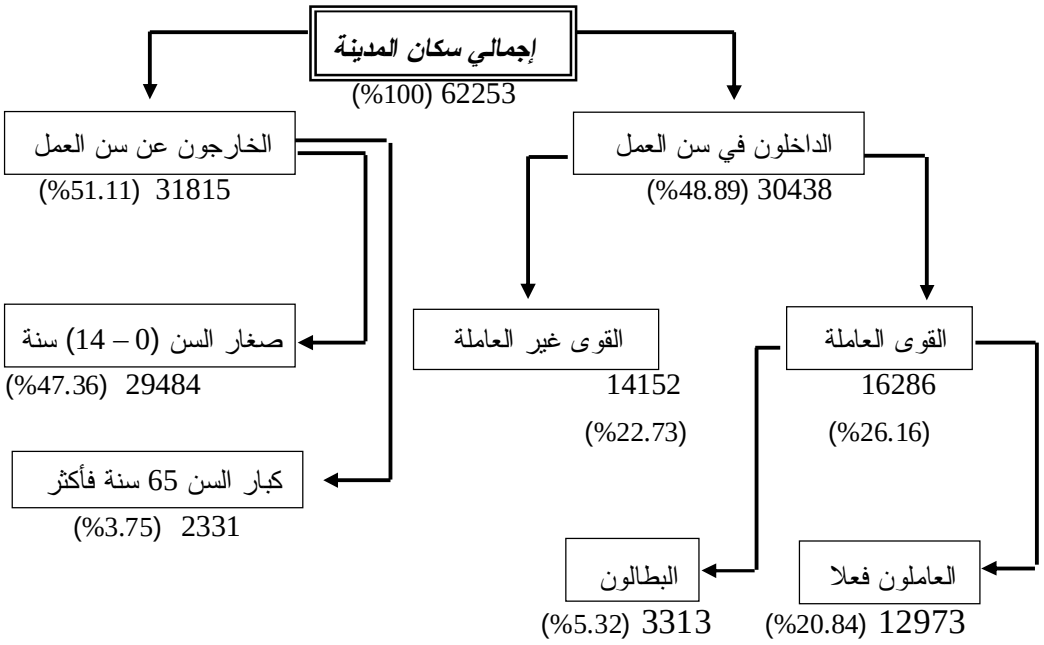

مخطط رقم (03) مدينة عين البيضاء : المخطط العام للتركيب الاقتصادي للسكان 1998

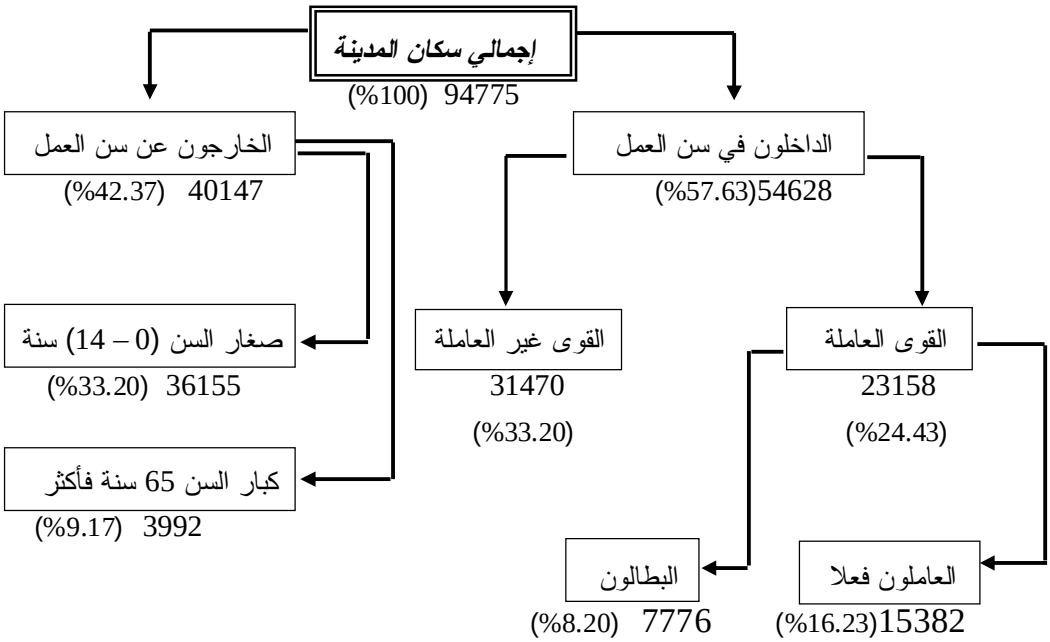

1- العمالة والإعالة:

من خلال معطيات الجدول (19) نجد أن عدد البطالين على مستوى المدينة بلغ 3313 بطال سنة 1987 مشكلة بذلك 5.32 % من إجمالي سكانها، ليتضاعف عدد البطالين سنة 1998 إلى 7776 بطال أي 8.20% من إجمالي سكان المدينة بزيادة قدرها 4463 بطال، وتقدر نسبة البطالة الفعلية سنة 1998 بـ 14.23 %. وهي أكثر من نسبة البطالة الفعلية التي سجلت سنة 1987 والتي بلغت 10.88 %. وهي بذلك أقل من المعدل الوطني للبطالة و البالغ 22.12 % كمعدل خام و 20.74% في الوسط الحضري [1].

ونسبة الإعالة الكلية وصلت إلى 104، والحقيقية إلى 480 سنة 1987، بمعنى أن كل فرد يعيل 5 أفراد وفي أواخر العقد الماضي سنة1998، بلغت 73 كنسبة خام، و616 كنسبة حقيقية، أي أن كل فرد يعيل 6 أفراد. وهنا نلاحظ تزايد نسبة الإعالة وهي نتيجة لتضاعف عدد البطالين.

جدول رقم(19) مدينة عين البيضاء: تطور معدلات الإعالة والبطالة لفترة(1987 / 1998)

الخصائص / السنة	إجمالي عدد سكان	عدد المشتغلين فعلا	عدد البطالين	عدد أفراد القوة العاملة	نسبة البطالة الفعلية	معدل الإعالة (%)			
						الكلية		الحقيقية	
						العدد	النسبة	العدد	النسبة
1987	62253	12973	3313	15692	10.88	104	1.04	480	4.80
1998	94775	15382	7776	23158	14.23	73	0.73	616	6.16

المصدر: من إنجاز الطالب اعتمادا على نتائج التعدادات العامة للسكن والسكان 1998/87.

(1) بركات الزين: مرجع سابق، ص60

نسبة البطالة الفعلية = [عدد البطالين] ÷ [عدد السكان في سن (15 – 64)]X 100

نسبة الإعالة الحقيقية = [عدد السكان الإجمالي] ÷ [عدد المشتغلين فعلا] X 100

نسبة الإعالة الكلية = [عدد السكان (أقل من 15 سنة) + عدد السكان(أكثر من 64 سنة)] ÷[عدد السكان(15-64) سنة]

معدل النشاط الاقتصادي الخام = [عدد السكان في سن العمل] ÷ [عدد السكان الإجمالي] X 100

معدل النشاط الاقتصادي الصافي = [عدد المشتغلين فعلا] ÷ [عدد السكان الإجمالي] X 100

2- توزيع المشتغلين فعليا على حسب قطاعاتهم الاقتصادية:

جدول رقم(20) مدينة عين البيضاء : تطور عدد المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة(1977 / 1998)

	السنوات	القطاع الأول		القطاع الثاني				القطاع الثالث		المجموع	
		الفلاحة		الصناعة		بناء وأشغال عمومية		الخدمات العامة			
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مدينة عين البيضاء	1977	388	7.33	703	13.28	519	9.81	3681	69.58	5291	100
	1987	558	4.30	1584	12.21	1242	9.57	9589	73.92	12973	100
	1998	706	4.59	1352	8.79	1700	11.05	11624	75.57	15382	100

المصدر: من إنجاز الطالب اعتمادا على تعدادات 77/87/1998، ومديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية أم البواقي.

شكل رقم (14) مدينة عين البيضاء : تطور نسب المشتغلين عبر القطاعات الاقتصادية لفترة 1998/77

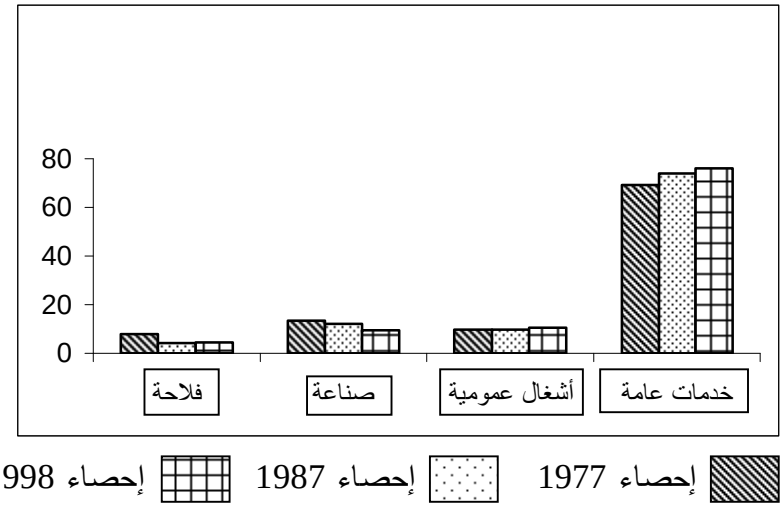

المصدر: من إنجاز الطالب اعتمادا على نتائج التعدادات العامة للسكن والسكان1998/87/77
ومديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية أم البواقي.

أ- قطاع الفلاحة: " عمالة ضئيلة و القطاع في تقهقر "

من نتائج الجدول (20)، والشكل (14)، نلمس أن قطاع الفلاحة يعرف تراجعا وتذبذبا في عدد المشتغلين، رغم أنه في حقيقة الأمر لا يمثل النسبة الكبيرة من المشتغلين، حيث تقلصت نسبة العمالة به من 7.33 % سنة 1977 إلى 4.30 % سنة 1987 ليشهد استقرارا نسبيا في مرحلة لاحقة في حدود 4.59 % سنة 1998، وهذا التراجع هو نتيجة حتمية لتقلص الأراضي الزراعية والفلاحية بالمنطقة، والتي تم توجيهها إلى قطاعي الصناعة والتعمير.

ب- قطاعي الصناعة والأشغال العمومية: " تراجع في الصناعة وتطور نسبي في الأشغال العمومية "

يمثلان المرتبة الثانية من حيث الأهمية الاقتصادية بالمدينة، وعرف تذبذبات بسيطة، فقد بلغت نسبة المشتغلين بالصناعة سنة 1977 حوالي 13.28 % ، وفي الأشغال العمومية 9.81 % ثم حدث تراجع طفيف في كلتا النسبتين سنة 1987 لتبلغ 12.21 % ، في الصناعة و9.57 % ، في الأشغال العمومية. وفي مرحلة لاحقة في سنة 1998 عرف قطاع الصناعة تراجعا 8.79%، وقطاع البناء والأشغال العمومية نموا وتطورا بطيئا 11.05% .

ج- قطاع الخدمات العامة: " يمثل حصة الأسد من العمالة وقطاع في نمو مستمر"

عرف هذا القطاع استقطاب وزيادة هامة خلال العقدين الأخيرين إذ تضاعف 3 مرات . فقد سجل عدد المشتغلين به سنة1977 ما يقارب 3681 عاملا، وفي سنة 1987 بلغ 9589 عاملا، ليقفز العدد سنة 1998 إلى 11624 عاملا، وبهذا التطور عرف القطاع نموا كبيرا في العمالة، وتعود الأسباب بالدرجة الأولى إلى تأزم الوضع الأمني، وتحرير السوق، حيث بدأ السكان يستثمرون أموالهم في التجارة بعد أن هجروا الأرياف وباعوا كل معدات الفلاحة والمواشي، إضافة إلى زيادة الهجرة من خارج الولاية أغلبهم من الإطارات التي تشتغل في المؤسسات الإدارية والعسكرية.

2- البنية التحتية والمنشآت العمرانية بمدينة عين البيضاء

تعد البينية التحتية أو ما يطلق على مختلف الشبكات التقنية، والطرق البرية والحديدية، ومختلف المنشآت الحيوية للطاقة، أحد أهم المؤشرات على مدى تطور أو تدهور مدينة أو بلد ما إذ تدخل مختلف عناصر البنية التحتية في بعض المؤشرات كمؤشر الرفاهة أو الإسكانية، كما " تقاس درجة صلابتها بمدى قوة جذبها للصناعة "[1]، وسنحاول التعرف على مدى أهمية البنية التحتية لمدينة عين البيضاء الموجودة والمقترحة.

2-1- الطرق: " شبكة طرق هامة، لكنها رديئة ومهترئة "

تعتبر الطرق من أهم المحاور المهيكلة للمجال، كونها وسيلة تنقل داخل المدينة، أوبين المدينة ومدن أخرى. والطرق هي ما يجعل المدينة تقوم بوظائف عدة.

وفي مدينة عين البيضاء شبكة الطرق ويصل طولها 170 كلم داخل حدود المدينة [2]، وهي لا تحترم النصوص القانونية والتقنية المنصوص عليها في تشييدها. ويمكن تصنيف الطرق هنا إلى ثلاثة أصناف، أنظر الخريطة (12):

2-1-1- الطرق الرئيسية:

وهي تلك الطرق التي تخترق المدينة وتتمثل في الطريقين الوطنيين رقم 10 و80، وهما محورين هامين يربطان مدينة عين البيضاء بالمدن المجاورة.

* الطريق الوطني رقم 10: يربط بين قسنطينة و تبسة، ويخترق النسيج العمراني للمدينة. ويصل طوله داخل المدينة 6.5 كلم، وهو طريق مزدوج خارج حدود المدينة، ويعرف حركة مرور كثيفة .[3]

* الطريق الوطني رقم 80: يربط بين خنشلة و قالمة، ويجتاز المدينة لمسافة 5.7 كلم. ويعرف هو الأخر حركة مرور كثيفة.

وهذين الطريقين الوطنيين من محاور النقل الرئيسية بالمدينة، ويتميزان بكثافة حركة المرور مما يسبب في بعض الحالات اختناقات المرور، والضجيج، وحتى وقوع حوادث مرور، وعليه فقد تم استحداث طريق محول خاص بعربات الوزن الثقيل، جنوب المدينة يربط الطريق الوطني رقم 10، بالطريق الوطني رقم 80، بهدف تقليص المرور العابر، إلا أن نمو وتوسع المدينة أصبح هذا المحول يخترق المدينة في عدة نقاط مما يشكل خطرا حقيقيا على حياةالسكان، ناهيك عن الضجيج المنبعث من العربات الثقيلة الوزن، وبخاصة في أحياء 157 مسكن، وهذا المحول يجتاز المدينة لمسافة 3.5 كلم.

كما يوجد مشروع الطريق المحول الشمالي، والذي لم تنطلق به الأشغال بعد، والذي سيربط الطريق الوطني رقم10، بالطريق الوطني رقم 80 من الجهة الشمالية.

---

(1) أحمد حبيب، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص55.

(2) مصلحة التقنية لبلدية عين البيضاء.

(3) تبلغ حركة المرور بين مدينة أم البواقي و مدينة عين البيضاء حوالي 397488 مسافر/سنويا وبين مدينة عين البيضاء ومدينة مسكانة 28583 مسافر/سنويا، من مديرية النقل لولاية أم البواقي.

1-1-2- الطرق الثانوية:

وهذا الصنف من الطرق تندرج ضمن الطرق الحضرية، التي تربط أجزاء المدينة المختلفة، وهي تميز الأحياء عن بعضها البعض، و يتراوح عرضها بين 6 و 11 متر. وما نلاحظه في المدينة أن أغلبية هذا النوع من الطرق غير معبدة، عدا في وسط المدينة و حي الأمل، وهذه الوضعية والحالة السيئة للطرق تعيق حركة المرور خاصة في فصل الشتاء، حين تتحول إلى برك وبحيرات كما تخلق مشاكل بيئية في فصل الصيف بفعل الغبار الذي يتطاير نتيجة مرور العربات الآلية.

وهذا الصنف من الطرق يشغل مساحة معتبرة وكثافتها تختلف من حي لأخر. وفي هذا النوع من الطرق يمكن التمييز بين طرق الاتصال (Liaisons) وطرق الإيصال (Dessertes).

فالتنقل بين أطراف المدينة المختلفة يتم باستخدام هذه الطرق بالدرجة الأولى، ثم بعد ذلك يتم التنقل عبر الطرق غير المعبدة (مسالك ودروب)، نظرا لاختصارها للمسافات بين أحياء الأطراف وقلب المدينة.

خـريطـة رقـم 12

مدينة عين البيضاء : شبكـة الطـرق

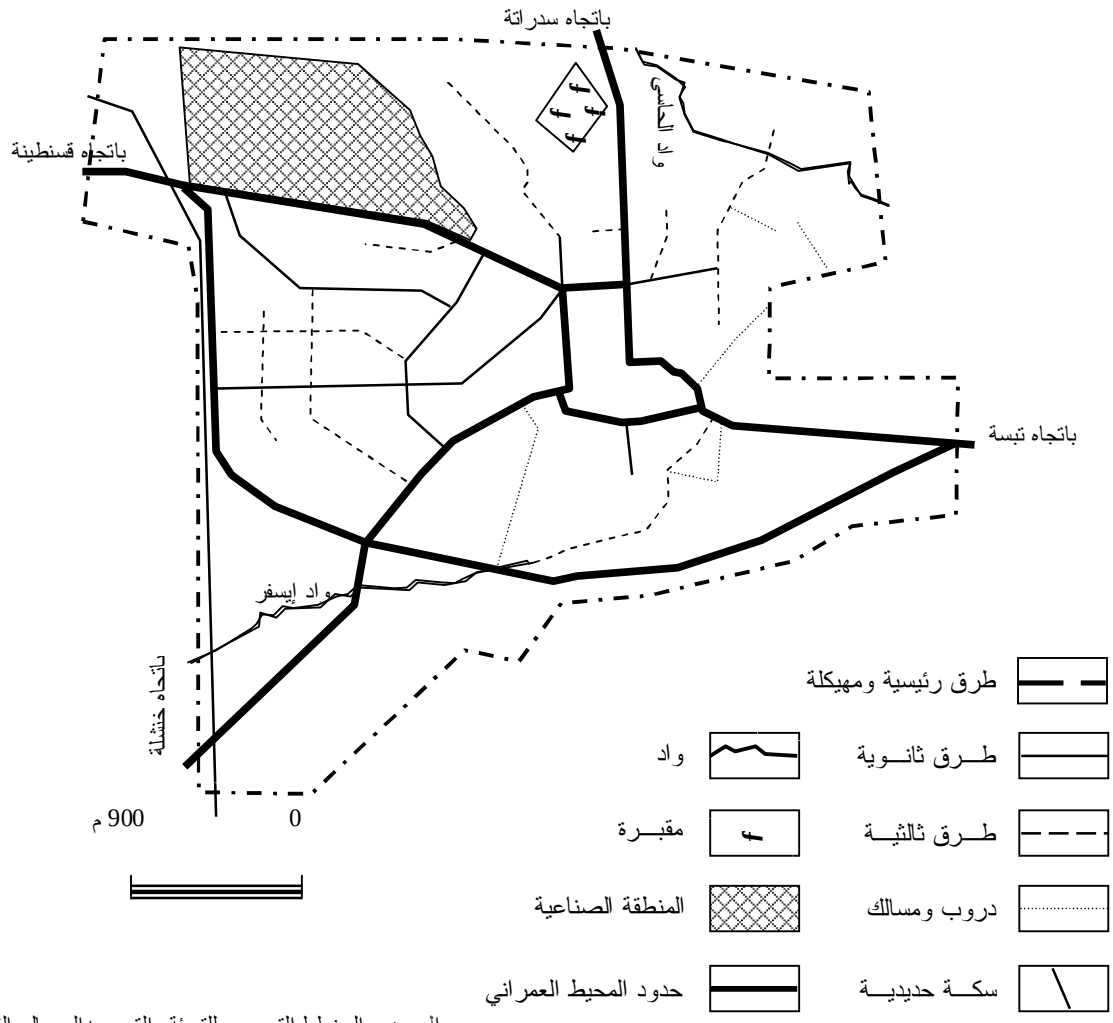

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير+المصالح التقنية للبلدية.

2-2- شبكة الكهرباء: " 64% من أحياء المدينة مظلمة "

يعد الكهرباء عاملا فعالا ليس لحياة البشر فحسب، بل في ديناميكية النشاطات الاقتصادية المختلفة فالطاقة الكهربائية هي المحرك الأساسي لكل الميادين في حياة البشر.

تم تزويد مدينة عين البيضاء بالتيار الكهربائي عام 1890، وهي اليوم تعتبر إحدى أهم المدن التي تحوي على محطة تجميع الكهرباء بطاقة 300 كيلوفولط، والتي تقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم 10 على مسافة 3 كلم من وسط المدينة، ليتم بعد ذلك تزويد المدن المجاورة بالطاقة الكهربائية.

و يبلغ طول الشبكة بالمدينة 90 كلم [1]، كما يخترق المدينة من جهتيها الغربية والجنوبية شبكة هامة من خطوط الضغط العالي التي تصل 380 كيلوفولط، والتي أصبحت بمثابة عائق في وجه التوسع العمراني لها. ونسبة التغطية بهذه الطاقة في المدينة 80.03 % [2]، و 19.97 % الباقية التي لم تغطى بالكهرباء، تقع على أطراف المدينة كحي الأوراس الكبير والصومام والدومينيك، وهي في واقع الأمر أحياء جديدة أو فوضوية تفتقد إلى مخططات عمرانية، رغم وجود كم هائل من السكان في هذه الأحياء كما نلاحظ أن أغلب الأحياء السابقة تعاني من غياب الإنارة العمومية (L'eclairage Public) والتي تصل في المدينة ككل 36% [3].

2-3- شبكة الغاز: " شبكة تعرف توسع مستمر "

غاز المدن (GAZ DE VILLE) لا يقل أهمية عن الطاقة الكهربائية، بفضل ما يوفره من طاقة داخل المنازل، وهذا يخفف عناء السكان، و حتى للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو عامل هام في جذب الاستثمارات. تتوفر المدينة على محطة ضخ الغاز بالقرب من المذبح البلدي، و منها يتم تزويدها.

بلغت سنة 1995 نسبة المساكن المجهزة بالغاز 55.35 % [4]، وارتفعت في بداية القرن الحالي سنة 2002 إلى 75.00% [5]، وهي تفوق نسبة التغطية على مستوى الولاية والتي تبلغ 53% [6]، وعليه فهي تعد تغطية مقبولة، على الرغم من أن 25.00% من المساكن لازالت محرومة من الغاز، وهي الواقعة على أطراف المدينة (بوعكوز، الصومام، والأوراس الكبير، والمستقبل، والهناء).

ويوجد حاليا مشروع تزويد أحياء الهواء الطلق والفتح بالغاز، وقد باشرت السلطات المحلية تجسيد الأشغال، وقطر شبكات الأنابيب المستعملة في الغاز (2-4.5 ملم) و (1.5-2.5 ملم)، ونسبة التغطية بالغاز بدأت في الارتفاع وستبلغ 80% [7] مستقبلا مع إنهاء الأشغال الحالية والمبرمجة.

---

(1) المصلحة التقنية لبلدية عين البيضاء.

(2) (5) (6) (7) منوغرافية ولاية أم البواقي سنة 2002 – مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

(3) مصلحة التجهيز لدائرة عين البيضاء.

(4) عقون الحاج، بن علية لخضر: مدينة عين البيضاء دراسة عمرانية، حصيلة وأفاق، جامعة منتوري، 1996. ، ص66.

2-4- شبكة الهاتف: " شبكة تمثل ربع نصيب الولاية "

يعتبرالهاتف من وسائل الاتصالات التي تسهل الحياة العصرية في المدن خاصة. في مدينة عين البيضاء نجد سبعة مراكز للاتصالات والبريد من مختلف الأصناف [1]:

Bureaux de plein exercice. نجد 02 بالمدينة من مجموع 22 على مستوى الولاية.

Guichets annexes. نجد 02 بالمدينة من مجموع 03 على مستوى الولاية.

Agences postales. نجد 03 بالمدينة من مجموع 24 على مستوى الولاية.

Recettes distributions. نجد 03 على مستوى الولاية وهي تخص أصغر المراكز.

ومنه نجد 52 مركزا للاتصالات والبريد بالولاية منها 7 على مستوى المدينة.

جدول رقم (21) حجم خطوط الهاتف ببعض المدن لولاية أم البواقي

المركز		خطوط الهاتف
عين البيضاء	العدد	7225
	النسبة	24.65
عين مليلة	العدد	6927
	النسبة	23.64
أم البواقي	العدد	6623
	النسبة	22.60
عدد الخطوط بالولاية	العدد	29302
	النسبة	100

المصدر:منوغرافية ولاية أم البواقي سنة 2002.

يمكن اعتماد عدد خطوط الهاتف بمدينة ما في معرفة مدى السيطرة أو الأهمية الاقتصادية لهـا، حيـث تمثل في مدينة نسبة 24.65% من الخطوط الموجودة على مستوى الولاية، وعليه فإن ما يقارب الربـع من خطوط الهاتف بالولاية موجودة بمدينة عين البيضاء وهذا يدل على مـدى أهميتهـا الديموغرافيـة والاقتصادية. والمراكز الثلاثة الرئيسية بالولاية تمثل 70.89% من خطوط الولاية.

(1) منوغرافية ولاية ام البواقي، لسنة 2002.

2-5- شبكة التزود بالمياه الصالحة للشرب: " البحث عن مصادر جديدة للتزود "

مع التطور السكاني للمدينة ازداد الطلب على المياه وتعقدت إشكالية التزود بالمياه أكثر، وذلك بالبحث عن مصادر تموين جديدة أو وضع قنوات التزود بالمياه من جهة أخرى. ولمواجهة هذه الوضعية قامت السلطات المحلية، والمصالح المختصة بالبحث عن موارد جديدة، يمكن تجنيدها لسد العجز المطروح.

جدول رقم (22) مدينة عين البيضاء : التنقيبات التي تتزود منها

الخصائص / التنقيبات	المنطقة	سعة التدفق (ل/ثا)	ساعات الضخ	الإنتاج (م3/يوم)	سعة الخزانات بالمدينة (م3)	كمية التسرب (م3)	الاحتياجات (م3/يوم)
H47	واد نيني	12	12	518.4	16000 (7 خزانات)	10972	20334
O45 الأول	الجازية	32		1382.4			
O45 الثاني	الجازية	33		1425.4			
I33	فكيرينة	51		3672			
I40	فكيرينة	20		864			
سد عين الدالية	س.أهراس	/		/			

المصدر: مصالح المياه والري لبلدية عين البيضاء،2003.

من خلال معطيات الجدول (22)، الذي يوضح جليا استهلاك المياه في مدينة عين البيضاء، حيث تعتمد على 5 تنقيبات (Forages)، والتي تقع خارج حدودها الإدارية، وكذلك من سد عين الدالية بولاية سوق أهراس. ويتم تخزين المياه المجندة في سبع خزانات بأحجام مختلفة، و يتم من خلالها تزويد سكان مختلف أحياء المدينة وفق توقيت زمني محدد أنظر المخطط (04)، كون المدينة تعرف أزمة حقيقية في المياه. وتصل نسبة التسرب عبر القنوات إلى 10972 م^3 [1]، وهي كمية كبيرة، ويعود ذلك إلى قدم الشبكات وعدم ترميمها، فضلا على أن جل القنوات تكون مصنوعة من الحديد غير المحمي من التآكل والتأكسد (PROTECTION CATHODIQUE). ويصل معدل الإكتفاء بمياه الشرب بالمدينة 45 % ، بنصيب فردي 80 لتر/يوم[2]. في حين كان يمثل سنة 1996 حوالي 75.90 % [3] ونسبة الضياع عند الضخ بلغت 25.50 % [4].

ويعود هذا العجز إلى تزايد حجم السكان، وعدم تطوير وتحديث الشبكات والقنوات.

وتوزيع المياه عبر الأحياء فهو كمايلي: كل ثلاث أيام يستفيد حي الصنوبر وحي أم الجمل ومن يوم إلى أربعة أيام كل من أحياء (السلام، والهناء، والسعادة)، أنظر الخريطة (13).

(1) (2) مصالح المياه والري لبلدية عين البيضاء 2002.

(3) (4)عقون الحاج و بن علية لخضر، مرجع سابق، ص66.

مخطط توزيع مياه الشرب عبر أحياء مدينة عين البيضاء

مخـــطط رقـــم 04

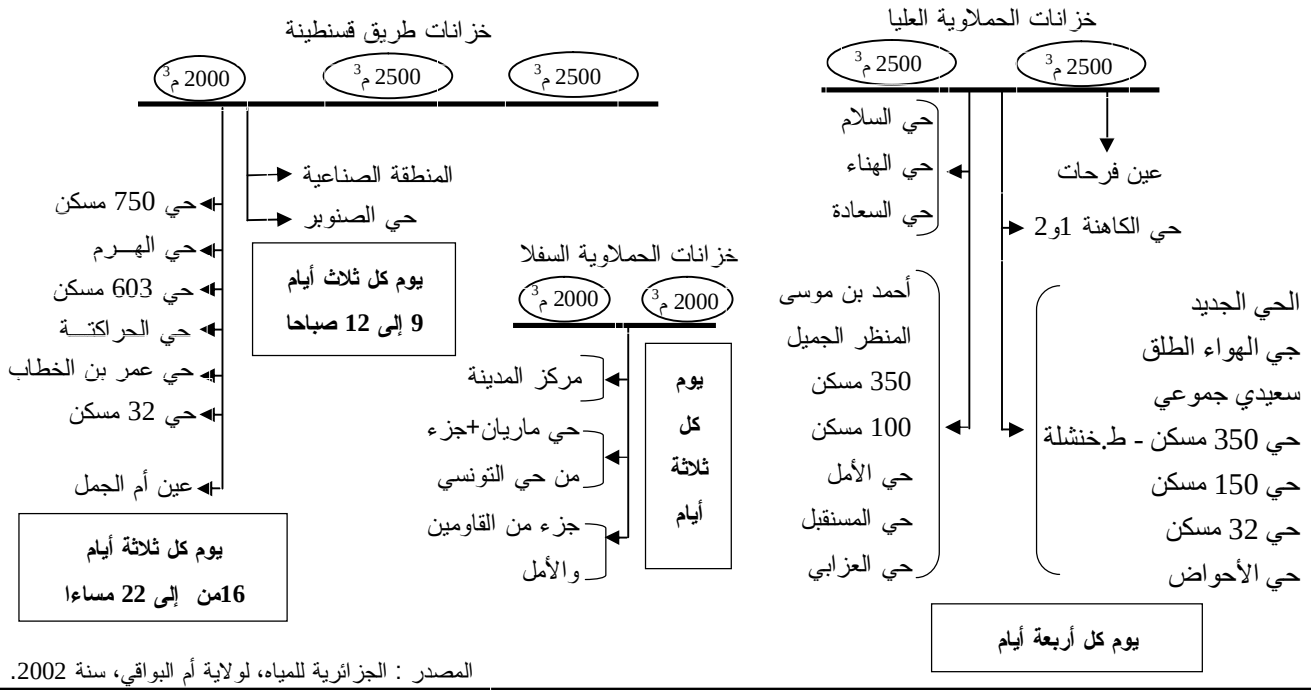

المصدر : الجزائرية للمياه، لولاية أم البواقي، سنة 2002.

خـــريطـــة رقـــم 13

مدينة عين البيضاء:
شبكة توزيع مياه الشرب

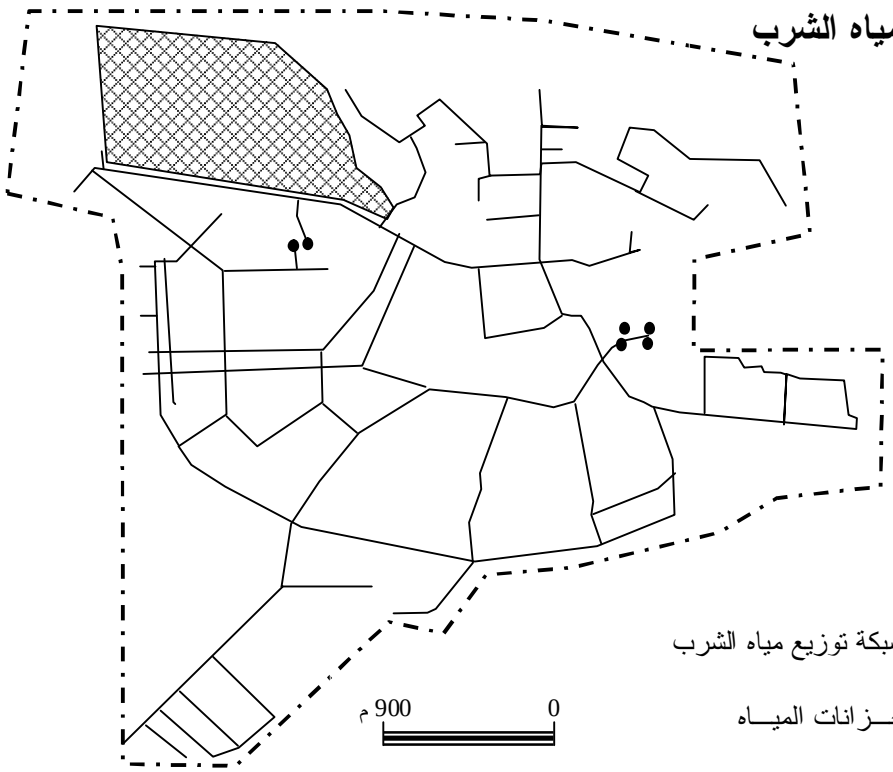

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين البيضاء، 1992

2-6- شبكة التطهير: " شبكة موحدة, متدهورة وقديمة "

تملك مدينة عين البيضاء شبكة تطهير موحدة (RESEAU UNITAIRE) وهذا راجع إلى طبيعة الظروف المناخية، حيث تستقبل المدينة ما يقارب 420 ملم سنويا ، مما لم يسمح بتوحيد هذه الشبكة. وأغلب أحياء المدينة مربوطة بهذه الشبكة عدا في الأحياء الفوضوية في بوعكوز والصومام أين يتم التصريف خارجيا وسطحيا، أنظر الخريطة (14).

ويصل طول هذه الشبكة 150 كلم [1]، في أغلب نقاطها تعتبر قديمة جدا ما يطرح مشاكل عند تساقط الأمطار الفجائية، وحدوث إنفجارات، وعلى هذا الأساس لابد من ترميم هذه الشبكات، وإعادة تشكيلها بقنوات تتناسب والتزايد السكاني الحالي، ويقع المصرف النهائي(LE REJET FINAL) للمياه المستعملة في الحدود الإدارية لبلدية فكيرينة، في الجهة الجنوبية للمدينة في المجال الطبيعي مباشرة، وهناك مشروع محطة تصفية هي الأولى على مستوى الولاية تقع في الجهة الغربية من المدينة [2].

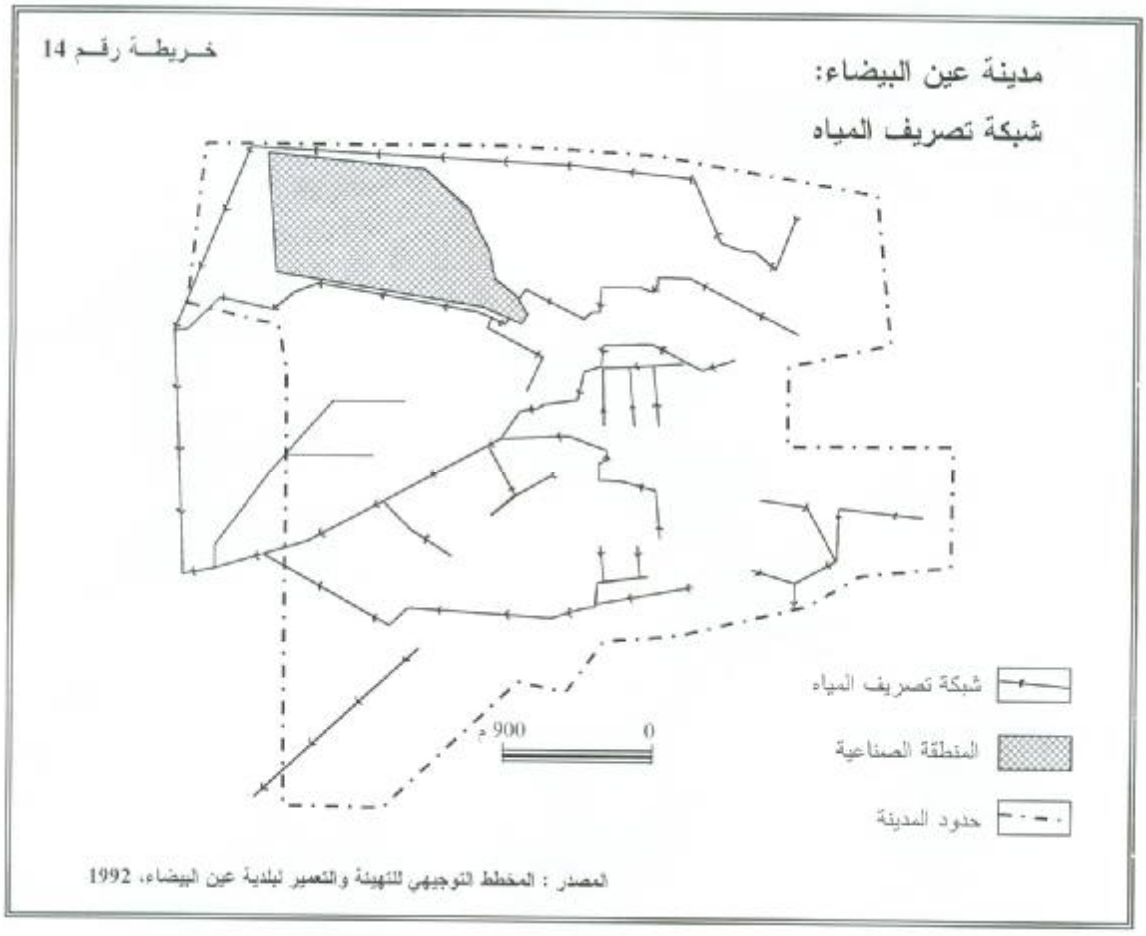

(1) و (2) المصلحة التقنية على مستوى بلدية عين البيضاء.

2-7- محطة نقل المسافرين:

هي إحدى المرافق المهمة في مدينة عين البيضاء وهي تابعة للقطاع الخاص، وهي من الدرجة (B)، وتقع بجوار تحصيص الحراكتة، بمساحة 05 هكتارات.

وقبل الحكم على أهمية المحطة ومدى مطابقتها لكل ما هو وارد في القوانين الخاصة بإنشاء محطات النقل البري، لابد من ذكر أهم التقسيمات الواردة في التعليمة الوزارية المشتركة[1]، والمعايير المتبعة في تصنيفها هي:

- أهمية التجمع السكاني ونسب نموه.
- حجم تدفقات النقل(درجة الحركة).

وعليه تم تقسيمها إلى ثلاثة أصناف:

- الصنف (A) : تخص التجمعات التي تفوق 250 ألف نسمة.
- الصنف (B) : تخص التجمعات التي يتراوح فيها السكان بين 60 ألف – 250 ألف نسمة.
- الصنف (C) : تخص مقرات الدوائر والبلديات الهامة.

أ- محطة النقل البري صنف (A): أنظر المخطط (05).

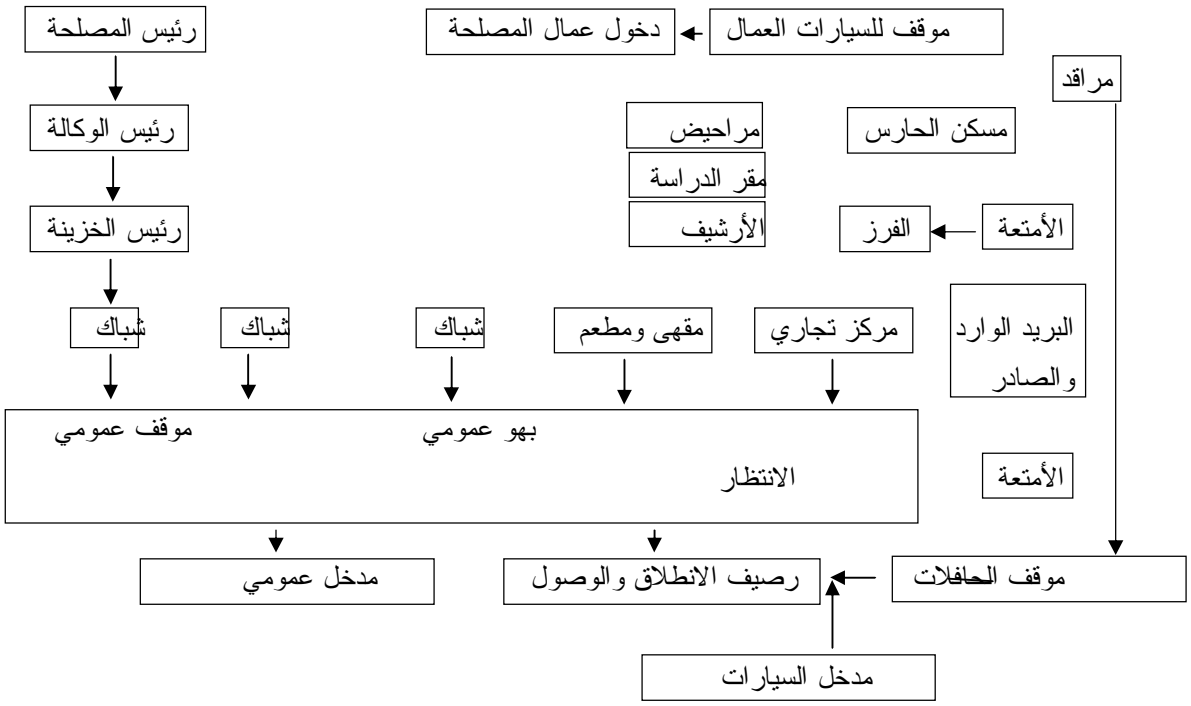

(1) التعليمة الوزارية المشتركة-(وزارات الداخلية، النقل، الصيد، التخطيط والتهيئة)- المتعلقة بالهياكل القاعدية محطات النقل في 29 مارس 1982.

ب- محطة نقل برية صنف(B): أنظر المخطط (06).

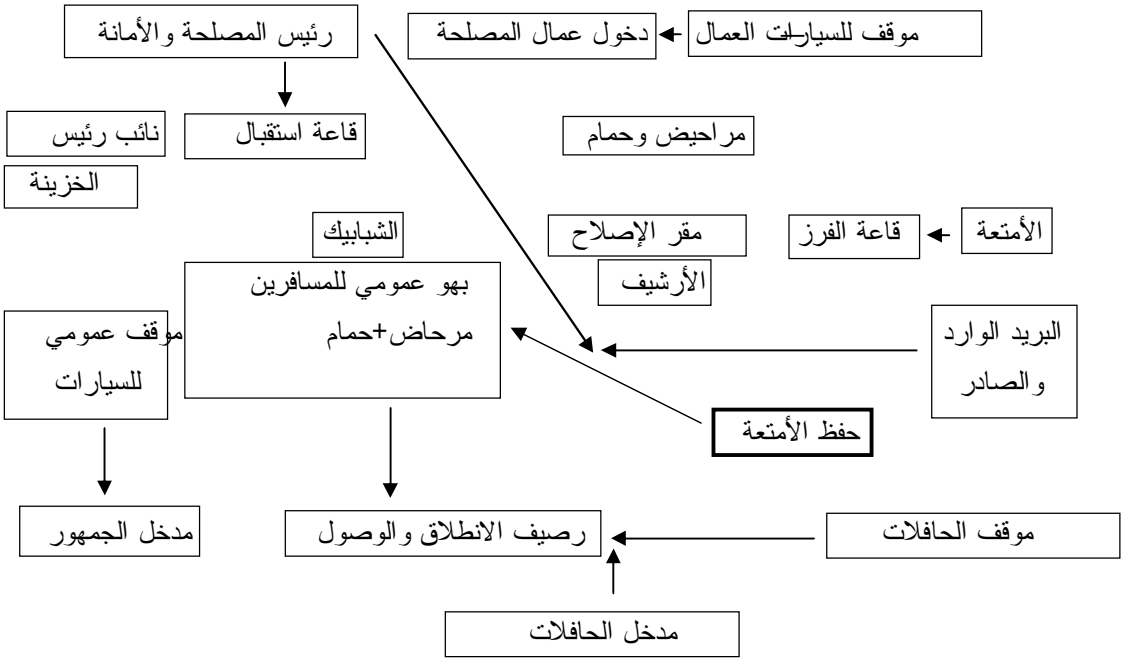

ج- محطة نقل المسافرين صنف(C): أنظر المخطط (07).

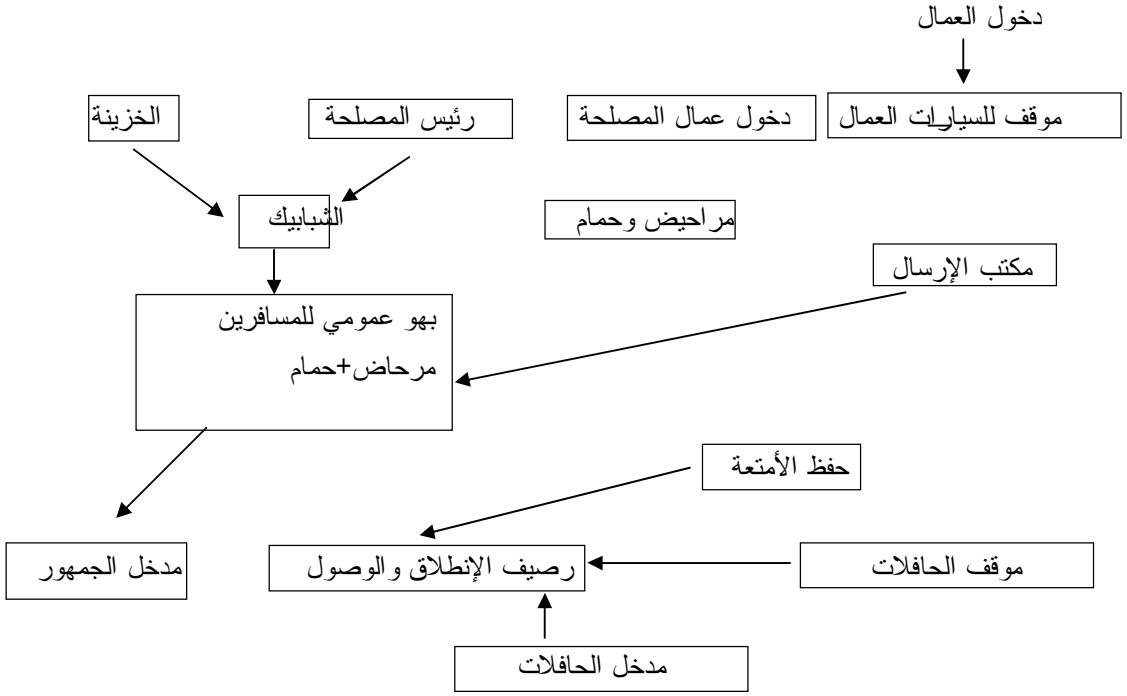

ومن خلال هذه المعايير والمقاييس، يتبين أن محطة النقل البري لعين البيضاء نظريا هي من الصنف (B)، إلا أنها ميدانيا غير ذلك، عدم انتظام موقف الحافلات والبهو، على الرغم من أنها تابعة للقطاع الخاص.

خلاصة المبحث الرابع:

من خلال تحليل الجانب الاقتصادي للمدينة وحالة بنيتها التحتية، يتضح أن:

- التركيبة الاقتصادية للمدينة في تدهور، وهذا من خلال الاعتماد على عدة مؤشرات كارتفاع معدل البطالة إلى 33.50% سنة 1998، والذي يفوق المعدل الوطني، وتراجع معدل النشاط الاقتصادي إلى 16.23% سنة 1998، بعد ما كان 20.84%، وهي نتيجة عاملين أساسيين تدهور الأوضاع الأمنية نتيجة التخلي عن الوظائف الفلاحية التي كانت سائدة في بالأرياف، إضافة إلى سياسة الخوصصة وما لها من انعكاسات كتسريح العمال.

- سيادة قطاع الخدمات منذ ثلاثة عقود مع تقهقر واضح في نشاطي الفلاحة والصناعة.

- أما فيما يتعلق بالبنية التحتية للمدينة، فهي الأخرى تعرف تدهورا، نتيجة ارتفاع عدد سكان المدينة مقابل عدم ترميم وصيانة هذه الشبكات وخاصة شبكة المجاري، ومياه الشرب، فالشبكات التقنية تحتاج لعمليات تأهيل تتوافق والنمو المستمر والمتزايد لحجم المدينة.

- تتوفرالمدينة على 170 كلم من شبكة الطرق بمختلف أنواعها منها 12.2 كلم من الطرق الوطنية، كما تتوفر على190 كلم من شبكات التطهير أغلبها قديمة وغير مرممة. و90 كلم من شبكة الكهرباء ويستفيد ما يقارب من 36.00% من مجال المدينة من الإنارة العمومية. والتغطية بالغاز وصلت إلى 75.00% من مساكن المدينة.

ونظرا لوجود مشاريع كفيلة لتدعيم البنية التحتية والتي من شأنها أن ترفع من رتبة المدينة كمحطة السكة الحديدية والخط الحديدي الذي يجتاز المدينة إضافة إلى مشروع المطار العسكري المدني الذي سيحدث تغيرات جوهرية على الديناميكية في المدينة وفي المنطقة ككل ووجود مشاريع أخرى بإمكانها أن تحل الكثير من المشكلات البيئية والصحية كمحطة تصفية المياه.

خلاصة الفصل الأول:

ونستنتج من خلال تحليل عناصر الفصل الأول، والذي تم في أربعة مباحث، مايلي:

- أهمية مدينة عين البيضاء، ضمن منظومة مدن شرق البلاد، وإقليمها الولائي.

- موقعها الجغرافي الهام.

- أهميتها الديموغرافية، المهيمنة في الولاية، والتي تضاهي مراكز ومقرات ولائية أخرى.

- تدفقات سكانية واسعة من ظهيرها، مما عقد الحياة الحضرية فيها نتيجة التغير في النظام السياسي للبلاد.

- وجود بنية تحتية متدهورة، لم يتم صيانتها في أغلبها منذ إنشائها.

وسنلخص العوامل التي أدت إلى التباين بين المدن ومنها مدينة عين البيضاء التي كانت في نفس حجم وأهمية مراكز أخرى كخنشلة، وميلة، وقالمة، و...

مخطط (08) أهم العناصر المؤثرة في التنظيم و التباين بين المدن في الشبكة الحضرية:

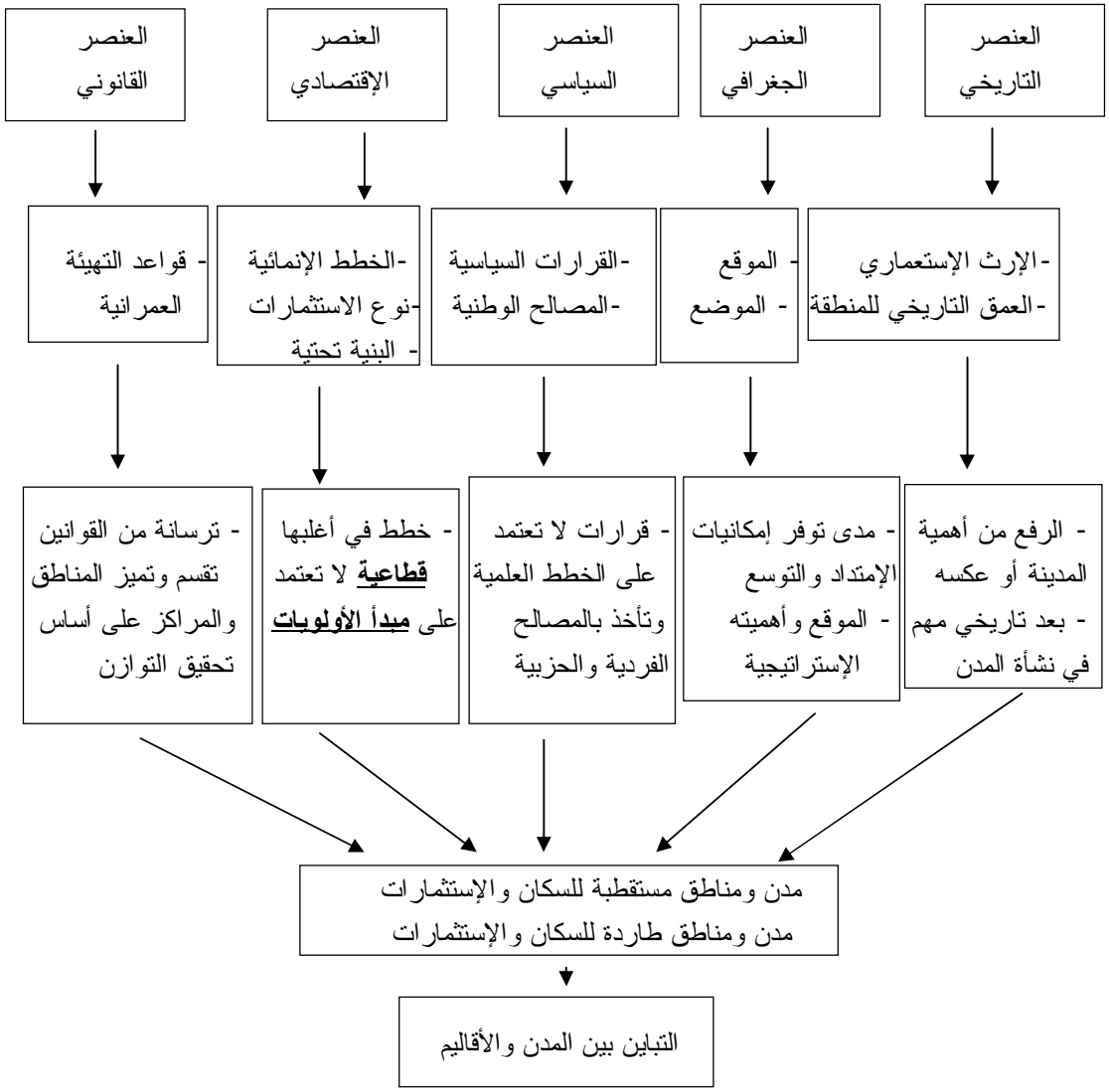

- التقديرات السكانية و المساحية للمدينة ومعالجة المشكلات:

تمهيد: بعد تحليل واقع مدينة عين البيضاء ضمن إطارها العمراني وضمن منظومتها الإقليمية. وبعد تفسير أسباب هذا الواقع ومعرفة كيف تؤثر مدينة عين البيضاء و تتأثر مع محيط منظومة شرق البلاد، وظهيرها الواسع، وتشخيص كل الاختلالات والإشكاليات في مدينة عين البيضاء.
وانطلاقا من كل هذا سنحاول التدخل على مجال مدينة عين البيضاء، بهدف علاج الإختلالات السابقة، أو محاولة التخفيف منها على الأقل، وفق طرق علمية وموضوعية. ولذلك سنقوم أولا بتقدير حجم السكان والمساكن والمنشآت العمرانية على مختلف الآماد ، ثم بعد ذلك سنتطرق إلى تحديد العناصر المؤطرة لعمليات التدخل. وفي أخر مرحلة نقترح مجموعة توصيات للتدخل على صعيدين: مجال المدينة، وعلى المستوى الجهوي.

1- الإسقاطات السكانية على مختلف الآماد.

عملية تقدير حجم سكان أي مدينة مهم جدا، لما لذلك من مزايا في التنبؤ بحجم المساكن، والمرافق والتجهيزات العامة، وكذا المساحات اللازمة للتوسع، لتوفيرها في أجالها المحددة.
ومن أجل تحقيق هذا الغرض، تم اعتماد ثلاث فرضيات لنمو و تزايد حجم السكان، كل فرضية لها مبرراتها الخاصة، ثم نرجح إحدى هذه الفرضيات، أو نعتمد على متوسط الفرضيات كخيار أوسط وأمثل في كل الظروف والمبررات، ومن ثم تقدير حجم المساكن، ومساحات الأراضي اللازمة للتوسع، والمنشآت العمرانية المختلفة، على مختلف الآماد.

1-1- فرضيات النمو:

1-1-1- الفرضية الأولى: استقرار معدل نمو المدينة للفترة 1998/1987.

قدر معدل نمو مدينة عين البيضاء لفترة 1998/1987 بـ 3.89%، وهو أكبر من المعدل الوطني، وقد تم حسابه لفترة 11 عاما، وهي فترة عرفت تغيرات على الساحة السياسية، والأمنية، والاقتصادية للبلاد، حالت دون استقرار سكان الأرياف مما جعل الهجرة الريفية قوية، وهي فرضية مستبعدة في الوقت الراهن مع بداية النزوح العكسي من المدينة إلى الريف.

1-1-2- الفرضية الثانية: تقارب معدل نمو المدينة للمعدل الوطني لنمو المدن المتوسطة 2.15% .

وهو ما يعني انخفاض لمعدل نمو المدينة، وهذه الفرضية تعد الأقرب إلى الواقع والمحتملة جدا، كون أن المدينة بدأت تعرف هجرة عكسية، على الأقل للسكان الذين كانوا يشكلون عبئا على المدينة.

$ر = \sqrt[ن]{\frac{س\,ن}{س'\,0}} - 1$ حيث ر: معدل النمو.

س ن: سكان في السنة اللاحقة. س 0: سكان في السنة السابقة. ن:فارق السنوات.

1-1-3- الفرضية الثالثة: تقارب معدل نمو سكان المدينة بالمعدل الوطني

ويكون فيها معدل نمو المدينة 3.03% [1]، وهو قريب من معدل النمو الوطني لفترة 1998/1987، والمقدر بـــ 3.08 %، وهذه الفرضية هي الأخرى محتملة.

وبناءا على هذه الفرضيات الثلاث فإننا نرجح الفرضية الثانية، كونها تخص المدن المتوسطة، إضافة إلى تحسن الوضع الأمني مما يدل على تخفيف حدة النزوح الريفي، بالإضافة إلى ندرة الأراضي لتوسع المدينة مما يستوجب مستقبلا توسع خارج حدودها، وباعتماد كل من:

- معدل النمو 2.15%،

- السنة المرجعية لتقدير حجم السكان، والمساكن، ومختلف المنشآت العمرانية لمدينة عين البيضاء، على مختلف الآماد هي سنة 1998 كونه إحصاء رسمي.

- تحديد الآماد المختلفة: المدى القريب (2007)، المدى المتوسط (2012)، البعيد (2022).

1-2- تقدير أحجام السكان على مختلف الآماد:

بناء على معدل النمو 2.15% ، المحتمل للمدينة مستقبلا، فإن الأحجام السكانية وعدد المساكن في مدينة عين البيضاء، ستجعل من المدينة على المدى القريب من المدن الكبرى، والجدول (71) يوضح ذلك:

- حجم السكان على المدى القريب: سيرتفع عدد السكان إلى 114773 نسمة.

- حجم السكان على المدى المتوسط: سيرتفع عدد السكان إلى 127653 نسمة.

- حجم السكان على المدى البعيد: سيرتفع عدد السكان إلى 157912 نسمة.

1-3- تقدير الاحتياجات السكنية:

أ- الاحتياجات الحالية:

يقدر العجز في السكن بـــ 2080 مسكنا، أغلبها رديئة تقع في المناطق الفوضوية، منها 160 مسكن كعجز مسجل.

ب- الاحتياجات المستقبلية:

- على المدى القريب:

يجب معرفة الفارق السكاني خلال هذه الفترة، ثم نقسم الفارق على المعدل 06 فرد/مسكن، وعليه تكون الاحتياجات كمايلي: 114773 – 94775 = 19998 نسمة، ثم: 19998 / 6 = 3333 مسكن.

- على المدى المتوسط:

يقدر الفارق السكاني خلال هذه المرحلة بـــ 12880 نسمة، والذين سيكونون في حاجة إلى 2147 مسكنا.

- على المدى البعيد:

يقدر الفارق السكاني للمرحلة بـــ 30259 نسمة، ما يستوجب توفير 5043 مسكنا.

(1) هذا المعدل هو متوسط الفرضيتين السابقتين: (3.89 + 2.15) ÷ 2 = 3.03%

إن عدد سكان مدينة عين البيضاء سيعرف زيادة سكانية قدرها 63137 نسمة خلال العقــدين القــادمين، مما سيتطلب توفير 12603 مسكنا، فهل بإمكان المدينة توفير مساحات لذلك ؟.

1-4- تقدير الاحتياجات المساحية المحتملة لمختلف الآماد:

1-4-1- الاحتياجات الحالية:

تحتاج مدينة عين البيضاء إلى توفير 2080 مسكنا، والتي ستكون موزعة على النحو التالي:

1248 مسكنا (60% سكن جماعي)، و 1333 مسكنا (40% سكن فردي).

* نمط البناء الجماعي:

ولتقدير المساحات نعتمد على المؤشرات التالية:

متوسط مساحة المسكن (SML): 80 م^2.

المساحة السطحية للمسكن (SPH): 13 م^2.

معامل استخدام الأرض (COS): 0.6

عدد الطوابق المقترحة (N): 5 أدوار.

1- حساب المساحات السطحية للمساكن (SPTc):

$$SPTc = SML \times N\ Logts$$
$$= 80 \times 1248 = 99840\ m^2 = 9.98\ ha.$$

2- المساحة العقارية اللازمة (SFc):

$$SFc = SPTc \div COS$$
$$= 99840 \div 0.6 = 166400\ m^2 = 16.64\ ha$$

3- المساحات المبنية (SBc):

$$SBc = SPTc \div N$$
$$= 99840 \div 5 = 19968\ m^2 = 19.97\ ha.$$

4- المساحة الحرة الكلية (SLTc):

$$SLTc = SFc - SBc$$
$$= 166400 - 19968 = 146432\ m2 = 14.64\ ha.$$

وهذه المساحة الحرة تتوزع على ثلاثة أصناف هي كمايلي:

- مساحة الطرق الفرعية (SVTc) ، و تمثل 5% من المساحة العقارية، وتقدر بـــ 0.83 هكتار.
- مساحة التوقف (SSTc) (1)، وتقدر هنا بـــ 1.56 هكتار.
- المساحة الحرة (SLc) (2)، وتقدر هنا بـــ 12.25 هكتار.

---

(1) SSTc لحسابه نعتمد على:

معدل امتلاك السيارة والمقدر بـــ 0.5 سيارة / مسكن، وعلى مساحة توقف ومناورة السيارة والمقدرة بـــ 25 م2. وعدد المساكن،

SSTc = 0.5 x 25 x عدد المساكن.

(2) SLc = SFc – (SVTc + SSTc)

5- مساحة التجهيزات (SEQc):

$$SEQc = COEc \times SPTc$$
$$= 0.46 \times 9.98 = 4.59 \text{ ha.}$$

حيث: COEc هو مؤشر التجهيز، في السكن الجماعي يبلغ: 6÷13 = 0.46.

* نمط البناء الفردي:

نعتمد على مؤشرات تختلف عن تلك المستعملة في نمط البناء الجماعي وهي كمايلي:

متوسط مساحة المسكن (SML): 120 م^2.

المساحة السطحية للمسكن (SPH): 30 م^2.

معامل استخدام الأرض (COS): 0.6

عدد الطوابق المقترحة (N): .2

1- حساب المساحات السطحية للمساكن (SPTi):

$$SPTc = SML \times N \text{ Logts}$$
$$= 120 \times 832 = 99840 \text{ m}^2 = 9.98 \text{ ha.}$$

2- المساحة العقارية اللازمة (SFi):

$$SFi = SPTi \div COS$$
$$= 99840 \div 0.6 = 166400 \text{ m}^2 = 16.64 \text{ ha}$$

3- المساحات المبنية (SBi):

$$SBi = SPTi \div N$$
$$= 99840 \div 2 = 49920 \text{ m}^2 = 49.92 \text{ ha.}$$

4- المساحة الحرة الكلية (SLTi):

$$SLTi = SFi - SBi$$
$$= 166400 - 19968 = 146432 \text{ m2} = 14.64 \text{ ha.}$$

وهذه المساحة الحرة تتوزع على ثلاثة أصناف هي كمايلي:

- مساحة الطرق الفرعية (SVTi) ، و تمثل 5% من المساحة العقارية، وتقدر بـــ 0.83 هكتار.
- مساحة التوقف (SSTi) ، وتقدر هنا بـــ 1.56 هكتار.
- المساحة الحرة (SLi)، وتقدر هنا بـــ 12.25 هكتار.

5- مساحة التجهيزات (SEQi):

$$SEQi = COEi \times SPTi$$
$$= 0.20 \times 9.98 = 1.99 \text{ ha.}$$

حيث: COEi هو مؤشر التجهيز، في السكن الجماعي يبلغ: 6÷30 = 0.20.

والجدول (75)، يوضح الاحتياجات المساحية للوقت الحالي.

جدول رقم (67) مدينة عين البيضاء : الاحتياجات المساحية السكنية للتوسع الحالية

نوع الاستخدام / المؤشرات		تقدير المساحات (هكتار)		
		السكن الجماعي	السكن الفردي	المجموع
المساحة العقارية		16.64	16.64	33.28
المساحة السطحية		9.98	9.98	19.96
المساحة المبنية		19.97	4.99	24.96
المساحة الحرة الكلية	مساحة الطرق الفرعية	0.83	0.83	1.66
	مساحة التوقف	1.56	1.04	2.6
	المساحة الحرة	12.25	9.77	22.02
	المجموع	14.64	11.65	26.29
مساحة التجهيزات		4.59	1.99	6.58
عدد المساكن		1248	832	2080
الكثافات	السكنية (مسكن/هك)	75	50	62.5
	السكانية (نسمة/هك)	450	300	375

المصدر: من إنجاز الطالب بالاعتماد على جملة من المؤشرات الوطنية.

وعليه، تكون المساحة اللازمة للتوسع حاليا 39.86 هكتار.

1-4-2- تقدير الاحتياجات المساحية للتوسع على المدى القريب (2007)

جدول رقم (68) مدينة عين البيضاء : الاحتياجات المساحية السكنية للتوسع للمدى القريب (2007)

نوع الاستخدام / المؤشرات		تقدير المساحات (هكتار)		
		السكن الجماعي	السكن الفردي	المجموع
المساحة العقارية		26.66	26.66	53.32
المساحة السطحية		16.00	15.99	31.99
المساحة المبنية		5.33	7.99	13.32
المساحة الحرة الكلية	مساحة الطرق الفرعية	1.33	1.33	2.66
	مساحة التوقف	2.50	2.66	4.16
	المساحة الحرة	17.50	4.16	33.18
	المجموع	21.33	18.67	40
مساحة التجهيزات		7.36	3.19	10.55
عدد المساكن		2000	1333	3333
الكثافات	السكنية (مسكن/هك)	75	50	62.5
	السكانية (نسمة/هك)	450	300	375

المصدر: من إنجاز الطالب بالاعتماد على جملة من المؤشرات الوطنية.

وتكون الاحتياجات المساحية على المدى القريب 63.87 هكتار.

1-4-3- تقدير الاحتياجات المساحية على المدى المتوسط(2007-2012)

ويوضحها الجدول (69).

جدول (69) مدينة عين البيضاء : الاحتياجات المساحية السكنية للتوسع للمدى المتوسط (2012)

نوع الاستخدام / المؤشرات		تقدير المساحات (هكتار)		
		السكن الجماعي	السكن الفردي	المجموع
المساحة العقارية		17.17	17.17	34.34
المساحة السطحية		10.30	10.30	20.60
المساحة المبنية		2.06	5.15	7.21
المساحة الحرة الكلية	مساحة الطرق الفرعية	0.85	0.85	1.70
	مساحة التوقف	1.61	1.07	2.68
	المساحة الحرة	12.65	10.11	22.76
	المجموع	15.11	12.03	27.14
مساحة التجهيزات		4.73	2.06	6.79
عدد المساكن		1288	859	2147
الكثافات	السكنية (مسكن/هك)	75	50	62.5
	السكانية (نسمة/هك)	450	300	375

المصدر: من إنجاز الطالب بالاعتماد على جملة من المؤشرات الوطنية.

وعليه تكون الاحتياجات المساحية للمدى (2007-2012) 41.123 هكتار.

1-4-4- تقدير الاحتياجات على المدى البعيد (2012-2022):

جدول رقم (70) مدينة عين البيضاء : الاحتياجات المساحية السكنية للتوسع للمدى البعيد (2022)

نوع الاستخدام / المؤشرات		تقدير المساحات (هكتار)		
		السكن الجماعي	السكن الفردي	المجموع
المساحة العقارية		40.34	40.34	80.68
المساحة السطحية		24.20	24.20	48.40
المساحة المبنية		4.84	12.10	16.94
المساحة الحرة الكلية	مساحة الطرق الفرعية	2.01	2.01	4.02
	مساحة التوقف	3.78	2.52	6.30
	المساحة الحرة	29.71	23.71	53.42
	المجموع	35.50	28.24	63.74
مساحة التجهيزات		11.13	4.84	15.97
عدد المساكن		3026	2017	5043
الكثافات	السكنية (مسكن/هك)	75	50	62.5
	السكانية (نسمة/هك)	450	300	375

المصدر: من إنجاز الطالب بالاعتماد على جملة من المؤشرات الوطنية.

ومنه تكون المساحات اللازمة للتوسع في المدى البعيد (2012-2022) : 96.65 هكتار.

وفي الأخير نلخص في الجدول (71) الأحجام السكانية والسكنية والمساحات اللازمة للتوسع على مختلف الآماد.

جدول رقم(71) مدينة عين البيضاء : تقديرات حجم السكان والمساكن واحتياجاتها المساحية لمختلف الآماد

	في سنة 1998	المدى القريب (2007)	المدى المتوسط (2012-2007)	المدى البعيد (2022-2012)	المجموع
عدد السكان	94775	114773	127653	157912	/
الزيادة المرتقبة	19998	12880	30259		63137
العجز في السكن	2080	3333	2147	5043	12603

المصدر: تقديرات االطالب بالاعتماد على بعض المعايير الوطنية الرسمية.

1-5- تقدير الاحتياجات المستقبلية من المنشآت العمرانية:

ويكون تقدير الاحتياجات من المنشآت العمرانية، لتكون متماشية مع النمو الديموغرافي، والمساحي للمدينة، ولضمان تخطيط محكم.

1-5-1- شبكة الطرق:

تعد شبكة الطرق من أهم العناصر المكونة للمجال الحضري، والمكملة لمختلف الوظائف الحضرية، كما أنها تضفي حيوية، وديناميكية على المجال. لذلك يستوجب إعطاء أهمية لها بمختلف أصنافها (الأولية، والثانوية، والثالثية)، كونها تحكم التنظيم المجالي للمدينة ولمنطقة التوسع على الأمد القريب والمتوسط. رغم ارتفاع تكاليف شق الطرق، وتعبيدها وصيانتها، إلا أن أهميتها تفرض وتقتضي ذلك.وعلى هذا الأساس نقترح وعلى مختلف الآماد:

- استحداث شبكة من الطرق الأولية، وذلك بربط الأحياء المعزولة نسبيا، كحي التضامن والبيضاء الصغيرة، حي الأوراس الكبير، وحي المستقبل. كون هذه الطرق الأولية(LES VOIES PRIMAIRES) تمثل الحلقة التي تؤمن الحركة بين أحياء المدينة، وتسمى أيضا طرق التجميع.

كما نقترح ربط منطقة التوسع في الجهات الشمالية، والجنوبية الشرقية، و الغربية، بهذه الشبكة من الطرق، حتى تؤدي دورها في ربط كل أجزاء المدينة وتحقيق ديناميكية أفضل.

- صيانة شبكة الطرق الثانوية، المتوفرة في أغلب أحياء المدينة والتي لم تعبد بعد، ولم يحترم عند إنشائها المقاييس التقنية، والطرق الثانوية(LES VOIES SECONDAIRES) تشكل همزة وصل مع الطرق الأولية من أجل التنقل إلى الوحدات المتجاورة، وتؤمن الحركة الداخلية بين الأحياء، وتسمى أيضا بطرق التوزيع.

- تحسين نوعية الطرق الثالثية (LES VOIES TERTIAIRES)التي تؤمن خدمة لسكان الحي، ولها علاقة مباشرة بدخول: المباني، ومواقف السيارات، وطرق المشاة.

- تجسيد مشروع الطريق المحول(LA RECORD)في الجهة الشمالية.

- إيجاد مساحات مخصصة لتوقف السيارات: مساحات توقف السيارات تتواجد على نموذجين رئيسيين هما:

1- مواقف السيارات(PARKINGS): وهي مساحات مقامة خصيصا لتوقف السيارات.

2- مواقف على حافة الطريق: تأخذ عدة أشكال تبعا ومراعاة للمسافة الفاصلة بين المساحة المخصصة لتوقف السيارات من جهة، والتقاطعات والمنعطفات من جهة أخرى، وهي ثلاث أنواع:

- موقف على حافة الطريق حسب التتابع (الزاوية 0°)

وتترك مسافة 10 أمتار بين مساحة التوقف، و المنعطف أو التقاطع، لضمان السلامة على الطرقات.

- موقف عمودي على رواق السير(الزاوية 90°)

وهو أخطر أنواع مساحات التوقف، ويتسبب في عرقلة حركة المرور.

- موقف على شكل سنبلة ذات زاوية(30°) أو(45°) أو(60°)

ويترك مسافة 20مترا، بين أخر مساحة لتوقف السيارات، والمنعطف أو التقاطع، وهو أفضل من سابقه من ناحية عدم عرقلة حركة المرور، وسهولة تفريغ أروقة السير.

الأرصفة:

تعد الأرصفة جزء لا يتجزأ من الطريق، وهي مهمة ومكملة لتخطيط البنايات، ويقاس عرض الرصيف تبعا لأهمية الطريق، وصنفه، ونسبة التجهيزات التي يستقبلها الرصيف من أشـــجار وأعمـــدة الإنـــارة العمومية والكراسي و...الخ .

وفي الجزائر يقاس بمعيار 0.75 متر لكل فرد في الرصيف، وأكبر حركة للمشاة في صف لا يتجـــاوز أربعة أشخاص، وعلية يقدر عرض الرصيف بـــ 3 أمتار.

إلا أن تحول جزء كبير من الأرصفة داخل مدينة عين البيضاء، وباقي المدن في الجزائر عن دورها في استقبال المشاة، إلى عرض مختلف أنواع السلع، مما يعرق حركة المشاة، والسيارات على السواء.

لذا نقترح إعادة تنظيم الأرصفة، وتبليطها، وتجهيز الأرصفة المهمة في المدينة.

1-5-2- شبكة التزود بالمياه الصالحة للشرب:

تزويد المدينة بالماء من أولويات كل خطط التنمية، وعملية التزود بالمياه تحكمها عدة متغيرات هي:

- قيمة الاستهلاك المتوسط اليومي للفرد، وكذا القيمة القصوى.
- عدد السكان، ومختلف احتياجاته.
- بعد أو قرب المصادر المائية من المدينة ومنطقة التوسع(تكلفة جلب المياه).
- إمكانيات التخزين(منشآت وهياكل التخزين).
- حجم المياه المتوفرة والتي يمكن تجنيدها.

ولحساب قيمة الاحتياجات اليومية المتوسطة، والقصوى لمنطقة التوسع على المدى القريب، والمتوســـط، والبعيد نعتمد على العلاقتين التاليتين:

الاحتياجات المتوسطة اليومية: $Qj = N \times H$

الاحتياجات اليومية القصوى : $Qjmax = Qj \times Cj$

حيث أن:

- Qj : الاحتياجات اليومية (ل/اليوم)، أو (م3/اليوم).
- N : عدد السكان.
- H : معدل الاستهلاك اليومي (ل/اليوم/فرد).
- Qjmax: الاحتياجات اليومية القصوى.
- Cj : معامل الاستهلاك اليومي (يتغير حسب حجم السكان).

وسنقوم بتقدير حجم المياه اللازمة للاستهلاك على مختلف الآماد، وباعتماد معدل 200 ل/يوم/فرد، كمعدل للاستهلاك، كونه المنشود من قبل السلطات، والذي تسعى لتحقيقه.

أما فيما يخص المياه المتسربة، نعتمد على النسبة الوطنية للتسرب، والمقدرة بـ15% وعليه تكون:

قيمة التسرب اليومية = (الاحتياجات اليومية x 15) ÷ 100.

جدول رقم(72) مدينة عين البيضاء : الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب على مختلف الآماد

المؤشرات / الأمد	عدد السكان بين الفترات (الزيادة)	معدل الاستهلاك (ل)	معدل الاستهلاك اليومي Cj	نسبة التسرب %	المياه الضائعة يوميا م3	الاحتياجات				الاحتياجات الكلية م3/اليوم
						اليومية المتوسطة Qj		اليومية القصوى Qjmax		
						ل/اليوم	ل/ث	ل/اليوم	ل/ث	
القريب(2007)	19998	200	1.4	15	599.94	3999600	46.29	5599440	64.80	204.60
المتوسط(2012)	12880	200	1.4	15	386.4	2576000	29.81	3606400	41.74	
البعيد(2022)	30259	200	1.4	15	907.77	6051800	70.04	8472520	98.06	

المصدر: من إنجاز الطالب، اعتمادا على قواعد ومعطيات سابقة.

نستنتج من خلال هذا الجدول أن المدينة تحتاج على المدى البعيد إلى 204.6 م3/اليوم، وهو ما سيتم تحقيقه فعلا بعد تجنيد جزء من مياه سد عين دالية بولاية سوق أهراس، وذلك بـ 234 ل/ثا.

5-3-شبكة التطهير الصحي:

يمكن تقدير كميات المياه المصرفة في المدينة، ومنطقة التوسع، على مختلف الآماد بالاعتماد على حجم التساقطات من جهة، وحجم المياه المستعملة من جهة أخرى، بهدف جعل الشبكة موحدة (UNITAIRE)، أو منفصلة (SEPARATIVE).

وسنقوم بتقدير كميات المياه المستعملة في المدينة ومنطقة التوسع، على مختلف الآماد، وفق العلاقة التالية:

$$Qmj = (h \times Cr \times NH) \div 1000$$

حيث أن:
- Qmj :كمية المياه المستعملة.
- h : معيار المياه الصالحة.
- Cr : معامل التصريف.
- NH : عدد السكان

وهذا ما يبينه الجدول (73)، الخاص بتقديرات حجم هذه المياه بالمدينة مستقبلا.

جدول رقم(73) مدينة عين البيضاء : كميات المياه المستعملة على مختلف الآماد

الأمد	حجم الزيادة السكانية	معيار المياه الصالحة(ل)	معامل التصريف (Cr)	كمية المياه المستعملة (م3/يوم)	المجموع(م3/يوم)
القريب(2007)	19998	200	0.70	2799.72	8839.18
المتوسط(2012)	12880	200	0.70	1803.20	
البعيد(2022)	30259	200	0.70	4236.26	

المصدر: من إنجاز الطالب، اعتمادا على معطيات سابقة.

شبكة التطهير لمدينة عين البيضاء، سوف تستقبل كميات كبيرة من المياه المستعملة، نظرا لتزايد حجم السكان، مضاف إليها 420 ملم سنويا من التساقطات، وعليه نقترح جعلها منفصلة.

5-4- شبكة الكهرباء:

تعد الطاقة الكهربائية إحدى أهم ضروريات المدن، لما لها من أهمية في حياة السكان.

في مدينة عين البيضاء مع نمو المدينة، ديموغرافيا، ومجاليا، واقتصاديا من خلال وجود بعض الاستثمارات، أصبحت الطاقة الكهربائية إحدى أولويات السلطة المحلية، وخاصة فيما يتعلق بالإنارة العمومية، حيث تعيش أغلب أحياء المدينة وخاصة الهامشية منها في الظلام، مما يطرح مشكلات أمنية بالدرجة الأول.

لذا لا بد من تجسيد مشروع المحطة الجديدة للتزود بالكهرباء، وتزويد شوارع الأحياء بالإنارة العمومية، مع احترام المسافة المتوسطة بين أعمدة الإنارة الكهربائية، وبنفس الجانب من الطريق والمقدر بـ 25 متر، وكذا البعد بين عمودين للإنارة العمومية لإنارة طريق بعرض 10 متر وبالجهتين هو 12.5 متر.

2-اقتراحات وتوصيات معالجة إشكالية النمو الحضري، والتوسع، ومختلف مشكلات المدينة

وفي أخر مبحث من الدراسة، والذي نخصه بوضع خطط وسيناريوهات، لمعالجة أهم الإشكاليات المطروحة في مدينة عين البيضاء، والواردة في المبحث السابق.

وحتى نضمن نجاح عملية التدخل على المجال، لابد من تحديد عناصرها التي هي بمثابة الإطار الموجه لها، والمتحكم فيها وهي:

- تحديد مختلف النقائص والاختلالات على مختلف الأصعدة.
- تحديد مبادئ التدخل، بمراعاة خصائص المجال الطبيعية، والإرتفاقات، والوسائل الرسمية للتعمير، وتطلعات السكان (أخذ أرائهم بعين الاعتبار)، وعامل التكلفة (الاقتصادي).
- وضع جملة من الاقتراحات، تجيب على الإشكالية المطروحة.

2-1- تحديد مختلف النقائص والاختلالات: راجع المبحث الأول.

2-1-1- مدينة عين البيضاء ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

أخر مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير كان في سنة 1992، وقد شرع منذ 1997 في إنجاز مخطط جديد، إلا أنه لم يتم استكماله، على الرغم من تجاوزه مرحلة المدى القريب، وهذه حالة كل المخططات العمرانية بالجزائر نتيجة تعقد الأمور الإدارية بالدرجة الأولى.

ما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة لمدينة عين البيضاء لسنة 1992، عمليات تهيئة شاملة بالتدخل في عدة نقاط من المدينة على شكل عمليات تجديد عمراني، وإعادة هيكلة، وعملية تكثيف حضري، إضافة إلى عمليات تحديد نطاقات التوسع المستقبلية على مختلف الآماد، والتي حددها في أقصى شمال المدينة وغربها، والخريطة (65) توضح اقتراحات مخطط التهيئة لمدينة عين البيضاء لسنة 1992 .

إلا أن هذا المخطط لم يتم تطبيقه رغم مرور 11 سنة على إعداده، بل نلاحظ:

- على أرض الواقع تغير في توجيه استخدامات الأرض، على سبيل المثال لا الحصر:

في القطاع العمراني 04 أين تم اقتراح منطقة للسكن الجماعي، والفردي لكن في حقيقة الأمر تم تخصيصها اليوم لمشروع ثانوية.

- وكذلك في عملية التوسع، اكتفى بخيار وبديل التوسع المتصل مع المحيط العمراني في شمال وجنوب المدينة، على الرغم من تعدد العوائق واختلافها.

خـريطـة رقـم (65)

مدينة عين البيضاء: التوسع المستقبلي عبر مختلف الآماد
حسب توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

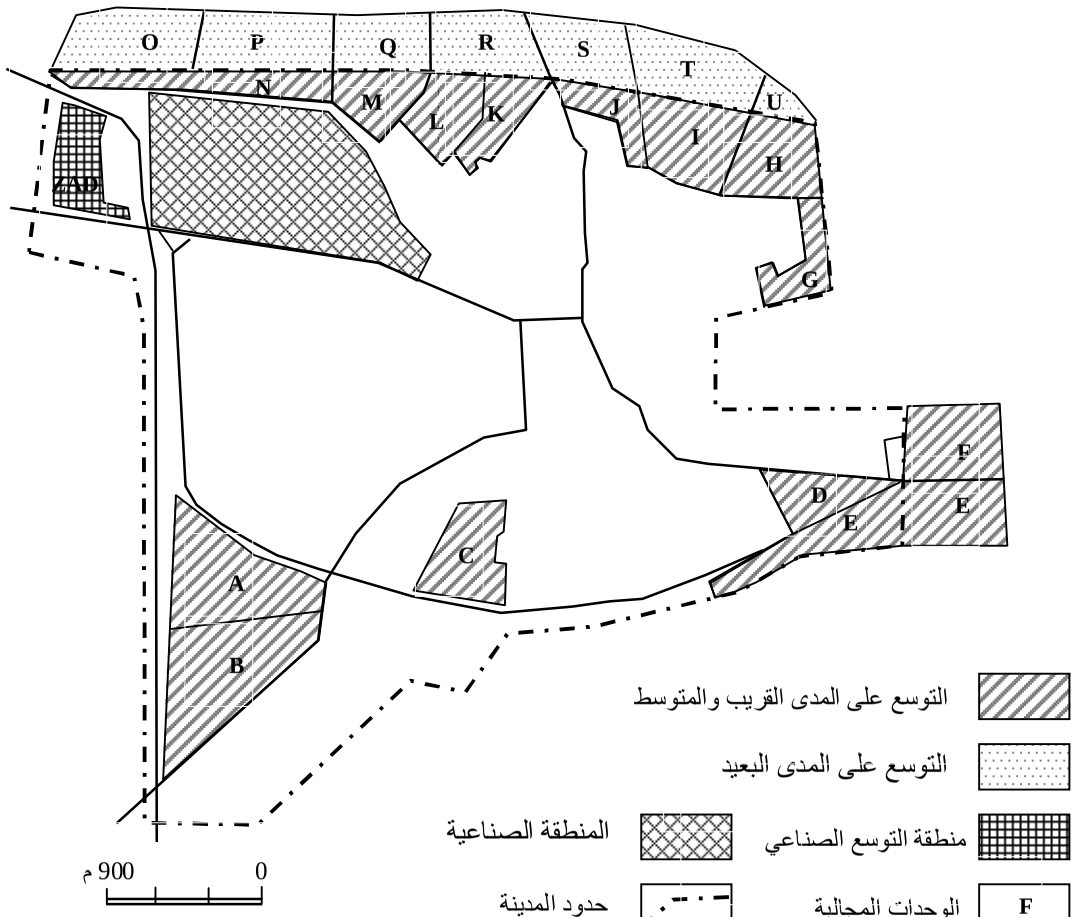

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعميرلبلدية عين البيضاء.

المدى القريب والمتوسط

الوحدة	المساحة (هك)	نمط المساكن	الكثافة الخام (مسكن/هك)	عدد السكنات
A	32.4	فردي	25	810
B	25.2	فردي	25	630
C	25	فردي	25	625
D	12.75	تجهيزات رياضية		
E	41.3	منطقة ترفيهية		
F	21	فردي	25	525
G	12	فردي	25	300
H	11.1	جماعي	60	666
I	18.1	جماعي	60	1086
J	7.8	فردي	25	195
K	13.2	فردي	25	330
L	16.8	فردي	25	420
M	19.8	جماعي	60	1188
N	29.8	جماعي	60	1788
المجموع	286.25			8563

المدى البعيد

O	30.75	فردي	25	769
P	31.5	جماعي	60	1890
Q	24.5	جماعي	60	1224
R	29	جماعي	60	1740
S	26.5	فردي	25	663
T	31.97	جماعي	60	1919
U	15.2	فردي	25	380
المجموع	190.32			8885

2-1-2- عين البيضاء في الأبحاث الجامعية:

تناولت دراسة للأستاذ "رحام جمال" موضوع إعادة التقسيم الترابي لشرق البلاد، فقد تم اعتماد في هذه الدراسة على عدة معايير، وعوامل من أجل الوصول إلى التقسيم الناجح، والذي يخدم جميع مناطق شرق البلاد، ويحقق التوازن المجالي، ويقضي على المناطق المهمشة - الناتجة عن تركيب الحدود النظرية مع الحدود الحقيقة العلاقات -، والتي ستعرف تنمية.

وحسب نتائج البحث، أنظر الخريطة (66)، فقد تم تحديد النطاقات الهامشية، والتي تعاني من التخلف في شرق البلاد، ومن بينها بلديات ظهير مدينة عين البيضاء، ثم حدد مراكز عمرانية لعدة اعتبارات (تاريخية، عمرانية، وظيفية...)، والتي يرى الباحث وجوب أخذها بعين الاعتبار، عند أي تقسيم ترابي جديد، ومن بينها مركز عين البيضاء الذي سيكون مركز ولاية لتنمية بلديات الظهير الفقيرة والمتخلفة. وبعض بلديات سوق أهراس.

خريطة رقم 66

شمال شرق الجزائر: المناطق الهامشية

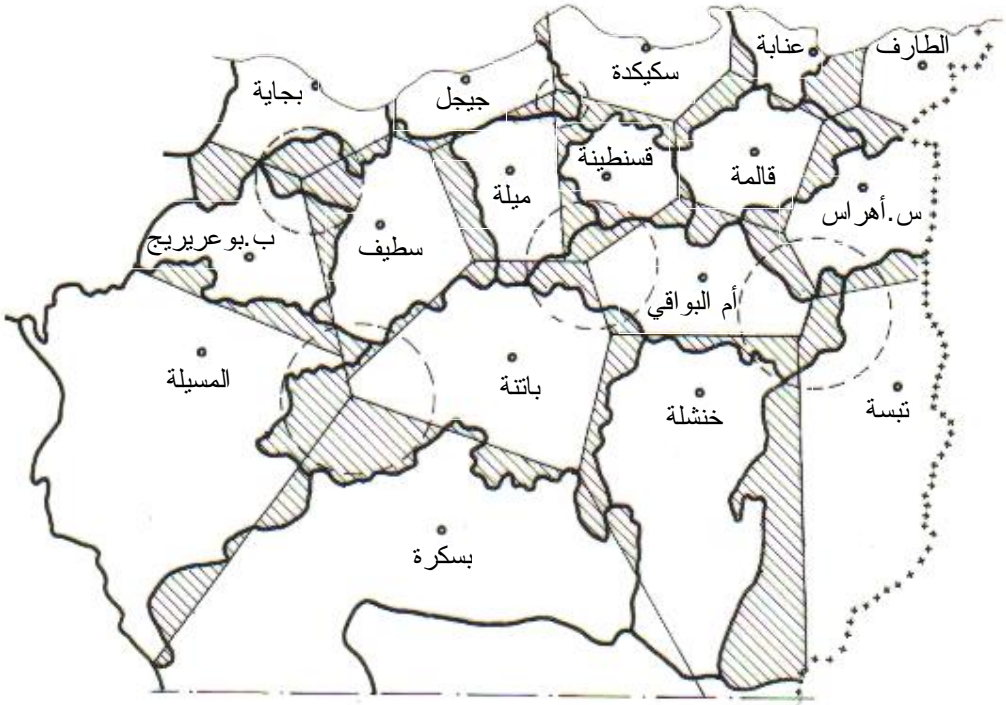

مناطق هامشية

مناطق وجب أخذها بعين الاعتبار عند أي تقسيم ترابي، وفق درجاتها

حدود الولايات

مقر الولاية

ش

80 40 0

Source : RAHAM Djamel, les structures spatiales de l'est Algérien, les maillages territoriaux, urbains et routier, these doctorat d'état, université de mentouri, Constantine, 2001

2-2- التوصيـــات والحلـــــول:

بعد الإطلاع على الوضع الراهن لمجال مدينة عين البيضاء، وإبراز مختلف النقـائص بـــه، ومعرفـة انعكاساتها، تم تحديد طبيعة التدخل على المجال، لتحسين وضعيته، وفعاليته، وعلى ضوئها نقوم بضـــبط جملة من الاقتراحات على كافة المستويات، وفق رأى وتصور ما سيكون عليه المجـــال بعـــد التـــدخل، حاضرا و مستقبلا.

ويمكن تلخيص معالجة ظاهرة النمو الحضري، ومشكلات مدينة عين البيضاء، في المخطط 15 المبـــين للمحاور الكبرى لعملية المعالجة :

مخطط -16- تصور حول معالجة أهم مشكلات مدينة عين البيضاء[1]

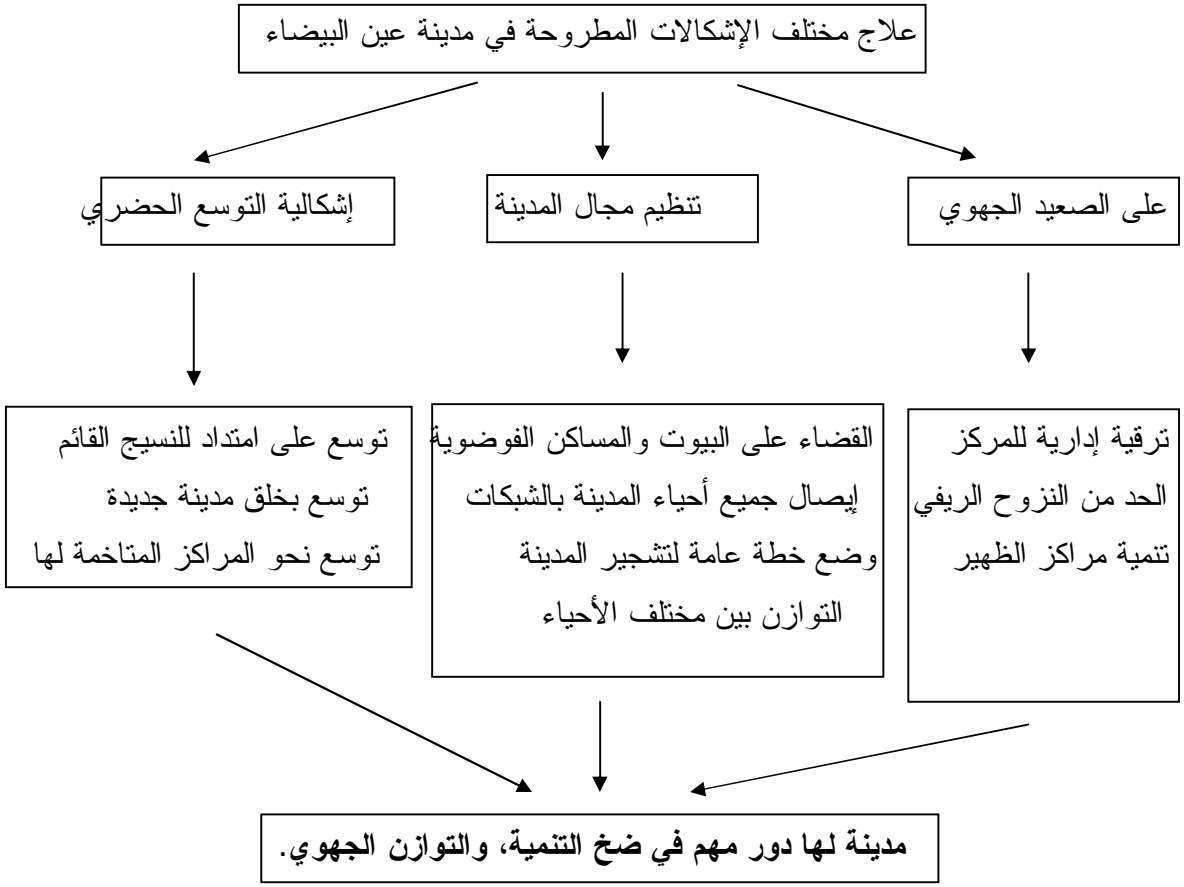

(1) تم إعداد هذا المخطط اعتمادا على نتائج تحليل الواقع والاحتياجات المطلوبة للمدينة.

وسنقوم بالسرد بشيء من التفصيل، لهذه الخطة العامة للمعالجة:

2-2-1- التدخل على الصعيد الجهوي والوطني: " نحو تفعيل دور المدن المتوسطة "

1- ترقية مركز عين البيضاء إلى مقر ولاية:

إعادة النظر في التقسيم الترابي الحالي، واستحداث تقسيم ترابي جديد، يأخذ بعين الاعتبار المناطق الهامشية، والمراكز الكبرى والمدن المتوسطة. ومدينة عين البيضاء، نرى أهمية ترقيتها إلى مركز ولاية، لأن ذلك سيساهم بشكل فعال في تنمية ظهيرها، على الرغم أنه سيصبح على محور 65 كلم، ثلاثة مقرات ولائية (أم البواقي، عين البيضاء وخنشلة).

2- اعتماد سياسة التنمية المحلية: " تكامل العلاقة بين الريف والمدينة "

تفعيل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)، الذي يدخل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي، والذي شرعت الدولة بتطبيقه من أجل تنمية وتطوير الفلاحة الجزائرية من جهة، وتثبيت السكان في الأرياف من جهة أخرى، وحسب أخر حصيلة لنتائج هذا البرنامج، هناك ما يقارب من 220000 مستثمرة فلاحية، من أصل مليون مستثمرة تم إحصائها في أخر إحصاء فلاحي سنة 2000، وهذا البرنامج وفر 607686 منصب شغل، منها 344000 منصب شغل مؤقتة [1].

إضافة إلى اعتماد سياسة التنمية المحلية بمبادرة من الجماعات المحلية لبلديات الظهير، بأن تكون الصانعة لهذه التنمية.

3- الحد من تضخم المدن:

اعتماد السياسة الجهوية من أجل إعادة التوازن الجهوي والإقليمي للتجهيز، وتنمية المجال الوطني، و تثمين القدرات العمرانية التي تقوم عليها المدينة، من خلال تنمية الوظائف القاعدية لها.

إضافة إلى تفعيل دور ومكانة المدن المتوسطة في الشبكة الحضرية للبلاد، لأنها دون شك ستكون مدن توازن وتحقيق التنمية المحلية والإقليمية.

4- تدعيم نظام اللامركزية:

كما نلاحظ أن من أهم أسباب استمرار الإشكالات العمرانية، هي تعقد الإجراءات الإدارية وبخاصة عند التحضير أو إعداد مخططات للتهيئة، نتيجة الوصاية من بعض الإدارات من جهة، و توجيه المقترحات والمشاريع دون مراعاة الأولوية من جهة أخرى، مما يطيل من أمد إنجازها.

5- نشر ثقافة التعمير وحماية البيئة:

رغم وجود ترسانة هامة من القوانين الخاصة بالتعمير، وتنظيمه، وهذه القوانين دعمت بجهاز الردع متمثلا في شرطة العمران، إلا أنه وكما لاحظنا العديد من التجاوزات في ميدان البناء وحماية البيئة، بمدينة عين البيضاء كنموذج من مدن عدة، وهذه التجاوزات ناتجة عن تهاون السلطات العمومية في تطبيق القانون، إضافة إلى عدم وعي السكان في ما يخص بانعكاسات هذه التجاوزات على حياتهم بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك لابد من توعية السكان ونشر ثقافة العمران وحماية البيئة.

(1) جريدة الخبر 22 /2003/10، العدد 3915، من تصريح وزير الفلاحة في ملتقى صحفي أمام المدراء الولائيين للفلاحة والغابات.

6- تشجيع البرامج السكنية والتحكم في مختلف الأسواق:
تسريع وتيرة إنتاج السكنات، وإعادة الاعتبار والتحكم في الأسواق العقارية، ومواد البناء والتجهيزات، واليد العاملة، ورؤوس الأموال[1] ، من أجل القضاء على أزمة السكن، وإنهاء المضاربة في العقار، إضافة إلى تقليص حجم السكنات الشاغرة في البلاد بطرق عملية.
7- إرساء سياسة المدينة وفق أطر قانونية وعلمية محددة [2]، من خلال إقحام المواطن بمشاوراته، ومتابعته، وتقيمه لأي برنامج.

2-2-2- التدخل على مجال المدينة: " نحو تنظيم مجال مدينة عين البيضاء "
بعد التشخيص والوقوف على مشكلات المدينة، تم التوصل إلى وضع خطة للتدخل فيما يخص تنظيم مجال المدينة وجعله أكثر ديناميكية، وقد تم وضعها بناءا على:
- معطيات سابقة لمخطط التهيئة والتعمير لسنة1992، بعد مقارنة ما قد خطط مع ما هو منجز.
- كما تم الأخذ بعين الاعتبار، كل المشاريع المبرمجة، والتي هي في طريق الإنجاز.
والهدف من وراء هذا التدخل، هو تنظيم مجال مدينة عين البيضاء بشكل تستفيد فيه كل أحيائه من مختلف ضروريات الحياة، إضافة إلى تحقيق التوازن داخل مجال المدينة، وتوفير بعض المساحات من أجل التوسع في ظل صعوبة الحصول على العقار، ويكون التدخل كمايلي:
- تدخل على المجال القائم(المبني) لاستصلاح النسيج المعمر.
- تدخل على المجالات الشاغرة لاستغلال الفراغات الحضرية.
ومساحة أرض التنمية [3] في مدينة عين البيضاء مرتفعة جدا، وقد سجلت 349.21 هكتار، وتمثل المساحات الشاغرة أكبر نسبة منها، إلا أن إطارها القانوني يعد أكبر عائق في استغلالها لتنمية أرض المدينة، وترقيتها، كونها ملكية خاصة، والحصول عليها يكون من خلال إقرار المنفعة العمومية، المبينة في قانون 25/90 الخاص بالتوجيه العقاري.
سنتطرق لمختلف عمليات التهيئة، والتدخل على مجال دراستنا والتي نرى بأنها كفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها، وتتمثل هذه العمليات في:

1- عملية إعادة تنظيم مركز المدينة الحالي:
يعد مركز المدينة النقطة الفاعلة، والمنطقة المتميزة التي تضم وتستحوذ على مختلف الوظائف والتبادلات الأساسية للحياة اليومية للسكان، ويعاني المركز من تدهور بعض مبانيه، والضغط على مرافقه، لذا نقترح مشروع عملية إعادة التنظيم الحضري لمركز المدينة، وتكون في المجالات التالية:

---

(1) القانون 11/98 المؤرخ في 22 غشت1998، المتعلق بالبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي لفترة 2002/1998، الجريدة الرسمية العدد 62، ص18.
(2) جريدة الخبر اليومية، العدد 4181، الخميس 02 سبتمبر2004، عن الوزير المكلف بالمدينة.
(3) مساحة أرض التنمية للمدينة = المساحة المتخلفة + المساحات الشاغرة = 48.69 + 300.52 = 349.21 هكتار.
من محاضرات الأستاذ: غانم عبد الغني، لسنوات الرابعة تهيئة حضرية، في مقياس الاقتصاد الحضري.

أ - التدخل على المجال السكنى:

بالنسبة للسكنات الفردية التي تتطلب حالتها الرديئة تهديمها وإعادة بنائها، يجب أن تبنى البنايات الجديدة وفق نمط وخصائص السكنات المجاورة، لضمان التناسق والانسجام بينها.

تخصص الطوابق الأرضية للبنايات المطلة على الشوارع الرئيسية للمحلات التجارية ومكاتب الخدمات.

ب - التدخل على التجهيزات والمرافق، بتحسين الواجهات بما يتناسب والهندسة المعمارية الحديثة.

ج - التدخل على المساحات العمومية:

إعادة تهيئة المساحات العمومية بشكل جيد يتلاءم مع الدور المنوط بها، هذا إلى جانب توفير مساحات خضراء بها، وكذا المقاعد ...، كما ينبغي ضمان نظافتها، وتجهيزها، بالعناصر التالية: الأكشاك، النفورات، المراحيض العمومية، المقاعد... الخ.

د - التدخل على الطرق والأرصفة:

للحد من مشكلة عرقلة حركة المشاة، نقترح منع عرض السلع والبضائع على الأرصفة وخصوصا بالشوارع الضيقة منها.

هـ- إقامة موقف محروس للسيارات بالمركز، يساهم وبفعالية في الحد من وقوف وتوقف السيارات على جوانب الطرق.

و - نقترح تهيئة وتبليط أغلب الأرصفة، والممرات بمركز المدينة.

ي - ينبغي تهيئة مفترقات (Ronds points , Carrefour) الطرق بشكل جيد، وتزويدها بالإشارات الضوئية، لوضع حد لمشاكل المرور على مستواها.

2- خلق موقع لمركز مدينة جديد (المقترح):

يمكن اقتراح مركز مدينة جديد، وهذا المركز المقترح يحتل موقعا إستراتيجيا وهاما، فهو يقع شمال وسط المدينة الحالي، الأمر الذي سيجعل إمكانية الاستفادة منه سهلة لسكان الأحياء الشمالية، والشرقية المتمثلة في القطاعات 10، 11، 12، 13، والذين تشكل نسبتهم 25.43% من سكان المدينة، كما لا يتطلب الوصول إليه جهدا، ولا وقتا كبيرين، وما زاد في أهمية هذا الموقع المقترح هو التقاء أهم الطرق والشوارع به، وكذا احتوائه على قاعدة وظيفية يمكن جعلها متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، ومع المحيط المجاور، كما أنه يمتاز بقربه من منطقة التوسع المقترحة في شمال المدينة، مما يجعل من ربط أجزاء التوسع المستقبلية والأحياء الحالية أمر سهل وممكن.

3- وضع خطة عامة لتشجير المدينة، واستحداث مزيد من المساحات الخضراء.

4- الارتقاء بالمساكن الفوضوية في حي الصومام، وذلك من خلال تحسين البنية التحتية لهذا الحي، الذي يزيد عدد المساكن فيه عن 80 مسكنا.

5- الإسراع في تجسيد مشروع 600 سكن الموجهة لسكان الحي الفوضوي (بوعكوز)، بعد إزالته.

6-الرفع من كفاءة الطرق، والبنية التحية للمدينة، من خلال تحقيق المشاريع المبرمجة في مخططي

التهيئة والتعمير لسنة 1992، والإنعاش الاقتصادي، باستحداث الطريق المحول في الجهة الشمالية، وصيانة قنوات التطهير وجعلها منفصلة(Séparative).

7- تزويد المدينة بالمياه الصالحة للشرب، وإيصالها إلى جميع أحيائها.

8- الإسراع في تحقيق مشروع الحد من الفيضانات، التي تضرب الجهة الشرقية من المدينة.

9- إقامة جسر(Pont)، على واد الحاسي في الجهة الشمالية من المدينة، بهدف حماية السكان من خطر الفيضانات من جهة، وربط أحياء التضامن والبيضاء الصغيرة بأحياء المدينة من جهة أخرى. كما نقترح تهيئة جوانب المجرى المائي، وضمان عدم رمي النفايات فيه.

10- وضع مخطط عام لتنظيف المدينة، يتم من خلاله جمع النفايات والقمامة، عبر مختلف أحياء المدينة، بصفة دورية و منتظمة، حتى يتم الحفاظ على نظافة البيئة الطبيعية للسكان.

11- وضع مخطط عام لتشجير المدينة، ومن خلاله يتم الحفاظ على المساحات الغابية المحيطة بها، والموجودة بداخلها من النمو الانسيابي الذي يصل درجة " الزحف العمراني "[1]، الذي يأتي على الأخضر واليابس، كما يتم زرع الأشجار بالمدينة والاهتمام بالمساحات الخضراء بها.

12- و لمواجهة الأخطار المحدقة بالمدينة نقترح مايلي:

- نقل وحدة تعبئة قارورات الغاز بعيدا عن محيط المساكن، ونقترح أن تكون في الجهة الشرقية من المدينة على طريق مسكانة، بعيدا عن المحيط العمراني للمدينة.

- إنشاء حنفيات الحرائق " Les bouches d'incendie "، التي تفتقر إليها المدينة، نتيجة تزايد احتمالات خطر الحرائق بفضل تواجد عشرات الهكتارات من الأشجار، ووجود مرافق عامة مهمة، ويكون توزيعها متماشيا مع المناطق الأكثر عرضة للخطر.

13- تحسين مداخل المدينة الأربعة:

المدخل الغربي: تمثله " المنطقة الصناعية ".

المدخل الشرقي : تمثله "مرائب بيع الأجر وقطع الغيار القديم ".

المدخل الجنوبي: تمثله " معمل الألمنيوم والخشب ".

المدخل الشمالي : تمثله " المقبرة ومعمل الملابس العسكرية ".

العناصر المكونة لمداخل المدينة، تفتقد إلى هندسة معمارية حديثة، وعدم وجود لواحات إشهارية، أو النفورات، أوالمباني الراقية، لذا وجب تحسين مداخل المدينة لتكون في مستوى حجمها ودورها.

وعليه نقترح تحسينها، بوضع لوحات إشهارية، وإشارات المرور الموضحة للمدن والاتجاهات...الخ.

14- إخراج السجن من وسط المدينة إلى الأطراف مستقبلا، وهي تعد جزء من عملية إعادة تنظيمه واستغلال مساحته في مرافق أخرى.

---

(1) الزحف العمراني هو عملية تأتي على الأخضر واليابس ولا تأخذ في الحسبان العناصر الطبيعية سواء كانت نباتات، تضاريس، مياه، ...الخ. أما النمو العمراني أو التوسع العمراني فهما الاستمرارية مدلولان يحترم صفة والديمومة لما يجده أمامه ويسيران بوتيرة تارة بطيئة وتارة أخرى سريعة، لكن في حدود المعقول ويخضعان لنظام وتخطيط محكم. من رسالة الدكتوراه لـ: ديب بلقاسم، البيئة الحضرية في مدن الواحات وتأثير الزحف العمراني على توازنها الإيكولوجي، اسنة 2001، ص12.

2-3- بدائل التوسع المستقبلي للمدينة: " بين الطلب المتزايد ونفاذ الأراضي "

يقصد بالتوسع إيجاد أراضي تلبي احتياجات نمو المدن الحالية والمستقبلية.

وبالنظر إلى الحجم الذي بلغه التوسع العمراني للمدينة، والذي وصل في كثير من المواقع إلى وضع يستحيل معه المزيد من النمو، حيث ظهرت المشكلات المتعددة الآثار وأهمها مشكلات التعمير والتوسع والبيئة، وترجع هذه المشكلات إلى عدة عوامل متمثلة أساسا في النمو الأفقي للعمران الذي يستهلك المجال بشكل سريع جدا، ويوفر سكن محدود، بالإضافة إلى نفاذ العقار.

ولأجل إيجاد الصيغ الملائمة لسياسة عمرانية، تستجيب للمطالب المستقبلية للمدينة في مختلف المجالات التي تمس حياة السكان، تم وضع عدة تصورات وبدائل للتوسع الممكنة، كلها تصب في ضرورة نقل عمليات التوسع إلى بعض التجمعات الواقعة خارج الحدود الإدارية للمدينة، وذلك بتحويل المشاريع العمرانية إلى هذه التجمعات التي سوف تستقبل التوسع على المدى البعيد.

وعمليات التوسع قد تكون في شكل مدن جديدة، والتي تعد أداة في التخطيط والتنمية العمرانية، ونوع جديد في تنظيم عمليات توسع المدن، وقد تم تقنين عمليات أنشاء المدن الجديدة في القانون 08/02 المؤرخ في 8 ماي 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، استحدث نتيجة تضخم المدن وبخاصة الكبرى منها. وتعتبر المدن الجديدة عامل يمكن من خلاله فك الخناق على المدن التي تعاني الاكتظاظ السكاني، ومختلف المشكلات التي تعقد الحياة الحضرية، إلى جانب تنمية الأرياف المحيطة بها، كما أنها تساهم في امتصاص أزمة الأحياء غير قابلة للاندماج داخل المدن، وتذهب هذه السياسة إلى تحديد نمطين من هذه المدن الجديدة، حيث يتمثل النمط الأول في ما يسمى بمدينة الطوق الأول والثاني، وهو ما يخص حواضر الشمال وعاصمة البلاد، وأما مدينة الطوق الثالث والرابع فهي تخص المناطق الداخلية والجنوب، ووراء هذه السياسة رسمت عدة أهداف إستراتيجية: [1].

- العدالة في توزيع نتائج التنمية وضمان تكافؤ الفرص.
- توزيع ملائم للسكان.
- التحكم في نمو المدن الكبرى وتطوير منظم المدن المتوسطة.

وفيما يخص سيناريوهات توسع مدينة عين البيضاء في ضل وجود عوائق قانونية، وطبيعية، وبشرية هي كمايلي:

2-3-1- السيناريو الأول: التوسع مع الامتداد الطبيعي للمدينة

يكون التوسع على المدى القريب والمتوسط، في اتجاه أقصى شمال المدينة، وفي الجهة الجنوبية الغربية، وفي الجهة الشرقية (مبرمج ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة1992)، وأغلب هذه المناطق تم الحصول عليها من الخواص. وهي سهلة الربط مع باقي أجزاء المدينة، كونها تقع على أراضي منبسطة يسهل فيها مد الشبكات بسير وغير مكلف، إلا أن هذا السيناريو يحتاج إلى دعم بعدة قرارات: فيما يتعلق بنزع الملكية، و نمط البناء الذي يحبذ أن يكون عموديا حتى يوفر استهلاك المجال.

(1) بن السعدي إسماعيل:الثقافة والعمران، أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2001، ص11.

إلا أن هذا السيناريو على الرغم من مرور 11 عاما على اقتراحه، لم يتحقق كله، نتيجة بروز العديد من العوائق، وبخاصة الطبيعة القانونية للعقار، ونمط البناء، ونوع التجهيزات.

و من سلبياته أيضا أن التوسع يكون على حساب الأراضي الفلاحية من جهة، وإعطاء نسيج متقطع للمدينة بارتفاقات اصطناعية ما يجعل أحياء من المدينة معزولة.

وعملية التوسع تسهل فقط على مساحة الأراضي التابعة للبلدية في الجزء الجنوبي الغربي من المدينة كونها لا تطرح أي مشكلات قانونية، و مساحة التوسع الكلية للمشروع 317.60 هكتار [1]،

2-3-2- السيناريو الثاني: التوسع خارج حدود المدينة أو البلدية (تحويل ونقل مشاريع التعمير)

نقصد به التوسع خارج الحدود الإدارية للبلدية، و ذلك بنقل واستحداث مدينة جديدة من الطوق الثالث والرابع، في إحدى المراكز العمرانية المشكلة لظهير مدينة عين البيضاء، وهذا السيناريو سيكون على المدى المتوسط و البعيد، و المراكز المؤهلة لتكون مركز لمدينة جديدة هي:

1- تجمع الزرق:

يقع على بعد 15 كلم شمال شرق مدينة عين البيضاء، يمتاز بطبوغرافيته السهلة، ويخترقه الطريق الوطني رقم 10، ويضم هذا التجمع 1013 ساكنا، يقطنون 561 مسكنا.

وتنمية هذا المركز بخلق مشاريع سكنية كبرى، ومشاريع أخرى للتجهيز والمرافق، الأمر الذي سيجعل لهذا المركز دورا كبيرا في تنمية بلديات الظهير الفقيرة، وموقعه المتوسط لبلديات شرق الولاية.

وسوف يعمل على التخفيف من حدة الهجرة نحو المدينة.

2- تجمع الجازية:

يقع على بعد 13 كلم شرق مدينة عين البيضاء، وهذا التجمع هجر جل سكانه إلى تجمع عين فرحات بعد أزمة العنف التي شهدتها البلاد، ويتميز بموضع منبسط، وتقع على طول الطريق الوطني رقم10، إلا أنه يطرح في المستقبل مشاكل التوسع، كون معظم الأراضي المحيطة بها غابية وملك للخواص. لذلك لابد من التخلي عنه، ويحبذ توجيه مشاريع سكنية بالدرجة الأولى مع تجهيزاتها الضرورية وربطها بشبكة مهمة من الطرق مع المدينة الأم.

3- تجمع بئر وناس:

وهو المركز الثانوي الوحيد التابع لبلدية عين البيضاء، يقع على بعد 5 كلم غرب المدينة، ويربطه بعين البيضاء الطريق الوطني رقم10، ويتوفر على سوق للسيارات، ويمكن دمجه مستقبلا في مدينة عين البيضاء ولكن بنسيج عمراني متقطع، إلا أن العائق الأكبر هو وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، والتي لها مردودية متوسطة.

(1) مديرية مسح الأراضي بولاية أم البواقي، والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين البيضاء.

والتجمع في حد ذاته سيواجه جملة من عوائق التوسع وبخاصة الاصطناعية في الجهة الشمالية، والأراضي الفلاحية في الجهة الجنوبية والغربية والشرقية. لذلك فهو خيار مستبعد.

وقد تم تخصيص هذه المراكز الثلاثة فقط دون غيرها، لعدة عوامل موضوعية:

- موقع مركزي الجازية والزرق تقريبا في وسط إقليم شرق ولاية ام البواقي.
- تجمع بئر وناس التابع إداريا للمدينة، وتوفره على سوق للسيارات يسهل عملية دمجه بالمدينة.
- السلطات المحلية أفكارها تنصب في هذا الاتجاه.

وقد تم اختيار تجمع الزرق، لقربه من الطريق الوطني، وتوسطه إقليم واسع، وتوفره على أراضي للتوسع.

2-3-3- السيناريو الثالث: تنمية مراكز الظهير مع تطوير التجمعات المحيطة بمدينة عين البيضاء وإجراء تعديل على الحدود الإدارية للبلدية:

كسيناريو يطرح نفسه لابد من تنمية كل مراكز البلديات في الظهير، عن طريق التنمية المحلية وهذا بهدف وقف تدفق الهجرة الواسعة على المدينة، وبناءا على هذا السيناريو:

سوف يتم استحداث شبكة من المراكز المحيطة بالمدينة والتي سوف تمتص مشاريع التعمير المستقبلية، ويتم ربطها بشبكة طرق معبدة، وتتمثل هذه المراكز في التجمعات المتاخمة للمدينة (راجع مبحث العلاقات الإقليمية لمدينة عين البيضاء)، وذلك بعد إجراء تعديلات على الحدود الإدارية لبلدية عين البيضاء الحالية، وتتمثل هذه المراكز في (بئر وناس، عين فرحات، قرية أم الجمل، بريريش، بئر رقعة)، ومحاولة عدم جعلها كمراكز للنوم، على الرغم من أن هذه التجمعات سوف تعاني الضغط مستقبلا، كونها محاطة بجملة من العوائق الاصطناعية، والطبيعية، والقانونية، كما سيتم نزوح عكسي من المدينة نحو الأطراف وخاصة عودة السكان إلى مناطق أصلهم الجغرافي.

وهذا السيناريو يمكن تطبيقه ويكون على المدى البعيد، لكن سوف يصطدم بعامل منع الهجرة كونها أمر مستحيل، وصعب التحكم فيه، خاصة مع عدم وجود رأى مستقبلية واضحة في الجزائر في هذا الميدان. و لا بد من الاستفادة من الظهير الريفي الواسع، مع ضرورة حماية الأراضي الفلاحية من الزحف العمراني عليها.

وهذا السيناريو يحث على استحداث شبكة عمرانية محيطة بالمدينة متكاملة ومستقلة اقتصاديا، واجتماعيا، وعمرانيا مع احتفاظها بعلاقات وطيدة مع المدينة الأم في إطار شبكة حضرية متناسقة ومتكاملة، مع التفكير في تأهيل هذه المدن.

وقد تم التركيز على هذه المراكز الثلاثة دون غيرها، كونها الأقرب إلى مدينة عين البيضاء.

خلاصة المبحث الرابع:

في أخر مبحث من المذكرة، والذي يخص الإسقاطات السكانية لفترة عشرين عاما، وما يوافقها من مختلف الاحتياجات السكنية والهيكلية و المساحية، ثم وضع جملة من الاقتراحات والتوصيات لمعالجة مختلف مشكلات مدينة عين البيضاء، وعلى رأسها إشكالية التوسع العمراني، نستنتج مايلي:

- بافتراض معدل نمو المدينة 2.15% المتعلق بالمدن المتوسطة بالبلاد،لعدة متغيرات سيبلغ حجم سكانها في سنة 2022 ما يقارب من 157912نسمة، ومع شح وندرة الأرضي الصالحة للتعمير بالمدينة، والمتوفرة ملكيتها خاصة، ما يستلزم توفير 241.5 هكتار، وتوفير أيضا 12603مسكنا، على الرغم من توفر مساحات شاغرة تكفي لتلبية احتياجات المدينة على المدى البعيد إلا أن طبيعتها القانونية لا تسمح بالاستيلاء عليها نظرا للإمكانيات المحدودة للبلدية.

- وبناءا على هذه المتغيرات تم اقتراح جملة من التدخلات من أجل علاج المشكلة (تضخم المدن، و مكانة المدينة المتوسطة) على الصعيد الجهوي، لأن تحقيق علاج لهذا المشكل هو في الواقع مفتاح للقضاء على الكثير من الأزمات المجالية التي تعرفها العديد من المدن الجزائرية.

- كما تم التدخل على مجال المدينة بشكل مباشر بجملة من التدخلات الفنية للرفع من كفاءة البنية التحتية، وإعادة تنظيم مجال المدينة. وفي الأخير تم اقتراح جملة من السيناريوهات لإيجاد أراضي للتوسع على المدى البعيد، وكان الاقتراح هنا واضح هو التوجه نحو خيار المدينة الجديدة، وقد تم وضع عدة مدن وأحسن خيار يحبذ أن يكون في مدينة الزرق.

وكل هذه التدخلات تجيب على الكثير من التساؤلات بمستقبل المدينة، وذلك بالعمل على تصحيح اختلالاتها وبتأهيلها، وكذا تقوية قدراتها التنافسية مع الحرص على تنظيم المجال والحياة الحضريين.وهذا جزء من تجسيد وتحقيق أبعاد المشروع الحضري السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتعميرية.

خلاصة الفصل الثالث:

أهم النقاط التي تم استخلاصها من خلال معالجة عناصر هذا الفصل هي أن:

*** هناك تكامل بين العلاقات الوظيفية وديناميكية المدينة، والتي نفسرها على مستويين:**

- المستوى الأول: الديناميكية الإقليمية

تعرف المدينة تنوع في طبيعة العلاقات الوظيفية التي تؤديها، وتبرز أساسا العلاقات التجارية، وهذا ما يعكسه انتشار 3813 محلا تجاريا، مدعومة بثلاثة أسواق أسبوعية، كان لها دور في استقطاب التجار حتى من خارج حدود الولاية، والتي يصعب في حقيقة الأمر تحديد مجال نفوذها، لأنها تتغير حسب الظروف السائدة، فالعلاقات الوظيفية الإقليمية تكاد تنحصر في إقليم بلديات شرق الولاية، وما يمكن الاستناد إليه لتفسير هذا العلاقات إلى عاملين أساسين العامل القبلي وعامل المنافسة.

- المستوى الثاني: ديناميكية الأحياء

ويعد مركز المدينة القلب النابض لها ومركز ثقلها، ثم تليها الأحياء الانتقالية المحيطة به، ثم أحياء الأطراف والتي أنشأت حديثا، وهي لا تزال عبارة عن ورشات للبناء.

*** كما تم تحديد مستقبل نمو السكان، والوظائف التي ستسود المدينة، بافتراض جملة من النتائج، وقد اتضح جليا بأن المدينة ستدخل فئة مدن أكثر من 100 ألف نسمة، وهي فئة المدن التي يجب أن لا يستهان بدورها، ويجب أن تأخذ موقعا ودورا يليق بمجد تاريخها، وحجمها الديموغرافي.**

*** أما وظيفيا سوف تدعم وظائف القطاع الثالث بشكل رئيسي، مما يؤدي إلى سيادته مستقبلا، مقابل تراجع في الوظيفتين الزراعية والصناعية.**

*** وتعاني المدينة من عدة مشكلات، أهمها إشكالية التوسع العمراني في ظل نفاذ العقار، وتطويق المدينة بجملة من العوائق القانونية أساسا، ثم إشكالية التدهور البيئي بالمدينة من بيئة طبيعية واجتماعية نتيجة لندرة المساحات الخضراء، وعدم انتظام عمليات جمع النفايات، وعدم صيانة وترميم الشبكات، و انتشار البيوت القصديرية لأكثر من عقدين، مما ولد الإحساس بالإقصاء والتهميش.**

*** وأخيرا تم التماس جملة من الاقتراحات والتوصيات لمعالجة مختلف الإشكالات المطروحة بالمدينة، من منظورين:**

- معالجة عامة: وهي مفتاح معالجة العديد من مشكلات المدن الوطنية، و تستوجب خطة شاملة، تأخذ بعين الاعتبار دور المدينة، ووضع سياسة واضحة لها.

- معالجة محلية: تخص مدينة عين البيضاء، وخصائصها وإمكانياتها المتوفرة.

ويمكن أن نلخص هذا نتائج هذا الفصل في المخطط التالي:

شكل رقم 17 التفاعل بين مدينة عين البيضاء وظهيرها

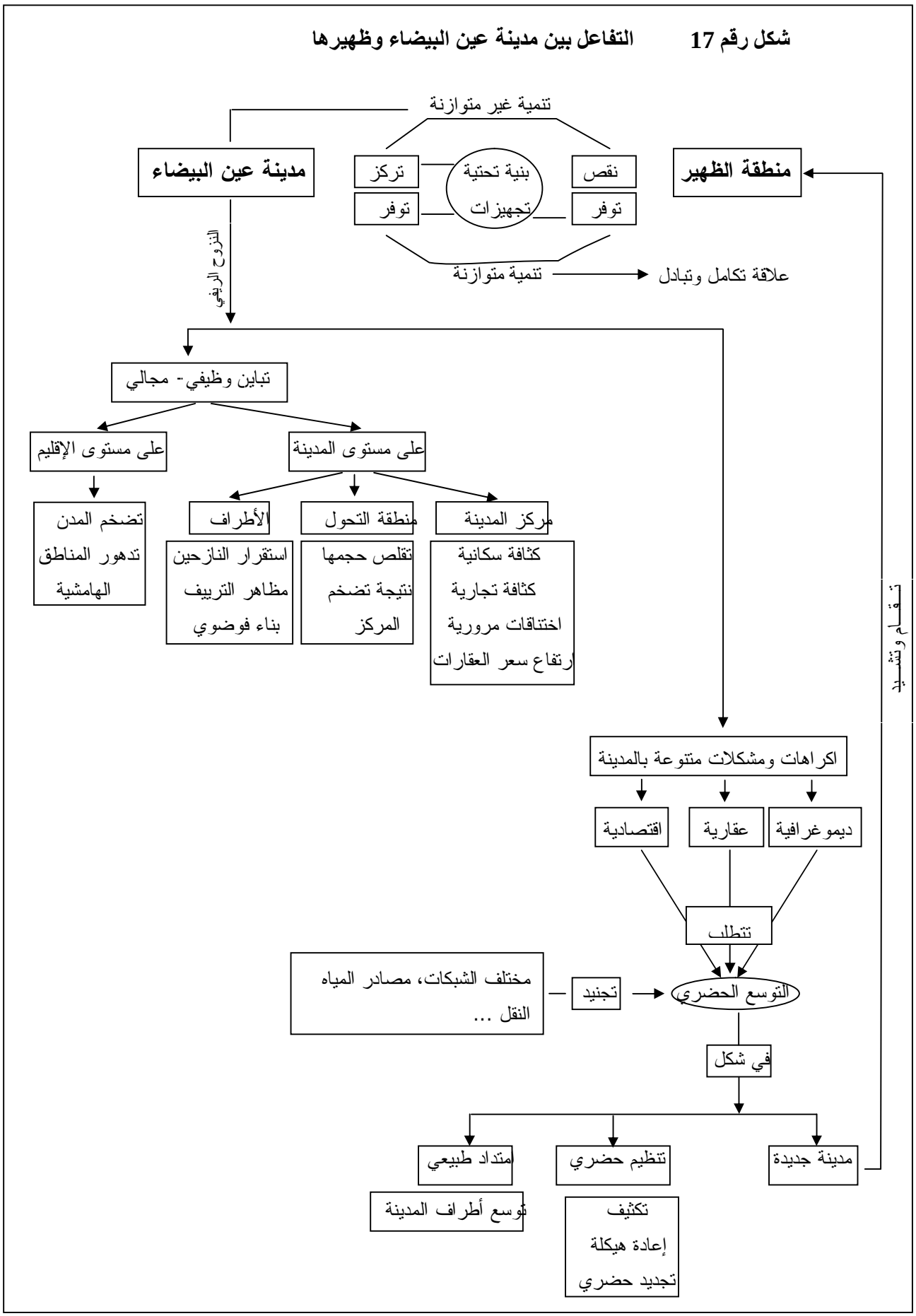

الخـــــــاتمـــة العـــــــــامـــة

في ختام دراستنا هذه والتي تناولنا فيها بنوع من التفصيل والدقـة للإطـار الطبيعـي والـديموغرافي، والاقتصادي لمدينة عين البيضاء، و للعديد من الجوانب المتعلقة بالواقع العمراني، كما تم التعرف علـى الحركية المجالية لأحيائها أو علاقاتها الوظيفية بظهيرها الريفي الرعوي... الخ.

وكما تم التطرق إلى مختلف الإشكالات التي يطرحها المجال العمراني للمدينـة. ومـن خـلال هـذه العناصر نستنتج جملة من التوصيات والاقتراحات التي نرى أنها هامة وكفيلة بمعالجة مختلف النقـائص والإختلالات واللاتوازنات الموجودة كما أنها تساير خصوصيات المنطقة الطبيعية منها والبشرية.

وكحوصلة لما تم معالجته من خلال الفصول السابقة مايلي:

- تعد مدينة عين البيضاء عاصمة لأكبر وأقوى قبائل الشرق الجزائري، وبذلك فالتـاريخ القبلـي هـام بالنسبة لسكان المنطقة. وهي من أقدم الدوائر على المستوى الوطني (مقر دائـرة منـذ 40 سـنة مـن ترقيتها).

- الموقع الهام والمميز للمدينة والذي يبعد مسافة 150 كلم من أقرب نقطة حدودية، وباعتبارهـا نقطـة عبور بين شمال البلاد وجنوبها، وبين شرقها ووسطها.

- الموضع المنبسط والمفتوح على الجهة الشمالية والغربية عامل إيجابي في تخطـيط المدينـة وإنشـاء المرافق والتجهيزات ومد الشبكات.

- تستقبل المدينة ما يقارب من 420 مم/سنة من التساقطات.

- الطبيعة الجيولوجية للمنطقة هي تراكيب صلبة تعود للزمن الثاني إضافة إلى توضعات الزمن الرابع.

هذه العناصر المتعلقة بالجانب التاريخي، والطبيعي، والمناخي أعطت للمدينة مكانة خاصة فـي إقليمهـا الإداري وظهيرها. فرتبة مدينة عين البيضاء منذ 1954 في الشبكة الحضرية لمدن شرق للبلاد، تتراوح بين الرتبة 13 والرتبة 18 وهي بذلك لها وزن جهوي رغم تراجع رتبتها في العشريتين الأخيرتين. أما على المستوى الإداري فهي تعتبر المدينة الأولى من ناحية التجهيـز، والحجـم السـكاني، والحظيـرة السكنية.

- الواقع السكاني للمدينة فقد بلغ عدد السكان سنة 1954 حوالي 15512 لينتقل في سـنة 1966 إلـى 30412 نسمة، وفي سنة 1998 إلى94775 نسمة، أي أنه خلال 32 سنة تضاعف حجم سكان المدينـة ثلاث مرات. وهذا الحجم السكاني يتميز بتباينات كبيرة في مختلف تركيباته الاجتماعية والنوعية، وحتى الاقتصادية بطبيعة الحال استجابة لجملة من المتغيرات متمثلة في أغلبها في الظروف الاقتصادية لسكان المنطقة، كما لعبت الهجرة دورا في الرفع من حجم سكان المدينة.

- التركيبة الاقتصادية لسكان مدينة عين البيضاء، عرفت خلال العقـدين الأخيـرين تراجـع للوظيفـة الفلاحية على حساب الوظيفة الصناعية والخدماتية وتصل نسبة المشتغلين في القطاع الخـدماتي بمدينـة عين البيضاء لأكثر من 60%.

- التركيب العمراني ، تعد الحظيرة السكنية لمدينة عين البيضاء الأولى من حيث الحجم على مستوى

ولاية أم البواقي بـــ 15956 مسكنا، بمعدل زيادة سنوية 413 مسكن خلال خمسة عشر سنة الأخيـــرة، وهي تفوق حتى الحظيرة السكنية لإحدى عشرة مركزا المشكل لظهيرها. وهذه الحظيرة السكنية تمتـــاز بأنها من النمط العادي بنسبة 62.84%، و 11.31% منها سكنات رديئة، و58.68% عمرها يقل عـــن العشرين عاما.

وما يبرز في هذه الحظيرة السكنية انتشار السكنات الشاغرة بنسبة 16.26%، لأسباب عديدة ومتداخلـــة من أمنية، واجتماعية و... الخ.

- تعرف البنية التحتية (شبكات التصريف الصحي، شبكة التزود بالماء الشروب، قنوات الغاز، الهـــاتف، الكهرباء...) عمليات تأهيل والرفع من نسبة تغطيتها لمجال المدينة، كما نسجل ضعف نســـبة التغطيـــة بالإنارة العمومية 36% وتدهور شبكة الطرق وأغلبها غير معبدة. إضافة إلى وجود مشـــاريع كبـــرى، كالمطار المختلط، ومحطة تصفية المياه الأولى على مستوى الولاية، ومحطة للنقـــل بالســـكة الحديديـــة، دون شك تعد من العناصر التي ستطور مكانة المدينة، الأمر الذي يجعلها مستقطبة للتدفقات السكانية مـــا يزيد من الضغط على المرافق، والطلب على السكن.

- التوزيع " غير المتوازن " للتجهيزات التعليمة، والتجارية، والصناعية، والإدارية، عبـــر المدينـــة أدى إلى استحداث مناطق جاذبة للسكان، وأخرى طاردة، وهذه الوضعية أعطت حركيـــة خاصـــة بالمدينـــة، فقلب المدينة هو المنطقة الخاصة بتمركز الخدمات المتنوعة، مما أهله ليكون أكثر استقطابا وجـــذبا، ثـــم تليه الأحياء الانتقالية المحيط به في القطاعات العمرانية (02، 03، 09) بحركيـــة معتبـــرة ثـــم أحيـــاء القطاعات العمرانية(08،04،10) بديناميكية أقل، وأخيرا نجد مناطق للطرد في الأحياء الهامشية وعلـــى الأطراف(05، 06، 07، 11، 12،13).

- مكانة مدينة عين البيضاء ضمن الشبكة الحضرية للبلاد وضمن إطارهـــا الإداري ولـــد جملـــة مـــن العلاقات الوظيفية بين المدينة وظهيرها، هذه العلاقات المختلفة كميا ونوعيا، تكاد تنحصر بـــين مراكـــز هذا الظهير، وهي بلديات تنتمي لنفس القبيلة، وهي ريفية، يمكن أن تشكل علاقة تكامـــل بينهـــا وبـــين المدينة، إلا أننا وجدنا طبيعة العلاقات هي أحادية التوجه، من مقر الولايـــة إلـــى المدينـــة (قـــرارات، استثمارات،...)، ومن مراكز الظهير (سكان، طلب على السكن، ضغط على المرافق، تجار، طلبة،...).

- حالة البيئة الطبيعية والاجتماعية للمدينة متدهورة جدا. فنســـبة المســـاكن غيـــر المربوطـــة بشـــبكة التصريف الصحي تمثل 12.85% أغلبها سكنات الحي الفوضوي بوعكوز. إضافة إلى وجود أخطـــار محدقة بالمدينة من خطر الإنفجارات، وخطر الحرائق، إلى خطر الفيضـــانات. ناهيـــك عـــن وضـــعية المساحات الخضراء التي أستبدل بساطها الأخضر بتكدسات من القمامة والنفايات. كما تبـــرز بالمدينـــة الظواهر الاجتماعية المختلفة كالإحساس بالتهميش والإقصاء.

- كما تم تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه مدينة عين البيضاء على المدى المتوسط والبعيد في ظل الأزمة المجالية الحالية (نفاذ العقار+ ووجود جملة من العوائق مطوقة للمدينة من كـــل الجهـــات والتـــي تحول دون توسعها مستقبلا) ومع السياسة المطروحة في الجانب الاقتصادي فنحن نرى أن مدينة عـــين البيضاء سيتركز دورها كمدينة متوسطة خدماتية ثم صناعية.

- وبعد الإحاطة بكل هذه الحيثيات، تم الخلوص إلى أن مدينة عين البيضاء تعيش أزمة مجالية أورثتهـــا عدة عوامل تاريخية، تنظيمية، أمنية واقتصادية، لذلك وجب التدخل لإنقاذ كل ما هو مـــوروث وقـــديم، وتأهيل كل ما هو قائم، وحسن التخطيط لما قد يبرمج ويخطط.

وعليه في أخر فصل من فصول الدراسة تم وضع التوصيات والاقتراحات، بعد ضبط العوامل المؤطرة لعمليات التدخل وتحديد مكانة مدينة عين البيضاء ضمن مخططات التهيئـــة المحليـــة، وفـــي الأبحـــاث الجامعية. لنقوم بإعداد الإسقاطات السكانية على مختلف الآماد وتحديد المساحات اللازمـــة كاحتياجـــات مستقبلية، وكذا العجز فـــي المســـاكن بعـــد معرفـــة مســـاحة أرض التنميـــة للمدينـــة والمقـــدرة بـــــ 349.21هكتار، وهذا وفق معايير علمية.

كما تم معالجة الإشكالات المطروحة وفق تراتب وتسلسل مهم، وهو:

- بمعالجة على الصعيد الجهوي: بترقية مركز عين البيضاء إلـــى مقـــر ولايـــة، تحديـــد دور للمـــدن المتوسطة، الحد من النزوح الريفي، وتعميق مفهوم اللامركزية في إنجاز مخططات التنميـــة والتهيئـــة، ونشر الوعي وثقافة العمران والبيئة في أوساط السكان. هذه الاقتراحات نراها ضـــرورية لإنجـــاح أي مخطط على مستوى محلي، وفي حال تجاوزها ستظل الإشكالية مطروحة، ومعالجتها غير ناجعة.

- على مستوى مجال المدينة: ومعالجتها بوضع جملة من الاقتراحات التنظيمية وترمي إلى الرفـــع مـــن تجانس أحياء المدينة، وضمان الانسجام والتوافق بين مختلف مركبات المجال الحضري للمدينة.

- أما فيما يخص مشكلة التوسع: وعلاجها على المدى البعيد، ستكون بلا شك في شكل مدينـــة جديـــدة، وقد تم اختيار تجمع الزرق نظرا لعدة اعتبارات.

وفي نهاية المطاف فهذه الدراسة لا نجزم أنها تعالج الوضع بكل حيثياته، ولا ندعي فيهـــا الكمـــال، ولا نزعم أننا قد عالجنا جميع إشكاليات المدينة، بل نعد هذه الدراسة لبنة جديدة تضاف إلى صرح الدراسات الأكاديمية التي تتناول مثل هذه المواضيع، أملا أن تكون هذه الدراسة المتواضعة مسايرة للمناهج العلمية المتبعة في علاج هذه الإشكاليات.

وبالرغم من المجهودات التي بذلت إلا أنه من الضرورة بمكان الإشارة إلى جملة من التساؤلات الجديرة بالطرح، والإجابة عنها يكون في شكل بحوث، كون الظاهرة الحضرية بالمدن الجزائرية تعرف عجـــزا ومشاكل عدة منذ ما يقارب من ثلاثين سنة. فالمدينة الجزائرية هي أزمـــة واقعيـــة يعيشـــها المـــواطن وهاجس مقلق للجهات الرسمية وعليه فالمدينة ليست مجرد أرض يتم عليها تخصيص وتقســـيم أنشـــطة ووظائف ومرافق وخدمات، ولكنها الأرض التي عليها تلعب الصراعات السياسية أدوارها المتغيرة وهذا ما يقحم مشكلات المدينة في كثير من البرامج الحزبية. ومع التطور السريع للسكان أصبح توسع المدينة أمرا لا مفر منه. ومعالجة قضايا المدينة المختلفة لابد أن يكون ضمن سياسة وطنيـــة شـــاملة ومتكاملـــة تؤمن التوازن بين السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية والبيئية بتحقيق التكامـــل بـــين الريـــف والمدينة بشكل يدعم نمو المدن المتوسطة ويمنع المدن

الكبرى من النمو الانسيابي حتى لا تصل درجة الزحف العمراني، وهذه التساؤلات هي:

- لماذا ظلت المدن الجزائرية رغم مرور 42 سنة على الاستقلال تعيش مشكلات عمرانيـــة وبيئيـــة واجتماعية رغم وجود مخططات عمرانية للتهيئة على مختلف المستويات (وطني، إقليمـــي، محلـــي) ووجود ترسانة قوانين تنظيمية وردعية؟

- وهل غياب دور المواطن في إنجاز المخططات وعدم اكتراثه بالتخطيط والبيئة سيحكم على المـــدن الجزائرية أن تعيش وإلى الأبد في أزمات تنعكس على حياته بالسلب؟

- لماذا عجزت السياسات السكنية عن احتواء أزمة السكن بالجزائر والقضاء على البيوت القصديرية رغم تعدد المتدخلين في إنجاز السكن من جهة ووجود ما يقارب من مليون سكن شاغر على المستوى الوطني من جهة أخرى؟

- هل للقرارات السياسية والصراعات الحزبية دور في التفاوت بين المـــدن وتفـــاقم أزماتهـــا أيـــن أصبحت ضروريات الحياة بالمدينة من وسائل المناورة السياسية؟

- هل وجود إستراتيجية وطنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار واقـــع العاصـــمة الوطنيـــة، العواصـــم الإقليمية، المدن الحدودية، المدن الداخلية بمختلف فئاتها، المدن الساحلية والمدن الصحراوية سوف تساهم في تخطيط متكامل؟

Resumé

L'objet de notre recherche dans cette étude est la problématique de l'extension, l'evolution urbaine et les divers problèmes rencontrés dans une ville moyenne qui est Ain Beida; cette dernière est d'une création recente (1839) et a subi les influences administratives survenues lors des decoupages administratifs qui ont eu lieu successivement durant les années 1974 et 1984 et portent respéctivement Oum El Bouaghi et Khenchla aux rangs de wilaya.

Ain Beida demeure un siege de daira depuis quarante (40) ans.

Sa position stratégique par rapport à l'armature urbaine de l'est algerien lui donne l'avantage de se developper dans tous les domaines à savoir: le developpement urbain, démographique et économique etc…; cependant la ville d'Ain Beida rencontre de multiples obstacles pour son extension notamment: les forêts, les terres agricoles, le chemin de fer, la zone indistrielle et la consommation des terres du PDAU.

La ville d'Ain Beida a connu un mouvement d'exode rural qui est l'un des causes de son agrandissement et de la consommation "anarchique" de ses espaces surtout durant la dernière décénnié.

La vie urbaine à Ain beida est devenue complexe et se compliquera davantage dans l'avenir, a cause de l'accumulation de divers problèmes a savoir: le deficit en logements, les constructions illicites (bidonville), l'insuffisance de l'eau potable, la dégradation des functions urbaines et l'environnement.

Devant cette situation, il est suggéré une serie de scenarios axés sur les points suivants:

- utilisation rationnelle du foncièr existant.
- Subvenir aux différents besoins et à differents termes.
- Orienter à long terme les futurs projets vers le centre de Zorg pour déconcentrer la ville.

MOTS CLEFS

Site cerné – reigne démographique – exode rural – problématique d'extension – obstacles d'urbanisation – deséquilibres – formes urbaines – relations fonctionnelles – croissance urbaine – developpement urbain.

Summary

The object of our research in this study is the problems of the extension, the urban evolution and the various problems uncounted in an average city which is Ain Beida; this latter is of a recent creation (1839) and was subject to the administrative influences which have occurred at the time of the administrative decoupages which took place successively during the years 1974 and 1984 and respectively carry Oum El Bouaghi and Khenchla to the rows of wilaya.

Ain Beida has remained a siege of daira for forty (40) years.

Its strategic position compared to the urban reinforcement of the east Algerian gives him the advantage of developing in all the fields with knowing: the urban, demographic development end economic etc…; however the town of Ain Beida in particular meets multiple obstacles for its extension: forests, arable lands, the railroad, the industrial zone and the consumption of the grounds of the PDAU.

The town of Ain Beida knew a movement of rural migration which is one of the causes of its enlarging and the « anarchistic » consumption of its spaces especially during the last decennial.

The urban life in Ain Beida became complex and will become complicated more in the future, because of the accumulation of various problems has to know: the deficit in residences, constructions illicit (shantytown), the insufficiency of drinking water, the degradation of the urban functions and environment.

In front of this situation, it is suggested a series of scenarios centred on the Following points:

- Rational use of existing land.
- To provide for the various needs and various terms.
- To direct in the long run the future projects towards the center of Zorg to decentralize the city.

KEY WORDS

Site encircled– reign demographic – rural migration – problematic of extension – obstacles of urbanization – desequilibres – urban forms – functional relations – urban growth – urban development.

مــلخــص:

موضوع بحثنا في هذه الدراسة هو النمو الحضري، إشكالية التوسع، و مختلــف المشــكلات المطروحة بمدينة متوسطة، هي مدينة عين البيضاء، تلك المدينة الحديثــة النشــأة (1839)، والتــي خضعت لتأثيرات إدارية بترقيتين إداريتين متعاقبتين، سنتي 1974 و 1984 لكل من أم البواقي و خنشلة إلى مقري ولايتين، لتظل مدينة عين البيضاء مقر دائرة منذ 40 عاما.

فموقعها الاستراتيجي ضمن الشبكة الحضرية لمدن شرق البلاد، أعطاها إمكانية التطور في مختلــف المجالات الحضرية، الديموغرافية و الاقتصادية... ، بينما المدينة تواجه جملة من العوائق لتوســعها منها الغابات، الأراضي الفلاحية، خط السكة الحديدية والمنطقة الصناعية و...

كما استقبلت المدينة هجرات واسعة والتي تعد أحد أسباب تضخمها والاستهلاك الفوضوي لمجالاتها، وخاصة خلال العقد الأخير.

أضحت الحياة الحضرية بالمدينة معقدة، وستتعقد مستقبلا، أمام استمرار جملة من المشــكلات، مــن تراكم للعجز في السكن، نمو البنايات غير القانونية (الأكواخ)، تناقص التزود بمياه الشرب، وتدهور الوظائف الحضرية والبيئة.

أمام هذه الوضعية، تم اقتراح جملة من السيناريوهات تمحورت حول النقاط التالية:

- الاستغلال العقلاني للعقار الحالي.
- تلبية الاحتياجات المختلفة على مختلف الأماد.
- توجيه المشاريع المستقبلية على المدى البعيد نحو تجمع الزرق، من أجل فك الضغط عن المدينة.

الكلمات الأساسية:

موضع مطوق– هيمنة ديموغرافية – النزوح الريفي - إشكالية التوسع – عوائق التعمير – الإختلالات – الأشكال الحضرية – العلاقات الوظيفية – النمو الحضري - التنمية الحضرية –